

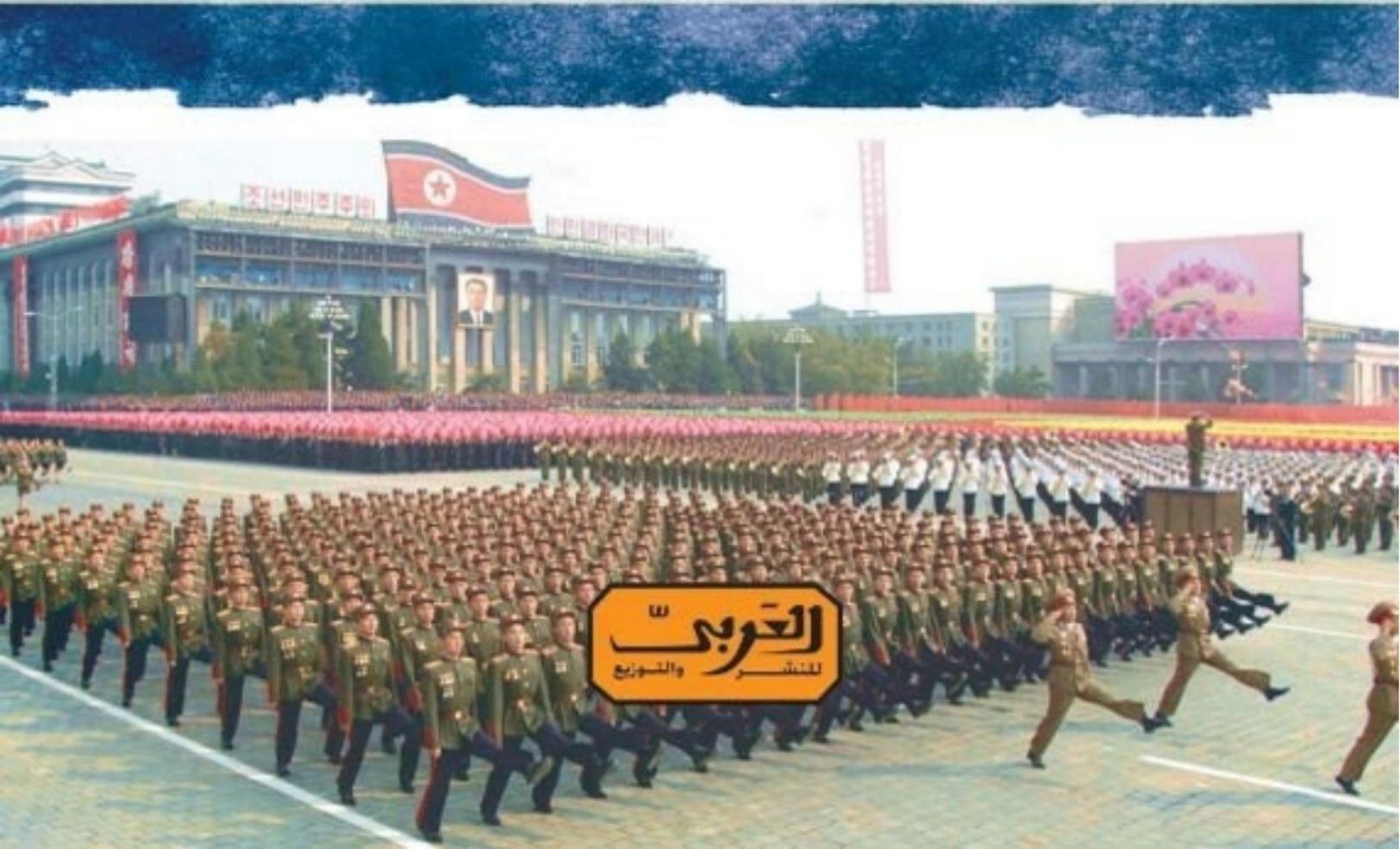
د. ستار جبار على

الأرض المحرمة كوريا الشمالية

تفاعلاتها الداخلية والخارجية



مكتبة
Telegram
Network
2020



العربي
للنشر والتوزيع

مكتبة

Telegram Network

«المكتبة النصية»

قام بتحويل كتاب:

(الأرض المحرمة كوريا الشمالية
تفاعلاتها الداخلية والخارجية)

لـ «د. ستار جبار علي»

إلى صيغة نصية:

(فريق الكتب النادرة)

تسيق

ماجدة

الأرض المحرمة كوريا الشمالية تفاعلاتها الداخلية والخارجية

د. ستار جبار علي

الطبعة الأولى: 2016

رقم الإيداع: 2016/16832

الترقيم الدولي: 978977319 2983

الغلاف: خالد شريف

© جميع الحقوق محفوظة للناشر

60 شارع القصر العيني 11451 - القاهرة - مصر

ت: 27921943 - 27954529

فاكس: 27947566

www.alarabipublishing.com.eg

بطاقة فهرسة

علاي، ستار جبار

الأرض المحرمة.. كوريا الشمالية - تفاعلاتها الداخلية والخارجية/ تأليف. ستار جبار علاي.

– القاهرة: العربي للنشر والتوزيع 2016.

- ص؛ سم.

تدمك: 9789773192983

1- كوريا الشمالية – الاحوال السياسية

2- كوريا الشمالية- التنمية السياسية

3- كوريا الشمالية – العلاقات الخارجية أ- العنوان 320.95193

المقدمة

هي فكرة قبل أن تكون أي شيء آخر، كانت بدايتها مع مطلع الألفية الثانية، يومها قمت بترجمة ورقة عن كوريا الشمالية ومنذ ذلك الوقت والرغبة تدفعني الى مزيد من الدراسة والبحث في طبيعة وبنية هذه الدولة وقدراتها وتفاعلاتها الاقليمية والدولية. وقد جمعت في مسيرة بحثي هذه العديد من المصادر التي تمكنت من خلالها من كتابة أكثر من بحث علمي تناول دراسة كوريا الشمالية. واليوم أعتقد وقد أكون مخطئاً في اعتقادي ان ما جمعت وكتبت يستحق أن يكون كتاباً أقدمه الى القارئ العربي في محاولة متواضعة للتعريف بهذه الدولة التي لازالت تشغل حيزاً مهماً من الاهتمام الإقليمي والدولي لما تملكه من قدرات نووية وصاروخية أثارت الرعب والفرع في قلوب أعدائها. وهي تقدم لنا نحن العرب نموذجاً مهماً لصبر وتصميم الشعوب رغم فقرها في الوصول الى أعلى مراتب العلم والتكنولوجيا لتقف في وجه كل الاطماع الاجنبية، أنها انموذج يستحق الاحترام والتقدير، ولينتنا نستفيد من تجربتهم حتى نخرج مما نحن فيه لا أكثر.

لقد بقيت كوريا الشمالية مدة طويلة من الزمن حالة خاصة ضمن مجموعة الدول الخاضعة للحكم الشيوعي، ولذلك نجد أنها لقيت والى حد بعيد إهمالاً في ميدان الدراسات السياسية والشيوعية المقارنة وفي نواح من نظامها الاجتماعي والسياسي والاقتصادي لم يتم النظر فيها على نحو وافٍ. وتبدو كوريا الشمالية متباطئة كثيراً جداً في عمليات الإصلاحات السياسية والاقتصادية الحتمية التي سبقتها فيها العديد من الدول بأشواط بعيدة ولا سيما الصين. فكوريا الشمالية تواجه مشكلات أخطر بكثير على الصعد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، غير ان حزبها الحاكم ما زال يأبى أي نوع من التغييرات أو الإصلاحات الأكثر جذرية.

وتقدم كوريا الشمالية صورة واضحة لتناقض صارخ في طبيعة وبنية الدولة وطبيعة علاقاتها الاقليمية والدولية، أنها تعكس حالة التناقض بين القوة بكل معانيها ومضامينها وما تمثله من خطر وتحدي على مستوى العالم اجمع، مجسدة في ترسانة قوتها العسكرية التي تضم برامج الصواريخ والاسلحة النووية، ومخاوف الانتشار المرتبطة بهذه التكنولوجيا. ومن جانب اخر حالة الضعف الداخلي والازمة سياسياً واقتصادياً وغذائياً، والتي تعد تهديداً حقيقياً للسلم والاستقرار الاقليمي والدولي. ولذلك تبرز اهمية دراسة تجربة كوريا الشمالية من اعتبارات مهمة عدة أبرزها:

1 - طبيعة التطورات السياسية التي مرت بها شبه الجزيرة الكورية منذ الحرب العالمية الثانية وحتى الوقت الراهن.

2 - واقع التقسيم الذي فرض بالقوة على الكوريتين وحكمته اعتبارات الحرب الباردة والصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي.

3 - سعي كل من الكوريتين الى محاولة أثبات الذات وتأكيد صحة وتفوق الأنموذج السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذي تتبناه على غريمتها الاخرى.

4 - ما شهدته العالم من تحولات عالمية منذ تسعينيات القرن الماضي وتغيير أنظمة سياسية وتفكك دول عديدة وانقسامها يثير التساؤل حول مصير الكوريتين ومستقبلهما.

5 - طبيعة الروابط السياسية والاقتصادية والأمنية التي ميزت تحالفات الكوريتين واستمرار بعضها وغياب أو اضمحلال أخرى، يطرح التساؤل حول ما يمكن ان تمر به المنطقة من تحولات مستقبلاً.

فرضية الدراسة

تفترض الدراسة أن كوريا الشمالية قدمت نموذجاً مهماً لتطور الدولة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وما تلاها من اقرار التقسيم بوصفه أمراً واقعا وقيام دولتين مستقلتين في شبه الجزيرة الكورية، وهنا نجد حالة من التميز في بنية وطبيعة النظام السياسي القائم في كوريا الشمالية على مستوى الايديولوجية والمؤسسات السياسية، كما تميزت كذلك في تعاملها مع ظاهرة العولمة بمختلف جوانبها، فضلا عن طبيعة علاقاتها وتحالفاتها الاقليمية وعلاقاتها الدولية.

هيكلية الدراسة

انتظمت الدراسة في خمسة فصول، فبعد المقدمة تناول الفصل الأول، قيام الدولة والنظام السياسي في كوريا، واهتم بالتطور السياسي في شبه الجزيرة الكورية وظهور جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية أو ما يعرف عامة بكوريا الشمالية، فضلاً عن طبيعة النظام السياسي في كوريا الشمالية والتركيز على دستور 2009.

فيما ركز الفصل الثاني، العولمة وتأثيرها في كوريا الشمالية على ظاهرة العولمة وتحديد ابرز مضامينها ومدى تأثيرها في البنية السياسية والاقتصادية والثقافية لكوريا الشمالية. وتطرق الفصل الثالث، القدرات العسكرية لكوريا الشمالية والظروف التي دفعت كوريا الشمالية الى تطوير قدراتها العسكرية التقليدية، وتطوير وامتلاك الاسلحة النووية، والقيام بأكثر من تجربة نووية في سنوات معدودة. وأبرز مرتكزات برنامجها النووي. فيما سلط الفصل الرابع، العلاقات الاقليمية لكوريا الشمالية، وتناول طبيعة تفاعلات كوريا الشمالية الاقليمية وعلاقاتها مع دول الجوار وقد قسمت على مجموعتين هما الدول الصديقة وهي روسيا والصين، والدول الأعداء وهي كوريا الجنوبية واليابان. وأخيرا تناول الفصل الخامس، العلاقات الدولية لكوريا الشمالية، وتناول العلاقة مع الولايات المتحدة التي هي محور التفاعلات اليوم، وحالة الشد والجذب بين الطرفين ومستقبل هذه العلاقة، والعلاقة مع الأمم المتحدة، والعلاقة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لتبقى الخاتمة وهي خلاصة ما توصلت له الدراسة من اراء وتصورات واستنتاجات من دراسة تجربة هذه الدولة.

في ختام هذه المقدمة، تبقى الاشارة بالشكر والعرفان لكل الاخوة والاخوات الذين شجعوني على الاهتمام بهذه الدولة وقدموا لي كل ما جادت به ايديهم الكريمة من معلومات ومصادر قيمة سدت

جوانب نقص عديدة في دراستي هذه، فالجميع جنود مجهولون ساهموا في اخراج هذا الجهد كي يرى النور فلهم مني كل شكر وتقدير دون ان اذكر اسم احد منهم، ويبقى الشكر الأكبر لعائلتي التي سرقت من وقتها الكثير في المطالعة والكتابة وكنت ولازلت مقصرًا معهم فهم اصحاب الفضل الأول في هذا الكتاب، فلهم مني محبة واحترام وتقدير، عله يشفع في تقصيري نحوهم ولا اجد تبريره الا في حبي للعلم والتعلم.

والله الموفق،

بغداد ايار (مايو)

sattargabaar@yahoo.com

facebook

2016

د. ستار علاي

الفصل الأول

قيام الدولة والنظام السياسي في كوريا

المقدمة

تقع شبه الجزيرة الكورية^[1] في شرق آسيا، وتبلغ مساحتها 222154 كم²، وتشغل كوريا الشمالية الجزء الشمالي من الجزيرة وتبلغ مساحتها 120، 410 كم² أي 47،000 ميل مربع، ويصل عدد سكانها الى 23790000 مليون نسمة، وهي ذات طبيعة جبلية تكسوها الغابات بشكل شبه كامل. مناخها قاسٍ يتميز بشتاء قارس ومتساقطات غير كافية أحيانًا. وتتألف كوريا الشمالية من 9 اقاليم و4 بلديات^[2]. وأبرز مدنها العاصمة بيونج يانج ومدن هامهونغ كونجين ووسان ونامبو وكياسونج. ويتركز فيها تجمع السكان ونشاطهم الاقتصادي، وقد ظلت شبه جزيرة كوريا والجزر التي حولها عدة قرون جسرًا ومعبرًا طبيعيًا مهمًا، يصل بين جزر اليابان وأراضي القارة الآسيوية. وعبر هذا الجسر المهم جرت اغلب الاتصالات الحضارية، وتحركت الجماعات البشرية منذ أقدم العصور، مما مكن كل من اليابان والصين من إدراك أهمية الموقع الجغرافي والاستراتيجي لشبه جزيرة كوريا وقيمتها الكبرى لكل منهما، مما دفعهما لبذل جهود كبيرة في سبيل السيطرة عليها، وتعد الحدود السياسية بين كوريا والصين حدودًا منيعة أعطت الشعب

الكوري صبغته الخاصة، وعملت على قيام الوحدة التي طالما كافح الكوريون من اجلها. وسوف نتناول هذا الفصل كما يلي:

المبحث الأول

قيام جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية

يبدأ تاريخ الشعب الكوري بهجرة جماعات بشرية كبيرة من شمال الصين ومنشوريا الى شبه جزيرة كوريا حوالي 5 آلاف سنة مضت. وكانت أولى الممالك التي نشأت في كوريا مملكة وايمان التي حكمت شمال البلاد ابتداء من سنة 194 ق.م. إلا أن أسرة الهان في الصين سرعان ما قضت على هذه المملكة، وأصبحت كوريا تابعة للصين حتى القرن الرابع الميلادي. وفي حوالي منتصف القرن السابع الميلادي استطاعت أسرة كيم ان تقوم بتوحيد البلاد في دولة مستقلة[3].

وتأسست أول دولة كورية ذات صيت بأسم كوه تشوه سون (أي تشوه سون القديمة) في عام 2333 قبل الميلاد. وفي القرن الأول قبل الميلاد سيطرت الممالك الثلاث، وهي مملكة كوه غو ريو (37 ق.م - 668م) ومملكة بايك جيه (18 ق.م - 660م) ومملكة شيلا (57 ق م - 935م)، على شبه الجزيرة الكورية كلها وجزء من منشوريا.

واسقطت مملكة شيلا كلاً من مملكتي بايك جيه وكوه غو ريو في عام 660م وعام 668م على التوالي. ويعد عصر مملكة شيلا الموحدة عصرًا ذهبيًا للثقافة الكورية خاصة للفنون البوذية. وفي مملكة كوه ريو التي تأسست (918م - 1392م) تكونت حكومة أرستقراطية. وكانت الديانة البوذية ديانة رسمية للمملكة. أما أسم كوريا فهو جاء من أسم مملكة كوه ريو. وغيّرت مملكة تشو سون عاصمتها من مدينة غاي غيونغ (أو غاي سونغ) الى مدينة هان يانغ (الآن سيول) في عام 1394 وقامت بإصلاحات سياسية واقتصادية وتبنت الكونفوشوسية كأيدولوجيا للمملكة[4].

شهدت كوريا سلسلة من الغزوات الأجنبية المغولية والمنشورية واليابانية، لذلك كانت في عصور استقلالها تفضل العزلة عن العالم الخارجي، حتى لقب الكوريون ب (الأمة المتعبدة) بينما كانت جارتها اليابان تسعى سعياً حثيثاً لتحتل مركزاً مهماً بين دول العالم الكبرى. وأطلق على كوريا الشمالية تسمية (مملكة الناسك) بسبب العزلة والسرية والاكتفاء الذاتي غير العادي المفروض عليها من قبل قادتها الذين تسودهم عقدة الخوف من الأجانب منذ ولادتها في العام 1945، وعدتها الدول الشيوعية كافة (أرضاً محرمة) على الولايات المتحدة وحلفائها خلال الحرب الباردة، لذلك فان جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، أو كوريا الشمالية، هي دون شك من بين أكثر الدول (المحرمة) على الغرب على الإطلاق. وهذا يفسر لماذا استغرق الأمر وقتاً طويلاً لفهم إستراتيجيتها النووية وبرامج تسليحها ومبيعاتها من السلاح للخارج[5].

وخلال اغلب تاريخها كانت كوريا منتهكة ومناثرة ومتقاتل عليها من قبل جيرانها الكبار، فقد كانت كوريا تحت الاحتلال المنغولي من عام 1231 وحتى مطلع القرن الرابع عشر ومنهوبة من قبل القراصنة اليابانيين في عامي 1359 و1361، وأطلق موحد اليابان هيديوشي غزوا كبيرا

لكوريا في عامي 1592 و1597، وعندما ركزت القوى الغربية دبلوماسية (السفينة المدفعية) على كوريا في منتصف القرن التاسع عشر، تبنى حكام كوريا سياسة الباب المغلق وحصلت كوريا على لقب (المملكة المحرمة). وفي أواخر القرن التاسع عشر أرغمت كوريا على فتح أبوابها للتجارة الدولية. فعقدت معاهدات تجارية مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، وفي عام 1876 وقعت معاهدة أخرى مع اليابان، فتحت، بموجبها، جميع موانئ كوريا للتجارة مع اليابان، مقابل اعتراف الأخيرة باستقلال كوريا. وفي الوقت نفسه حاولت الصين ان تحتفظ بسيادتها على كوريا[6].

وبقيت كوريا مستقلة حتى أواخر القرن التاسع عشر، وفي ذلك الوقت، سعت الصين إلى محاصرة النفوذ الياباني المتزايد في شبه الجزيرة الكورية والضغط الروسي من أجل مكاسب تجارية، وأثمر التنافس عن اندلاع الحرب الصينية - اليابانية في عامي 1894 - 1895، والحرب الروسية - اليابانية في عامي 1904 - 1905، وخرجت اليابان منتصرة من الحربين وفي عام 1910 ضمت كوريا كجزء من الإمبراطورية اليابانية النامية. وتميزت الإدارة الاستعمارية اليابانية بالسيطرة الحازمة من طوكيو والجهود الحثيثة لمحو اللغة والثقافة الكورية، ولم تحقق المقاومة الكورية المنظمة في الحقبة الاستعمارية النجاح - مثل حركة الاستقلال 1 آذار (مارس) 1919، وبقيت اليابان تسيطر بشكل حاسم حتى نهاية الحرب العالمية الثانية في 1945.

استسلمت اليابان لقوات الحلفاء في 15 آب (أغسطس) 1945، وتحررت كوريا، إلا إن استسلام اليابان الصعب قاد إلى تقسيم فوري لكوريا إلى منطقتين محتلتين بإدارة أمريكية للجزء الجنوبي من شبه الجزيرة، بينما استولت قوات الاتحاد السوفيتي على المنطقة الشمالية لخط 38، وهذا التقسيم كان من المفروض إن يكون مؤقتا وجاء لتسهيل استسلام اليابانيين حتى تتمكن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد السوفيتي والصين من تنظيم إدارة موثوقة[7].

فقد احتلت القوات السوفيتية القسم الواقع شمال خط العرض 38 من شبه الجزيرة الكورية. وهو القسم الذي يضم منابع المواد الأولية المعدنية والصناعية ومنشآت إنتاج الطاقة الكهربائية، وكان هذا الجزء الشمالي من شبه الجزيرة، إذ أعلن قيام جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية (كوريا الشمالية) في 9 أيلول (سبتمبر) من العام 1948، بعد أن تم انتخاب مجلس (شعب كوريا الشمالية) في آب (أغسطس) من العام نفسه، وقام المجلس بتأليف لجنة تنفيذية برئاسة الجنرال (كيم أيل سونج)[8]. أعدت مشروع دستور وأجرت انتخابات عامة انبثقت منها (جمعية الشعب الكوري) التي عينت بدورها حكومة (جمهورية كوريا الشعبية) التي اعترف بها الاتحاد السوفيتي، والجمهوريات الديمقراطية الشعبية في أوروبا الشرقية فورًا بما فيها يوغسلافيا ومن ثم الصين الشعبية في العام 1950. لكن الاتفاقات التي أعادت إلى كوريا استقلالها، كانت نتيجتها تقسيم هذا البلد إلى قسمين متفاوتي الأهمية، وإعطائها نظامين سياسيين متضادين. وقد جلت القوات السوفيتية عن القسم الشمالي في كانون الأول (يناير) 1948، بعد ظهور جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية (كوريا الشمالية) بزعمارة الجنرال (كيم أيل سونج)، وتشكيل جيش كوري شمالي قوي نسبياً[9]. وتحدث الجنرال كيم أيل سونج في هذا الحدث قائلاً: تخلصت أمتنا من حياة

الظلام التي رانت عليها زهاء 36 عامًا، واحرزت التحرر والحرية، وان وطننا، أرض الثلاثة آلاف (ري)، لتتلاها الآن أملاً مثل الشمس البازغة في الصباح.

لقد حان الوقت لنا نحن الأمة الكورية لكي نوحّد قوتنا ونسير قدماً نبني وطننا جديداً ديمقراطياً. لا يسع أي حزب أو أي فرد لوحده ان يضطلع بهذه الرسالة العظيمة. ان الشعب كله، الذي يحب الوطن حقاً، والأمة والديمقراطية، ينبغي لهم ان يتحدوا اتحاداً كاملاً وبينوا وطننا دولة ديمقراطية سيّدة مستقلة، باذلين لذلك عملاً ومعرفة ومالاً، كلاً حسبما يتوفر لديه[10].

وضاعت الآمال المبدئية بتوحيد واستقلال كوريا سريعاً بسياسات الحرب الباردة والمعارضة الداخلية لخطة المسؤولية والتي أدت في عام 1948 إلى إقامة دولتين منفصلتين ومتعارضتين تماماً في النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية مما تسبب لاحقاً في اندلاع الحرب الكورية في 1950. وبقي تقسيم كوريا يذكر بأنهما كانا يوماً أمة ولغة واحدة عاشت على أرض واحدة منذ أكثر من خمسة آلاف عام.. بلد أضعته الحروب.. وخربته النزاعات.. ودمرته الخلافات.. وشنته السياسات[11].

المبحث الثاني

النظام السياسي في كوريا الشمالية

أُعلن قيام جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية (كوريا الشمالية) في 9 أيلول (سبتمبر) من العام 1948، وقد أُستند النظام السياسي في كوريا الشمالية خلال هذه المرحلة على أربعة قواعد أساسية هي [12]:

أولاً: القوات المسلحة التي تم تشكيلها من بقايا الشيوعيين العائدين من الصين، ومنشوريا، وسيبيريا، وقد تم إعداد هذه المؤسسة العسكرية بوساطة الخبراء العسكريين السوفييت.

ثانياً: نظام اقتصادي يقوم على الأسس الاشتراكية وفق النموذج السوفيتي والذي قام على تأمين وسائل الإنتاج والملكية الخاصة بنسبة 90% للدولة وتركزت 10% للرأسماليين الوطنيين كما تعرفهم الدولة.

ثالثاً: مؤسسات اجتماعية أنشأت بأشراف الحزب من أجل تكوين وعي سياسي عند الأفراد في المجتمع.

رابعاً: نظام تعليمي يقوم على أساس فلسفة التربية الثورية الساعية لمحو الترسبات القديمة في عقول النشء وتربيته على عقيدة شيوعية وتكثيف وعيها الطبقي حتى بلوغها درجة من التشبع الثوري بما يضمن لها أعمال قواها في خدمة الثورة.

وقد ساهمت هذه القواعد الأربعة في نجاح الجنرال كيم أيل سونج في تغيير أسس الحياة وأنماط الثقافة في كوريا الشمالية، وفي ترسيخ نظام الحكم القائم في مواجهة إمكانيات التغيير التي قد تحدث في العالم، وحتى عندما حدثت التحولات العالمية في منتصف عقد الثمانينيات من القرن العشرين في الاتحاد السوفيتي السابق وأوروبا الشرقية أعلن النظام تمسكه بالعقيدة الشيوعية.

وتلعب الإيديولوجية في النظام السياسي الكوري الشمالي دوراً مهماً للغاية ومن ثم فإن النظام بكل أجهزته يقوم بدعاية مكثفة في أوساط الشعب لترسيخ هذه الإيديولوجية بين جميع أفراد الشعب وفي ممارساتهم كافة. وأيديولوجية النظام الكوري هي الاشتراكية الزوتشيه إذ تعد الاشتراكية هي شريان الحياة للشعب والزوتشيه هي شريان الحياة للاشتراكية.

و (بإيجاز شديد، تعني فكرة زوتشيه ان اصحاب الثورة والبناء هم جماهير الشعب، وانهم هم ايضاً القوة المحركة في الثورة والبناء. بعبارة اخرى، انها فكرة تفيد ان المرء مسؤول عن مصيره هو، وان له القدرة ايضاً على صوغ مصيره.. ان حدة الشعور بضرورة الوقوف موقف زوتشيه، ومقدار ما يناط به من تنويه، قد يتوقفان على الفرد وعلى البيئة الاجتماعية والتاريخية في بلده)

[13]

و (اساس فكرة زوتشيه هي ان الانسان صاحب كل شيء وانه يقرر كل شيء. وان اعادة تكوين الطبيعة والمجتمع هي ايضاً للانسان وهي عمل يقوم به الانسان.

الانسان أثنى ما في العالم والانسان هو ايضاً الاشد اقتداراً. وكل عملنا انما هو في سبيل الناس ويتوقف نجاحه على كيف نقوم بالعمل معهم.. التربية هي وجه هام من العمل مع الناس)[14].

وتتميز كوريا الشمالية بنظامها السياسي الفريد، فهو نظام شديد المركزية وذو بيروقراطية عسكرية منتظمة بكل سلطاتها حول القائد، وبالرغم من شمولية النظام لكنه ضعيف ويبقى مرناً بشكل واضح[15].

في ضوء كل ما تقدم يطرح السؤال المهم، ما هي طبيعة الدولة في كوريا الشمالية؟ والى ماذا تستند هذه الطبيعة تحديداً؟

وللإجابة على هذا السؤال هناك رؤيتان تحديداً، الرؤية الأولى ترى في كوريا الشمالية نوعاً من أنواع الدول الكوربوراتية، والأنموذج الكوربوراتي تتمثل عناصره الأساسية ب[16]:

1 - القائد (الزعيم): الذي يعد مصدراً كاريزمياً للشرعية والأيدولوجية، وهو بمثابة الأب، ورأس الأسرة الكورية، بعد الشعب الكوري كله أسرة واحدة، وهو رأس وقلب الأمة. فالزعيم محور الكيان الاجتماعي السياسي الحي ورأسه، ومبدع أفكار الثورة، وهو الذي يوحد الجماهير، ويضع الخطط والوسائل الصحيحة من أجل تحقيق الثورة. وهكذا فإن الزعيم والحزب والجماهير تتوحد لتشكل كياناً اجتماعياً سياسياً حياً واحداً، ويتوحد دور الزعيم في النضال الثوري في دور الحزب ودور جماهير الشعب ليس هذا فحسب بل أن الإخلاص للزعيم مقدم على الإخلاص للحزب والشعب والثورة.

2 - الأسرة: وهي الوحدة الأساسية في المجتمع، والتعلق بالعائلة كونها قيمة أساسية في الحياة. وتأكيد أن العائلة منطلق الحياة عند الإنسان، على المستويين الفردي والجماعي، مما يعني أن العائلة تشكل قيمة اجتماعية ثابتة، كما أنها تشكل قيمة سياسية لا يستهان بها البتة، وأسرة القائد هي بمثابة الأنموذج بالنسبة لباقي الأسر، وهي تسيطر على الدولة.

3 - الحزب: ويعد القلب بالنسبة لباقي التنظيمات السياسية، ويمثل رابطة الدم بين الحاكم والمحكومين. والحزب والزعيم يوجهون مباشرة المنظمات الاجتماعية والنقابات في كوريا الشمالية.

4 - الجماعية: إذ أن التنظيم الاجتماعي وسط بين الحزب والأسرة.

5 - الفكرة: وتتجسد في كوريا الشمالية بالزوتشيه، والتي أبداعها القائد، وهي الأساس الذي تسيّر عليه الدولة والمجتمع.

6 - الثورة: وتتمثل في مسيرة القائد، والتي تمتد لأكثر من نصف قرن، وقرن كامل بالنسبة لأسرته وتصويرهما كأنموذج لتطبيق الزوتشيه.

7 - المرشد: ويتمثل في أسرة الزعيم والرمز للمستقبل، وتأسيس مبدأ التوريث الأسري.

8 - العالم: ويقوم على التفرد الوطني إذ أن القائد هو مركزه، والقائد هو الشمس الذي ينشر أشعته بالزوتشيه، والعالم يجذب باتجاه الشمس.

أما الرؤية الثانية: فتركز على أن كوريا الشمالية تمثل إحدى نماذج النظم الشمولية، وتمتلك الخصائص الستة للشمولية التي حددها كارل فريدريك وزينجو بريجينسكي قبل أكثر من نصف قرن. وهي حاكم مطلق وحزب جماهيري، وايدولوجية واضحة، وشعب يعيش في وضع الخوف في ظل أجهزة القمع القسري الشديد واقتصاد مركزي، ويمارس النظام سيطرة كاملة على وسائل الاعلام العامة. والعنصر المركزي في النظام والعنصر الجوهرى في أجهزة القسر هو الجيش.

فكوريا الشمالية نظام أكثر عسكرياً وبالرغم من ان الانظمة الشيوعية يطلق عليها الحزب - الدولة، بسبب ان الحزب الشيوعي وبيروقراطية الحكومة تتجه الى التداخل أو التبادل وتسمى هذه النظم الحزب - الجيش - الدولة، لتمييز الدور الرئيس الذي تلعبه القوات المسلحة. وهذا هو واقع النظام في كوريا الشمالية فالتنظيم يبرز كل من الحزب (حزب العمال الكوري) والدولة، والجيش (الجيش الشعبي الكوري)[17].

والحقيقة أن دساتير كوريا الشمالية المختلفة أكدت حقيقة أن البلاد دولة اشتراكية وثورية ويحكمها حزب العمال الكوري في ظل أفكار الجنرال كيم أيل سونج حتى وفاته. أما الرؤية الأولى فان هناك العديد من الدول التي ينطبق عليها هذا الأنموذج في بعض الدول الغربية وليس كوريا الشمالية وحدها[18]. وسنتناول هذا المبحث كما يلي:

أولاً: الدستور ومؤسسات النظام السياسي الكوري الشمالي.

1- الدستور:

تبنت كوريا الشمالية منذ قيامها عام 1948 عددًا من الدساتير وفي حقب مختلفة، وكانت انعكاساً لأفكار وتوجهات القيادة السياسية فيها وتحديداً الجنرال كيم أيل سونج ومن بعده ولده كيم جونج إيل، وأهم ما يميز هذه الدساتير أنها كانت تكررًا واضحاً لأفكار وتوجهات واضعها دون أية تغييرات حقيقية في جوهرها، وبقدر أهميتها للدراسة سوف نتناولها بشيء من التفصيل وهي:

أ- دستور عام 1948 كان دستور عام 1948، هو أول دستور في كوريا الشمالية، وكان مشابهاً لدستور عام 1936 الذي أصدره ستالين للاتحاد السوفيتي. واستمر العمل به إلى أن أعيدت صياغته كلياً في كانون الأول (ديسمبر) 1972، وأهم ما ميز دستور 1948 انه تحدث عن شبه الجزيرة الكورية كلها وليس الجزء الشمالي فقط الذي هيمن عليه الشيوعيون، ومع تطور الأوضاع وكون أن التقسيم أصبح واقعاً، واستمرار النظام في الجزء الجنوبي وصموده أمام كل

الاضطرابات التي واجهها، فكان التحول عن دستور العام 1948 من قبل النظام الشمالي اعترافاً بالواقع وتكيفاً معه. وتبقى الإشارة إلى أن دستور العام 1948 لم يشهد أي تعديل مهم إلى أن حل محله دستور عام 1972. والحقيقة أن الدساتير التي صدرت في عامي 1972 و1998 لم تخرج كثيراً عن المبادئ الجوهرية التي وردت في دستور عام 1948، التي بقيت مميزة للتطور الدستوري في كوريا الشمالية، ولهذا فالكثير من الهيكل الموجود حالياً تعود أصوله إلى دستور عام 1948.

عرضت مسودة الدستور في نيسان (ابريل) 1948، وتم إقرارها من قبل جمعية الشعب العليا الأولى في أيلول (سبتمبر) من العام نفسه، وتألقت من عشرة فصول أطرت في 104 مادة، وتناولت فصولها المبادئ الأساسية وحقوق وواجبات المواطنين والسلطات التشريعية والتنفيذية المركزية والمحلية والمحاكم والميزانيات والدفاع الوطني وإجراءات التعديل وشعار الدولة والعاصمة وغيرها. وشغل الجنرال كيم أيل سونج منصب رئيس الوزراء وكانت الشخصيات الحكومية الرئيسية من قيادة الحزب وكذلك هم أعضاء في جمعية الشعب العليا[19].

ب- دستور عام 1972 لقد تميز دستور عام 1972 بميزتين مهمتين هما الأولى تأكيد تفوق الجنرال كيم أيل سونج في الصراع على السلطة المطلقة في كوريا الشمالية وتثبيت سلطته بدكتاتورية الفرد الواحد بلا منازع، وهذا ما بدا واضحاً في مقدمة الدستور التي أشارت إلى دوره القيادي ومساهمته في تطور الدولة الاشتراكية. والثانية الإلغاء الكامل للملكية الخاصة والإشارة إلى اكتمال نظام التخطيط الاقتصادي الاشتراكي المركزي وان مبدأ الجماعية تم تقديمه بشكل واسع والتأكيد عليه. ولهذا سمي الدستور الجديد الدستور الاشتراكي لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وتأكيداً على نجاح كوريا الشمالية في التحول إلى النظام الاشتراكي وإزالة العناصر غير الاشتراكية الموروثة في دستور عام 1948[20].

عرف دستور عام 1972 كوريا الشمالية بأنها دولة اشتراكية مستقلة تمثل مصالح الشعب الكوري، وتكون الدستور من أحد عشر فصلاً جاءت في مائة وتسع وأربعين مادة، ركزت فصوله الثلاثة الأولى على المبادئ الرئيسية للدولة وأساسها الأيديولوجي الذي يعرف بالزوتشييه، أو أيديولوجية الاعتماد على الذات وهي امتداد للماركسية اللينينية وهي الإطار للنظام السياسي في كوريا الشمالية. وتنسب الزوتشييه إلى الجنرال كيم أيل سونج وتعرف أيضاً بسونجيزم (Sungisim)، وهي ثورة أيديولوجية كما عرفها الدستور. والنظام في كوريا الشمالية هو دكتاتورية البروليتارية التي يصفها الدستور بأنها تتكون من العمال، والفلاحين والجنود، والمتقنين.

ووفقاً لهذا الدستور فإن جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية دولة اشتراكية، ثورية، يستند نشاطها إلى فكرة زوتشييه، والسلطة فيها هي سلطة العمال والفلاحين والمتقنين وسائر الشعب العامل، إذ تمارس السلطة عن طريق الأجهزة المنتخبة التي تتمثل في جمعية الشعب العليا وجمعيات الشعب المحلية. وفي المجال الاقتصادي نص الدستور على الاستناد إلى علاقات الإنتاج الاشتراكية وملكية وسائل الإنتاج للدولة وللجمعيات التعاونية، وفي مجال الدفاع نص الدستور على أن النظام الدفاعي في البلاد يضم الشعب بأسره ويشمل البلاد كلها[21].

ومن المبادئ الرئيسية في دستور العام 1972 هو أن نظام الحكم يعتمد على مبدأ الديمقراطية المركزية وتعني أن كل الأعضاء في المستويات الأدنى تنتخب الممثلين للجسد الديمقراطي ومنهم ينتخب التنفيذيين. ويبقى الأهم في الدستور أن مقاليد الحكم والسلطة تقع في يد رئيس الجمهورية واللجنة المركزية للحزب التي هو رئيسها وعلى الرغم من أن الدستور نص على أن ينتخب الرئيس لمدة أربعة سنوات من جمعية الشعب العليا إلا أنه ليست هناك حدود دستورية على السلطة الممنوحة له أو على مدة رئاسته، كما أنه ليس مسؤولاً أمام أي جهة حكومية أخرى.

كما منح دستور عام 1972 حق الانتخاب لمن هم في سن السابعة عشرة من العمر ويكون التصويت عن طريق الاقتراع السري، وعلى الرغم من أن الدستور يكفل هذا الحق وهو حق ديمقراطي، إلا أن الانتخابات تتم وفق النموذج الشيوعي، فالنواب يختارون عن طريق الحزب والاختيار يتم بناءً على الولاء للحزب وقيادته، والحملة الانتخابية أيضاً تكون تحت لواء اللجنة المركزية وهي موجهة حزبياً وعلى هذا الأساس تقوم الحملة والدعاية الانتخابية، ومنذ عام 1962 ونتيجة الانتخابات هي الفوز بنسبة 100% لمرشحي الحزب.

لقد وضع دستور 1972 قيوداً على حرية التعبير عن الرأي، والاجتماع والصحافة والاعتقاد. إذ سمح للأفراد باتباع النمط الاشتراكي في الحياة فقط، ووضع رقابة صارمة على الصحف والإعلام، وجميع وسائل الثقافة موجهة ثقافياً نحو المفاهيم الاشتراكية وتقديس الزعيم الكوري وعائلته^[22]. وتشترك كوريا الشمالية مع الدول الاشتراكية الأخرى في ثمانية خصائص هي^[23]:

1- الماركسية - اللينينية: فجميع الدول الاشتراكية في الماضي أو الحاضر أعلنت الماركسية- اللينينية كأيدولوجية رسمية ناجزة لجمعها. وقد بين دستور جمهورية كوريا الديمقراطية لعام 1972، بأنها (تسترشد في نشاطها بفكرة الزوتشيه (الاعتماد الذاتي) لحزب العمال في كوريا والتطبيق الخلاق للماركسية - اللينينية وظروف بلدنا) (المادة 4). وقد خدم هذا الإعلان تحديداً لوظيفتين، أن كوريا الشمالية تستطيع التمسك بالعقائد الأساسية في الماركسية - اللينينية، وفي الوقت نفسه تبرير نظام حكم كيم أيل سونج وكيم جونج أيل (وقد برر) أي ممارسة سياسية بأنها نابعة من صلب الماركسية - اللينينية باسم فكرة الزوتشيه. وعموماً فإن فكرة الزوتشيه قد حلت تدريجياً محل الماركسية - اللينينية بالبلاغة الدعائية في كوريا الشمالية. وحذفت الماركسية - اللينينية رسمياً من دستور 1992 المعدل وما من شك في أنها كذلك بشكل تام في الحياة العامة. وفي (المادة 3) من الدستور بعد تعديل عام 1992 تبين ببساطة (أن جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية جعلت أيدولوجية الزوتشيه، كأيدولوجية ثورية في رؤية الشعب المركزية للعالم).

2- الأسس الاشتراكية في السلوك: فقد تضمن دستور كوريا الشمالية فصلاً في (الحقوق والواجبات الأساسية للمواطنين)، والذي بدأ مشابهاً بوضوح لنفس الفصل في دستور الصين الشعبية الحالي ودستور الاتحاد السوفيتي السابق. (فالمواطنون يجب أن يتقيدوا بقوانين الدولة والقيم الاشتراكية في الحياة والأسس الاشتراكية في السلوك بشكل تام) (المادة 81 من الدستور بعد تعديل عام 1992).

وتأكيد أن (العمل هو الواجب المجيد لكل مواطن قادر بدنيًا. فكل الشعب العامل في الدولة العاملة وفي التجمعات الاقتصادية الحضرية والريفية يجب أن يمارسوا مهماتهم وبموقف ثابت بان وضعهم كسادة للبلاد. فالدولة ترتقي بالمنافسة العمالية الاشتراكية وتقود وتطرح إنموذج المكافأة وترتقي بالعمال) (المادة 42 من الدستور بعد تعديل عام 1992).

فالدولة والحزب يحددان ويبينان ماهية وما يجب كأسس اشتراكية مناسبة للسلوك، وليس المواطنين منفردين. وكان دستور جمهورية كوريا الشمالية أكثر صراحة في هذا الخصوص (فالدولة ستزيل طريقة الحياة السائدة من المجتمع القديم وتقدم الطريق الاشتراكي الجديد للحياة في كل المجالات) (المادة 42) وباختصار، أن فقدان أو غياب الحريات الإنسانية الأساسية كنتيجة مباشرة لسيطرة الدولة في القواعد الاشتراكية في سلوك الأفراد يبرز كأحد أكثر القواسم المشتركة بروزًا في كل الدول الشيوعية في الماضي والحاضر.

3- النظام الاقتصادي الاشتراكي: فكوريا الشمالية دولة اشتراكية (المادة 1 الدستور بعد تعديل عام 1992) وتبنى على أساس العلاقات الاشتراكية في الإنتاج، والاكتفاء الذاتي للاقتصاد الوطني (المادة 19 من الدستور)، ولهذا (تدافع (الدولة) عن النظام الاشتراكي ضد النشاطات الهدامة للعناصر المعادية في الداخل والخارج) (المادة 12) فدستور جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية متخ بالأسلوب الاشتراكي مثل (بناء الاشتراكية) و (تعجيل البناء الاشتراكي) و (تطوير الملكية الاشتراكية) وغيرها.

ونظرًا للاشتراكية كنظام اقتصادي في الدول الاشتراكية توازي الرأسمالية في الدول الديمقراطية الغربية، فالاقتصاد كوريا الشمالية يخطط ويدار من قبل الدولة، وحزب العمال الكوري، ووسائل الإنتاج ملك للدولة والمنظمات التعاونية. وملكية الدولة للممتلكات بلا حدود، وكل الموارد الطبيعية في البلاد، والمصانع الرئيسية والمصالح والموانئ والبنوك والنقل ومنشآت الاتصالات هي ملك خالص للدولة. (المادة 21) وعلى نطاق ضيق المنظمات التعاونية تبقى تملك الأرض والحيوانات وعمال الحقل وقوارب الصيد والبنائيات وكذلك المصانع والاستثمارات الصغيرة والمتوسطة الحجم. إلا أن الدولة طورت النظام الاقتصادي التعاوني الاشتراكي ونقلت ملكية المنظمات التعاونية إلى ملكية الدولة، وهكذا فحق الملكية الخاصة غير موجود في كوريا الشمالية. والملكية الشخصية محددة في مكسبهم من العمل والمنافع الأخرى مثل أرض حديقة صغيرة تمنح من قبل الدولة. وباختصار أن النظام الاقتصادي لكوريا الشمالية مثال لأنموذج القيادة الاشتراكية للاقتصاد على الرغم من بعض التغييرات الاقتصادية والإصلاحات منذ مطلع عقد الثمانينيات من القرن الماضي.

4- دكتاتورية البروليتاريه: اتساقًا مع الماركسية، تبنى النظام السياسي لكوريا الشمالية دكتاتورية البروليتاريه كحجر زاوية رمزي له. فالمادة 4 من دستور 1992 أعلنت أن السيادة في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية (تستمد من العمال والفلاحين والجنود والمتقنين العاملين)، ويضيف موضحة أن الشعب العامل يمارس السلطة من خلال أفرعه التمثيلية وهي جمعية الشعب العليا وجمعيات الشعب المحلية في كل المستويات. وفي الحقيقة أن الدوائر الحاكمة في حزب العمال

الكوري تمارس السلطة باسم الشعب والفروع التمثيلية وليس هناك سوى موافقة روتينية. وكانت (المادة 10) أكثر صراحة: جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية (تمارس دكتاتورية البروليتاريه والنضال الطبقي والتنظيم الجماهيري) وهناك (مفردات مشابهة - دكتاتورية الشعب الديمقراطية) (المادة 1 من الدستور).

وعملياً أن مبدأ دكتاتورية البروليتاريه قد أصبح دكتاتورية حزب العمال الكوري والبروليتاريه – العمال والفلاحين والجنود والمتقنين العاملين – هم ليسوا سادة السيادة. فقد أصبحوا ببساطة أدوات بشرية للحزب. وفي عملية تطبيق المبدأ أديرت الدكتاتورية لتستمر ولكن ليس دكتاتورية البروليتاريه. فهم ليسوا سادة الثورة والبناء كما تشير الدعاية باستمرار بل أنهم أصبحوا خاضعين لدكتاتورية الحزب الواحد - الأب - الابن.

5- قيادة حزب العمال الكوري: تبين المادة 11 من دستور جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية أن كوريا الشمالية تقاد من قبل حزب العمال الكوري. وعلى النقيض من تأكيد لينين في عفوية الجماهير، فشعب كوريا الشمالية لم يتقدم بشكل عفوي في الصراع، بل أنهم استغلوا من قبل الحزب لبناءه وثورته الاشتراكية. أن حزب العمال الكوري ليس مجرد قائد أو طليعة الجماهير بل انه التنظيم الحزبي الوحيد في الساحة السياسية الكورية الشمالية. ويمثل أنموذجاً للحزب الواحد أو الأحادية الحزبية. وبشكل متناقض ظاهرياً، لذلك فالحزب الشيوعي، الذي بدأ كحزب يجسد الأغلبية لإنهاء استغلال الجماهير من قبل الأقلية وكانت تتمثل في البرجوازية أو ملاك الأرض الإقطاعيين، أصبح حزباً للأقلية فقط وباسم أغلبية الطبقة العاملة. وجوهرياً فاستغلال الطبقة العاملة لم ينته في بقية الدول الاشتراكية، وفوق كل ذلك أن الأحزاب الشيوعية في الدول الاشتراكية هي أيضاً أحزاب الأقلية الصغيرة جداً. وما تغير في هذه الدول هو مجرد علم البلاغة وليس قدر الأغلبية من شعب الطبقة العاملة. فقد عانت جماهير الطبقة العاملة الكورية الشمالية من متوالية الحديث المزوج.

6- مبدأ الديمقراطية المركزية: تبنى حزب العمال الكوري فكرة لينين في الديمقراطية المركزية كمبدأ لصنع القرار وتنظيم الحكومة (المادة 5) النظام الداخلي لحزب العمال الكوري (الفصل الثاني المادة 11) تبين أن الحزب نظم على مبدأ الديمقراطية المركزية:

أ- كل تنظيم قيادي في الحزب سينتخب بشكل ديمقراطي والتنظيم القيادي المنتخب سيقدم تقريراً بعمله بشكل دوري إلى تنظيمات الحزب.

ب- يمثل أعضاء الحزب لتنظيمات الحزب، والأقلية تمثل للأكثرية، وتمثل تنظيمات الحزب الأدنى لتنظيمات الحزب الأعلى، وتمثل كل تنظيمات الحزب بشكل مطلق للجنة المركزية في الحزب.

ت- تدعم كل تنظيمات الحزب وتسير على خط الحزب وسياساته، وتنفذ تنظيمات الحزب الأدنى بشكل كامل قرارات تنظيمات الحزب الأعلى. وتوجه تنظيمات الحزب الأعلى وتراقب عمل

تنظيمات الحزب الأدنى، وتقدم تنظيمات الحزب الأدنى تقريرًا دوريًا عن عملها إلى تنظيمات الحزب الأعلى.

ويسترشد تقسيم الوظائف والسلطات بين الفروع المركزية والمحلية بمبدأ إعطاء دور كامل لمبادرة وحماية السلطات المحلية في ظل القيادة الموحدة للسلطات المركزية (المادة 3 من الدستور بعد تعديل عام 1992). وهناك نقطتين مهمتين تحديدا في الممارسة الفعلية لكوريا الشمالية لمبدأ الديمقراطية المركزية، الأولى أن مبدأ الديمقراطية المركزية وفر منطلقا وأداة نظرية للجنرال كيم إيل سونج لبناء عبادة الشخصية على غرار الزعماء الآخرين في الدول الاشتراكية. والواقع أن الشعب بأكمله والحزب يجب أن يلتزما بالولاء المطلق للجنرال وعائلته. والثانية إذا كانت المركزية في مبدأ الديمقراطية المركزية توجه لإنتاج عبادة الشخصية في النظم الاشتراكية، فإجراءاتها الديمقراطية تتجه لخلق مهزلة سياسية. ففي ظل الغياب الفعلي للحريات السياسية الأساسية التي تتمتع بها الدول الغربية، فالانتخابات في النظم الاشتراكية تكون اسمية بما أن الناخبين يؤدون واجب الانتخاب لأولئك المرشحين الذين تم تسميتهم من قبل قيادة الحزب. وهذا ما أشارت له الصفحة الأولى من صحيفة (بيونج يانج تايمز) الصادرة في 9 أذار (مارس) 1983، بالقول: (تظاهرة في قوة شعبنا المتحد) و (الانتخابات لجمعية الشعب في المدينة والأقاليم:

100% أصوات صافية، 100% صوتوا بنعم).

7- البروليتارية الدولية: خاصية أخرى مميزة لكل الأنظمة الاشتراكية وهي فكرة البروليتارية الدولية، فجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية في وحدة مع كل البلدان الاشتراكية وكل الشعب في العالم لهزيمة الامبريالية والدعم الفاعل والتشجيع للتحرر الوطني والصراع الثوري. ولهذه الجهود، فقد ضمنت كوريا الشمالية في دستورها خمسة عناصر للبروليتارية الدولية – المساواة والاستقلال والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكلاهما والمنفعة المتبادلة (المادة 17).

إلا أن مبدأ عدم الاعتداء غاب من دستور كوريا الشمالية. إذ أنها سبق وأن غزت جارتها الجنوبية في 25 حزيران (يونيو) 1950، وقد يستدل من غياب فقرة عدم الاعتداء أن كوريا الشمالية لم تسقط خيار إعادة توحيد البلاد بالوسائل العسكرية. وإذا كان هذا الاستنتاج صحيحا فان دعاية كوريا الشمالية الدائمة في توحيد أرض الأباة بالوسائل السلمية هي كذبة واضحة.

8- هيكل الدولة: أخيراً، لدى كل الدول الاشتراكية في الماضي والحاضر، اشتراك أساسي في الهيكل السياسي الرسمي نفسه. السلطة التشريعية الوطنية هي الفرع الأعلى في سلطة الدولة وتتمثل في جمعية الشعب العليا الكورية الشمالية، وكذلك الإداري أو الفرع التنفيذي والمحكمة المركزية الكورية الشمالية ومكتب البيروقراطية المركزي. وعلى الورق نجد أن الهيكل السياسية الاشتراكية قد وضعت وفق مبدأ الفصل بين السلطات، ولكن في الواقع هي تدار من قبل الحزب المستند إلى مبدأ تركيز السلطات في يد الحزب. فالحزب الشيوعي تحديداً يوجه ويقود ويسيطر على المؤسسات السياسية المذكورة أفقياً وعمودياً. فالنقطة الجوهرية هي أن الحزب الشيوعي في الدول الاشتراكية هو جزء أساسي في الهيكل الحاكم، فالحزب الشيوعي يستمر في تولي السلطة

دون تحديات حقيقية من القوى السياسية الأخرى معه. والفصل الرسمي في الهيكل الحكومي غير موجود، وكل النظم الاشتراكية تقريبا قد أوجدت على أساس دكتاتورية الحزب الشيوعي، ويمثل النظام كوريا الشمالية نموذجًا لدكتاتورية الحزب الشيوعي.

شهد دستور عام 1972، تعديلات كان الأول في نيسان (ابريل) 1992، وجاء لمعالجة أمور كانت قائمة ومخالفة للدستور مثل جعل كيم جونج إيل [24] قائدًا أعلى للقوات المسلحة الكورية منذ كانون الأول (ديسمبر) 1991، وهي مخالفة لنص (المادة 93) من الدستور التي نصت على أن رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة، ومن ثم فقد جاء التعديل ليفصل بين دور الرئيس على رأس الحكومة وبين رئاسة لجنة الدفاع الوطني التي أصبحت فرعًا دستوريًا منفصلاً وجعل لها فصلاً جديداً تضمن ستة مواد، مما فتح الطريق أمام كيم جونج إيل لكي يسيطر على الجيش في ظل وجود والده كرئيس للجمهورية وتدعيم موقعه كوريث قانوني وواقعي أكثر فأكثر.

وجاء التعديل الثاني في أيلول (سبتمبر) 1998، ليؤكد على دور كيم إيل سونج وأفكاره في النظام الكوري الشمالي التي يجب حمايتها وتطويرها. ومن ثم عدّ الدستور كيم إيل سونج رئيساً خالداً للجمهورية وأصبح الدستور هو دستور كيم إيل سونج الذي يقنن أفكاره ومآثره الخاصة في بناء الدولة كما جاء في مقدمة الدستور بعد تعديله [25] كما سعى كيم جونج إيل الى تقوية سلطة لجنة الدفاع الوطني بإضافة فرع للسيطرة العامة على الدفاع الوطني وإيجاد فرع قيادة عسكرية عليا في سلطة البلاد، وهذا ما عزز رئاسة لجنة الدفاع الوطني لتوجيه وقيادة كل القوات المسلحة وتوجيه شؤون الدفاع بأكملها. وأصبحت رئاسة لجنة الدفاع الوطني هي المنصب الاعلى في البلاد عندما اعيد انتخاب كيم جونج ايل رئيسا لها وكذلك الدستور الجديد. وكان واضحا ان تفوق القوات المسلحة هو المبدأ الذي يسعى الى تحقيقه كيم جونج ايل في حكمه، وتحديدًا الجيش قبل السياسة [26].

ج- دستور 2009 أعلن هذا الدستور في نيسان (ابريل) 2009، وبين الدستور رسمياً أن كيم جونج إيل هو (القائد الأعلى) وسياسته (الجيش أولاً) هي الأيديولوجية الموجهة للبلاد.

وأعلن الدستور أيضاً ولأول مرة بأن كوريا الشمالية (تحتزم وتحمي حقوق الإنسان لمواطنيها) وأزيل مصطلح (الشيوعية) من الدستور. وبدا واضحاً أن الدستور الجديد هو محاولة من دولة من المعسكر الشيوعي السابق لتحسين صورتها دولياً في محاولة لجذب الولايات المتحدة التي حاول حلفاء الزعيم كيم جونج إيل تلميع شرعيته.

كانت عملية التصديق على الدستور مناسبة مهمة لإعادة انتخاب كيم جونج إيل رئيساً للجنة الدفاع الوطني وقائدًا أعلى للبلاد، وهي المرة الأولى التي يطلق فيها هذا التوصيف رسمياً منذ وفاة والده عام 1994. ويشرف الزعيم على الشؤون الداخلية ويعين الشخصيات العسكرية المهمة ويصادق ويلغى المعاهدات مع الدول الأجنبية، ويعين المبعوثين الخاصين ويعلن حالة الطوارئ أو الحرب. ويشير البعض إلى أن ذكر حقوق الإنسان وإسقاط الشيوعية هي محاولة لإظهار أن الزعيم كيم جونج إيل زعيم مرن ومستشعر للتغييرات في النظام العالمي [27].

تميز دستور عام 2009، بالقليل لكي يضيفه إلى طبيعة الأوضاع السياسية في كوريا وتعزيز القبضة المطلقة على السلطة، فقد استمر كيم في قيادة حزب العمال الحاكم والجيش الشعبي، وتبنى الدستور النظام الاشتراكي بعد أن ألغى الشيوعية. وبدا تركيز الزعيم كيم على الجيش والسياسة الخارجية أكثر، تاركًا شؤون الحزب إلى ولده كيم جون أون أكبر أبنائه الثلاثة، والذي أصبح خليفة والده. ولذلك كان هناك الكثير من الغموض حول طبيعة الصلاحيات التي تمتع بها كيم جونج إيل منذ عام 1998، وقيادته لمختلف أجهزة الدولة، مما أثار التساؤل حول من يمثل البلاد رسمياً، وإعلان الدستور في نيسان (ابريل) لم يعد هناك شك في انه يمثل السلطة الحقيقية واقعياً ودستوريا فهو حقيقة دستور كيم جونج إيل[28].

توضح مقدمة الدستور أن جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية تستند إلى الزوتشيه واشتراكية أرض الآباء التي تجسد فكرة وقيادة الزعيم العظيم كيم أيل سونج وهو مؤسس البلاد والأب لكوريا الاشتراكية، فالقائد كيم أيل سونج مؤسس فكرة الزوتشيه وبتنظيمه وقيادته للصراع الثوري المناهض لليابان أقام تقاليداً ثورية عظيمة وأنجز الهدف التاريخي في تحرير أرض الآباء. فقد أسس الجمهورية على أسس صلبة لبناء الدولة المستقلة ذات السيادة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية. كما تبين المقدمة أيضاً أن دستور جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية الاشتراكي هو دستور كيم أيل سونج ويتضمن فكرة الزعيم في توجيه الزوتشيه كفكرة لبناء الدولة وانجازاتها ووضعها في قانون.

لقد تضمن الدستور سبعة فصول أساسية، إذ جاء الفصل الأول وعنوانه السياسة وتناولته (المواد 1-18) وأبرز ما جاء فيها تأكيد أن جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية هي دولة اشتراكية مستقلة تمثل مصالح كل الشعب الكوري، وهي دولة ثورية تعدّ فكرة الزوتشيه وفكرة الجيش أولاً والتي طرحت بفكرة مركزية ورؤية عالمية الأفكار الثورية لتحقيق الاستقلال لجماهير الشعب وهي المبادئ الموجهة في نشاطاتها. وان السيادة في الجمهورية مفوضة في الشعب العامل والذي يتمثل بالعمال والفلاحين والجنود والمتقنين وأن الشعب العامل سيمارس سيادته من خلال فروع التمثيلية - جمعية الشعب العليا وجمعيات الشعب المحلية في كل المستويات التي تنظم وتدار وفق مبدأ المركزية الديمقراطية[29].

وتناول الباب الثاني الاقتصاد، وذلك في (المواد 19 - 38) وأبرز ما جاء فيه أن جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية تستند في اقتصادها إلى علاقات الإنتاج الاشتراكية والدعم الذاتي للاقتصاد الوطني. وملكية وسائل الإنتاج من قبل الدولة والتنظيمات التعاونية الاجتماعية وهي ملكية جماعية. وحددت الملكية الفردية بالأغراض الشخصية والاستهلاكية للمواطنين وضمان حماية الدولة لها بالقانون. ومن الأمور المهمة في هذا الإطار هو منع عمالة الأطفال ومن هم دون سن العمل. وان التجارة الخارجية تدار من قبل فروع الدولة والاستثمارات والمنظمات التعاونية الاشتراكية، ودور الدولة في تنمية التجارة الخارجية وفق مبدأ المساواة التامة والمتبادلة. وأخيراً التأكيد على أن الدولة ستطبق سياسة التعرفة لحماية ودعم الاقتصاد الوطني ذاتياً[30].

وأشار الفصل الثالث إلى الثقافة في (المواد 39 - 57) وأهمية دعم الثقافة الاشتراكية وتحقيق الثورة الثقافية ليتم إقامة نمط الحياة الاشتراكي في كل الميادين، وان الدولة تضع مبادئ علم التربية الاشتراكي لتنشئة الأجيال الجديدة، وأولوية التعليم الشعبي وتأهيل الكوادر، إلى جانب مجانية التعليم للجميع، ودور الدولة إرساء الزوتشيه في البحث العلمي. وركز الفصل الرابع على الدفاع الوطني في (المواد 58 - 61) وان نظام الدفاع الوطني يستند إلى كل الشعب، ومهمة القوات المسلحة هي انجاز الخط الثوري الجيش أولا لغرض حماية مركز الثورة وحماية مصالح الشعب العامل والدفاع عن النظام الاشتراكي والمكتسبات الثورية من العدوان الخارجي، وحماية حرية واستقلال وسلام ارض الأباء. وأخيرا التأكيد على أن البلاد ستقيم نظاما ثوريا لقيادة الجيش والعقيدة العسكرية وتقوية الالتزام العسكري بالتقاليد وتعزيز الانسجام بين الجيش والشعب[31].

وتطرق الفصل الخامس إلى الحقوق الأساسية وواجبات المواطنين وتناولتها (المواد 62 - 86) إذ بينت أن متطلبات الحصول على جنسية البلاد ستوضح بقانون يخص الجنسية. وان حقوق وواجبات المواطنين تستند إلى مبدأ (الواحد لكل والكل للواحد). وان عمر التصويت والانتخاب هو لمن أكمل السابعة عشر من العمر، وحق أفراد القوات المسلحة في الانتخاب. وهناك مساواة بين المرأة والرجل. وأخيرا أن الدفاع عن ارض الأباء هو الواجب والشرف الأسمى للمواطنين وأنهم سيدافعون ويخدمون في القوات المسلحة كما بين القانون[32].

وتناول الفصل السادس مؤسسات النظام السياسي وذلك في (المواد 87 - 168) وسوف نتناولها لاحقا بالتفصيل، أخيرا تطرف الفصل السابع من الدستور إلى الشعار الوطني وعلم البلاد والنشيد الوطني وأن عاصمة البلاد هي بيونج يانج في (المواد 169 - 172)[33].

شهد دستور عام 2009 تعديل ستة مواد ففي الباب الثاني من الفصل السادس وهو (رئيس لجنة الدفاع الوطني، أضيف إليها رئيس لجنة الدفاع الوطني هو القائد العظيم وله سلطة توجيه الشؤون الوطنية بأكملها. ونقلت بعض السلطات والصلاحيات من جمعية الشعب العليا ولجنة الدفاع الوطني كما بينها تعديل عام 1998 إلى الرئيس).

أقرت التعديلات في أيلول (سبتمبر) 2010 في الاجتماع العام لممثلي حزب العمال الكوري لشغل شواغر المكتب السياسي والسكرتارية واللجنة العسكرية المركزية، ولجعل الأمور في نصبها بدا أن نظام الوريث كيم جونج اون يحاول تقوية السيطرة المدنية على القوات المسلحة باسم استقرار حياة الشعب والتنمية الاقتصادية.

ولذلك جاء قرار المكتب السياسي في 15 تموز (يوليو) 2012 وبكل اعضائه ودرجاتهم بإعفاء رئيس الأركان لي يونج هو. والإشارة إلى أن إدارة الشؤون العسكرية قد نقلت إلى الوزارة.

وفي المواد 29 و40 (الاقتصاد والثقافة تباعا) حذفت كلمة الشيوعية. كما نقل دستور عام 2009 سلطة اللجنة التنفيذية الدائمة لجمعية الشعب العليا إلى رئاسة القائد العظيم في لجنة الدفاع الوطني والى لجنة الدفاع الوطني نفسها وليس إلى منظمة منفصلة مثل لجنة الشعب المركزية كما جاء في

دستور عام 1972. وفي الاجتماع العام لممثلي حزب العمال الكوري الذي عقد في أيلول (سبتمبر) 2010 سمي الرئيس كيم جونج اون جنرالاً في الجيش الشعبي وانتخب نائباً لرئيس اللجنة العسكرية المركزية في الحزب وعضواً في المكتب السياسي. وفي نيسان (أبريل) 2012 وبعد الوفاة المفاجئة للزعيم كيم جونج أيل في كانون الأول (ديسمبر) 2011، أعلنت الجلسة الخامسة لجمعية الشعب العليا في دورتها الثانية عشر تعيين كيم جونج أيل رئيساً دائماً للجنة الدفاع الوطني واختارت كيم جونج اون نائباً أول للجنة الدفاع الوطني.

أخيراً كان تعديل الدستور مرة أخرى في عام 2012 خلال الجلسة الخامسة من الدورة الثانية عشر لجمعية الشعب العليا لتضمن تغييرات في مقدمة الدستور بالإشارة إلى تراث كيم جونج أيل في بناء الأمة وان تصبح كوريا الشمالية دولة بسلاح نووي[34].

ثانياً: مؤسسات النظام السياسي

وضع النظام السياسي في كوريا الشمالية وهيكله ليناسب الجنرال كيم ومجموعته الحاكمة، فالنظام لم يستند إلى مبدأ الفصل بين السلطات كما في النظام الرئاسي في الولايات المتحدة، ولا إلى مبدأ توزيع السلطات كما تمارس في ظل النظام البرلماني، بل يستند إلى الوحدة والتشابك المتزايد في السلطات. وباختصار أن الهيكل السياسي الكوري الشمالي يمثل حالة تقليدية لسلطة واحدة.. فالسلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية هي موحدة وبشكل مؤسساتي تحت توجيه وسيطرة حزب العمال الكوري. فقيادة الحزب تحدد أسماء جمعية الشعب العليا، والتي هي بالمقابل تنتخب رئيس البلاد وأعضاء اللجنة التنفيذية العليا.. ورئيس الجمهورية واللجنة التنفيذية العليا يسيطرون ويشرفون على الوزارة والمحكمة المركزية ومكتب البيروقراطية المركزي. أن سلطات الدولة مركزة في مؤسسة واحدة، حزب العمال الكوري وتحديداً في شخص واحد هو كيم إيل سونج ومن بعده كيم جونج إيل. فالسكرتير العام للحزب كيم أيل سونج هو رئيس المكتب السياسي للحزب، ورئيس اللجنة المركزية للحزب، ورئيس اللجنة العسكرية المركزية للحزب. وبموجب دستور 1972 كانت جميع السلطات أعلاه تحت قيادته. إلا أنه بموجب التعديل الدستوري الذي أصبح نافداً في 9 نيسان (أبريل) 1992، أصبح رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة ورئيساً للجنة الدفاع الوطني وفوض سلطة تصديق أو إجراء الاتفاقيات[35]. وستتناول هذه السلطات بشيء من التفصيل وهي:

1- السلطة التنفيذية وتتألف من:

أ- رئيس الجمهورية شغل الجنرال كيم أيل سونج منصب رئيس الوزراء بعد إعلان قيام جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية في 9 أيلول (سبتمبر) 1948، واستمر في المنصب حتى اقرار دستور 1972، إذ انتخب رئيساً للجمهورية في 28 كانون الأول (ديسمبر) 1972، وظل في منصبه الرئاسي حتى وفاته في 8 تموز (يوليو) 1994، بعدما انتخب مراراً وتكراراً لولايات مدة الواحدة منها أربع سنوات. وقد وصف بالزعيم الكاريزمي وأحيطت شخصيته بهالة من التقديس. وكان ذلك بفعل العديد من الإجراءات التي تدرج في أطار التنشئة الاجتماعية للشعب الكوري[36].

وجاء التعديل الثاني للدستور فألغى كل ما يتعلق برئيس الجمهورية إذ كان هناك فصل كامل يتحدث عن رئيس الجمهورية وسلطاته وهو الفصل السادس من دستور عام 1972 قبل تعديله والفصل الثاني من الباب السادس بعد تعديل عام 1992، ويبدو أن حذف الجزء الخاص بمنصب رئيس الجمهورية من الدستور عائد إلى أن كيم جونج إيل رفض أن يسمى رئيساً للجمهورية وأصر على أن يكون والده رئيساً أبدياً للجمهورية وهو ما أشار إليه الدستور في مقدمته واستمر هو رئيساً للجنة الدفاع الوطني وهو المنصب الذي أوكله إليه والده في حياته. وكان هذا من بين الأسباب التي عدل الدستور فيها للمرة الأولى وافرد جزءاً خاصاً للجنة الدفاع الوطني التي أصبحت رئاستها لكيم جونج إيل، وعلى الرغم من أنه لم يسمى رئيساً إلا أنه مارس سلطات الرئيس كاملة.

ب- الوزارة وبموجب دستور 2009، تمثل الوزارة الفرع الإداري والتنفيذي في السيادة العليا، وجزءاً من إدارة الدولة الكلية (المادة 123) وتتألف الوزارة من رئيس ونائب رئيس، ورؤساء اللجان، والوزراء، والأعضاء الآخرين حسب الحاجة، ومدة إشغال الوزارة هي نفس مدة جمعية الشعب العليا وهي خمس سنوات. (المادة 124) وبموجب (المادة 125) تمارس الوزارة الواجبات والسلطات المتعددة بوصفها هيئة إدارة مجمل شؤون الدولة إذ تتولى تنفيذ سياسة الدولة، ووضع القواعد المتعلقة بإدارة الدولة على أساس الدستور والقوانين الفرعية أو تعديل هذه القواعد وتكملها، ووضع خطة التنمية الاقتصادية واتخاذ إجراءات تنفيذها، وإعداد ميزانية الدولة واتخاذ إجراءات تنفيذها، واتخاذ إجراءات توطيد النظام النقدي والمصرفي، واتخاذ إجراءات حفظ النظام العام، وعقد المعاهدات مع الدول الأجنبية وتسيير الشؤون الخارجية، وتحمل الوزارة المسؤولية عن عملها أمام جمعية الشعب العليا واللجنة التنفيذية الدائمة لجمعية الشعب العليا الخ. كما تناولت المواد (126 - 136) كافة الممارسات الإدارية والتنفيذية التي تقوم بها الوزارة في توجيه وتنفيذ سياسات البلاد المختلفة [37].

ج- لجنة الدفاع الوطني لا تنحصر السلطة التنفيذية في الوزارة فقط، بل هناك جهة تنفيذية أخرى وان كانت خاصة بالمسائل الدفاعية وهي لجنة الدفاع الوطني التي لم تكن موجودة بشكل مستقل في الدستور قبل عام 1992 إذ تمت إضافتها في تعديل عام 1992 وتم الإبقاء عليها في تعديل عام 1998 إذ خصص لها الفصل الثالث من الباب السادس في التعديل الأول في حين خصص لها الفصل الثاني في التعديل الثاني، بالرغم من أن ما ورد عنها في دستور عام 1972 قبل تعديله كان مجرد إشارة إلى كون رئيس الجمهورية هو رئيسها كما جاء في المادة 93. وهذه اللجنة هي الهيئة الأعلى من بين الهيئات العسكرية وعلى عاتقها تقع إدارة مجمل شؤون الدفاع الوطني، ورئيسها هو الذي يتولى قيادة كل القوات المسلحة وإرشاد شؤون الدفاع الوطني، ومن ثم فاللجنة تتولى قيادة كل القوات المسلحة وكل ما يخص البناء الدفاعي للدولة، واستحداث الهيئات الدفاعية المركزية أو إلغائها، وتعيين كبار القادة العسكريين أو عزلهم وإعلان حالة الحرب وإصدار أوامر التعبئة العامة، واللجنة مسؤولة في عملها أمام مجلس الشعب الأعلى [38].

ومنذ وفاة الجنرال كيم ايل سونج، بدأ كيم جونج ايل أكثر اعتمادًا على الفروع البيروقراطية والتنظيمات الأخرى، وبتحديد ادق لجنة الدفاع الوطني والجيش الشعبي الكوري. ويعود ذلك الى تغيير الأوضاع منذ بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي، فقد تزايدت حالات الارتداد في صفوف النخبة والمواطنين الكوريين الشماليين العاديين بشكل واضح وكانت حوالي المئة حالة في السنة، ولكن بحلول عام 2000 وما تلاه تزايدت اعداد حالات الارتداد الى المئات. وكان ابرز المرتدين هو هوانج جونج يوب المستشار البارز ومفسر الايديولوجية، ومسؤولين بارزين اخرين من الدبلوماسيين والعسكريين [39].

وتطرق الجزء الثالث من الفصل السادس من دستور عام 2009، إلى لجنة الدفاع الوطني. وتشير (المادة 106) إلى أن لجنة الدفاع الوطني هي فرع التوجيه الدفاعي الوطني الأعلى في سيادة البلاد. وتوضح (المادة 107) أن اللجنة تتألف من رئيس ونائب أول للرئيس ونائب رئيس وأعضاء. ومدة هذه اللجنة هي خمس سنوات. (المادة 108) واللجنة محاسبة عن أعمالها أمام جمعية الشعب العليا. (المادة 111) [40].

د- رئاسة لجنة الدفاع الوطني وبموجب الدستور الكوري الذي صدق عليه البرلمان في نيسان (ابريل) وأعلن في 23 أيلول (سبتمبر) 2009، تناول الفصل السادس وعنوانه تنظيمات الدولة في الجزء الثاني رئيس لجنة الدفاع الوطني لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، إذ نصت (المادة 100) على أن رئيس لجنة الدفاع الوطني لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية هو القائد الأعلى للبلاد. وأن مدة تولي المنصب هي نفس مدة جمعية الشعب العليا وهي خمس سنوات. (المادة 101) ورئيس اللجنة هو القائد الأعلى لكل القوات المسلحة للبلاد، وقائد وموجه لكل القوات المسلحة في الدولة. (المادة 102) ويتولى رئيس اللجنة العديد من الواجبات والسلطات وهي: (المادة 103).

1 - توجيه كل شؤون الدولة.

2 - التوجيه المباشر لعمل لجنة الدفاع الوطني.

3 - تعيين وإعفاء الكوادر المهمة في قطاع الدفاع الوطني.

4 - تصديق أو إلغاء الاتفاقيات المهمة التي عقدت مع الدول الأخرى.

5 - ممارسة حق منح العفو الخاص.

6 - إعلان حالة الطوارئ وحالة الحرب في البلاد، وإعطاء أوامر التعبئة.

وأشارت (المادة 104) إلى أن رئيس لجنة الدفاع الوطني لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية هو من يصدر الأوامر. وتؤكد (المادة 105) على محاسبته عن عمله أمام جمعية الشعب العليا [41]. وقد أعيد انتخاب كيم جونج ايل رئيساً للجنة الدفاع الوطني وقائداً أعلى للبلاد عام 2009، وبما أن كيم حكم البلاد كقائد بلا منازع، فقد جاءت نسخة الدستور الجديد وللمرة الأولى

لتشير إلى امتلاكه مثل هذا التوصيف منذ وفاة والده كيم إيل سونج في عام 1994. لقد سعى كيم جونج إيل وبعد تعافيه من أزمته الصحية في عام 2009، إلى تعديل الدستور لتأكيد سيطرته وأنه الشخص الذي يجب أن تتعامل معه الولايات المتحدة[42].

كانت كوريا الشمالية أول دولة شيوعية في العالم يقوم رئيسها كيم إيل سونج بتعيين أبنه كيم جونج إيل حليفة له في حكم البلاد، وكانت العملية أشبه ما تكون بعملية مزج ما بين متناقضين هما العقيدة الماركسية والملكية في دولة شيوعية فالملكية في نظر الفلسفة الماركسية هي أبرز سمات التخلف والرجعية إذ أن مؤهل الحكم هو الوراثة وليس نضال طبقة العمال والفلاحين التي يجب أن تحتكر السلطة.

وعدّ توريث السلطة في البلاد مؤشراً لوجود مشكلة الخلافة السياسية إلى جانب انه يثير مشكلة الصراع على السلطة، وتجلّى هذا الأمر بعد وفاة الجنرال كيم إيل سونج إذ بقيت المناصب الرئيسية التي كان يشغلها شاغرة إلى الآن وهي رئاسة الجمهورية، والأمين العام للحزب، على الرغم من توريث هذه المناصب لابن كيم جونج إيل الذي أصبح القائد الأعلى للجيش الشعبي الكوري[43].

والواقع ان موت الجنرال كيم إيل سونج، لم يكن توقع حدوثه مستبعداً بالنظر الى تقدمه بالعمر وحالته الصحية، ظلت عملية نقل السلطة الى ابنه كيم جونج إيل، تجري كأمر واقع. ولم تتحقق بعض التوقعات الخارجية في ان تحصل ثورة شعبية أو انقلاب على الحكم بعد بضعة عقود من دكتاتورية الجنرال الشخصية وبسبب الوضع الصعب في البلاد، ويمكن تفسير نجاح عملية التوريث بالأسباب الآتية[44]:

1 - دور القياديين في الحزب والدولة والجيش، والذي سماهم وثبتهم الجنرال كيم ايل سونج، في حمايتهم لعبادة الزعيم العظيم وحماية مناصبهم الخاصة.

2 - ان عملية نقل السلطة والتوريث في كوريا الشمالية، كانت قد تمت فعلا، قبل وفاة الجنرال وعند وفاته كانت جميع المناصب المهمة والاكثر اهمية قد باتت في يد الأبن، سواء في الحرب أو الدولة أو الجيش.

3 - سيطرة الدولة والحزب على مجمل وسائل الاعلام سيطرة تامة، مما جعل الشعب معزولا عن التطورات الجارية في العالم وخاضعاً لتلقين شامل، هو الاقوى من أي بلد اشتراكي آخر ماضياً وحاضراً، فلم يع حقيقة وضعه الخاص، ناهيك عن الظروف والتغيرات الحاصلة في العالم.

الا أن الزعيم كيم جونج إيل توفي في 19 كانون الأول (ديسمبر) 2011. وأصبح الابن الأصغر له كيم جونج أون رئيساً جديداً لكوريا الشمالية وهو الابن الثاني له من زوجته الراحلة كو يونج هو، وأعلنت الحكومة الكورية الشمالية رسمياً تعيينه خلفاً لوالده الراحل وأطلقت عليه لقب "الخلف العظيم". ومن المعتقد أنه قد تلقى تعليمه في الخارج كباقي إخوته. وكانت الأنباء والتسريبات تشير منذ مدة عن تجهيزه كي يحل محل أبيه في سدة الحكم. ولكن كيم جونج أون، أو الرئيس الجديد،

قليل الخبرة، ولم يوضع في أي اختبار حقيقي، كما أنه يفتقد لأي من مقومات الشرعية التي توهمه للحكم باستثناء أنه ابن الزعيم الراحل كيم جونج إيل[45].

وهناك من يرى (ان هذا الجيل والأجيال الثلاثة السابقة لهؤلاء الزعماء ذوي الشخصيات النرجسية قاموا بمحو كل شيء في ثقافة البلاد ما عداهم.. ان القيام بتمجيد الذات وعبادة الشخصية على مدى ثلاثة أجيال بالتأكيد فان هذا الأمر يعدّ قويا وفعالاً للغاية لماذا؟ لأن هؤلاء الزعماء قاموا بمحو كل شيء في ثقافة البلاد ما عداهم! وأي شيء يخطر ببال الكوريين الشماليين فلا بد من وجود صورة أو شعار للزعيم فيه)[46].

وواقع ان سيطرة أسرة كيم على مقاليد السلطة في كوريا الشمالية، تطرح المفارقة الواضحة بين تسمية الدولة بأنها ديمقراطية وممارستهم للطابع الملكي في كون الدولة تركة كل يتركها لخلفه داخل نطاق العائلة كأنهم والدولة شيء واحد لا يفصل بينهما[47].

2- السلطة التشريعية وتتألف من:

أ- جمعية الشعب العليا وجاءت في الجزء الأول من الفصل السادس في دستور 2009، وتناولتها (المواد 87 - 98). وتوضح (المادة 87) أنها الفرع السيادي الأعلى في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية. وتبين (المادة 88) أن الجمعية تمارس السلطة التشريعية. وأن اللجنة التنفيذية الدائمة لجمعية الشعب العليا يمكن أن تمارس السلطة التشريعية عندما تكون الجمعية في عطلة. أما تشكيل الجمعية فتبين (المادة 89) أنها تتألف من النواب المنتخبين على أساس الاقتراع العام المباشر للبالغين وبالتصويت السري. ومدة ولاية جمعية الشعب العليا هي خمس سنوات، وان جمعية الشعب العليا الجديدة سوف تنتخب قبل انتهاء ولاية الجمعية القائمة وفقا لقرار اللجنة التنفيذية الدائمة لجمعية الشعب العليا، وعندما تكون هناك ظروف تجعل من المتعذر إجراء انتخابات، فإن مدة ولاية الجمعية تمدد حتى إجراء الانتخابات. (المادة 90).

وتطرقت (المادة 91) إلى سلطات جمعية الشعب العليا وهي: تعديل الدستور وتكميله، وإقرار القوانين الفرعية وتعديلها وتكملها، ووضع المبادئ الأساسية لسياسات الدولة الداخلية والخارجية، وانتخاب أو إعفاء رئيس الوزراء، وتعيين نواب رئيس الوزراء بناءً على توصية رئيس الوزراء وتعيين أو عزل النائب العام، وانتخاب أو إعفاء رئيس المحكمة المركزية، وانتخاب أو إعفاء رئيس لجنة الدفاع الوطني ورئيس اللجنة الدائمة لجمعية الشعب العليا، وبحث خطط الدولة للتنمية الاقتصادية، وبحث ميزانية الدولة والتقارير الخاصة بتنفيذها والموافقة عليها، وإبرام أو إلغاء المعاهدات المقدمة إليه.. الخ تعقد جمعية الشعب العليا جلسات اعتيادية واستثنائية، فالاعتيادية تكون لمرة أو مرتين في السنة من قبل اللجنة التنفيذية الدائمة لجمعية الشعب العليا، أما الاستثنائية فتكون عندما تجد اللجنة التنفيذية الدائمة ضرورة لذلك أو بناءً على طلب من أكثر من ثلثي العدد الكلي للنواب. (المادة 92) وتتطلب جلسة جمعية الشعب العليا نصاباً بأكثر من ثلثي العدد الكلي للنواب لغرض عقدها. (المادة 93) ويتحدد جدول مناقشات الجمعية بما يقدمه رئيس لجنة الدفاع الوطني لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ولجنة الدفاع الوطني واللجنة التنفيذية الدائمة لجمعية

الشعب العليا والوزارة واللجان المختصة في جمعية الشعب العليا، ويمكن للنواب أيضا تقديم فقرات للمناقشة. (المادة 95).

وتصدر جمعية الشعب العليا قوانين وأوامر وقرارات، ويتم تبنيها بموافقة أكثر من نصف عدد النواب الحاضرين للجلسة وذلك برفع الأيدي. ويمكن أيضا تعديل الدستور وتكميله بموافقة أكثر من ثلثي العدد الكلي لنواب الجمعية. (المادة 97) ختاماً، تشير (المادة 99) إلى حصانة النواب وعدم إمكانية اعتقالهم أو خضوعهم للعقوبات الجنائية دون موافقة الجمعية أو في حالة كونها في عطلة، من دون موافقة اللجنة التنفيذية إلا في الجريمة الفاضحة [48]. ويلعب حزب العمال الكوري دوراً مهماً في تحديد المرشحين لجمعية الشعب العليا، كما يوجد تداخل بين المناصب الحكومية والحزبية [49].

ب- اللجنة التنفيذية الدائمة لجمعية الشعب العليا تمثل اللجنة التنفيذية الدائمة الفرع السيادي الأعلى عندما تكون جمعية الشعب العليا في عطلة، (المادة 112) وتتألف اللجنة التنفيذية الدائمة من رئيس ونائب رئيس وسكرتارية وأعضاء، (المادة 113) ويمكن أن يكون للجنة قليل من نواب الرئيس الفخريين. الذين قدموا خدمات في جمعية الشعب العليا وشاركوا في عملية بناء الدولة لوقت طويل ومساهمات متميزة وهؤلاء يمكن أن يصبحوا نواباً فخريين للجنة التنفيذية الدائمة، (المادة 114) ومدة ولاية اللجنة خمس سنوات، وهي نفس مدة ولاية الجمعية إلا أنها تستمر في ممارسة واجباتها حتى انتخاب اللجنة الجديدة، وحتى بعد نهاية ولاية جمعية الشعب العليا، (المادة 115) وتشير (المادة 116) إلى واجبات وسلطات اللجنة الدائمة لجمعية الشعب العليا وأبرزها: بحث مشاريع القوانين وإقرارها خارج دورة جمعية الشعب العليا، وبحث ومصادقة خطة التنمية الاقتصادية للدولة والميزانية والمشاريع المطروحة لتعديلها بسبب ظروف القاهرة، وتفسير الدستور والقوانين والقواعد السارية المفعول في كل الميادين، ومراقبة مراعاة مؤسسات الدولة للقوانين واتخاذ الإجراءات اللازمة، وإبطال قرارات مؤسسات الدولة وتوجيهاتها المخالفة للدستور ولقوانين وقرارات جمعية الشعب العليا.

وكذلك قرارات وأوامر لجنة الدفاع الوطني ومراسيم اللجنة الدائمة لجمعية الشعب المحلية وإيقاف تنفيذ القرارات الخاطئة الصادرة عن جمعيات الشعب المحلية، كما يوكل إلى اللجنة إجراء انتخابات نواب جمعية الشعب العليا وتنظيم انتخابات نواب جمعيات الشعب المحلية، واستحداث اللجان والوزارات لمجلس الوزراء أو إلغاؤها، وانتخاب أو إعفاء القضاة والمحلفين الشعبيين في المحكمة المركزية، ومنح العفو العام والخاص، وإحداث التقسيمات الإدارية أو تغييرها [50].

وهنا يتضح أن اللجنة الدائمة لجمعية الشعب العليا تمارس سلطات تشريعية وقضائية في الوقت نفسه، إذ أنها موكل إليها مراعاة دستورية القوانين وغيرها من الأمور التي توكل إلى القضاء، وهي بذلك تعد الجهاز الأعلى في الدولة ورئيسها هو الذي يمثل الدولة، وكانت هذه اللجنة تعرف بلجنة الشعب المركزية قبل تعديل عام 1998، وكان يرأسها رئيس الجمهورية [51].

وتوضح (المادة 117) أن رئيس اللجنة التنفيذية الدائمة لجمعية الشعب العليا ينظم ويوجه عمل اللجنة، وهو الذي يمثل البلاد ويتسلم أوراق الاعتماد ورسائل الدعوة من المبعوثين المعتمدين من قبل الدول الأخرى. وتؤكد (المادة 118) على أن رئيس اللجنة يعقد اجتماعات التخطيط والاجتماعات التنفيذية، فالأولى تتألف من كل الأعضاء، وتضم الثانية الرئيس ونائب الرئيس والسكرتارية. وتبين (المادة 119) أن اجتماعات التخطيط تناقش وتقر القضايا المهمة المرفوعة وضمن الواجبات الكاملة للجنة وتمارس سلطاتها. بينما تناقش اجتماعات التنفيذ وتقر القضايا المفوضة من قبل اجتماعات التخطيط. وأخيرا تبين (المادة 122) أن اللجنة التنفيذية الدائمة لجمعية الشعب العليا محاسبة عن أعمالها أمام جمعية الشعب العليا[52].

ج- جمعية الشعب المحلية وقد وردت في الجزء السادس من الفصل السادس في دستور عام 2009، إذ تناولتها (المواد 137 - 144) فالمادة 137 تشير إلى الإقليم (المجلس البلدي هو خاضع للسلطة المركزية مباشرة)، البلدية (المنطقة) وجمعيات الشعب للأقاليم هي الفروع المحلية للسيادة. وتبين (المادة 138) أن جمعيات الشعب المحلية تتألف من النواب المنتخبين على أساس الانتخاب العام المباشر للبالغين وبالاقتراع السري. وتوضح (المادة 139) أن مدة ولاية هذه المؤسسات المحلية هي أربعة سنوات. وتجرى انتخابات الجمعيات الجديدة قبل نهاية ولاية الجمعيات القائمة وبقرار من لجنة الشعب المحلية في المستوى المطابق. وعند تعذر إجراء الانتخابات لظرف ما يمكن مدّ ولاية الجمعيات لحين إجراء الانتخابات. وتبين (المادة 140) واجبات وسلطات جمعية الشعب المحلية وهي:

- 1 - مناقشة ومصادقة الخطط المحلية لتنمية اقتصاد الشعب والتقارير عن حالة تطبيقها.
- 2 - ومصادقة الميزانيات المحلية والتقارير عن تنفيذها.
- 3 - وضع سياقات تنفيذ قوانين البلاد على مستوى المنطقة المحلية.
- 4 - انتخاب أو إقالة رئيس ونائب رئيس وسكرتير وأعضاء لجنة الشعب على المستوى المطابق.
- 5 - انتخاب أو إقالة قضاة ومحلفي الشعب في المحكمة على المستوى المطابق.
- 6 - إرجاع القرارات والتوجيهات الخاطئة من جمعية الشعب في المستوى المطابق، وجمعيات الشعب ولجان الشعب في المستويات الأدنى وتحتاج جمعية الشعب المحلية إلى نصاب بأكثر من ثلثي العدد الكلي للنواب لغرض الانعقاد. (المادة 142) وأخير تبين (المادة 144) أن جمعية الشعب المحلية تصدر قرارات[53].

د- اللجنة الشعبية المحلية وأشار الدستور إليها في (المواد 145 - 152) وعلى غرار جمعية الشعب المحلية في الأهمية والدور ويمكن أن تمارس اختصاص جمعية الشعب المحلية المطابقة لها في المستوى حينما تكون في عطلة، وهي الفرع الإداري والتنفيذي للسيادة المحلية في المستوى المطابق لها. (المادة 145) وتتألف اللجنة من رئيس ونائب للرئيس وسكرتير وأعضاء ومدة

ولايتها هي أربعة سنوات. (المادة 146) وتوضح (المادة 147) واجبات وسلطات جمعية الشعب المحلية وهي:

- 1 - الدعوة لجلسات جمعية الشعب المحلية.
- 2 - القيام بعملية انتخاب نواب جمعية الشعب.
- 3 - انجاز العمل مع نواب جمعية الشعب.
- 4 - تنفيذ قرارات وتوجيهات ذات الصلة بالجمعية الشعبية المحلية واللجان الشعبية في المستويات العليا.
- 5 - تنظيم وتنفيذ كل العمل الإداري في المناطق المحلية المختصة.
- 6 - وضع الخطط المحلية لتنمية الاقتصاد الشعبي ووضع الإجراءات لتنفيذها.
- 7 - توجيه عمل اللجان الشعبية في المستويات الأدنى.

أخيرا تشير (المادة 152) إلى أن الجمعية الشعبية المحلية تخضع للمحاسبة عن أعمالها أمام الجمعية الشعبية في المستوى المطابق لها، وان اللجنة الشعبية المحلية تخضع إلى اللجان الشعبية في المستويات العليا، والحكومة واللجنة التنفيذية الدائمة لجمعية الشعب العليا[54].

3- مكتب الادعاء العام والمحاكم

تشير (المادة 153) إلى أن عملية التقاضي ستنفذ من قبل مكتب الادعاء المركزي، وبوساطة الإقليم (البلديات مباشرة تحت توجيه السلطة المركزية)، المنطقة (ناحية) ومكتب الادعاء الإقليمي، وبوساطة مكتب الادعاء الخاص. وتوضح (المادة 154) أن مدة ولاية المدعي العام ومكتب الادعاء العام هي نفس مدة ولاية جمعية الشعب العليا، وهي خمس سنوات. ويعين المدعون ويعزلون من قبل مكتب الادعاء المركزي. (المادة 155) وتحدد (المادة 156) واجبات مكتب الادعاء العام بالآتي:

- 1 - مراقبة مدى التزام الأجهزة والمنشآت والجمعيات والمواطنين بقوانين الدولة المختلفة.
- 2 - مراقبة مدى مطابقة قرارات أجهزة الدولة وتوجيهاتها للدستور والقوانين والقرارات التي تم إقرارها من جمعية الشعب العليا وقرارات لجنة الدفاع الوطني وأوامرها ومراسيم اللجنة التنفيذية الدائمة لجمعية الشعب العليا وقراراتها وتوجيهاتها وقرارات مجلس الوزراء وتوجيهاته.
- 3 - كشف الجرائم والخارجين على القانون ومحاسبتهم لحماية سيادة البلاد والنظام الاشتراكي وملكية الدولة والمنظمات التعاونية الاشتراكية والحقوق الدستورية وحياة وممتلكات الشعب.

وتبين (المادة 158) أن مكتب الادعاء المركزي يكون خاضعا للمحاسبة عن أعماله أمام جمعية الشعب العليا واللجنة التنفيذية الدائمة في حالة كون الجمعية في عطلة. وتتناول (المواد 159 - 168) المحكمة المركزية وهي أعلى جهاز قضائي في كوريا الشمالية، وتشرف على عمل كل المحاكم سواء محاكم المحافظات أو المحاكم الشعبية أو المحكمة الخاصة، وقد حدد الدستور (المادة 162) وظائف المحكمة في حماية سيادة الدولة والنظام الاشتراكي وملكية الدولة والجمعيات التعاونية وحقوق المواطنين كما حددها الدستور، وضمان التزام الأجهزة والمؤسسات والجمعيات والمواطنين بقوانين الدولة ومكافحة الأعداء الطبقين وكل مخالفين القانون، وتنفيذ الأحكام ونتائج التحقيق فيما يتعلق بالملكية والقيام بعمل الكتابة بالعدل، وقد تم النص على أن المحكمة المركزية مسؤولة أمام جمعية الشعب العليا واللجنة التنفيذية الدائمة[55].

لقد أصبح واضحا أن النظام السياسي في كوريا الشمالية قد ضعف بانهيار أو بتحديد أكثر بالتحويلات في الكتلة الشيوعية في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي السابق، إلى جانب الإصلاح الاقتصادي الصيني والذي بدأ قبل أكثر من عقد.

فالتحويلات التي جرت وتجري تختلف بشكل جذري عن مبادرات الإصلاح السابقة التي قادها كل من تيتو وخروتشوف أو دينج سياو بنج في هذا الشأن. فإذا كان الإصلاح السابق أو جهود المراجعة بإجراءات تصحيح سياسية واقتصادية لأخطاء التجارب الشيوعية دون اختبار للعقائد الأساسية في الماركسية - اللينينية، فالتحول الذي جرى في كل الدول الاشتراكية في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي السابق بدأ بإدراك واقعي بان سبعين عاما من التجربة الماركسية - اللينينية سياسيا واقتصاديا قد فشلت فعليا. وباختصار إن كان الإصلاح السابق أو إجراءات التصحيح شيوعية (نظام دفاعي) فالتغييرات التي تمت هي استبدال النظام.

فعلى العكس من التفسير الماركسي المادي للتاريخ نجد التحول الذي جرى من الاشتراكية إلى الرأسمالية وليس العكس.

فالدول الشيوعية الثلاث في آسيا وهي كوريا الشمالية والصين وفيتنام تمتلك تقاليد عريقة من الاستبداد الشرقي، ولهذا نجد أن الأفكار الديمقراطية الغربية والتقاليد السياسية حديثة نسبيًا وغريبة عن تاريخها السياسي. وما جعلها متميزة هو فقدانها التقاليد سواء الخبرات السياسية الديمقراطية والتجربة أو الأفكار الديمقراطية والحركات في هذه الدول، مقارنة مع أوروبا الشرقية وجمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق. يضاف إلى ذلك أنها دول تمتلك جذورا عميقة للتقاليد البوذية والكونفوشسية، على الرغم من أن المسيحية وصلت إلى هذه البلدان لكنها على غرار المبادئ والأفكار الديمقراطية كانت إضافات حديثة نسبيًا إلى أنظمة ممارساتهم ومعتقداتهم الدينية القديمة[56].

المبحث الثالث

الأحزاب السياسية في كوريا الشمالية

أولاً: بداية الحركة الحزبية في كوريا

يعد حزب العمال الكوري الشمالي نتاجاً لسنوات من الحركة الشيوعية الكورية. وإلى جانبه هناك أحزاب أخرى، وهي: الحزب الديمقراطي الاجتماعي الكوري، وحزب شونديوست تشونجو، واللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية لتوحيد أرض الأباء، ولجنة إعادة التوحيد السلمي لأرض الأباء، والاتحاد العام لاتحاد التجارة في كوريا، ورابطة شباب العمل الاشتراكي في كوريا، واتحاد العمل الزراعي لشعب كوريا، واتحاد النساء الديمقراطي الكوري، والاتحاد العام الكوري لاتحاد الثقافة والآداب، واتحاد الصحفيين الكوريين، والاتحاد العام الكوري للتكنولوجيا الصناعية، ولجنة التوجيه المركزي لرابطة الفلاحين الكوريين، واتحاد البيوتية الكوري، ومجلس التشاور لسياسي كوريا الجنوبية السابقين في الشمال للارتقاء بإعادة التوحيد السلمي، ورابطة المحامين الديمقراطية الكورية، وجمعية الطلاب الكوريين، والجمعية الكورية للتضامن مع شعوب العالم، وجمعية السلم الوطني الكورية[57]. ولكن هذه الأحزاب والتنظيمات لا تشكل أي تحد له، بل أنها تعد أدوات دعائية له مما يجعل عدداً من الأحزاب السياسية بالمعنى المتعارف عليه محل جدل ويدفع إلى التساؤل حول دور الحزب وطبيعة النظام الحزبي في كوريا الشمالية؟

وفي هذا الإطار يحدد كيم جونج إيل دور الحزب بقوله: (أن أهم مهمة تواجه الأحزاب والشعوب الثورية اليوم هي الدفاع عن قضية الاشتراكية وتطويرها، فبالرغم من أن قضية الاشتراكية تمر الآن بالمحن، إلا أنها ما تزال هدفاً لنضال الأحزاب الثورية وأمل البشرية التقدمية. وهو ما تبرهن عليه بجلاء حقيقة أن عدداً كبيراً من الأحزاب الثورية في العالم وقعت على البيان الخاص بالدفاع عن قضية الاشتراكية ودفع عجلتها إلى الأمام، البيان الذي تم إقراره في بيونج يانج في نيسان (ابريل) 1992).

نستطيع القول أن تاريخ النضال الرامي إلى الاشتراكية هو تاريخ بناء حزب الطبقة العاملة ونشاطه. ويدل كل سياق النضال الدامي الذي قامت به الطبقة العاملة و جماهير الشعب العامل من أجل الاشتراكية بجلاء على أن مفتاح الانتصار يكمن في بناء الحزب ونشاطه، كما أن السبب في الفشل يعود أيضاً إلى بناء الحزب ونشاطه[58].

وكان هناك حزبين آخرين إلى جانب حزب العمال هما الحزب الديمقراطي الاجتماعي الكوري، وحزب شونديوست تشونجو، وقد تأسس كلاهما بعد تأسيس حزب العمال، إذ تأسس الأول في تشرين الثاني (نوفمبر) 1945، أي بعد حوالي شهر من تأسيس حزب العمال، في حين تأسس الثاني في شباط (فبراير) 1946، وإذا كان الحزب الأول يعد حزبا للمتقنين، فإن الثاني قد استند

إلى حركة شوندويست الفلاحية. ويبدو أن كلا الحزبين قد تأسسا في إطار تطبيق إستراتيجية الجبهة المتحدة التي تحدث عنها الجنرال كيم أيل سونج، كما أن كلاهما عدا أدوات ترويج لأفكار وسياسات حزب العمال الكوري على المستوى الداخلي والخارجي، والأكثر من ذلك أن كلا الحزبين قد حلا تنظيماتهما الإقليمية في الستينيات[59].

أن سيطرة الرموز السياسية والعناصر الأيديولوجية الأخرى من قبل حزب العمال الكوري الحزب الواحد النموذجي - النظام الأيديولوجي الوحيد. وهيمنت الزوتشيه وفكر كيم أيل سونج- تجعل كوريا الشمالية حزبا واحدا وأيديولوجيتا واحدة هي أيديولوجية الرجل الواحد. لقد سعى ماركس إلى الحفاظ على العمال من أن يصبحوا بضاعة في سوق العمل، لكنه سيد أن الجماهير في كوريا الشمالية، وكما جاء في دولة الماركسية - اللينية - الزوتشيه قد أصبحوا ضحايا في المجال السياسي. فنظريا الجماهير هي القوة القائدة والمحركة للثورة والبناء، سوف يكونون قادة الدولة والمجتمع. وحتى ذلك يجب أن يلتزموا بشكل مطلق وبولاء غير مشروط للقائد الأعلى والقائد العزيز وإتباع حزب العمال الكوري والعمل والقتال من اجل ارض الآباء مثل قطعة في آلة[60].

وتبقى الحقيقة أن أحزاب المعارضة في الدول الاشتراكية كانت أما محظور أو تتفوق عليها الأحزاب الحاكمة، ومنذ أواخر الستينيات أقصى الجنرال كيم أيل سونج كل منافسيه المعروفين وغير المعروفين بوساطة حزب العمال الكوري، إذ قضى على كل الأجنحة مثل مجموعة السوفيت ومجموعة يانان وحزب العمال مجموعة كوريا الجنوبية ومجموعة الداخل وبقيت مجموعة الجنرال فقط في حزب العمال الكوري، ومن هذا المنطلق كان قرار الحزب في عام 1980 تهيئة ابن الجنرال كيم أيل سونج الأكبر كيم جونج إيل كخليفة رسمي لوالده، والذي يمكن النظر إليه كمحاولة لملء الفراغ السياسي في البلاد إلى جانب قضايا أخرى.

ويمكن القول (أن حالة كوريا الشمالية يمكن أن تدرج في إطار النظام الحزبي اللاتنافسي في إطار نظام الحزب - الدولة، وهذه النوعية من النظم الحزبية تتوحد مع الدولة أو تتطابق معها، أما من خلال استيعاب الحزب للدولة، أو استيعاب الأخيرة للحزب. وفي حالة كوريا الشمالية فان الحزب هو الذي يستوعب الدولة، إذ أن الحزب هو الذي يمتلك القوة السياسية، ويتحكم في كل أجهزة الدولة والمجتمع، وكل هياكل الدولة والمجتمع تخضع لتوجهات وإشراف الحزب)[61].

ثانياً: حزب العمال الكوري

يعود الأصل الرسمي للحركة الشيوعية الكورية إلى 26 حزيران (يونيو) 1918، عندما أسس المنفيان الكوريان (ياي دونج هواي 1918 - 1935) و (كيم ريباب) حزب الشعب الكوري الاشتراكي في مدينة كاباروفسك في سيبيريا السوفيتية، وعندما سمي ياي دونج هواي كأول رئيس لحكومة كوريا المؤقتة في شنغهاي في مطلع آذار (مارس) 1919، في أول تحرك في ذلك العام، تحرك معه الحزب إلى شنغهاي. وكان الفرع الكوري من الحزب الشيوعي السوفيتي قد تأسس في 22 كانون الثاني (يناير) 1918 في اركوتسك بزعامة نام مام تشون وهو منفي كوري. وهنا نجد أن الحركة الشيوعية الكورية لها أصلان هما مجموعة اركوتسك ومجموعة كاباروفسك والتي

أصبحت لاحقا مجموعة شنغهاي، وقد سعت الحركتان إلى الهيمنة على الحركة الشيوعية الكورية والسعي للحصول على دعم واعتراف الشيوعية الدولية[62].

وخلال حقبة العشرينيات من القرن العشرين، شهدت كوريا ظهور العديد من الحركات الشيوعية إذ تأسس الحزب الشيوعي الكوري في عام 1925، كفرع تابع للكومنترن، وقد كان الحزب الشيوعي منظمة واحدة في كوريا المحتلة ذات مهمتين رئيسيتين أو هدفين أساسيين: الكفاح ضد الاحتلال الياباني، لأن ذلك شكل اهتمامًا حيويًا بالنسبة إلى الشعب الكوري، والكفاح في سبيل الاشتراكية في كوريا[63]. إلا أن هذه الحركات قمعت بشدة من قبل قوات الاحتلال الياباني، وبقيت الحركة الشيوعية الكورية غير فاعلة منذ عام 1931 وحتى نهاية الحكم الياباني في كوريا في آب (أغسطس) 1945. وفي ذلك العام تحديدا احتفلت كوريا الشمالية رسميا في 10 تشرين الأول (أكتوبر) بتأسيس حزب العمال لشمال كوريا، الذي اندمج مع حزب العمال لجنوب كوريا في 1 تموز (يوليو) 1949 وأصبح رسميا حزب العمال الكوري وتولى الجنرال كيم أيل سونج رئاسته والتي استبدلت بمنصب السكرتير العام في المؤتمر الرابع للحزب في 12 تشرين الأول (أكتوبر) 1966، وأصبح الجنرال كيم أيل سونج السكرتير العام للحزب منذ ذلك الوقت[64].

وبتوحيد الحزبين أصبح الجنرال كيم أيل سونج قائداً للحزب والحكومة معاً، وكانت حقبة الحرب الكورية (1950 - 1953) حدثاً مهماً لترسيخ سيطرته على إدارة الحزب باستخدام الجيش، وحتى مرحلة ما بعد الحرب فقد شهدت إقصاء العديد من السياسيين بحجج مختلفة منها أنهم جواسيس للأمريكان كما فعل مع باك هون - يونج زعيم حزب العمال في كوريا الجنوبية قبل انضمامه إلى حزب العمال في الشمال وتكوينهما حزبا واحداً، والذي كان يمثل أكبر تحد له داخل الحزب. واستخدم كيم أيضاً تهمة الرجعية والمعاداة للحزب لإقصاء آخرين عام 1958، بالشكل الذي جعل سيطرته مطلقة على الحزب، مع العمل على إزالة أي تأثير فكري أو أيديولوجي لهم من خلال الدعاية المضادة لهذه الأفكار، والحث على المزيد من اليقظة تجاه أية أفكار أو اتجاهات معارضة داخل الحزب. فقد ضم الحزب أربعة مجموعات ذات ولايات مختلفة الأولى هي مجموعة يونان وكانوا يعيشون في الصين، ومجموعة الشيوعيين الكوريين الذين كانوا يعيشون في الاتحاد السوفيتي، ومجموعة الجنرال كيم أيل سونج، فضلا عن الشيوعيين الكوريين المحليين. وكانت مجموعة الجنرال كيم أيل سونج تتألف من ثلاثة مجموعات هي:

رفاقه في مقاومة الاحتلال الياباني في منشوريا وشمال كوريا، وأعضاء أسرته وأقاربه وأصدقائه الشخصيين، وأخيرا الأفراد الذين انضموا إلى الحزب بعد تحرير كوريا واحتلوا مناصب في الحزب وفي بيروقراطية الدولة وفي الجيش. وبمرور الزمن تخلص الجنرال كيم أيل سونج من الجميع وكان ذلك واضحا في المؤتمر السادس للحزب عام 1980، إذ أصبحت اللجنة المركزية وأعضاها العشرين كلهم من مجموعة كيم[65].

وبدأ الحزب يعقد مؤتمراته وخلال المؤتمر الأول والثاني وضع النظام الاساسي للحزب وهو تأسيس دولة مستقلة والعمل على تقوية المستوى الاقتصادي والثقافي والسياسي لحياة الشعب

العامّة، في حين تمّ الاعلان في المؤتمر الثالث عن تعديل البند الاول من النظام الاساسي للحزب، وكانت الاهداف العملية للحزب هي تحقيق المهمة المجيدة وهي الديمقراطية الثورية في جميع انحاء البلاد ضد الامبريالية والاقطاعية وتحقيق الهدف النهائي وهو بناء مجتمع شيوعي [66].

تستند طبيعة نظام الحكم في كوريا الشمالية إلى حكم الحزب الواحد، فالنظام السياسي القائم هو أساسًا دولة اشتراكية شمولية، وكما في بقية الدول الاشتراكية فالحزب الحاكم هو حزب العمال الكوري وهو الحزب الرسمي ولم يسمح لأي حزب آخر في التنافس في الساحة السياسية.. ويحضر الترويج لأية أفكار أو أيديولوجية سياسية باستثناء الأيديولوجية الحاكمة المؤطرة من قبل حزب العمال الكوري وهي الماركسية - اللينينية وأفكار الجنرال كيم إيل سونج. وفي جوهر منطقة الرمزي موقف الزعيم المتجسد بفكرة الزوتشيه (الاعتماد على الذات) وفقا للتعديل الدستوري لعام 1992، لدستور جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية الاشتراكي (المادة 3).

ويسيطر حزب العمال الكوري على القوات المسلحة، والأمن العام، وفروع الاستخبارات ووسائل الإعلام والاتصال والتنظيمات الجماهيرية شبه السياسية بشكل كامل تقريبًا. وملكية الدولة لوسائل الإنتاج وتخطيط الاقتصاد المركزي إدارة وإنتاجًا واستثمارًا وتوزيعًا وهي عناصر تشترك فيها كوريا الشمالية مع الدول الاشتراكية السابقة. وقد حدثت كوريا الشمالية سيطرتها الشمولية القوية وخصوصًا في المجال الاقتصادي. ولا تزال دون إصلاحات حقيقية مقارنة ببرامج دنج الصينية.. مما يعني أن نظام الحكم في كوريا الشمالية يقع ضمن تصنيف الحكومات الشمولية والتي تختلف في سماتها عن الحكومات الديمقراطية [67].

فما هي زوتشيه في العمل الأيديولوجي للحزب؟ حسب رأي الزعيم كيم إيل سونج، الذي يوضح (أننا لم نكن منهمكين في ثورة بلد آخر بل في ثورتنا الكورية بالذات وبمعنى ادق ان هذه الثورة الكورية تشكل زوتشيه في العمل الأيديولوجي لحزبنا. لذلك يجب ان نخضع العمل الأيديولوجي كله بالتأكيد لمصالح الثورة الكورية..

وأن سبب عدم اقامة زوتشيه بوضوح في العمل الأيديولوجي يؤدي بالمرء الى ارتكاب أخطاء الجمود العقائدي والشكلية ويلحق ضررًا كبيرًا بأعمالنا الثورية) [68].

ويعرفها الزعيم كيم جونج إيل (أن فلسفة زوتشيه فلسفة جديدة أبدعها الجنرال (كيم إيل سونج)، وهي فلسفة متمحورة على الإنسان تم شرحها وتنظيمها بصورة منطقية باتخاذ الإنسان محورًا رئيسًا لها. وعندما نقول أن فلسفة زوتشيه فلسفة متمحورة على الإنسان فلا يعني ذلك أنها فلسفة تقتصر على بحث مسألة الإنسان وإيضاحها، بل يعني أنها فلسفة طرحت المسألة الجوهرية للفلسفة بوضع الإنسان في المقام الأول وأوضحت وجهة النظر والنظرة والموقف إزاء العالم باتخاذ الإنسان محورًا رئيسًا لها) [69].

فالزوتشيه هي فكرة فلسفيه متمحورة على الإنسان، وتقوم على مبادئ فلسفية تتلخص في كون الإنسان هو سيد كل الأشياء وهو الذي يقررها لأنه سيد العالم ومصيره الخاص ويلعب دورا

حاسما في تحويل العالم وصياغة مصيره الخاص، إذ أن الإنسان كائن اجتماعي له استقلالته ووعيه وإبداعه الذي لا يجعل منه كائنا مادياً فحسب وإنما محافظاً على وجوده ويتطور من خلال إدراكه للعالم وإعادة تكوينه حتى يخدم مصالحه، ومن ثم فإذا كانت الحياة الجسدية للإنسان هي بصفته كائن حي فان الحياة السياسية والاجتماعية للإنسان هي بصفته كائن اجتماعي. وتقدم الزوتشيه أربعة قوانين خاصة بتطور التاريخ والثورة الاجتماعية وهي:

1- أن جماهير الشعب هي الذات الفاعلة للتاريخ الاجتماعي، والقوة المحركة لتطور المجتمع، ويتطور التاريخ بفعل نضال جماهير الشعب في سبيل إعادة تكوين الطبيعة والمجتمع. وتطور التاريخ يعني ارتفاع مكانة جماهير الشعب ودورها بصفته الذات الفاعلة للتاريخ.

ويحدث في المجتمع الاشتراكي تغير جذري في وضع جماهير الشعب العامل ومصيرها وتتعاظم مكانتها ودورها، وهو ما يعود إلى القيادة الثورية للطبقة العاملة ونضالها. أن سياق تطور المجتمع الاشتراكي الذي تقوده الطبقة العاملة هو سياق تحويل المجتمع كله على نمط الطبقة العاملة. ومن الواجب أن ترتبط القيادة بالجماهير، وعلى الرغم من أن جماهير الشعب هي صانعة التاريخ، فليس في مقدورها أن تحتل مكانتها وتؤدي دورها على وجه كاف بصفته ذاتا فاعلة لتطور التاريخ الاجتماعي إلا عندما تحظى بالقيادة الصائبة.

2- أن تاريخ البشر هو تاريخ نضال جماهير الشعب في سبيل تحقيق استقلاليتها. لقد مضى البشر عبر التاريخ الطويل للمجتمع البشري في نضالهم المتواصل الرامي إلى تحرير أنفسهم من الاستعباد الاجتماعي وقيود الطبيعة. فكل النضال لإعادة تكوين المجتمع والطبيعة والإنسان يرمي إلى حماية استقلالية جماهير الشعب وتحقيقها.

وتشكل إعادة تكوين المجتمع والطبيعة والإنسان عنصراً مهماً في نضال جماهير الشعب في سبيل استقلاليتها. ولا يمكن للإنسان أن يحقق استقلالته على وجه تام إلا عندما يتخلص من الاستعباد الاجتماعي وقيود الطبيعة ومن الأفكار البالية والثقافة القديمة. والنضال في سبيل تحقيق الاستقلالية ينبغي أن يجري في كل مجالات إعادة تكوين المجتمع والطبيعة والإنسان على نحو شامل. وحين تنطلق إعادة تكوين الطبيعة والإنسان على نحو شامل إلى الأمام على أساس التوطيد والتطوير المستمرين للنظام الاشتراكي فسوف تتحقق استقلالية جماهير الشعب على أتم وجه في كل الميادين.

3- أن الحركة التاريخية الاجتماعية هي الحركة الإبداعية لجماهير الشعب. وأهداف نشاطات الإنسان الخلاقة هي الطبيعة والمجتمع. ويخلق الإنسان ثروات مادية وثقافية جديدة ويبني نظاماً وحياة جديدين، وذلك عن طريق نشاطاته الرامية إلى إعادة تكوين الطبيعة التي تحيط به والمجتمع الذي يعيش فيه.

وجماهير الشعب هي الصانعة التي تعيد تكوين الطبيعة والمجتمع وتغيرهما، وهي تطالب بالقضاء على القديم وبخلق الجديد، ولديها قدرة خلاقة لإعادة تكوين الطبيعة والمجتمع، فتاريخ البشر هو تاريخ الإبداع الخاص بجماهير الشعب 4- أن وعي جماهير الشعب المستقل هو الذي يلعب دوراً

حاسما في النضال الثوري. فالوعي يحدد سلوك الإنسان بكامله ويتحكم به. والوعي في الأصل خاصة عليا تجعل الإنسان كأننا أكثر تفوقا واقتدارا في العالم، ويعكس مطالب الإنسان ومصالحه، فهو يؤدي عملا أكثر ايجابية في نشاطاته، أن الوعي المستقل يؤدي دورًا حاسما في الحركة الثورية لجماهير الشعب في سبيل تحقيق الاستقلالية. والحركات الثورية جميعا هي حركات واعية، فالحركة الثورية تبدأ بإيقاظ الناس على الفكر التقدمي وتنتصر بفعل قوة جماهير الشعب المتسلحة بهذا الفكر.

أن حل كل الأشياء عن طريق توعية البشر سياسيا وفكريا يشكل ضمانة ثابتة في سبيل انتصار الثورة والبناء، ولا يمكن للمرء أن يدفع النضال الثوري والعمل البنائي بقوة إلى الأمام ويتغلب على الشروط غير المؤاتية ويعجل بانتصار الثورة إلا عندما يعتمد على الوعي الثوري العالي لدى جماهير الشعب [70].

ولتجسيد فكرة الزوتشيه على ارض الواقع في الثورة والبناء فيجب أن يتم الالتزام بمبادئ ثلاثة هي:

- **الالتزام بالموقف الاستقلالي:** إذ لا بد في سبيل القيام بالثورة والبناء وفق مقتضيات فكرة زوتشيه من الالتزام بالاستقلالية وتجسيدها في نشاطات الحزب والدولة.

وقد طرح الجنرال (كيم أيل سونج) المبادئ المتمثلة في زوتشيه في الفكر والسيادة في السياسة والاستقلال في الاقتصاد والدفاع الوطني الذاتي من حيث هي مبادئ تجسيد الاستقلالية. وان مبادئ زوتشيه والسيادة والاستقلال الاقتصادي والدفاع الذاتي هي المبادئ الهادية لتجسيد الاستقلالية في ميادين الفكر والسياسة والاقتصاد والدفاع الوطني [71].

- **تجسيد الطريقة الخلافة:** فلإنجاز الثورة والبناء وفق ما تقتضيه فكرة زوتشيه لا بد من تجسيد الطريقة الخلافة سواء في صياغة خط الثورة وإستراتيجيتها وتكتيكاتها أو في وضعها موضع التنفيذ. أن حل جميع المسائل المطروحة في الثورة والبناء بصورة تجسد الطريقة الخلافة بما يتفق والوضع الواقعي بالاعتماد على القوة الخلافة لجماهير الشعب هو مبدأ ينبغي الالتزام به بثبات في الحركة الثورية على الدوام. ويتوقف نجاح الثورة والبناء في آخر تحليل على كيفية تفجير القوة الخلافة لجماهير الشعب [72].

- **التمسك بالفكر كأساس:** بما أن الوعي المستقل لجماهير الشعب يلعب دورًا حاسما في الحركة الثورية فمن الواجب المضي في التمسك بالفكر كأساس في الثورة والبناء وإعطاء الأسبقية لإعادة تكوين الفكر، والعمل السياسي في سبيل إعلاء وعي جماهير الشعب وحماستها في جميع الأعمال. لقد طرح الجنرال (كيم أيل سونج) أن تحويل جميع أفراد المجتمع إلى شيوعيين من نمط زوتشيه بتثويرهم وتحويلهم على نمط الطبقة العاملة ورفعهم إلى مستوى المثقفين هي إحدى المهام الثورية الهامة لتحويل المجتمع كله على هدى فكرة زوتشيه. وما لم يحول البشر بصفقتهم سادة المجتمع إلى بشر من نمط شيوعي لا يمكن القول أن المجتمع الشيوعي قد بني مهما كان مستوى القوة الإنتاجية

عاليا ومهما كانت الثروة المادية وافرة. أن تحويل الإنسان هو إعادة تكوين فكره من حيث الجوهر، فالفكر هو ما يقرر قيمة الإنسان وشخصيته وبالتالي فالشيء الأهم في إعادة تكوين الإنسان هو إعادة تكوين فكره[73].

فالأيديولوجية الرسمية لكوريا الشمالية هي الماركسية - اللينينية، وفكرة الزوتشييه والنخبة الحاكمة هم أولئك الذين يحتلون المواقع العليا في الحزب (حزب العمال الكوري أو (WPK) والدولة والجيش والبرلمان والمنظمات الشعبية. وتصنف النخبة الحاكمة في كوريا الشمالية بأنها (نخبة متحدة أيديولوجيا)، وأدى الوضع الأيديولوجي والانقسام السياسي إلى مركزية شديدة في تفاعل النخبة في حزب سياسي واحد، وغاب الانقسام الحزبي والعناصر المناهضة للنظام، والدرجة العالية من الاستقرار المؤسسي، وكذلك غياب محاولات الاستيلاء بالقوة على السلطة، هي من أهم خصائص النظام السياسي القائم في كوريا الشمالية.

استخدمت النخبة الحاكمة في كوريا الشمالية رموزا سياسية مختلفة وتعابير سياسية. ففكرة الزوتشييه منذ حوالي منتصف الخمسينيات قد أصبحت رمزا قائدا، والى جانبها مناهضة الأمريكيان (مناهضة الامبريالية) ومناهضة اليابان ومناهضة الفاشية (النخبة الفاشية في كوريا الجنوبية)، وصيغة الوحدة والبناء الاشتراكي والثورة، إلى جانب رمزية الجنرال كيم ايل سونج ونجله كيم جونج ايل، والتوجهات السياسية في كوريا الشمالية[74].

وبعد عمليات تطهير متعاقبة، كان المؤتمر الرابع لحزب العمال الكوري والذي عقد في ايلول (سبتمبر) 1961، تأكيدا لظهور الجنرال كيم ايل سونج كحاكم مطلق في كوريا الشمالية[75].

(وفيما يتعلق بمسألة اقامة زوتشييه ارى من الضروري الاشارة الى الأممية والوطنية. أن الأممية والوطنية هما مسألتان لا يمكن فصل أحدهما عن الأخرى. يجب ان نعرف ان حب الشيوعيين الكوريين لبلدهم لا يتعارض ابداً واممية الطبقة العاملة بل يتفق واياها تماماً. ان حب كوريا هو بالذات حب الاتحاد السوفياتي والمعسكر الاشتراكي، ويعني حب الاتحاد السوفياتي والمعسكر الاشتراكي بالضبط من الناحية الاخرى حب كوريا. ان هذه تشكل وحدة كاملة لأن القضية العظيمة للطبقة العاملة لا تملك حدوداً معينة وان اعمالنا الثورية هي جزء من الاعمال الثورية الدولية للطبقة العاملة في العالم كله. ان الهدف الوحيد الأسمى للطبقة العاملة في كافة البلدان هو بناء مجتمع شيوعي. وان كان هناك ثمة اختلاف فانه يكمن فقط في ان بلداناً معينة تسير في المقدمة وبلداناً اخرى تسير وراءها.

لذلك فان الوطنية والأممية لا يمكن فصلها. ان الذي لا يحب وطنه لا يمكن ان يكون مخلصاً للأممية وان الذي لا يكون مخلصاً للأممية لا يمكن ان يكون مخلصاً لوطنه وشعبه. ان الوطني الصادق هو أممي بالذات وان الاممي الصادق هو وطني ايضاً[76]. ومن المهم هنا الإشارة إلى عدة نقاط مهمة أبرزها[77]:

أولاً: أن مضامين العديد من عناصر الأيديولوجية المذكورة أنفاً قد تغيرت على مدار السنين استجابة لتغييرات البيئة السياسية الداخلية والخارجية، ففي الخمسينيات والستينيات أكدت فكرة الزوتشيه أساساً على الاستقلال الداخلي من القوى الخارجية. وخلال حقبة الجنرال كيم أيل سونج بدأ ظهور حكم الفرد الواحد بإقصاء أعداءه السياسيين داخل حزب العمال الكوري، مثل الفرع (الشق) السوفيتي، وفرع حزب العمال الكوري الجنوبي وفرع يانان الذي نعتت بالارتباط الأجنبي. وخارجياً، حينما بدأ الخلاف بين الاتحاد السوفيتي والصين يبرز على السطح، تجنب الجنرال كيم أيل سونج الوقوف مع أي من الجانبين وحقق بذلك عملاً متوازناً خلال سنوات من التغيير البطيء للتنافس الصيني - السوفيتي، وكانت في الحقيقة إحدى علاماته السياسية. هذه الظروف الداخلية والخارجية دفعته إلى تأكيد الهوية الذاتية في التفكير والاستقلال في السياسة، والدعم الذاتي في الاقتصاد والاعتماد الذاتي في الدفاع الوطني.

ومنذ الستينيات أصبح تركيز الزوتشيه على بناء الاقتصاد الاشتراكي، ففي مطلع عام 1962، زواج الجنرال كيم ما سمي بنظرية الثورات الثلاثة - التقنية والثقافية والأيديولوجية - وقد حدد (الثورات الثلاث) بأنها المهمة الأساسية لفكرة الزوتشيه في مطلع السبعينيات، فيما أضاف خليفته كيم جونج أيل شعاراً جديداً هو (معركة الـ 70 يوماً السريعة) إلى جانب الرموز المتقدمة مثل (حركة الحصان الطائر) وكان هدفها الرئيس حشد الجماهير من أجل بناء الاقتصاد الاشتراكي، والذي حمل اسم الزوتشيه وقد أصبح أيضاً أكثر عسكرية. وبدون شك فإن حركة أو روح المعارك والحرب كانت حاضرة. فالجماهير عبئت للبناء الاقتصادي وكأنها تخوض الحرب.

وفي عقدي الثمانينيات والتسعينيات سادت شعارات (المعارك) - (معركة الـ 200 يوم) و (خلق سرعة التسعينيات) و (سرعة كنجسون)، وقبل كل ذلك تحول تركيز الزوتشيه من الأفكار الأولى في الاستقلال والاكتفاء الذاتي اقتصادياً أو الدفاع الذاتي إلى أخرى في الوحدة والقائد العظيم والحزب (حزب العمال الكوري) والشعب.

وتأكيد الزعيم كيم جونج أيل بأن البشر لديهم (كيانين) - كيان مادي وكيان اجتماعي - سياسي. فكيان الإنسان المادي من الطبيعة والكيان الاجتماعي - السياسي من القائد العظيم. وان فكرة الزوتشيه يجب أن تكون الفكرة الوحيدة والفريدة التي تسيطر الكيان الاجتماعي - السياسي لجماهير كوريا الشمالية. وباختصار أن فكرة الزوتشيه في الثمانينيات والتسعينيات قد بدلت مرة أخرى لتبرير وعقنة خطة توريث الأب للأب.

ثالثاً: الإسهامات الفكرية للجنرال كيم أيل سونج

تعد فكرة الزوتشيه الإسهام الفكري الرئيس للجنرال كيم أيل سونج والذي بنيت عليه كافة إسهاماته الأخرى، والزوتشيه فكرة فلسفية تقوم على أن الإنسان كائن اجتماعي ذو استقلالية وإبداع ووعي، وهناك أربعة مبادئ تقوم عليها فكرة الزوتشيه هي [78].

1- زوتشيه في الفكر: وهي المطلب الأول حتى تقوم جماهير الشعب بالثورة من أجل الاستقلال، وان يدرك المرء انه سيد الثورة والبناء، وان تكون ثورة بلاده في مركز تفكيره، ولكي يتم إقامة

الزوتشيه في الفكر فلا بد من تسلح المرء بالأفكار الثورية للطبقة العاملة وخطوط حزبها وسياساته في بلده وإذا فقد المرء الزوتشيه في الفكر فان قدرته على التفكير المستقل تصاب بالشلل ويعجز عن إبداء أية روح إبداعية وينتهي به الأمر إلى عدم التمييز بين الخطأ والصواب.

وعن شكل السلطة السياسية يوضح الجنرال كيم ايل سونج (ان شكل سلطتنا السياسية يجب أن نجعله يتفق بالتأكد مع ظروف بلدنا الخاصة. هل أن شكل سلطتنا الشعبية هو على نفس نمط السلطات في البلدان الاشتراكية الاخرى لا ليس كذلك. انها جميعا تنطلق من نفس المبادئ الماركسية - اللينينية ولكن اشكالها مختلفة عن بعضها البعض، كما أن البرنامج السياسي يتماشى دون شك مع واقع بلدنا)[79].

2- السيادة في السياسة: وتعني تمكن المرء من الدفاع عن استقلال بلده وكرامة أمته وتضمن لجمهير الشعب والحقوق الحقيقية. ولكي يتحقق ذلك فلا بد من إقامة السلطة الشعبية.

3- الاستقلال في الاقتصاد: وهو الأساس المادي للاستقلال السياسي وعلى الشعب أن يبني اقتصاده الوطني المستقل اعتمادا على قواه الذاتية وتطوير الاقتصاد من كل النواحي بهدف تلبية حاجات البلاد والشعب، والصناعة الثقيلة هي دعامة الاقتصاد الوطني المستقل، وضرورة تزويد الاقتصاد بالتقنية الحديثة وإعداد المواهب التقنية الوطنية على نطاق واسع. وأهمية التعاون الخارجي مع البلدان الأخرى دون التبعية لها. ويرى الجنرال كيم ايل سونج (أن حكومة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية إذ تواصل التمسك بحزم بخط بناء الاقتصاد الوطني المستقل عن طريق تعبئة امكانياتها الذاتية ومواردها المحلية الى أقصى حد تحت راية الاعتماد على الذات فانها سوف تقيم علاقات اقتصادية وتنمي التجارة الخارجية مع البلاد الاخرى على اساس مبادئ الأممية البروليتارية والمساواة التامة والمنفعة المتبادلة.

أننا لا نعني ابدأ بتنمية اقتصاد مستقل مركب عن طريق جهودنا الخاصة في بلادنا. اننا نرفض الروابط الاقتصادية الدولية وننتج كل شيء نحتاج اليه لأنفسنا فان كل دولة تختلف عن الأخرى في ظروفها الاقتصادية والطبيعية وفي مستويات تنمية القوى الانتاجية والعلوم والتكنولوجيا.. أننا سوف ننمي العلاقات التجارية والمبادلات التجارية مع كل الدول ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة والتي ترغب في اقامة رباط اقتصادي مع بلادنا. ومع ذلك فان علاقات العمل الاقتصادي مع الدول الرأسمالية هي على كل حال ذات اهمية ثانوية في التجارة للدول الاشتراكية وان تلك العلاقات يجب الا تصبح أساساً للعلاقات الاقتصادية الخارجية، ويجب علينا ان نعطي الاهمية الأولى لتعجيل المبادلات الاقتصادية والتقنية مع الدول الشقيقة وعلى تدعيم وتنمية السوق الاشتراكي)[80].

4- الدفاع الذاتي في الدفاع الوطني: وتتمثل في امتلاك القدرة الدفاعية الذاتية التي تمكن من الدفاع عن سيادة الأمة من اعتداء القوى الخارجية وصون منجزات الثورة والبناء. ولتطبيق مبدأ الدفاع الذاتي فلا بد من امتلاك القوة المسلحة الدفاعية الذاتية، وإنشاء نظام دفاعي شامل للشعب

بأسره والدولة كلها، وبناء صناعة البلاد الدفاعية، وتقوية الجيش سياسيا وفكريا ليتمكن من قهر القوات الامبريالية، إلا أن الدفاع الذاتي لا يعني امتناع الدولة عن تلقي المساعدات من أصدقائها.

(فمن بين المهام الأساسية التي تشغل دولة اشتراكية توجد مهمة مواصلة تدعيم القدرات الدفاعية في الوقت الذي تدفع فيه قدماً بالبناء الاقتصاديان تدعيم القوة الدفاعية الوطنية على الخصوص هي مهمة عاجلة بالنسبة لنا بالنظر الى الموقف في بلادنا حيث الارض مقسمة وحيث اننا نبنى الاشتراكية مواجهين مباشرة بالقوات العدوانية للإمبريالية الامريكية)[81].

ويؤكد الجنرال (ان تسليح الشعب كله وتحويل الاراضي كلها الى قلعة منيعة هما اقوى نظام دفاعي مؤسس على الوحدة الثابتة للشعب كله سياسياً وأيديولوجياً ومبني على الدعائم الصلبة للاستقلال الاقتصادي للبلاد)[82].

(إن من لا يفلح في ارساء زوتشيه في ميداني الفكر والسياسة لن يقدر على ابداء روح المبادرة، إذ أن القدرة على التفكير في استقلال تام تكون مشلولة لديه، وسوف ينتهي به الامر الى العجز عن تمييز الصواب من الخطأ، والى اتباع ما يفعله الآخرون إتباع الأعمى. وإذا ما فقد المرء روح الاستقلال وروح السيادة على هذا النحو، أمكنه ارتكاب التحريفية والجمود العقائدي، وشتى انواع الانتهازية من ذات اليمين وذات اليسار، وأمکن أن ينتهي به المطاف الى إفشال الثورة وعمل البناء)[83].

وتبقى فكرة الثورة الإسهام الفكري الأبرز للجنرال كيم أيل سونج إذ يرى أن النظام الاشتراكي لن يتوطد ويتطور ولن يتحقق انتصار الاشتراكية الكامل إلا بوجود ثورات ثلاث هي الثورة الفكرية، والثورة التقنية، والثورة الثقافية. مع إعطاء الأولوية للثورة الفكرية نظراً للدور الحاسم الذي يلعبه الوعي الفكري في نشاط الإنسان وأهمية العمل الفكري في النضال الثوري، لان الأساس في إعادة تكوين الإنسان هو تحويل أفكاره. أن إعطاء الأولوية للثورة الفكرية لا يعني إهمال الثورتين التقنية والثقافية لان الاشتراكية والشيوعية تتطلبان مستوى عالياً من تطور القوى المنتجة، ومستوى ثقافياً عالياً. فإذا كانت الثورة الفكرية تعني التغلب على مخلفات الأفكار البالية والتسلح بالأفكار التقدمية للطبقة العاملة، فان الثورة الثقافية تعنى برفع مستوى المعرفة التي يستحيل بدونها انجاز الثورة التقنية التي تشمل كل القوى الإنتاجية.

ويمكن تحديد أهم أسباب نجاح الجنرال كيم أيل سونج في قيادة الحزب والسيطرة على مجمل الحياة السياسية في كوريا الشمالية حتى وفاته عام 1994 بما يلي[84]:

1- المنهج الاستقلالي الذي اتبعه وسعيه إلى تطبيق الشيوعية بالأسلوب الكوري، مما عاد عليه بالفائدة من الخلاف بين الصين والاتحاد السوفيتي، واستفاد من الجانبين دون أن يدخل في صدام مع أي منهما.

2- دور الجنرال كيم أيل سونج وعائلته في مقاومة الاحتلال الياباني للبلاد، وصدود البلاد في الحرب الكورية 1950 - 1953 ونجاحها في رد العدوان الأمريكي واستمرار واستقرار النظام

السياسي في البلاد.

3- ما تحقق في البلاد على مستوى التنمية الاقتصادية بعد الدمار الذي أعقب الحرب الكورية. فقد بدأت البلاد بالسيطرة على الصناعات الرئيسية القائمة، وتطبيق الإصلاح الزراعي الذي قضى على سيطرة الإقطاعيين، وبحلول عام 1949 زادت القيمة الإجمالية للإنتاج الصناعي حوالي 3، 5 مرة عما كانت عليه عام 1946. وفي مرحلة ما بعد الحرب كانت عملية إعادة البناء من خلال خطة الثلاث سنوات 1954 - 1956 استنادا إلى الأنموذج الستاليني وبمساعدة الاتحاد السوفيتي والصين والدول الاشتراكية الأخرى، إذ تزايد الإنتاج الصناعي بحوالي 42% في العام، وبحلول عقد الستينيات زاد إجمالي المخرجات الصناعية بنسبة أكثر من 36% إذ بلغت قيمة الإنتاج الصناعي حوالي 71% من الناتج القومي الإجمالي.

4- تضاؤل إمكانيات المعارضة الداخلية ماديا ومعنويا وحتى عدديا، مقابل تزايد الدعم والتأييد داخليا لسياسات الجنرال، مما سهل التخلص منهم دون وجود مقاومة كبيرة من أنصارهم.

رابعًا: هيكلية الحزب

يستند الهيكل التنظيمي لحزب العمال في كوريا الشمالية إلى مبدأ الديمقراطية المركزية، مما يعني طاعة الفرد للمنظمة، وطاعة الأقلية للأكثرية، والمستوى التنظيمي الأدنى للمستوى الأعلى، والحزب كله لمركز الحزب، وأي معارضة للمبدأ تعد تحطيمًا للحزب، والطاعة وتنفيذ القرارات دون أي قيد أو شرط. وهذا يعني أن كل مستوى تنظيمي عليه أن يرفع تقارير عن أعماله إلى المستوى الأعلى، وتجمع التقارير لدى اللجنة المركزية التي تسيطر على كل التنظيمات الحزبية.

ويعد مؤتمر الحزب هو قمة التسلسل في الهيكل التنظيمي، والذي يعقد اجتماعاته مرة كل خمس سنوات بناءً على دعوة من اللجنة المركزية، كما يمكنها دعوة مؤتمر الحزب عند الضرورة في مدة أقل من خمس سنوات، وتحدد اللجنة أيضا تاريخ وجدول أعمال مؤتمر الحزب في مدة ثلاث سنوات قبل الاجتماع. ومهام المؤتمر الاستماع إلى تقارير اللجنة المركزية، ولجنة الحسابات المركزية، ومناقشتها والموافقة عليها وتعديل أو الإضافة إلى ميثاق الحزب وبرنامجه، وانتخاب أعضاء اللجنة المركزية للحزب ولجنة الحسابات المركزية، كما يقرر المؤتمر انتهاء الخطط الاقتصادية، ويقرر إطلاق خطط جديدة.

لم يجتمع مؤتمر الحزب إلا ست مرات، كانت الأولى في آب (أغسطس) 1946، والثانية في آذار (مارس) 1948، والثالثة في نيسان (ابريل) 1956، والرابعة في أيلول (سبتمبر) 1961، والخامسة في تشرين الثاني (نوفمبر) 1970، والسادسة في تشرين الأول (أكتوبر) 1980 [85].

وواقع ان مؤتمرات الحزب وجلساته أصبحت أقل وأقل تكرارًا، ومداولاته كذلك. ويعود ذلك الى حالة الخنوع بين المندوبين التي بدت لتكون سمة مميزة بين المؤتمرات: فما بين 72،41% من أعضاء اللجنة المركزية الذين اختيروا في كل مؤتمر حزبي كانوا جديدين في مناصبهم. وكان اخر مؤتمر حزبي كامل قد عقد في حياة الجنرال كيم ايل سونج في عام 1980 وهو المؤتمر السادس

للحزب لتقديم الابن كيم جونج ايل الى اعضاء الحزب كخليفة لوالده، وتولى العديد من المواقع الحزبية والسياسية والشخص الثاني في اللجنة العسكرية للحزب[86].

وتأتي اللجنة المركزية بعد المؤتمر العام وتتولى توجيه عمل الحزب وتحافظ على النظام الأيديولوجي للحزب، وتنظم وتوجه من أجل تنفيذ سياسات الحزب، وتدعيمة وتقويته وتوجيه ومراقبة العمل الإداري والاقتصادي للجان الحزب على كل المستويات، وتنظيم القوات العسكرية الثورية وزيادة قدراتها القتالية، وتمثيل الحزب في علاقاته الخارجية، وإدارة موارد الحزب المالية. وتجتمع اللجنة المركزية مرة على الأقل كل ستة أشهر وفي الاجتماعات يتم انتخاب السكرتير العام للحزب، والسكرتارية، وأعضاء المكتب السياسي ورئاسته، كما تتم مناقشة تنظيم سكرتارية الحزب وانتخاب أعضاء اللجنة العسكرية ولجنة السيطرة.

ويتكرر النموذج الحزبي على مستوى الأفضية فهناك مؤتمر الحزب والذي يجتمع كل ثلاث سنوات بدعوة من لجنة القضاء الحزبية، ويقوم المؤتمر بمراجعة عمل لجنة الحزب، ولجنة السيطرة على مستوى القضاء، وانتخاب أعضاء اللجنة الحزبية، ولجنة السيطرة على مستوى القضاء، وانتخاب ممثلي القضاء في اجتماعات الحزب. فيما تقوم اللجنة الحزبية بدعم وتنفيذ سياسات الحزب وتنظيم قوى الحزب عبر تحديد المهام الثورية للأعضاء وتوجيه حياتهم الحزبية، وتقوية المنظمات الاجتماعية للعمال، وتوجيه ومراقبة أعمالها، وإدارة الموارد المالية للتنظيمات الحزبية على مستوى الأفضية، ورفع تقرير عن الموقف المالي للجنة المركزية للحزب. ويتكرر النموذج نفسه على مستوى المدينة والقرية[87].

وقد أشار دستور 2009 إلى دور حزب العمال الكوري في (المادة 11) بان جميع أوجه نشاط جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية تمارس تحت قيادة الحزب، وهذا الدور المهيمن للحزب نابع من طبيعة الدولة الاشتراكية، إذ أن الحزب يتفاعل مع الجماهير ويقوم بتعبئتهم[88]. ويمارس الحزب تأثيرا واضحا على الجيش الذي يعده جيشه الثوري، وتوجد تنظيمات الحزب في كل وحدات الجيش، وهي تعمل بتوجيه مباشر من اللجنة الحزبية في الجيش، والتي تتشابه مهامها مع مهام اللجنة الحزبية على مستوى القضاء (الإقليم)، إذ تعمل اللجنة الحزبية في الجيش مباشرة تحت إشراف اللجنة المركزية للحزب[89].

وتفسر هذه الدكتاتورية الشمولية لحزب العمال الكوري، وتفوقه على التنظيمات الحكومية الرسمية والسلطة المطلقة التي سمحت لحكم رجل واحد بالنجاح، بسيطرة الحزب التي تعززت بتبادل العضوية بين نخبة الحزب والشخصيات الرئيسية حكوميا وعسكريا، وقبضته القوية على الشعب التي وصلت إلى تفاصيل الحياة اليومية للمواطنين من خلال العقيدة والوجود، لقد أصبح حزب العمال الكوري كأحد ركائز سلطة القائد، وسلطته على الدولة في الموقع الأعلى في الحزب، وهو السكرتير العام وفي هذا السياق ليس غريبا أن الدستور نفسه أشار إلى أن كل نشاطات الدولة تحت قيادة حزب العمال الكوري، وإتباع توجيهات الحزب التي لا تعرف الحدود، وتقف فوق القانون[90].

عدلت كوريا الشمالية في حزيران (يونيو) 2013، المبادئ الأساسية العشرة لحزب العمال الحاكم لإضفاء الشرعية على التعاقب الوراثي للزعيم الحالي كيم جونج أون وعائلته، وهي المرة الأولى منذ نيسان (ابريل) 1994، عندما أصبح كيم جونج أيل زعيماً لكوريا الشمالية. وأشار التعديل إلى أن كوريا الشمالية وحزب العمال سوف (يحافظان بوعي ولأبد على سلالة Baekdu (عائلة كيم) ومرتفعات باك دو هي الأعلى في شبه الجزيرة الكورية وسلالة باك دو تشير إلى عائلة الجنرال كيم أيل سونج. وهم ما في المبادئ العشر:

أن مؤسس البلاد كيم أيل سونج سمي رئيساً أدياً للجمهورية والذي توفي عام 1994، وانتقلت القيادة إلى ولده كيم جونج أيل السكرتير العام الأبدى للحزب، وبعد وفاة والده تولى الزعيم الحالي كيم جونج أون السلطة في أواخر عام 2011، وأضيف إلى هذه المبادئ التحذير من البرجوازية وهي استجابة على الأغلب للنفوذ الأجنبي المتزايد من كوريا الجنوبية والصين، وتم حذف الاشتراكية والشيوعية من المبادئ واستبدالها ب (ثورة الزوتشيه) وهي الاعتقاد أن جوهر السياسة الكورية الشمالية والتي أعلنت شعب كوريا الشمالية هو السيد لمصير بلاده. وأدينت الحزبية والإقليمية والعائلية في المبادئ التي تم تغييرها. وقد كل ذلك محاولة من الزعيم الجديد لتثبيت سلطته[91].

لقد تعرض حزب العمال الكوري إلى انشقاقات وتحركات مضادة مهمة أبرزها ما اتهم به جانج سونج تاك، ففي 8 كانون الأول (ديسمبر) 2013 أقصي جانج من المناصب السياسية والعسكرية وطرد من حزب العمال الكوري بعد الدعوة لاجتماع استثنائي موسع للمكتب السياسي للحزب ومن بين التهم التي اتهم بها جانج (مناهضة الحزب وعمل انشقاق حزبي لثورة مضادة). وقد حوكم أمام محكمة خاصة في وزارة أمن الدولة وحكم بالإعدام في 12 كانون الأول (ديسمبر) 2013، وتم تنفيذ الحكم في اليوم نفسه[92].

واستمرت عملية التطهير منذ تولي الرئيس أون السلطة، ففي ايار (مايو) 2015، اعدم وزير الدفاع هايون يونج جول، ومن بين سبعة اشخاص يعدون جزءاً من الدائرة الضيقة للزعيم كيم جونج ايل، والذين ساروا مع الرئيس أون خلال جنازة والده، اقصي خمسة أو خفضت رتبهم، ومنهم راي يونج هو رئيس اركان الجيش الكوري والذي اقصي في عام 2012. واعدم الرئيس أون 17 ضابطاً برتب عالية، و10 ضباط في عام 2013، و41 ضابطاً في عام 2014، و15 ضابطاً في عام 2015. وقد تزايد التطهير لمدة بعد اعدام جان سونج تاك في اواخر عام 2013، إذ تشير مصادر استخبارية الى ان حوالي 20 - 30% من مسؤولي الحزب الكبار وما يزيد عن 40% من ضباط الجيش الكبار قد استبدلوا منذ تولي الرئيس أون السلطة. وقد يكون كل ذلك مؤشراً لحالة فقدان الامن لدى الرئيس أون وان النظام قد يكون غير مستقر وخصوصا ان المسؤولين في قمة النظام يواجهون عدم يقين فيما يخص مراكزهم وحياتهم. من جانب اخر قد يكون التطهير لإقصاء المنافسين المحتملين لسيطرة الرئيس أون المطلقة على الدولة[93].

ختاماً يتبين لنا ان النظام السياسي في كوريا الشمالية نظام جمهوري، تلعب فيه الإيديولوجية دوراً محورياً، وأيديولوجية النظام هي الاشتراكية الزوتشيه باعتبار إن الاشتراكية هي شريان الحياة

للشعب، والزوتشيه هي شريان الحياة للاشتراكية، إذ أن الزوتشيه تتطلب الالتزام بالموقف الاستقلالي، وتجسيد الطريقة الخلافة والتمسك بالفكر كأساس، ولهذا تركز دعاية النظام على ترسيخ هذه المبادئ في المجتمع الكوري.

ويعد النظام الشيوعي في كوريا الشمالية من النظم الشيوعية القليلة التي مازالت قائمة بعدما انهارت معظم النظم الشيوعية في العالم في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات من القرن الماضي، والتي اختفت معها أو تراجعت مكانة الأحزاب الشيوعية، في حين استمر الحزب الشيوعي في كوريا الشمالية في بسط سيطرته، ولم تبرز أي تحديات له. ويبرز السؤال المهم هنا، لماذا استمر النظام في كوريا الشمالية على الرغم من الضغوط والتحديات الخارجية الضخمة فضلا عن المشاكل الاقتصادية في الداخل؟ هل يرجع ذلك الى قوة الحزب أم إلى الكاريزما التي كان يتمتع بها كيم أيل سونج أم إلى اقتناع الشعب بالحزب وتوجهاته وأفكاره أم إلى كل ذلك معا؟

وللإجابة على هذه التساؤلات نجد أن كاريزمية كيم أيل سونج طاغية في كوريا الشمالية ولهذا فرحيله لم يهز النظام والحزب، إذ أن الأمور قد آلت إلى ابنه كيم جونج أيل بسلاسة، وأصبح هو الذي يسيطر على الحزب والنظام. إلا أن كيم أيل سونج قد مهد الأمور جيدا منذ سنوات لضمان خلافة ولده له، وكانت أهم الوسائل في هذا الإطار هي بسط سيطرة ولده على الحزب والجيش.

ويبدو الحديث عن مستقبل النظام السياسي في كوريا الشمالية مسألة أكثر إلحاحا اليوم، في ضوء بروز متغيرات مهمة أبرزها تدهور الأوضاع الاقتصادية في البلاد، ورحيل القيادة الكاريزمية المتمثلة بالجنرال كيم أيل سونج مؤسس كوريا الشمالية وخليفته كيم جونج أيل، والتطورات التي حدثت في البيئة الدولية وانهيار المعسكر الاشتراكي وتراجع الدعم الخارجي الذي كانت تحصل عليه كوريا الشمالية من حلفائها وتزايد عزلتها.

وتطرح مسألة مستقبل النظام السياسي العديد من الاحتمالات والتي تتحدد ما بين الانهيار وهذا يعني اللحاق بدول المعسكر الاشتراكي، ويفترن هذا الاحتمال بحالة من التدهور بسبب تصاعد الضغوط الخارجية، وزيادة سوء الأوضاع الاقتصادية مما يخلق حالة من السخط الشعبي الذي يقترن بفقدان القيادة الجديدة للكارزما التي كان يتمتع بها الجنرال كيم أيل سونج في البلاد، واحتمال الاستمرار وهذا يعني وجود نظام قوي مستقر يعتمد على استمرار الجيش والحزب على ولائهما للقيادة الجديدة، إلا أن هذا لا ينفي حقيقة أن النظام القائم بحاجة إلى إدخال إصلاحات في المجال الاقتصادي مع زيادة الانفتاح على الخارج المقترن بالتأكيد على الأيديولوجية الزوتشيه الاشتراكية وإعطاء الأولوية للجيش.

أن الاحتمالان أعلاه يشيران إلى مستويين من التغيير الأول هو التغيير في النظام السياسي، والثاني هو التغيير في سياسات النظام مع استمرار النظام ذاته بلا تغيير.

ويبدو أن الخيار الثاني هو الأصعب في كوريا الشمالية فالقائمين على النظام مازالوا يصرون على عدم السماح بأية إصلاحات اقتصادية تبعدهم عن الاقتصاد الاشتراكي، ويقترن ذلك برفضهم تطبيق النموذج الصيني في الإصلاح الاقتصادي، كما أنهم مازالوا يؤكدون على دور الحزب

وتقويته فكريا وتنظيميًا. يضاف إلى ذلك تأكيدهم على أهمية الجيش ودوره استنادا إلى الفلسفة الثورية التي تعدده الحزب والشعب والدولة، فالضعف الاقتصادي يمكن علاجه أما ضعف الجيش فإنه من شأنه أن يؤدي بالبلاد إلى الانهيار، إذ أن جيشًا قويا لا يعني فقط رد العدوان الخارجي فقط وإنما يعني مواجهة أية عقبات تواجه الثورة والبناء، وإذا كانت الحكومة هي الأداة الرئيسية لإدارة السياسة فإن الجيش هو الأداة الرئيسية للدفاع عن الحكومة، فالجيش القوي يوفر ضمانا لنجاح البناء الاقتصادي، ولهذا فإعطاء الأولوية للجيش هي مسألة إستراتيجية وليست مجرد تكتيك.

الفصل الثاني العولمة وتأثيرها في كوريا الشمالية

المقدمة

كان أول من أطلق مفهوم العولمة أو الكوننة معرفيا عالم السوسولوجيا الكندي مارشال ماك لوهان، أستاذ الإعلاميات السوسولوجية في جامعة تورنتو، عندما صاغ في نهاية عقد الستينيات مفهوم القرية الكونية، وتبنى هذه الفكرة من بعده زبيغنيو بريجنسكي الذي أصبح فيما بعد مستشارا للرئيس الأمريكي جيمي كارتر (1977 - 1981)، وعمل على أن تقدم أمريكا، أنموذجا كونيا للحدثة يحمل القيم الأمريكية في الحرية وحقوق الإنسان^[94]. وقد طغت العولمة خاصة في العقد الأخير من القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، على ما عداها من موضوعات في علوم الاقتصاد والسياسة والاجتماع والثقافة والاتصالات والمعلوماتية، واكتسبت - بفعل عوامل عديدة - صفة الظاهرة التاريخية المؤسسة لتحولات عميقة في صميم الحياة الإنسانية. وقد ركزت موضوعات العولمة على أن الدولة استنفدت دورها التاريخي في البناء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. وهناك عملية اختفاء وتنازل طوعي تجريها الدولة لحساب رأس المال ممثلا بشكل رئيس بالشركات المتعددة الجنسية. والعولمة هي الصيغة المتقدمة التي يركز عليها الخطاب اليومي للشركات المتعددة الجنسية، حول ضرورة انتقال كل شيء من أسر الدولة القومية إلى رحاب الإنسانية الواسعة، ومن الولاءات للاقتصادات الضيقة والثقافات المحلية المتعصبة إلى الأسواق المفتوحة على الاقتصاد والثقافة الإنسانية دون شروط.

وبالرغم من العدد الوافر من الأدبيات التي تناولت موضوع العولمة، فإن ثمة شبه إجماع بين الباحثين المتخصصين على أن أحدًا لم يتوصل إلى تعريف مصطلح العولمة تعريفا نهائيًا، نظرًا إلى شمولية المفهوم وتعدد إبعاده من جهة، وإلى عدم الاتفاق على مدلولاته المباشرة من جهة أخرى. لذلك اتخذ الموضوع طابعًا جدليًا، فرأى بعضهم أن العولمة ظاهرة ايجابية وينبغي - من ثم - الانخراط فيها، فيما رأى آخرون أنها سلبية ومن الواجب مواجهتها، وانبرى طرف ثالث للجمع

يبين الرأيين السابقين في توليفة أكثر عقلانية وتروياً فنادى المنضون فيه بضرورة الاستفادة من الفرص التي تقدمها العولمة (مثل عولمة وسائل الاتصال وانتشار تقنية المعلومات) وتجنب أو مواجهة السلبات التي تنتج عن بعض تطبيقاتها (الهيمنة الاقتصادية أو الثقافية أو السياسية الخ).

وتبدو العولمة، في المقام الأول، ظاهرة اقتصادية قبل أن تكون سياسية وثقافية وعلمية وتقنية وقيمة إلا أن هذه، قطعاً، وجوه للعولمة وكيفيات مختلفة لتجليها.

وهي في حساب التكوين والتطور من الآثار المترتبة عليها، الناشئة في امتداد نتائجها: على نحو ما كانت ظواهر المجتمع عبر التاريخ - والتاريخ الحديث على وجه خاص - تبعاً لظواهر الاقتصاد. والعولمة بما هي كذلك - أي بما هي ظاهرة اقتصادية في المنشأ والديناميات - تنتمي إلى نظام الإنتاج الرأسمالي وتؤذن معطياتها ببلوغه مرحلة من مراحل الانعطاف في تطوره تفرض النظر إليه بأدوات تحليل ومنظومة مفاهيم مختلفة عما كان مألوفاً العمل به في الماضي.

فالعولمة تمثل انتقالاً حاسماً نحو رأسمالية كونية تصل بالاحتكار إلى حدود سيطرة بضع شركات ومؤسسات على مصائر الاقتصاد والإنتاج والبشر كافة. ووفرت العولمة لمجتمعات الغرب فرصاً غير مسبوقة لتعظيم الثروة واحتكار السلطة وتوسعة النفوذ. ولم تعد سيطرته على العالم تكلفه في عهد العولمة ما كانت تكلفه في الماضي، فالوسائل والأدوات الاقتصادية والتجارية والمالية، ثم التقنية والإعلامية والثقافية، أفعال وافتك وأضمن لأجزل الفوائد والعائدات من وسائل وأدوات القوة والعنف المعتمدة في الماضي. أما بالنسبة لدول العالم الثالث فقد بدت مقاومتها اقتصادياً سياسة تقارب العبث أمام حالة الانكشاف، بل لقد بدا أن المقاومة الوحيدة التي من شأنها التخفيف من الأضرار والخسائر هي الانخراط في العولمة ومسيرتها.

وعند الحديث عن العولمة في آسيا وتأثيرها في دولها نجد انه لا توجد رؤية آسيوية نمطية للعولمة، وإنما توجد رؤى مختلفة لأبعاد العولمة، وهناك بعد آسيوي متميز للعولمة أساسه النظر إلى العولمة على أنها عملية اقتصادية. فالآسيويون يميلون إلى تغليب هذا البعد، ومن ثم تجاهل الأبعاد السياسية والثقافية للعولمة.

فالعولمة تعني تحويل العالم إلى شبكة عضوية وظيفية واحدة بحيث يصبح هذا العالم مكاناً واحداً للتفاعل، ولكن بوجود ثقافات وحضارات متعددة، وأنظمة سياسية مختلفة القيم والتوجهات. ومن ثم فإن العولمة لا تتضمن بناء ثقافة عالمية واحدة أو نظام سياسي عالمي واحد. وانطلاقاً من هذه الرؤية نتعرف على تأثير العولمة في كوريا الشمالية، وهي إحدى الدول الآسيوية المتميزة في نظامها السياسي كونها من الدول القلائل التي ما زالت تتبنى النظام الاشتراكي سياسياً واقتصادياً واجتماعياً على الرغم من كل التغييرات التي جرت في العالم، واستطاع الصمود في وجه تأثيرات العولمة إلى حد كبير ولم تستطع التغييرات الدولية والإقليمية إحداث تحول مهم في توجهات النظام السياسي الكوري الشمالي وثوابته المختلفة. وبيان مدى قدرة الاقتصاد الكوري على مواجهة مد العولمة والسير في ركابها رغم كل ما يعانیه من مصاعب، وفي الجانب الثقافي وهو الأهم ما هو موقف كوريا الشمالية من العولمة الثقافية وامكانية تأثيرها في المجتمع الكوري.

المبحث الأول

تعريف العولمة وأثرها في آسيا

بدأ الحديث عن العولمة مع بدء الحديث عن فكرة النظام الدولي الجديد وقد نظر البعض إلى المصطلحين بأنهما مترادفان إلى حد كبير ذلك أن العديد من التطورات التي قادت إلى بروز فكرة النظام الدولي الجديد هي ذاتها التي يستند إليها في التدليل على مقولة أن العالم قد انتقل من حالة الدولة كوحدة للتحليل في إطار منظومة العلاقات الدولية إلى حالة مغايرة تبنى أساساً على فكرة الجماعة الدولية الواحدة.

فالعولمة مفهوم متعدد الدلالات ومختلف المعاني، وهي عبارة عن عملية انتشار السلع والخدمات والأفراد والأفكار والمعلومات والنقود والرموز والاتجاهات وأشكال السلوك عبر الحدود. وهي العملية التي قد تؤدي إلى نتائج سلبية لبعض المجتمعات ونتائج إيجابية لبعضها الآخر. وهنا يمكن القول أن العولمة ظاهرة تتداخل فيها أمور الاقتصاد والسياسة والثقافة والاجتماع والسلوك وتشكل بذلك طوفاناً تتدفق من خلاله الأفكار والمنتجات الثقافية والمادية دون حدود باتجاه واحد من مصدر يمتلك الإمكانيات ويعد الطرف الأقوى باتجاه مصدر متلقي يعد الطرف الأضعف [95].

وجرى تعريف العولمة بأشكال وعبارات مختلفة، بعضها موجز نسبياً وأخرى غامضة أو مبهمة. فالعولمة ظاهرة ليست جديدة نشأت مع الثورة المعاصرة في الاتصالات والمعلومات، ولكنها بدأت منذ أن دخلت، أو أنتجت أوروبا الحداثة في نهاية القرن الخامس عشر، وتسارعت مع الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر، وأصبحت واقعا ملموسا مع الثورة التقنية الثالثة في القرن العشرين. والفرق فقط هو في السرعة التي تتم بها العولمة.

ويقدم رولاند روبرتسون أنموذجا حاول فيه رصد مراحل تطور العولمة، ويتضمن خمس مراحل هي [96]:

المرحلة الأولى: وهي المرحلة الجينية واستمرت منذ أوائل القرن الخامس عشر وحتى منتصف القرن الثامن عشر، وشهدت سقوط الحواجز التي كانت سائدة في العصور الوسطى، وبداية نمو التجمعات القومية، وهو الأمر الذي اكتمل مع المرحلة اللاحقة.

المرحلة الثانية: وقد امتدت منذ منتصف القرن الثامن عشر حتى عام 1870، وفيها تبلورت مفاهيم العلاقات الدولية المعاصرة، وتبلورت الدولة القومية المتجانسة الموحدة.

المرحلة الثالثة: مرحلة الانطلاق (1870 - 1920) وشهدت إدماج عدد من التجمعات غير الأوروبية في المجتمع الدولي، فضلا عن التطور الهائل في الأشكال الكونية للاتصالات وظهور المؤسسة التنظيمية العالمية (عصبة الأمم).

المرحلة الرابعة: الصراع من أجل الهيمنة (1920 - 1965)، وشهدت الخلافات والحروب الفكرية حول مختلف أشكال الحياة، كما شهدت ظهور الأمم المتحدة.

المرحلة الخامسة، مرحلة عدم اليقين، وشهدت إدماج العالم الثالث في المجتمع العالمي، وتساعد الوعي الكوني، وحدوث تطور هائل في وسائل الاتصال والمؤسسات الكونية.

ويمكن تفسير نشوء العولمة كدعوة ودعوى، بانفصاح المجال أمام تحول النظام الاقتصادي الرأسمالي الدولي إلى نظام عالمي حقيقي. ويقصد بالنظام الرأسمالي الدولي المنظومة الأساسية الجامعة للدول الصناعية المتقدمة ذات النظام الاقتصادي - الاجتماعي القائم على قوى السوق، وتوزعت هذه الدول على مناطق ثلاثة هي أمريكا الشمالية، وأوروبا الغربية (والشمالية)، وشمال شرق آسيا (اليابان)[97]. وسنتناول هذا المبحث كما يلي:

أولاً: تعريف العولمة

إن مشكلة مفهوم العولمة تكمن في انه ما إن نتجاوز بدهاءة الفكرة بأن العالم قد تعولم حتى نعجز عن الوصول إلى اتفاق حول ماهية العولمة، فليس هناك إجماع على ماهية العولمة، ناهيك عن تقييمها وتصوير طبيعتها وعلاقتها بالدولة. فالمفهوم يشير إلى أن الرأسمالية نظام يتجاوز أو ينزع إلى تجاوز القومي، وهذا لا يعني أن الرأسمالية منذ ولدت كانت متجاوزة للحدود القومية. فالنزوع الرأسمالي إلى تجاوز الحدود الوطنية منذ القرن التاسع عشر، ارتبط بالميل إلى الإبقاء على الدولة الوطنية، فيما نحن نتحدث اليوم عن العالم بدون إشارة للأوطان[98].

بدايةً ظهر مصطلح العولمة في أدبيات العلوم الاجتماعية على انه وصف لعمليات مستمرة ومتغيرة ذات مؤشرات كمية وكيفية في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، وهناك إجماع على أن هذه العملية في عالم اليوم لها بعد كوني دولي متزايد. كما أنها ترتبط بأربع عمليات أساسية هي المنافسة بين القوى العظمى، والابتكار التقني (التكنولوجي)، وانتشار عولمة الإنتاج، والتبادل والتحديث[99].

ووفقاً لهذه الرؤية (فالعولمة هي دمج النشاطات المنظمة عبر الحدود الجغرافية وهي حرية تصوّر وتصميم وشراء وإنتاج وتوزيع وبيع منتجات وخدمات بشكل توفّر من خلاله أقصى المنافع للشركة دون النظر إلى النتائج الناجمة من التوحد الجغرافي للوحدات التنظيمية.. فالعولمة تتضمن بحد ذاتها الاستعداد لإنتاج قطع كانت تنتج في معامل بمواطنها الأصلية، وتطوير علاقات مميزة من أجل توزيع وبيع من خلال شركات موجودة في دول أخرى كان يبدو أنه لاجل علاقتها لها ببعضها سابقاً، والاعتماد على شركات مشتركة مع شركاء دوليين لتطوير واستثمار تقنيات أحدث. وهكذا فإن الشركة المعولمة غير مقيدة بما يتوفر ضمن الحدود الدولية لاحقاً تبحث عن الموهبة ورأس المال والموارد الأخرى اللازمة لنجاحها حيث توجد. ولهذا وباختصار فإن الشركة المعولمة تعمل من خلال قيود محدودة تفرضها الجغرافيا تحدد أين وكيف يجب أن يتم العمل الاقتصادي)[100].

ويعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي العولمة بأنها مصطلح يجمع بين وصف الظاهرة وتحديد مبادئها، فالوصف هو تعبير عن اتساع التدفقات الدولية في مجالات التجارة والمال والمعلومات في سوق عالمية وحيدة ومتكاملة، أما المبادئ فهي تحرير الأسواق الوطنية والعالمية انطلاقاً من الاعتقاد القائل بان التدفقات الحرة للتجارة والمال والمعلومات سيكون لها أفضل مردود على النمو ورفاه البشر [101]. وفي الإطار نفسه يأتي تعريف صندوق النقد الدولي للعولمة بأنها الاعتماد الاقتصادي المتبادل المتنامي لجميع بلدان العالم، الذي نتج عن تزايد حجم وتنوع التعاقدات والصفقات عابرة الحدود للمواد والمنتجات والخدمات وللتدفقات الدولية لرؤوس الأموال في الوقت نفسه الذي يتم فيه الانتشار المتسارع والمطلق للتكنولوجيا [102]. ولا يختلف عن ذلك تعريف منظمة التعاون والتطوير الاقتصادي (OECD) الذي يؤكد على أنها الإجرائية التي يزداد من خلالها الترابط البيئي للأسواق والإنتاج في الكثير من الدول وذلك كنتيجة لديناميكية تبادل السلع والخدمات وحركة رأس المال والتكنولوجيا [103].

لقد ركزت اغلب التعاريف على العولمة الاقتصادية والسوق، وان العولمة هي العملية التي عن طريقها تصبح الأسواق والإنتاج في الدول المختلفة معتمدة كل منها على الأخرى بشكل متزايد بسبب ديناميات التجارة في السلع والخدمات وتدفق رأس المال والتقنية. وهي ليست ظاهرة جديدة، ولكنها استمرارية للتطورات التي تتابعت لفترة طويلة. فالعولمة تعني الاندماج الكامل لمختلف دول العالم عبر نموذج يستعمل السوق والتجارة والمال والتقنية والغزو الإعلامي لفرض زعامة أصحابه وهيمنتهم [104].

و (يمكن تعريف العولمة بأنها تعني بشكل عام اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الأموال والقوى العاملة والثقافات والتقانة ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق، وتاليا خضوع العالم لقوى السوق العالمية، مما يؤدي إلى اختراق الحدود القومية وإلى الانحسار الكبير في سيادة الدولة، وان العنصر الأساسي في هذه الظاهرة هي الشركات الرأسمالية الضخمة منخطية القوميات) [105]. فالعولمة بذلك تشير إلى تحول العالم إلى منظومة من العلاقات الاقتصادية المتشابكة التي تزداد عمقا وتشابكا بسيادة نظام اجتماعي واحد في العالم كله تقريبا إذ تتبادل كل أجزاء العالم الاعتماد على بعضها البعض فيما يتعلق بكل من الخامات والسلع المصنعة والأسواق ورؤوس الأموال والعمالة والخبرة الفنية فلا قيمة لرؤوس الأموال دون استثمارات وخبرة متطورة وعمالة ولاقيمة للسلع دون أسواق لاستهلاكها [106].

إلا أن تعريف العولمة يطرح مفهوميين، الأول ينظر إلى العولمة بعدها عملية تطور طبيعي تلقائي تشير إلى زيادة الترابط التدريجي للعالم، والمثال الأبرز هي ثورة الاتصالات المبنية على الثورة العلمية، وما ترتب عليها من تدفقات وموجات سياسية واقتصادية وثقافية تجاوز تأثيرها ونتائجها الحدود السياسية للدول عامة.

والثاني يشير إلى أن العولمة تنطوي على نوع من العمد بقصد إشاعة نمط أو أنموذج معين على الصعيد العالمي تحت قيادة محددة. وقد تجسد ذلك في بروز الولايات المتحدة الأمريكية كقطب

متفرد في النظام الدولي بعدما أضحت ذات قوة عسكرية واقتصادية ضخمة ونفوذ سياسي يتسع نطاقه ليشمل العالم كله تقريباً [107].

وهناك من يردّ بالقول (لا يمكننا اعتبار العولمة أيديولوجيا معينة أو مذهباً سياسياً أو معتقداً فكرياً فهي ظاهرة تاريخية كبرى لها أنماط متعددة الوجوه، ومناهج متنوعة الحقول، ومخاطر لامتناهية الحصول ليس لإعادة إنتاج نظام الهيمنة القديم، بل لإنتاج نظام مهيم جديد واسع في متغيراته القيمة على امتداد القرن المقبل) [108]. والتأكيد على أن (العولمة في الحقيقة، نظام عالمي جديد له أدواته ووسائله وعناصره وآلياته، ومنجزاتها حصيلة تاريخية لعصر تنوعت فيه تلك التطورات التي ازدحم بها التاريخ الحديث للإنسان. هكذا تأتي فلسفة العولمة لتجسد حصيلة كل ما حفل به التاريخ الحديث للبشرية لتأسيس تاريخ عولمي جديد للإنسان يستمد جزءاً - حتى ولو كان يسيراً - من منطلقاته مما حفل به القرن التاسع عشر كولونيالياً، ومما حفل به القرن العشرين امبريالياً.. من أجل تأسيس القرن الحادي والعشرين كإبتالياً بمعنى: إذا كان الأول عسكرياً، وإذا كان الثاني سياسياً.. فإن الثالث سيكون لا محالة اقتصادياً بالدرجة الأساس) [109].

والعولمة هي في الحقيقة عولمة نمط معين من الحياة.. وشاع الاعتقاد بضرورة تبنيه وإتباعه لمجرد أنه يندر أن تثار مسألة خصوصيته، وارتباطه بثقافة معينة ونظرة معينة إلى الحياة والكون (أي بأيديولوجيا معينة في الحقيقة). ومسألة الخصوصية هذه نادراً ما تثار بسبب طول عهدنا باكتساح هذا النمط لحياتنا، وبسبب اشتداد هذا الاكتساح وسرعته في العقود الأخيرة، وبسبب وجود مصلحة أكيدة لأصحاب الثقافة والمنتجات التي تجري عولمتها في عدم افتضاح خصوصيتها، واستخدامها مختلف وسائل القهر المادي والسياسي والنفسي والعقلي لتصدير ما هو خاص على أنه إنساني وعام.

متى تبينا واقتنعنا بأن العولمة هي عولمة نمط معين من الحياة، أداتها الأساسية الآن هي الشركات العملاقة متعددة الجنسيات، التي تمارس هذه العولمة بكفاءة منقطعة النظير، متى اقتنعنا بذلك أدركنا أن كل هذا الكلام الذي يصور العولمة على أنها عملية تحرر من مختلف صور الاستعباد هو محض خرافة) [110]. ولهذا (أن في وسعنا، اليوم، أن نعرف العولمة بأنها أعلى مراحل الامبريالية، وليس هذا من باب استعارة التوصيف اللينيني للامبريالية، بل هو الوعي بالوشيجة التي تشد هذه (العولمة) إلى تلك (الامبريالية)، فتجعلها لحظة نوعية في مسار تطور النظام الرأسمالي الاحتكاري الامبريالي على امتداد قرن من الزمان) [111].

والواقع أن تعاريف العولمة تكشف عن جوانب مهمة عدة أبرزها [112]:

أولاً: انتشار المعلومات بحيث تصبح مشاعة لدى جميع الناس.

ثانياً: تذيب الحدود بين الدول.

ثالثاً: زيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمجتمعات والمؤسسات.

أي بمعنى أن جوهر عملية العولمة يتمثل في سهولة حركة الناس والمعلومات والسلع بين الدول على النطاق الكوني. إلا أن ذلك لا يعني أن عملية العولمة تسير على النطاق القومي دون مقاومة. فهناك صراع مستمر بين العولمة والمحلية. فالعولمة تقلل من أهمية الحدود، فيما تؤكد المحلية على الخطوط الفاصلة بين الحدود.

والعولمة تعني توسيع الحدود، في حين أن المحلية تعني تعميق الحدود، وفي المجال الثقافي والاجتماعي، العولمة تعني انتقالاً للأفكار والمبادئ وغيرها، بينما المحلية قد تميل في بعض الأحيان إلى منع انتقال الأفكار والمبادئ. وقد ساهمت عوامل عدة في الاهتمام بمفهوم العولمة في الفكر والنظرية، وفي الخطاب السياسي هي [113]:

1 - عولمة رأس المال أي تزايد الترابط والاتصال بين الأسواق المختلفة حتى وصلت إلى حالة أقرب إلى السوق العالمي الكبير، خاصة مع نمو البورصات العالمية.

2 - التطور الهائل في تكنولوجيا الاتصال والانتقال الذي قلل - إلى حد كبير - من أثر المسافة، وانتشار أدوات جديدة للتواصل بين أعداد أكبر من الناس كما في شبكة الإنترنت.

3 - عولمة الثقافة وتزايد الصلات غير الحكومية والتنسيق بين المصالح المختلفة للأفراد والجماعات، فيما يسمى الشبكات الدولية Networking إذ برز التعاون استناداً للمصالح المشتركة بين الجماعات عبر القومية، مما أفرز تحالفات بين القوى الاجتماعية على المستوى الدولي، خاصة في المجالات النافعة مثل: الحفاظ على البيئة، أو في المجالات غير القانونية كتتنظيف الأموال والمافيا الدولية للسلاح.

وعليه يمكن القول أن العولمة تعني نظاماً عالمياً شمولياً يتسم بالخصائص الشمولية نفسها المعروفة داخل أي دولة، إذ يفرض نماذج ومعايير معينة للتنمية، أو تعميم نمط من الأنماط التي تخص البلد أو تلك الجماعة وجعله يشمل الجميع، فالعولمة هي إرادة للهيمنة وقمع وإقصاء للخصوصية، وتختلف عن العالمية التي تعني الانفتاح على ما هو عالمي وكوني فهي طموح للارتقاء بالخصوصية إلى مستوى عالمي فهي إغناء للهوية الثقافية، أما العولمة فهي اختراق لها وتمييع.

وبهذا المعنى تعني التمييز بين العالمية السلبية المتطرفة والعالمية الإيجابية المعتدلة التي تدعو إلى إلغاء الدولة القومية وجمعها في دولة عالمية واحدة تضم البشرية كافة [114].

فالعالمية هي انتشار طبيعي يعم العالم كله بوصفها سمة ملازمة للرأسمالية القائمة عضوياً على مبادئ الحرية الاقتصادية، بينما العولمة هي انتشار يزواج فيه رأس المال العالمي ما هو طبيعي بما هو قسري لغرض تأكيد السيادة واستمراريتها، وقبول رأس المال المعولم بمنطق مزوجة ما هو طبيعي بما هو قسري، بمعنى أن العولمة في بعض مستوياتها تتضمن هذا القدر أو ذلك من العالمية وليس العكس. وإذا كان لابد للعالمية أن تتحقق في مسار البشرية التاريخي، فإن ذلك ليس

بالضرورة في صيغة العولمة كما تتناولها الأدبيات الاقتصادية الليبرالية الجديدة. بمعنى أنه لايجوز استخدام العولمة والعالمية في منظور متماثل أو وضعهما في سقف واحد[115].

وهنا يستخدم البعض لفظ العالمية (Globalism) للتعبير عن المفهوم الثاني فيما يستخدم لفظ العولمة (Globalization) للتعبير عن المفهوم الأول، فالعولمة هي إرادة للهيمنة وبالتالي فهي قمع وإقصاء للخصوصية أما العالمية فهي طموح للارتقاء بالخصوصية إلى مستوى عالمي، أي بمعنى أن العولمة هي احتواء للعالم والعالمية تفتح على كل ما هو كوني[116]. والعولمة لا تسيير بخط مواز مع العالمية فالواحدة منها تلغي الأخرى، فالأولى تخص التقنيات والسوق والسياسة والمعلوماتية، فيما تخص الثانية القيم وحقوق الإنسان والحريات والثقافة والديمقراطية. وتبدو العولمة كظاهرة لايمكن عكسها، ويمكن القول أن العولمة هي أوسع من العالمية، وهي مرحلة ما بعد العالمية، ولذلك هي تحتوي العالمية في إطارها[117].

لقد ربط الكثير من المهتمين بين مصطلح العولمة وبين التيارات والتحولت الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وأخيرًا الثقافية دون أن يركزوا جل اهتماماتهم على الجوانب الثقافية والاجتماعية والأخلاقية التي تعد جميعًا أكثر الجوانب أهمية في تشكيل أبعاد العملية الإبداعية والفنية. ذلك أن الكثير من المفكرين والمنظرين على يقين أن الجوانب السياسية والاقتصادية هي وحدها أساس التغير والتحول في أي مجتمع وأن باقي الجوانب ستأتي تحولات طبيعية لاحقة لما سلف ذكره، وهنا يشير مفهوم العولمة Globalization إلى "سيادة ظواهر وسياسات مرتبطة بجوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية في جميع أنحاء العالم، وتكون هذه السيادة للفئة الأقوى في العالم، وتأخذ شكل السيطرة سواء أكانت هذه السيطرة جزئية أو كلية".

وعليه تعنى العولمة إلغاء الحدود الفاصلة بين دول العالم وتمكن وصول كل نتائج دول العالم بين بعضها البعض وإن ركز التعريف السابق على سيطرة وسيادة الأقوى، غير أن هذا التعريف يعنى سعى أصحاب ومؤيدي العولمة نحو التقارب بين شعوب العالم على كافة المستويات من أجل تحقيق نظام عالمي جديد يرون فيه أنه الأقر على تحقيق إنسانية أفضل وضمن حقوق هذا الإنسان بعد هدم كل العوائق السابقة. وهناك من يرى (أن العولمة أكبر من مجرد كونها ظاهرة إعلامية تعبر عن حالة الانفتاح المعرفي الهائلة التي تعيشها مجتمعات عالم اليوم.. فهي من زاوية أخرى تعبر عن محاولات فرض وتسيير النمط بمعنى محاولة تشكيل وإعادة تنظيم العالم بما فيه من مجتمعات وبلدان على أسس جديدة تخدم ثقافة ما بعينها بهدف الإغلاء من شأنها وتقديمها على بقية الثقافات الأخرى كنموذج يحتذى به لأنه (كما يتصور أنصاره) الأجدر والأحق بالذئوع والانتشار بين بقية المجتمعات الأخرى)[118].

ثانيًا: العولمة وتأثيرها في آسيا

يشير مصير الدولة في ظل العولمة، رؤيتين فكريتين متناقضتين تمامًا، فمن جهة هناك (غلاة العولمة)، ومن جهة أخرى هناك (المتشككون في العولمة). فالرؤية الأولى ترى أن توسع السوق العالمية، سيقود إلى فقدان الدولة لجزء مهم من سلطاتها. ويركز هذا التيار على أن سيادة الدولة

أصبحت مهجورة، وأنها آيلة إلى الانحلال وان الدول صارت أقل قدرة على انجاز وظائفها التقليدية. فالدولة الوطنية المعاصرة ستذبل وستصير مجرد إداري بسيط للاكراهات الاقتصادية التي ستتجاوزها.

وفي حدودها التاريخية ستنتهي من كونها المكان المفضل للهوية والعمل السياسي. وباختصار ستصير الدول في أحسن الأحوال فاعلا عاديا من بين فاعلين آخرين في النظام الدولي، وفي أسوأ الأحوال فان الدولة ستفقد المراقبة ولن تكون قادرة على تعديل مجرى الأحداث[119].

أما الرؤية الثانية ويمثلها التيار المتشكك في العولمة والمنفائل بمستقبل الدولة الوطنية، فيؤكد أن التحولات التكنولوجية غيرت القواعد الاقتصادية للدول، وزعزت مشروعيتها، ومنحت للأسواق سلطة عليا عن سلطة الحكومات، وان التحولات التي طرأت على بنى السياسة الدولية المالية والإنتاج والأمن والتعليم تعمل على تآكل السيادة شيئا فشيئا في جميع الميادين، إلا أن هذه التحولات لا تعني نهاية الدول، وأنها لن تتلاشى نهائيا، حتى وإن حققت كل شيء. وفي المجال الاقتصادي تبرز أهمية نظام السوق مع التأكيد دائما على ضرورة وجود دولة قوية، ودونها يتعذر على السوق أداء دوره. والمطلوب فقط تعديل وظيفة الدولة، فالفارق المهم بين النظم المركزية ونظم السوق هو أن الدولة تتدخل في الحياة الاقتصادية كونها سلطة وليس لأنها منتجًا، لأن سلطة الدولة لا غنى عنها ولا تتناقض مع تطور الحياة الاقتصادية. وقد بينت تجربة دول شرق آسيا بوضوح إمكانية وجود ترابط إيجابي بين تمركز عال للدولة والنجاح في الاقتصاد المعولم[120].

وهذا ما يقودنا إلى الحديث عن وجود صلة عضوية بين العولمة والامبريالية، وهي صلة تقوم على علاقتين: علاقة امتداد واستمرار، وعلاقة قطيعة وانفصال.

فالاستمرارية في العلاقة ثابت من خلال رسوخ ظاهرتين في نشاط النظام الرأسمالي - في صيغته الامبريالية والعولمية- هما: الاحتكار، والمنزع التوسعي المستمر.

والعولمة في هذا ترث الامبريالية فتذهب بالاحتكار إلى أعلى الحدود الممكنة، مثلما تذهب بالتوسع إلى حد إعجاز أي سوق في العالم عن حفظ الحد الأدنى الرمزي من سيادتها.

غير أن القطيعة في العلاقة يتركز في ميدان الأدوات والآليات الوظيفية التي تتوسل بها الامبريالية لتحقيق هدف العولمة، ألا وهو الزحف المعمم للقيم المادية والرمزية للميتربول الغربي. فالعولمة تتجه إلى تسليط منظومة جديدة من التشريعات الاقتصادية التي تفر فتح الحدود، وحرية التجارة، وإهدار نظم الحماية الجمركية وكل ما يمكن أن يسمح لدولة ببسط سيادتها. غير أن الأهم في عمل العولمة هو استثمار ثورة المعلومات والتقانة في الميدان الاقتصادي إلى حد إهدار قدرة أية دولة - من خارج الميتربول الجديد - على حماية اقتصادها وسيادتها، واستثمار الثورة على صعيد الاتصال لتسهيل عملية الإخضاع الاقتصادي بمواكبة ثقافية وقيمة تنجز عملية التطبيع الاجتماعي والنفسي المطلوبة لإنفاذ فعل العولمة في المجتمعات التي يقع عليها ذلك الفعل[121].

فالعولمة إلى جانب أنها تعكس مظهرا أساسيا من مظاهر التطور الحضاري الذي يشهده عصرنا، هي أيضا أيديولوجيا تعبر بصورة مباشرة، عن إرادة الهيمنة على العالم وأمركته، وقد حددت وسائلها لتحقيق ذلك في استعمال السوق العالمية أداة للإخلال بالتوازن في الدول القومية، في نظمها وبرامجها الخاصة بالحماية الاجتماعية. وإعطاء كل الأهمية والأولوية للإعلام لإحداث التغييرات المطلوبة على الصعيدين المحلي والعالمي، وهكذا فبدلا من الحدود الثقافية، الوطنية والقومية، تطرح أيديولوجيا العولمة حدودا أخرى، غير مرئية، ترسمها الشبكات العالمية قصد الهيمنة على الاقتصاد والأذواق والفكر والسلوك[122].

والعولمة تعبر عن ديناميكية جديدة تبرز داخل دائرة العلاقات الدولية، من خلال تحقيق درجة عالية من الكثافة والسرعة في عملية انتشار المعلومات والمكتسبات العلمية والتقنية، وفي إطار هذه الديناميكية الجديدة يتزايد دور العامل الخارجي في تحديد مصير الأطراف الوطنية المكونة لهذه الدائرة المندمجة، ومن ثم لتوابعها أيضا. فالعولمة تفهم ضمن سياق سياسي جديد مازالت ملامحه قيد التشكل، تتحسر فيه السياسات الوطنية إزاء مجموعة القيم والالتزامات التي تخلقت بفعل الدعوة إلى إقامة نظام عالمي جديد الغرض منه بناء نظام شمولي تلتئم فيه مصالح أممية وقطرية مختلفة في مصادرها وأفاقها[123]. وما يؤكد هذه الحقيقة هو تزايد دور ونفوذ الولايات المتحدة الأمريكية في العالم سياسيا واقتصاديا وثقافيا، ومحاولتها إشاعة أفكار الليبرالية الجديدة، عن طريق سيطرتها على المؤسسات المالية الدولية وكذلك على منظمة التجارة الدولية، وأهمية إمبراطوريتها الإعلامية، جعل الأمر يبدو وكأنه محاولة منها لأمركة العالم وليس فقط عولمته[124].

كما تجد العولمة دعامتها، في محاولة ترسيخ انموذج يسعى أساسا إلى إلغاء السياسة لفائدة الاقتصاد، وتعدد نماذج الإنتاج لفائدة نظام ليبرالي مفتوح، ومن ثم اعتماد التنافس كآلية في نظام السوق، بما تعنيه الكلمة من شروط معروفة، هذا من جانب ومن جانب آخر، تتضمن العولمة محاولة تعميم نموذج مغاير لمفهوم المواطنة ولمعاني الإحساس به، والحد من حرية الدول في إتباع سياسات وطنية مستقلة في غير ما قضية، بما فيها تلك التي كانت إلى عهد قريب من صميم سياسة الدولة وحدودها[125]. ولهذا يرى البعض أن العولمة عملية مستمرة ومتطورة تستهدف تفكيك المعطيات السياسية والاقتصادية والثقافية لدول العالم، التي تشكلت عبر التطور الحضاري التدريجي للشعوب، ومن ثم إعادة صياغتها على وفق النموذج الغربي الرأسمالي، بما يخدم أهداف الأطراف الموجهة للعولمة، اعتمادا على عدد من العمليات المتداخلة والمترابطة، التي توفر لمن يتفاعل معها أفضل مردود للرفاهية. وقد جاء نهج العولمة على وفق مستويات متعددة الجوانب، السياسية والثقافية والاقتصادية والإعلامية وحتى العسكرية ودراسة هذه الجوانب تبين الآثار والانعكاسات المختلفة للعولمة على دول العالم سواء كانت على الصعيد الفكري أم الإجرائي[126].

وفي هذا السياق كان هناك العديد من التطورات التي طرأت على ظاهرة العولمة خلال العقود القليلة الماضية كان أبرزها [127]:

1 - انهيار الحواجز التي كانت تحتمي بها بعض الأمم والمجتمعات من تيار العولمة، ومن ثم اكتسح تيار العولمة مناطق مهمة من العالم كانت معزولة بدرجة أو أخرى عنها.

2 - تنوع السلع والخدمات التي يجري تبادلها بين الأمم، وكذلك تنوع مجالات الاستثمار التي تتجه إليها رؤوس الأموال من بلد إلى آخر.

3 - التحول من تبادل السلع ورؤوس الأموال التي كانت العنصر المسيطر على العلاقات بين الدول حتى وقت قريب للغاية إلى تبادل المعلومات والأفكار وهو العنصر الذي ينمو بأكثر سرعة.

4 - تزايد دور الشركات المتعددة الجنسيات التي أصبحت الوسيلة الأكثر فعالية ونشاطا في تحقيق هذا الانتقال للسلع ورأس المال والمعلومات والأفكار، بل المهيمن على هذا الانتقال.

5 - تغير مركز الدولة من هذا النمو في العلاقات بين المجتمعات، وهناك تراجع عام لدور الدولة وانحسار نفوذها، وتخليها عن مكانها، شيئا فشيئا، لمؤسسات أخرى تتعاضد قوتها يوما بعد يوم، هي الشركات العملاقة متعددة الجنسية.

لقد تراوحت مواقف الدول من العولمة ما بين مروج ورافع لواء، ومتقبل، عن رضاء أو جبراً ورافض. والمواقف الثلاثة يمكن أن تكون عامة وشاملة أو قاصرة على بعض جوانب العولمة دون الجوانب الأخرى، ويمكن أن تكون مطلقة وجامدة أو نسبية ومرنة. كما أن الموقف يمكن أن يظل ثابتا مع مرور الزمن، أو أن الأحداث التي تتوالى مع مرور الزمن تؤدي إلى تغييره. أن مواقف الدول من العولمة تحكمها المصلحة الوطنية، وتحديد إدراك صانعي القرار في هذه الدولة أو تلك للمصلحة الوطنية. وقد يتغير أدراك المصلحة الوطنية وأفضل السبل لتحقيقها في ظل وجود النخبة نفسها التي تصنع القرار، وقد تتغير النخبة ويستمر الإدراك على حاله أو يتغير مع غيرها [128].

فهناك من يرى أن العولمة سياق من سياقات تقدم البشرية لا بد من الأخذ بها والتكيف معها لأنها ستغير حال العالم وشعوبه إلى أفضل مما هم عليه. وخصوصا في مستويات النمو وعائد الفرد والأنموذج هنا كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية، والصين في عهد ماو وتايوان. إلا أن هناك من يرى في العولمة خطراً وتهديدا سوف يصيب القيم والأخلاق والاستقرار الاجتماعي إذا استمرت في تعميق الهوة والانقسام بين الأغنياء والفقراء، أو بين شمال العالم وجنوبه نظرا إلى أن معدلات الاستثمار الأجنبي مازال معظمها ونسبته 80% يدور في أسواق الغرب، ولا يصل إلى بقية العالم شيء منها. وبين الموقفين من يرى أهمية الأخذ بإيجابيات العولمة على مستوى الاقتصاد أو التقنية، أو التواصل المعرفي الكوني دون التخلي عن الخصوصية الثقافية أو عن الهوية [129].

وعند الحديث عن تأثير العولمة في آسيا [130]، تحديدا نجد أنه لا توجد رؤية آسيوية نمطية للعولمة، وإنما توجد رؤى مختلفة لأبعاد العولمة، وهناك بعد آسيوي متميز للعولمة أساسه النظر

إلى العولمة على أنها عملية اقتصادية. فالآسيويون يميلون إلى تغليب هذا البعد، ومن ثم تجاهل الأبعاد السياسية والثقافية للعولمة.

فالعولمة تعني تحويل العالم إلى شبكة عضوية وظيفية واحدة بحيث يصبح هذا العالم مكانا واحداً للتفاعل، ولكن بوجود ثقافات وحضارات متعددة، وأنظمة سياسية مختلفة القيم والتوجهات. ومن ثم فإن العولمة لا تتضمن بناء ثقافة عالمية واحدة أو نظام سياسي عالمي واحد[131].

وعلى الرغم من تبلور عصر العولمة كواقع يصعب إغفاله وبرغم نجاح المد الديمقراطي في اجتياح معظم دول العالم إلا أن النموذج العولمي بدأ يواجه تمايزات واختلافات حادة في العديد من مناطق العالم. فمحاولة آليات العولمة إزالة العراقيل والتباينات اكتنفها العديد من الصعوبات أدت في بعض المناطق وعلى عكس المتوقع إلى مزيد من التعارض. ويضاعف الواقع الآسيوي من هذه الحقيقة خاصة وأن الشعوب الآسيوية تنفرد بثقافة سياسية تتسم بقدر من الخصوصية التي تتعارض في كثير من مقولاتها مع المنظومة الليبرالية ناهيك عن نظرية التوجس الآسيوي تجاه كل فكر وافد[132].

و (يمكن القول أن العولمة قد نشأت في آسيا من خلال ثلاث تيارات رئيسة الأول هو نشوء الإمبراطوريات التي تضم أقاليم جغرافية متسعة ومتباينة، وهي الإمبراطوريات العثمانية، والروسية، والمغولية، والثاني هو امتداد السيطرة الاستعمارية إلى آسيا ثم انحسار الظاهرة الاستعمارية عن القارة منذ أواخر القرن الخامس عشر وحتى منتصف القرن العشرين. أما الأخير فهو امتداد الأبعاد التكنولوجية والاقتصادية والمؤسسية للعولمة إلى آسيا اعتباراً من منتصف القرن التاسع عشر، وحتى مرحلة ما بعد الحرب الباردة وتشمل تبلور ظاهرة العولمة في آسيا[133]. فقد كانت آسيا أولى قارات الجنوب التي تعرضت لتأثير العولمة، وهي الأسبق تاريخياً من أفريقيا وأمريكا اللاتينية في التعامل مع العولمة. وتتعدد الرؤى الآسيوية للعولمة بقدر ما تتعدد الرؤى العامة المطروحة لتلك الظاهرة. وبشكل عام يمكن التمييز بين ثلاث رؤى للعولمة هي:

أولاً: الرؤية الليبرالية الجديدة: وجوهر هذه الرؤية هو الاعتقاد الصارم بأن العولمة ظاهرة ايجابية ينبغي على الجميع التكامل معها واللاحاق بها لأنها عملية حتمية لا فكاك منها، ويطلق عليها البعض (الهوس بالعولمة)، وطبقاً لهذه الرؤية، فإن العولمة تعني ظهور اقتصاد عالمي مفتوح ومتكامل، ونشأة نسق عالمي جديد يتخطى نسق الدولة الوطنية ويفوض السلطة إلى الشركات متعددة الجنسية وغيرها من المؤسسات عابرة القومية، كما تؤكد هذه الرؤية على أن العولمة هي نظام دولي جديد يعتمد على التكامل بين رأس المال، والتكنولوجيا، والمعلومات التي تتخطى الحدود القومية للدول بطريقة نشأ عنها سوق عالمية واحدة. ومن ثم فإن العولمة ظاهرة اقتصادية-تكنولوجية بالأساس. والعولمة هنا ظاهرة حتمية ينبغي على الجميع الارتباط بها، وإلا حكم على المعارضين بالفناء. وليس هناك من حل أمام دول الجنوب إلا الاندماج الكامل مع قوى العولمة، وكلما زادت سرعة هذا الاندماج زادت المكاسب المحتملة أمام تلك الدول، وإلا فإن قوى العولمة

ستسحق دول الجنوب. وفي هذا الإطار، فإنه لا ينبغي التردد طويلا أمام الشروط التي تفرضها القوى الدافعة للعولمة[134].

ثانياً: الرؤية الانتقادية: وتنتمي هذه الرؤية إلى عدد من المدارس الفكرية والتيارات السياسية غير المتجانسة، والتي تستمد أصولها من فلسفات متباينة، ولكنها تشترك في قاسم مشترك أعظم وهو انتقاد العولمة، والتركيز على آثارها السلبية، وإن كان هذا التركيز بدرجات متفاوتة. وبرزت المدارس الفكرية هي مدرسة الواقعية الجديدة، ومدرسة التبعية، والمدرسة الماركسية التقليدية فضلاً عن التيارات الشعبية الداعية إلى الحفاظ على البيئة، وانتقاد إهمال العولمة للبعد الاجتماعي لعملياتها الاقتصادية. إذ ترى بعض هذه المدارس أن النظام الدولي للعولمة لم يغير من واقع أن الدولة مازالت العامل الرئيس، كما أن عدم التكافؤ الدولي في ظل العولمة قد تزايد، وتشير أخرى إلى أن العولمة هي عملية تشير إلى سعي القوى الرأسمالية إلى الهيمنة على أسواق الجنوب وإلحاق اقتصادات الجنوب باقتصادات القوى المسيطرة على العولمة[135].

ثالثاً: وأخيراً الرؤية التركيبية التفاعلية، وفقاً لهذه الرؤية فإن العولمة أمر واقع ينبغي التعامل معه، وليس قبوله بكافة عناصره. ويقصد بالتعامل هنا الدخول في حوار حقيقي مع قوى العولمة بهدف الإقلال من الخسائر، وتعظيم المكاسب. وترتكز هذه الرؤية على أهمية التعامل المتوازن مع القضايا التي تطرحها العولمة من خلال إستراتيجية تقوم على التعامل التدريجي، والربط بين مختلف القضايا المطروحة. وتنزع هذه الرؤية إلى فهم العولمة على أنها ظاهرة مركبة تتضمن أبعاداً إيجابية يجب الاستفادة منها وأخرى سلبية ينبغي تفاديها. فالجوانب الإيجابية التي أتاحتها العولمة من التطور الهائل في التكنولوجيا، وزيادة تدفقات رؤوس الأموال، وانفتاح الأسواق. قابلتها جوانب سلبية تبعث على الكثير من القلق المتمثل في استمرار مشاكل الفقر والجهل والديون وانتشار الأوبئة التي تهدد أُمم بأكملها وتفشي ظاهرة تهميش المجتمعات النامية وحرمانها من جني ثمار العولمة مع ما يقترن بذلك من اتساع الفجوة التي تفصلها عن الفئات الأوفر حظاً[136].

وواقع أن الرؤية الآسيوية المطروحة للعولمة تنطلق من منظورين مختلفين هما:

المنظور الأول: ويرى أنها ظاهرة سلبية لها تكاليفها الباهظة من تفاوت في توزيع الدخل، وضرورة فتح الأسواق، والتأثير على القيم التقليدية الآسيوية، وزيادة معدلات الفقر، لذلك لابد من التعامل معها بحذر[137]. (ولعل ما يضاعف من حدة تخوف العديد من الدول من تداعيات العولمة ذلك الدور المتضخم لمجموعة من الفاعلين الذين باتوا يناقسون الدولة سيادتها سواء من داخل نطاق الدولة ذاتها كمؤسسات المجتمع المدني أو من خارجها من قبل فاعلين دوليين أضحوا يهددون سيادة الدولة القومية)[138].

المنظور الثاني: ويرى أنها ظاهرة إيجابية ويركز على الآثار الإيجابية مثل رفع المستوى الاقتصادي، وزيادة فرص التوظيف، والإشارة إلى أن بعض الدول استفادت من أقلمة اقتصادها مع المتطلبات اللازمة للعولمة، وحتى وإن كان هناك خاسرين فالحسارة سوف تتضاعف إذا تم

التراجع عن العولمة ورفضها. (ولابد من الإقرار بأن تحديات العولمة بمختلف أبعادها المركبة لا تحتل معالجة ذات طبيعة وطنية جامدة، وأن السيادة محكوم عليها من الآن بالانقسام، ولا مفر للدولة الوطنية من التنازل عن جزء من سيادتها للفاعلين الجدد، وبخاصة المؤسسات الدولية الممولة لتميتها)[139].

المبحث الثاني

العولمة السياسية وتأثيرها في كوريا الشمالية

شهد عقد الثمانينيات من القرن العشرين تغييرات جذرية في النظام الدولي، إذ اشر نهاية الحرب الباردة. وانهيار الاتحاد السوفيتي وتفككت دول أوروبا الشرقية التي كانت تشكل الكتلة الشيوعية، وبالأهمية نفسها استمرت الصين الشيوعية في طريق التحول فضلا عن تفعيل الإجراءات لغرض تبني نظام السوق. وكانت الحقبة الجديدة التي أعقبت الحرب الباردة والتي بدأت في التسعينيات دافعةً كوريا الشمالية إلى اليأس لأن البلاد أجبرت على محاولة إيجاد طريقة خاصة بها للبقاء في بيئة خارجية جديدة تغيرت بشدة بدون الاعتماد على شركائها التجاريين التقليديين من اجل الأسواق والحلفاء القريبين للمساعدة والدعم المهمين. كل هذه الأحداث الخارجية كان لها تأثير بارز على التوجهات السياسية والاقتصادية لكوريا الشمالية، وبعد عزلة لبعض الوقت، أجبرت كوريا الشمالية على جذب الاستثمار الأجنبي وزيادة التجارة في محاولة يائسة للخروج من الأزمة الاقتصادية. وكان الحوار مع كوريا الجنوبية محاولة في هذا السياق. إلا أن هذه التطورات جاءت في وقت سيئ جدا لكوريا الشمالية وخصوصاً الاستعداد لتوريث السلطة من الجنرال كيم أيل سونج لولده كيم جونج أيل والتي تطلبت وقتا كبيرا من الأخير لتثبيت سلطته [140]. وسوف نتناول هذا المبحث كما يلي:

أولاً: طبيعة النظام السياسي ومرتكزاته

نجح الجنرال كيم أيل سونج في تغيير أسس الحياة وأنماط الثقافة في كوريا الشمالية، وفي ترسيخ نظام الحكم الشمولي في مواجهة إمكانيات التغيير التي قد تحدث في العالم، وحتى عندما حدثت التحولات العالمية في منتصف عقد الثمانينيات من القرن العشرين في الاتحاد السوفيتي السابق وأوروبا الشرقية أعلن النظام تمسكه بالعقيدة الشيوعية، وقد استند النظام السياسي في كوريا الشمالية الى مرتكزات مهمة عدة ساهمت في استمراره حتى الوقت الحاضر وهي:

1- حكم الحزب الواحد

تستند طبيعة نظام الحكم في كوريا الشمالية إلى حكم الحزب الواحد وهو حزب العمال الكوري الذي تأسس في أيلول (سبتمبر) 1948، فالنظام السياسي القائم هو أساساً دولة اشتراكية شمولية، وكما في بقية الدول الاشتراكية فالحزب الحاكم هو حزب العمال الكوري وهو الحزب الرسمي ولم يسمح لأي حزب آخر في التنافس في الساحة السياسية. ويحظر الترويج لأية أفكار أو أيديولوجية سياسية باستثناء الأيديولوجية الحاكمة المؤطرة من قبل حزب العمال الكوري وهي الماركسية - اللينينية وأفكار الجنرال كيم أيل سونج. وفي جوهر منطق الرمزي موقف الزعيم المتجسد بفكرة الزوتشيه (الاعتماد على الذات) وفقا للتعديل الدستوري لعام 1992، لدستور جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية الاشتراكي (المادة 3).

ويسيطر حزب العمال الكوري على القوات المسلحة، والأمن العام، وفروع الاستخبارات ووسائل الإعلام والاتصال والتنظيمات الجماهيرية شبه السياسية بشكل كامل تقريباً. وملكية الدولة لوسائل الإنتاج وتخطيط الاقتصادي المركزي إدارة وإنتاجاً واستثماراً وتوزيعاً وهي عناصر تشترك فيها كوريا الشمالية مع الدول الاشتراكية السابقة. وقد حدثت كوريا الشمالية سيطرتها الشمولية القوية وخصوصاً في المجال الاقتصادي. ولا تزال دون إصلاحات حقيقية مقارنة ببرامج دنج الصينية. مما يعني أن نظام الحكم في كوريا الشمالية يقع ضمن تصنيف الحكومات الشمولية والتي تختلف في سماتها عن الحكومات الديمقراطية[141].

2- الأيديولوجية الاشتراكية

تلعب الإيديولوجية في النظام السياسي الكوري الشمالي دوراً مهماً للغاية ومن ثم فإن النظام بكل أجهزته يقوم بدعاية مكثفة في أوساط الشعب لترسيخ هذه الأيديولوجية بين جميع أفراد الشعب وفي ممارساتهم كافة. وأيديولوجية النظام الكوري هي الاشتراكية الزوتشيه إذ تعد الاشتراكية هي شريان الحياة للشعب والزوتشيه هي شريان الحياة للاشتراكية.

ما هي زوتشيه في عمل حزبنا الفكري؟ ماذا نحن فاعلون؟ لسنا قائلين بثورة أي بلد آخر، بل بالثورة الكورية على وجه التحديد. ان هذا، أي الثورة الكورية، هو بالذات بمثابة زوتشيه في عمل حزبنا الفكري ولذا فان كل عمل فكري ينبغي ان يخضع لمصالح الثورة الكورية.

ان اقامة زوتشيه تعني التمسك بمبدأ حل المرء لنفسه كل مسائل الثورة والبناء، بما يوافق واقع الظروف في بلده، وبجهوده هو بصورة رئيسة. هذا هو الموقف الواقعي والابداعي المعارض للجمود العقائدي والذي يطبق الحقيقة العامة للماركسية اللينينية وتجارب الحركة الثورية العالمية، وفق ظروف بلده التاريخية وخصائصه القومية، انه موقف مستقل يستبعد التعويل على الآخرين، ويبيد روح الاعتماد على الذات وحل شؤون المرء على مسؤوليته هو في كل الظروف[142].

ويعرفها الزعيم كيم جونج أيل (أن فلسفة زوتشيه فلسفة جديدة أبدعها الزعيم (كيم أيل سونج)، وهي فلسفة متمحورة على الإنسان تم شرحها وتنظيمها بصورة منطقية باتخاذ الإنسان محوراً رئيساً لها. وعندما نقول أن فلسفة زوتشيه فلسفة متمحورة على الإنسان فلا يعني ذلك أنها فلسفة تقتصر على بحث مسألة الإنسان وإيضاحها، بل يعني أنها فلسفة طرحت المسألة الجوهرية للفلسفة بوضع الإنسان في المقام الأول وأوضحت وجهة النظر والنظرة والموقف إزاء العالم باتخاذ الإنسان محوراً رئيساً لها)[143].

فالزوتشيه هي فكرة فلسفية متمحورة على الإنسان، وتقوم على مبادئ فلسفية تتلخص في كون الإنسان هو سيد كل الأشياء وهو الذي يقررها لأنه سيد العالم ومصيره الخاص ويلعب دوراً حاسماً في تحويل العالم وصياغة مصيره الخاص، إذ أن الإنسان كائن اجتماعي له استقلالته ووعيه وإبداعه الذي لا يجعل منه كائناً مادياً فحسب وإنما محافظاً على وجوده ويتطور من خلال إدراكه للعالم وإعادة تكوينه حتى يخدم مصالحه، ومن ثم فإذا كانت الحياة الجسدية للإنسان هي

بصفته كائنًا حيًّا فإن الحياة السياسية والاجتماعية للإنسان هي بصفته كائنًا اجتماعيًا. وتقدم الزوتشيه أربعة قوانين خاصة بتطور التاريخ والثورة الاجتماعية وهي [144].

أ- إن جماهير الشعب هي الذات الفاعلة للتاريخ الاجتماعي، والقوة المحركة لتطور المجتمع، ويتطور التاريخ بفعل نضال جماهير الشعب في سبيل إعادة تكوين الطبيعة والمجتمع. وتطور التاريخ يعني ارتفاع مكانة جماهير الشعب ودورها بصفقتها الذات الفاعلة للتاريخ. ويحدث في المجتمع الاشتراكي تغير جذري في وضع جماهير الشعب العامل ومصيرها وتتعاظم مكانتها ودورها، وهو ما يعود إلى القيادة الثورية للطبقة العاملة ونضالها. أن سياق تطور المجتمع الاشتراكي الذي تقوده الطبقة العاملة هو سياق تحويل المجتمع كله على نمط الطبقة العاملة. ومن الواجب أن ترتبط القيادة بالجماهير، وعلى الرغم من أن جماهير الشعب هي صانعة التاريخ، فليس في مقدورها أن تحتل مكانتها وتؤدي دورها على وجه كاف بصفقتها ذاتا فاعلة لتطور التاريخ الاجتماعي إلا عندما تحظى بالقيادة الصائبة.

ب- أن تاريخ البشر هو تاريخ نضال جماهير الشعب في سبيل تحقيق استقلاليتها. لقد مضى البشر عبر التاريخ الطويل للمجتمع البشري في نضالهم المتواصل الرامي إلى تحرير أنفسهم من الاستعباد الاجتماعي وقيود الطبيعة. فكل النضال لإعادة تكوين المجتمع والطبيعة والإنسان يرمي إلى حماية استقلالية جماهير الشعب وتحقيقها. وتشكل إعادة تكوين المجتمع والطبيعة والإنسان عنصرًا مهما في نضال جماهير الشعب في سبيل استقلاليتها. ولا يمكن للإنسان أن يحقق استقلاليتها على وجه تام إلا عندما يتخلص من الاستعباد الاجتماعي وقيود الطبيعة ومن الأفكار البالية والثقافة القديمة. والنضال في سبيل تحقيق الاستقلالية ينبغي أن يجري في كل مجالات إعادة تكوين المجتمع والطبيعة والإنسان على نحو شامل. وحين تنطلق إعادة تكوين الطبيعة والإنسان على نحو شامل إلى الأمام على أساس التوطيد والتطوير المستمرين للنظام الاشتراكي فسوف تتحقق استقلالية جماهير الشعب على أتم وجه في كل الميادين.

ت- أن الحركة التاريخية الاجتماعية هي الحركة الإبداعية لجماهير الشعب. وأهداف نشاطات الإنسان الخلاقة هي الطبيعة والمجتمع. ويخلق الإنسان ثروات مادية وثقافية جديدة ويبني نظاما وحياة جديدين، وذلك عن طريق نشاطاته الرامية إلى إعادة تكوين الطبيعة التي تحيط به والمجتمع الذي يعيش فيه. وجماهير الشعب هي الصانعة التي تعيد تكوين الطبيعة والمجتمع وتغيرهما، وهي تطالب بالقضاء على القديم وبخلق الجديد، ولديها قدرة خلاقة لإعادة تكوين الطبيعة والمجتمع، فتاريخ البشر هو تاريخ الإبداع الخاص بجماهير الشعب.

ث- أن وعي جماهير الشعب المستقل هو الذي يلعب دورًا حاسمًا في النضال الثوري. فالوعي يحدد سلوك الإنسان بكامله ويتحكم به. والوعي في الأصل خاصية عليا تجعل الإنسان كائنًا أكثر تفوقًا واقتدارًا في العالم، ويعكس مطالب الإنسان ومصالحه، فهو يؤدي عملاً أكثر ايجابية في نشاطاته، أن الوعي المستقل يؤدي دورًا حاسمًا في الحركة الثورية لجماهير الشعب في سبيل تحقيق الاستقلالية. والحركات الثورية جميعًا هي حركات واعية، فالحركة الثورية تبدأ بإيقاظ الناس على الفكر التقدمي وتنتصر بفعل قوة جماهير الشعب المتسلحة بهذا الفكر. أن حل كل

الأشياء عن طريق توعية البشر سياسيا وفكريا يشكل ضمانة ثابتة في سبيل انتصار الثورة والبناء، ولا يمكن للمرء أن يدفع النضال الثوري والعمل البنائي بقوة إلى الأمام ويتغلب على الشروط غير المؤاتية ويعجل بانتصار الثورة إلا عندما يعتمد على الوعي الثوري العالي لدى جماهير الشعب.

ولتجسيد فكرة الزوتشيه على ارض الواقع في الثورة والبناء فيجب أن يتم الالتزام بمبادئ ثلاثة هي:

- الالتزام بالموقف الاستقلالي: إذ لا بد في سبيل القيام بالثورة والبناء وفق مقتضيات فكرة زوتشيه من الالتزام بالاستقلالية وتجسيدها في نشاطات الحزب والدولة.

وقد طرح الزعيم (كيم أيل سونج) المبادئ المتمثلة في زوتشيه في الفكر والسيادة في السياسة والاستقلال في الاقتصاد والدفاع الوطني الذاتي من حيث هي مبادئ تجسيد الاستقلالية. وان مبادئ زوتشيه والسيادة والاستقلال الاقتصادي والدفاع الذاتي هي المبادئ الهادية لتجسيد الاستقلالية في ميادين الفكر والسياسة والاقتصاد والدفاع الوطني [145].

- تجسيد الطريقة الخلاقة: فلانجاز الثورة والبناء وفق ما تقتضيه فكرة زوتشيه لا بد من تجسيد الطريقة الخلاقة سواء في صياغة خط الثورة وإستراتيجيتها وتكتيكاتها أو في وضعها موضع التنفيذ. أن حل جميع المسائل المطروحة في الثورة والبناء بصورة تجسد الطريقة الخلاقة بما يتفق والوضع الواقعي بالاعتماد على القوة الخلاقة لجماهير الشعب هو مبدأ ينبغي الالتزام به بثبات في الحركة الثورية على الدوام. ويتوقف نجاح الثورة والبناء في آخر تحليل على كيفية تفجير القوة الخلاقة لجماهير الشعب [146].

- التمسك بالفكر كأساس: بما أن الوعي المستقل لجماهير الشعب يلعب دورًا حاسمًا في الحركة الثورية فمن الواجب المضي في التمسك بالفكر كأساس في الثورة والبناء وإعطاء الأسبقية لإعادة تكوين الفكر، والعمل السياسي في سبيل إعلاء وعي جماهير الشعب وحماستها في جميع الأعمال. لقد طرح الجنرال (كيم أيل سونج) أن تحويل جميع أفراد المجتمع إلى شيوعيين من نمط زوتشيه بتثويرهم وتحويلهم على نمط الطبقة العاملة ورفعهم إلى مستوى المثقفين هي إحدى المهام الثورية المهمة لتحويل المجتمع كله على هدى فكرة زوتشيه. وما لم يحول البشر بصفتهم سادة المجتمع إلى بشر من نمط شيوعي لا يمكن القول أن المجتمع الشيوعي قد بني مهما كان مستوى القوة الإنتاجية عاليًا ومهما كانت الثروة المادية وافرة. أن تحويل الإنسان هو إعادة تكوين فكره من حيث الجوهر، فالفكر هو ما يقرر قيمة الإنسان وشخصيته ومن ثم فالشيء الأهم في إعادة تكوين الإنسان هو إعادة تكوين فكره [147].

فالأيديولوجية الرسمية لكوريا الشمالية هي الماركسية - اللينينية، وفكرة الزوتشيه. والنخبة الحاكمة هم أولئك الذين يحتلون المواقع العليا في الحزب (حزب العمال الكوري أو (WPK) والدولة والجيش والبرلمان والمنظمات الشعبية. وتصنف النخبة الحاكمة في كوريا الشمالية بأنها (نخبة متحدة أيديولوجيا)، وأدى الوضع الأيديولوجي والانسجام السياسي إلى مركزية شديدة في تفاعل

النخبة في حزب سياسي واحد، وغاب الانقسام الحزبي والعناصر المناهضة للنظام، والدرجة العالية من الاستقرار المؤسسي، وكذلك غياب محاولات الاستيلاء بالقوة على السلطة، هي من أهم خصائص النظام السياسي القائم في كوريا الشمالية.

استخدمت النخبة الحاكمة في كوريا الشمالية رموزا سياسية مختلفة وتعابير سياسية. ففكرة الزوتشيه منذ حوالي منتصف الخمسينيات قد أصبحت رمزا قائدا، والى جانبها مناهضة الأمريكان (مناهضة الامبريالية) ومناهضة اليابان ومناهضة الفاشية (النخبة الفاشية في كوريا الجنوبية)، وصيغة الوحدة والبناء الاشتراكي والثورة، إلى جانب رمزية الجنرال كيم أيل سونج ونجله كيم جونج أيل، والتوجهات السياسية في كوريا الشمالية[148].

إلا أن مضامين هذه الأيديولوجية تم تغييرها على مدار السنين استجابة لتغيرات البيئة السياسية الداخلية والخارجية، ففي الخمسينيات والستينيات أكدت فكرة الزوتشيه أساسا على الاستقلال الداخلي من القوى الخارجية. وخلال حقبة الجنرال كيم أيل سونج بدأ ظهور حكم الفرد الواحد بإقصاء أعدائه السياسيين داخل حزب العمال الكوري، مثل الفرع (الشق) السوفيتي، وفرع حزب العمال الكوري الجنوبي وفرع يانان الذي نعت بالارتباط الأجنبي. وخارجيا، حينما بدأ الخلاف بين الاتحاد السوفيتي والصين يبرز على السطح، تجنب الجنرال كيم أيل سونج الوقوف مع أي من الجانبين وحقق بذلك عملا متوازنا خلال سنوات من التغيير البطيء للتنافس الصيني-السوفيتي، وكانت في الحقيقة إحدى علاماته السياسية. هذه الظروف الداخلية والخارجية دفعته إلى تأكيد الهوية الذاتية في التفكير والاستقلال في السياسة، والدعم الذاتي في الاقتصاد والاعتماد الذاتي في الدفاع الوطني[149].

وفي عقدي الثمانينيات والتسعينيات سادت شعارات (المعارك) - (معركة ال200 يوم) و (خلق سرعة التسعينيات) و (سرعة كنجسون)، وقبل كل ذلك تحول تركيز الزوتشيه من الأفكار الأولى في الاستقلال والاكتفاء الذاتي اقتصاديا أو الدفاع الذاتي إلى أخرى في الوحدة والقائد العظيم والحزب (حزب العمال الكوري) والشعب.

وتأكيد الزعيم كيم جونج أيل بأن البشر لديهم (كيانين) - كيان مادي وكيان اجتماعي - سياسي. فكيان الإنسان المادي من الطبيعة والكيان الاجتماعي - السياسي من القائد العظيم. وان فكرة الزوتشيه يجب أن تكون الفكرة الوحيدة والفريدة التي تسير الكيان الاجتماعي - السياسي لجمهير كوريا الشمالية. وباختصار أن فكرة الزوتشيه في الثمانينيات والتسعينيات قد بدلت مرة أخرى لتبرير وعقلنة خطة توريث الأب للأب.

3- أفكار الجنرال كيم أيل سونج

تعد فكرة الزوتشيه الإسهام الفكري الرئيس للجنرال كيم أيل سونج والذي بنيت عليه كافة إسهاماته الأخرى، والزوتشيه فكرة فلسفية تقوم على أن الإنسان كائن اجتماعي ذو استقلالية وإبداع ووعي، وهناك أربعة مبادئ تقوم عليها فكرة الزوتشيه هي[150]:

أ- زوتشيه في الفكر: وهي المطلب الأول لكي تقوم جماهير الشعب بالثورة من اجل الاستقلال، وان يدرك المرء انه سيد الثورة والبناء، وان تكون ثورة بلاده في مركز تفكيره، ولكي يتم إقامة الزوتشيه في الفكر فلا بد من تسليح المرء بالأفكار الثورية للطبقة العاملة وخطوط حزبها وسياساته في بلده وإذا فقد المرء الزوتشيه في الفكر فان قدرته على التفكير المستقل تصاب بالشلل ويعجز عن إبداء أية روح إبداعية وينتهي به الأمر إلى عدم التمييز بين الخطأ والصواب.

ب- السيادة في السياسة: وتعني تمكن المرء من الدفاع عن استقلال بلده وكرامة أمته وتضمن لجماهير الشعب الحقوق الحقيقية. ولكي يتحقق ذلك فلا بد من إقامة السلطة الشعبية.

ج- الاستقلال في الاقتصاد: وهو الأساس المادي للاستقلال السياسي وعلى الشعب أن يبني اقتصاده الوطني المستقل اعتمادا على قواه الذاتية وتطوير الاقتصاد من كل النواحي بهدف تلبية حاجات البلاد والشعب، والصناعة الثقيلة هي دعامة الاقتصاد الوطني المستقل، وضرورة تزويد الاقتصاد بالتقنية الحديثة وإعداد المواهب التقنية الوطنية على نطاق واسع. وأهمية التعاون الخارجي مع البلدان الأخرى دون التبعية لها. ويوضح الجنرال كيم ايل سونج ذلك بالقول: (ان الاعتماد على الذات هو موقف ثوري تمامًا لشعب يحقق الثورة في بلاده بالاعتماد على قوة زوتشيه اساساً وانه موقف مستقل يقوم ببناء بلده بعمل ابناؤه هو وبموارده الطبيعية المحلية.. ان أية أمة من الامم يجب عليها اقامة اقتصادها القومي المستقل وبذلك فقط، يمكن ان يكفل لها تأمين استقلالها السياسي ويجعل بلادها غنية وقوية ومتقدمة ويجعلها تحقق رخاءها القومي.. وبدون بناء الاقتصاد القومي المستقل يكون من المستحيل إقامة دعائم مادية وتكتيكية للاشتراكية وبناء الاشتراكية والشيوعية بنجاح)[151].

د- الدفاع الذاتي في الدفاع الوطني: وتتمثل في امتلاك القدرة الدفاعية الذاتية التي تمكن من الدفاع عن سيادة الأمة من اعتداء القوى الخارجية وصون منجزات الثورة والبناء. ولتطبيق مبدأ الدفاع الذاتي فلا بد من امتلاك القوة المسلحة الدفاعية الذاتية، وإنشاء نظام دفاعي شامل للشعب بأسره والدولة كلها، وبناء صناعة البلاد الدفاعية، وتقوية الجيش سياسيا وفكريا ليتمكن من قهر القوات الامبريالية، إلا أن الدفاع الذاتي لا يعني امتناع الدولة عن تلقي المساعدات من أصدقائها.

وتبقى فكرة الثورة الإسهام الفكري الأبرز للجنرال كيم ايل سونج إذ يرى أن النظام الاشتراكي لن يتوطد ويتطور ولن يتحقق انتصار الاشتراكية الكامل إلا بوجود ثورات ثلاث هي الثورة الفكرية (الأيديولوجية)، والثورة التقنية، والثورة الثقافية. مع إعطاء الأولوية للثورة الفكرية نظرًا للدور الحاسم الذي يلعبه الوعي الفكري في نشاط الإنسان وأهمية العمل الفكري في النضال الثوري، لان الأساس في إعادة تكوين الإنسان هو تحويل أفكاره. إن إعطاء الأولوية للثورة الفكرية لا يعني إهمال الثورتين التقنية والثقافية لان الاشتراكية والشيوعية تتطلبان مستوى عاليًا من تطور القوى المنتجة، ومستوى ثقافيًا عاليًا. فإذا كانت الثورة الفكرية تعني التغلب على مخلفات الأفكار البالية والتسلح بالأفكار التقدمية للطبقة العاملة، فان الثورة الثقافية تعني برفع مستوى المعرفة التي يستحيل بدونها انجاز الثورة التقنية التي تشمل كل القوى الإنتاجية.

إلا أن كوريا الشمالية كانت أول دولة شيوعية في العالم يقوم زعيمها كيم أيل سونج بتعيين ابنه كيم جونج أيل خليفة له في حكم البلاد، وكانت العملية أشبه ما تكون بعملية مزج ما بين متناقضين هما العقيدة الماركسية والملكية في دولة شيوعية فالملكية في نظر الفلسفة الماركسية هي أبرز سمات التخلف والرجعية إذ أن مؤهل الحكم هو الوراثة وليس نضال طبقة العمال والفلاحين التي يجب أن تحتكر السلطة.

ثانياً: موقف النظام السياسي من العولمة السياسية

يمكن القول أن أبرز ملامح العولمة المعاصرة تحديداً قد تبلورت مع نهاية الحرب الباردة وانتهاء الاتحاد السوفيتي إذ تضاعف عدد المؤسسات الكونية والحركات العالمية وتنامي الاهتمام بمجموعة من المفاهيم ذات الطابع الكوني على غرار مفهوم المجتمع المدني والمواطنة وغيرها [152].

فالعولمة السياسية هي الدعوة إلى اعتماد الديمقراطية والليبرالية السياسية وحقوق الإنسان والحريات الفردية. وفي مضمونها هي إعلان لنهاية سيادة الدولة ولنهاية الحدود ولتكامل حقل الجغرافية السياسية. وتبدو العولمة في ذلك أمام مفارقة واضحة، ففي الوقت الذي تبشر فيه بهذه القيم وغيرها نجدها تغض الطرف عن انتهاك هذه القيم في كثير من بلدان العالم إما بسبب المصالح التجارية، أو بسبب سياسات بعض الدول وتحالفاتها [153]. بمعنى أن جوهر العولمة السياسية يكمن في سيادة الأفكار حول التحول الديمقراطي والمجتمع المدني واحترام حقوق الإنسان، ومحاولة الدول الغربية تطبيق هذه الأفكار في كافة أنحاء العالم. وتبرز كوريا الشمالية هنا من بين الدول الراضة للعولمة بأشكالها المختلفة، إذ ترى أن تيار دمج العالم سياسياً واقتصادياً وثقافياً هو من تدبير الامبرياليين بهدف إخضاع كل الأمم لهم أو تميعها حتى يتسنى لهم تحويل العالم كله إلى ما يسمى بالعالم الغربي الحر وعلى الأمم كافة أن تقاوم هذا التيار لأنه يطمس هويتها القومية، فالعولمة برأيهم تؤدي إلى تلاشي روح الأمة وعاداتها وتقاليدها وي طرحون أنموذج كوريا الجنوبية [154].

إن جميع التغييرات الحرجة، التي طبعت مرحلة الانتقال من النظام الثنائي القطبية إلى النظام الأحادي القطبية، جرت في أثناء حياة الجنرال كيم أيل سونج، إذ أتاحت له خمس سنوات تقريباً للتجاوب مع تلك التغييرات، فقد باشر الجنرال إجراءات في بعض الميادين كانت رد فعل على الوضع المستجد أو تكييفاً للوضع المستجد، إلا أنه لم يغير شيئاً فيما يتعلق بأفكار الزوتشيه. بل إنه على العكس، بدأ يشدد على أهميتها بالنسبة إلى مصير كوريا الشمالية ومستقبلها. ويمكن تفسير هذا الموقف بالأسباب الآتية [155]:

1 - ارتباط أفكار الزوتشيه بالحزب والدولة في كوريا الشمالية. والتخلي عنها يعني التنكر للثورة الكورية والاشتراكية، بمعنى التخلي عن الجمهورية والنظام القائم.

2 - ارتباط أفكار الزوتشيه بشخصية الجنرال كيم أيل سونج وهي إنجاز عمره، وإسهامه الشخصي في إغناء تراث الماركسية - اللينينية، وتطوير المادية الديالكتية.

وما كان للجنرال أيضًا ان يتنكر لأرائه الخاصة في أواخر حياته.

3 - قناعة الجنرال كيم ايل سونج بان انتهاء الثنائية القطبية وانهيار المنظومة الاشتراكية، كان ترسيخًا لصحة أفكار الزوتشيه وانها رؤية سليمة وسبابة، لأنها علمت كوريا الشمالية الا تعتمد على أحد بل تظل معتمدة على الذات في الاقتصاد والدفاع الوطني.

وفي مجال حقوق الانسان يكشف الواقع اليومي ان ابسط حقوق الانسان العادي في كوريا الشمالية مهذرة تمامًا، والنتيجة في النهاية هي الموت المحقق سواء بالامراض أو التجويع أو التعذيب أو القتل، وتؤكد ذلك كل تقارير منظمات حقوق الانسان، ففي عام 2012 نشرت لجنة حقوق الانسان في كوريا الشمالية النسخة الثانية من (معسكرات الاعتقال السرية: حياة وأصوات أولئك الذين ارسلوا الى الجبال)، وتألّف التقرير من 229 صفحة واستند الى شهادة سنتين سجينًا وحراس سجن سابقًا وعزز بصور اقمار صناعية. وقد جمع المساجين في زنانات سجن ومنشآت الاعتقال التعسفي الاخرى.

وفي أواخر تلك السنة، تواترت التقارير الاعلامية بان معسكر رقم 22 (هوريانج، شمال اقليم هامونج يونج) قد اغلق، ونشرت لجنة حقوق الانسان في كوريا الشمالية وبالتعاون مع صور الاقمار الصناعية، تقريرين عن معسكر رقم 22 في شهري تشرين الاول (اكتوبر) وكانون الاول (ديسمبر). وأوصى هذين التقريرين باجراء بحث اكثر لفهم اذا ما كانت معسكرات اعتقال كوريا الشمالية ماضية بالتحول. وقد استند التحديث الى مقابلات اجريت مع سجناء سابقين أطلق سراحهم، أو في حالتي الهرب من المعسكرات والقدرة على مغادرة كوريا الشمالية الى الصين والقيام بذلك من الصين الى كوريا الجنوبية، إذ يصبحوا ممكنين للباحثين والصحفيين والمحققين. وثانيا المعلومات الاساسية تأتي من الحراس السابقين في المعسكرات، ومسؤولي السياسة الامنية الكوريين الشماليين الذين وصلوا الى الصين وارتدو في كوريا الجنوبية في نيسان (ابريل) 2013، ومقابلات مع باحثين اخرين، وتقارير اخبارية وخبراء في كوريا الشمالية، وتقييمات تقارير منظمات غير حكومية معاصرة وتقييمات لصور اقمار صناعية حديثة [156].

وضمن هذا السياق سعى الاتحاد الاوربي في علاقته مع كوريا الشمالية الى استخدام مختلف الوسائل المتوافرة لديه، وقد بدا ان الخط العام هو التعاطي النقدي بالحوار السياسي المنتظم، وبرنامج مساعدة التنمية (بحوالي 6 مليون يورو سنويًا في ظل برنامج الامن الغذائي للمفوضية الاوربية وكذلك عدد أصغر من العمليات الاخرى) من جانب، والضغط الدبلوماسي والعقوبات من جهة اخرى.

وقد تشاور الاتحاد الاوربي مع شركائه الرئيسيين في المنطقة ودعم بقوة قرار مجلس الامن المرقم 2094 الذي فرض قيودًا اجرائية على كوريا الشمالية، وبقيت قضية حقوق الانسان هي القضية الاكثر قلقًا، في ضوء خطورة وجسامة الانتهاكات في كوريا الشمالية واصرار سلطاتها المستمر على رفض التعاون مع مقرر الامم المتحدة الخاص، ولذلك قدم الاتحاد الاوربي مع اليابان قرارًا يتعلق بانشاء لجنة تقصي للتحقيق بالانتهاكات الخطيرة والقائمة لحقوق الانسان في كوريا الشمالية

الى مجلس حقوق الانسان في الامم المتحدة، وقد حظي القرار بالموافقة في 21 اذار (مارس) 2013 في مجلس حقوق الانسان في جنيف.

وبالرغم من قلة المعلومات المتاحة حول اوضاع حقوق الانسان في كوريا الشمالية، الا ان التقارير تشير الى استعمال مفرط لمعسكرات السجن السياسي، وسوء احوال السجناء، وخضوع السجناء للعمل القسري، والتعذيب، والعقاب البدني. وهناك ما بين 150 - 200 الف سجين في ست معتقلات بدعى الجرائم السياسية[157].

وكذلك هناك تقرير قدمه مايكل كيربي القاضي المتقاعد ورئيس هيئة التحقيق التابع للأمم المتحدة في انتهاكات حقوق الانسان واستمع خلاله لعدد من الشهود في كوريا الجنوبية واليابان فضلا عن 240 مقابلة سرية مع الضحايا، وجاء التقرير في 372 صفحة وسلمه في اذار (مارس) 2014. وقد أكد التقرير ان جرائم ضد الانسانية قد ارتكبتها النظام الشيوعي بناء على سياسات وضعها القادة الكبار بالحرف، وتوجد أدلة على الابادة والقتل والاستعباد والتعذيب والاغتصاب وغيرها من اعمال العنف والاضطهاد على أساس السياسة والدين والعرق والجنس والترحيل القسري للسكان واخفائهم بالقوة وأعمال لا انسانية تتسبب بالمجاعة. وما جاء في هذا التقرير وغيره يفترض ان يحيل قادة كوريا الشمالية الى محكمة الجنايات الدولية في لاهاي بناء على قرار من مجلس الامن بوصف ما يحدث جرائم حرب بشعة، وقد أيدت 12 دولة من اعضاء مجلس الامن ال 15 اعتماد القرار الاممي حول حقوق الانسان في اجتماع اللجنة الثالثة للجمعية العامة للأمم المتحدة والتي عقدت في 8 تشرين الثاني (نوفمبر) 2014 بينما عارضت ذلك الصين وروسيا، وقد اصدرت الجمعية العامة قرارًا في 18 كانون الاول (ديسمبر) 2014 يدعو الى احالة نظام كوريا الشمالية الى المحكمة الجنائية الدولية لارتكابه جرائم ضد الانسانية، ونال القرار غير الملزم موافقة 116 صوتا مقابل رفض 20 صوتا في حين امتنعت 53 دولة عن التصويت، ويطلب القرار مجلس الامن فرض عقوبات على قادة ومسؤولي كوريا الشمالية[158].

فالثقافة السياسية للعولمة تبرز حالة من عدم التواءم لكثير من الثقافات التقليدية لشعوب آسيا مع الطروحات الليبرالية الغربية وهذا ما يعني عدم تأهلها لمرحلة التحول، فضلا عن التوجه السلطوي لكثير من القيادات التي تخوفت من فقدانها لسلطتها التي طالما اتسمت بالمركزية، عندها ندرك صعوبة الحديث عن تحول ديمقراطي وفقا للمنظور العولمي، فالتغييرات التي تشهدها الدول الآسيوية تنطلق من ثقافتها السياسية، التي قد تتعارض في بعض جزئياتها مع المنظومة الغربية، وان كانت تنطوي في بعض مكوناتها ومفرداتها على قيم معينة قد تكون ذات علاقة ايجابية بالديمقراطية مع عدم تطابقها مع أطروحات ومقولات النموذج العولمي[159].

وتعكس الثقافة السياسية السائدة في منطقة شرق وجنوب شرق آسيا تقاليد راسخة يستند بعضها إلى الفكر الكونفوشيوسي أو البوذي وغيرها من المعتقدات التي مثلت عائقا نحو تحول ديمقراطي على النهج الغربي في هذه الدول، فالثقافة السياسية في هذه المنطقة تسبغ أهمية خاصة على السلطة الأبوية على حساب السلطة السياسية ذاتها. فضلا عن تأكيد قيمها على العلاقات الشخصية والعائلية. وقد وظفت هذه التقاليد بما يخدم أيديولوجية النظام القائم، إذ ما زالت تستند إلى أنماط من

المعتقدات والسلوك السياسي في ممارستها السياسية المعاصرة تمتد إلى حقب تاريخية سابقة للحكم الشيوعي. ولهذا تفنقر الممارسة السياسية إلى معايير الأحقية والكفاءة كأساس للتجنيد السياسي، وقبول مبدأ خلافة الابن للحاكم في ظل احترام شديد للهرمية القائمة[160].

ويتمسك الكوريون الشماليون بالاشتراكية في مواجهة قضايا العولمة كالديمقراطية وحقوق الإنسان بالمفهوم الغربي، ويرفضون ما يسمى بالاشتراكية الديمقراطية لأنها تيار فكري رجعي استخدم من قبل الامبرياليين والرجعيين منذ زمن بعيد من أجل تفكيك الحركة الشيوعية والعملية من داخلها، ويرون أن عالم اليوم لا يوجد فيه إلا طريقتين هما الاشتراكية والرأسمالية، والدمج بينهما مرفوض تحت أي مسمى، والقضية عندهم هي الاختيار بينهما، وهم ينحازون إلى الاشتراكية[161]. فالاشتراكية في كوريا الشمالية كما يعبر عن ذلك قادتها بمثابة شريان الحياة للشعب وراية الثورة. ويقترن بالاشتراكية الزوتشيه أو الاعتماد على الذات، فإذا كانت الأولى هي شريان الحياة للشعب فإن الثانية هي شريان الحياة للاشتراكية، وهذا ما ميز الاشتراكية في كوريا الشمالية عن غيرها من التجارب في العالم[162].

وفي مجال الحريات السياسية يشير دستور عام 2009، إلى الحقوق الأساسية وهي حرية الكلام والصحافة والاجتماع والتظاهر وتآليف الجمعيات، وضمان الدولة لظروف النشاط الحر للأحزاب والمنظمات الاجتماعية الديمقراطية. (المواد 63 - 65)[163]، (لكن الحكومة تفرض حالة من الحصار الشديد تمنع انفتاح الشعب على العالم، وهناك 12 صحيفة كبرى مثل (رودونج سينمون) و (جونسون) و (مينجوتشوسون) و (بيونج يانج تايمز) وكلها تتحدث عن القائد العظيم وانجازاته ولا تتعرض لأي اخبار عن الشأن الخارجي، وكذلك التلفزيون فهو من قناة واحدة تبث بمعرفة الحكومة وعبر جهاز يمنع الاتصال بالعالم الخارجي، إذ ان اجهزة التلفزيون والريديو مختومة وهناك تفتيش مستمر على اصحاب تلك الاجهزة[164].

وفي التطبيق العملي هناك العديد من المنظمات الاجتماعية والجمعيات التعاونية، وأبرزها اتحاد المرأة واتحاد الشباب واتحاد المزارعين، إلا أنها خاضعة لتوجيهات الحزب، وسيطرته على كل التنظيمات في المجتمع أيديولوجيا، وهو الذي يجب أن يقود ما عداه من منظمات. وهنا نجد أن أعضاء المنظمات الاجتماعية في كوريا الشمالية هم أعضاء الحزب، وتعمل على زيادة العضوية في الحزب، ولا تعرف البلاد منظمات اجتماعية مستقلة عن الحزب، إذ لا يسمح بذلك ولا يسمح بوجود أفكار غير الأفكار الاشتراكية، والسماح بغير ذلك هو من عوامل فنائها[165].

ويبقى السؤال هل هناك إمكانية لتحسن أوضاع حقوق الإنسان في كوريا الشمالية بعد وفاة الزعيم كيم جونج أيل؟

وللإجابة على ذلك برزت رؤيتان متباينتان في المنهج والتوجه وهما، الرؤية الأولى وترى إمكانية توقع حال أفضل لحقوق الإنسان لان ذلك يعني أن هناك تغييرا في النظام وفي سياسته وسيكون هناك تغيير في وضع حقوق الإنسان. فكوريا الشمالية حاليا في مرحلة انتقال السلطة. وان حكم

كوريا الشمالية وتوريثه ممكن وكان مقبولا كونه الخيار الوحيد لانتقال السلطة في البلاد، إلا أن الوقت يبدو غير مؤات، فتعاقب وراثي آخر لن يعمل بشكل جيد. وهناك كم من الأسباب لذلك، منها أن القائد الجديد غير مستعد، وصغير جدا ويفتقر إلى خبرة والانجازات. كما انه يفتقد لقاعدة قوة قوية، والبيئة الاقتصادية هي ليست كما كانت في السابق.

إن نجاح قضية توارث السلطة سيحدد مستقبل كوريا الشمالية. فإذا كان النظام يعتمد على حكم الفرد الواحد، فمن الممكن أن النظام الجديد لن يكون قادرا على المضي في سياسات الزعيم كيم جونج أيل الذي وجد من الضروري تغيير السياسات الرئيسية لوالده. والتوريث الناجح قد يكون مشروطا بمراجعة أو إلغاء السياسة التي ميزت حكم كيم جونج أيل فالمرحلة الجديدة لحكم ما بعد كيم يمكن أن تفقد بشكل حاسم إلى مزيد من الإصلاح وفتح كوريا الشمالية والتخلي عن الاشتراكية. فالنظام الجديد ليس قويا كما كان في السابق. وهذا يتطلب مزيدا من الانفتاح والإصلاح في كوريا الشمالية وتشجيع المبادرة الفردية ونشاطات السوق وما يتضمنه من تحسن في أوضاع حقوق الإنسان[166].

إلا أن هناك رؤية ثانية ترى إن الاحتمال الأكثر هو استمرار السياسات القديمة مهما يكن القائد، فهو اضعف في قاعدة السلطة من الزعيم كيم جونج أيل ولهذا سيسعى إلى الحصول على دعم كبار القادة في الحزب والجيش وهم المعروفون وطنيا لعموم البلاد، ومقاومين للتغيير ومتخوفين من فقدان السيطرة التي قد تفقد إلى عدم استقرار النظام ولهذا فالقائد الجديد سوف يستند في شرعيته أيضا إلى ضمان شرعية الزعيم كيم جونج أيل باستمرار أسس سياساته الوطنية والعسكرية، وقد يشعر القائد الجديد بأهمية سلوك خط سياسي أكثر تشددا من الذي كان للزعيم كيم جونج أيل لان القائد الجديد سيحاول التأكيد لأعضاء القيادة الكبار أن سياساته لا تشكل خطرا على استقرار النظام والتمديد للأعضاء الآخرين في القيادة[167].

أما التعددية الحزبية البرجوازية فأنها وفق رؤية القيادة الكورية الشمالية تستخدم من جانب كبار الرأسماليين الاحتكاريين للتحكم في السياسة. والطريق الصحيح هو الديمقراطية الاشتراكية، والذي يضمن الممارسة السياسية لكل أفراد الشعب من خلال الانضمام إلى التنظيمات الحزبية والمنظمات السياسية التي يقودها الحزب[168].

ويبقى تركيز النظام السياسي في كوريا الشمالية على تحقيق هدفين أساسيين هما، أولا إيجاد شرعية سياسية قوية، بمعنى الاعتراف بها من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك في ظل رغبة كوريا الشمالية في إنهاء عزلتها الدبلوماسية، وذلك من خلال استخدام القضية النووية كورقة رابحة وسلاح دبلوماسي للدخول في معاهدة سلام مع الولايات المتحدة، والحصول على مساعدات اقتصادية تحتاجها لمواجهة أزماتها الداخلية. والهدف الثاني، المطالبة بخروج أو تقليل القوات الأمريكية الموجودة في كوريا الجنوبية، وهو مطلب كوريا الشمالية الدائم[169].

المبحث الثالث

العولمة الاقتصادية وتأثيرها في كوريا الشمالية

أولاً: طبيعة النظام الاقتصادي في كوريا الشمالية ومرتكزاته

عانت كوريا الشمالية في منتصف التسعينيات من القرن العشرين من شح في الطاقة ومجاعة كبيرة عرفت بأذار (مارس) القاسي وقادت الى مجاعة لعدة ملايين من الشعب، ووصلت ذروتها في عام 1997. إذ ظهرت السوق السوداء والاقتصاد الموازي، وفي هذا السياق دعا الزعيم كيم جونج ايل (الى إسماع صوت السلاح) لإشاعة الخوف بين السكان ومنع المعارضة السياسية. ووفقاً لتقديرها الأمم المتحدة استمر 16 مليون كوري شمالي في المعاناة من درجات مختلفة من فقدان الامن الغذائي المزمن. وكان الاطفال الصغار والحوامل والنساء المرضعات والكبار هم الاكثر تحديداً.

فالاداء الاقتصادي لكوريا الشمالية ضعيف تحديداً. والتضخم اصبح مشكلة جدية في السنوات الاخيرة، وتدهور بشدة بعد فشل مبادرة إعادة تقييم العملة الرسمية اللون في تشرين الثاني (نوفمبر) 2009. فالطبيعة المغلقة للنظام تجعل من الصعب تقييم الوضع الاقتصادي الحقيقي، فكوريا الشمالية هي احدى الدول القليلة التي لا يستطيع البرنامج الانمائي للامم المتحدة في ادراجها في قائمة التنمية البشرية ويعود ذلك الى عدم توفر البيانات الاحصائية^[170]. ولذلك.. يتميز الوضع الاقتصادي في كوريا الشمالية بالغموض فالدولة لا تنتشر ارقاماً فيما يتعلق بالدخل الوطني والقوة الشرائية وغير ذلك من من المعطيات الاقتصادية. لذا فإن عدداً من مراكز الأبحاث يقوم بنشر بعض الارقام التقريبية. فالناتج الوطني المحلي 45 مليار دولار امريكي تقريباً (PPP GDP) للفرد 2400 دولار Pre Capita بحسب تقديرات عام 2011. والنتائج المحلي الاسمي 32 مليار دولار ولل فرد 1800 دولار. ويقدر الدين العام بما يقارب من 20 مليار دولار بتقديرات عام 2012، وتقدر النفقات العسكرية بحوالي 8 مليارات دولار، بينما تبلغ الميزانية العامة للبلاد ما يقارب من 7 مليارات دولار، وهي منفصلة عن الميزانية العسكرية ما يرفع الميزانية العامة الى 15 مليار دولار في حال إضافة الميزانية العسكرية^[171].

والحقيقة ان هناك صعوبة في تحديد من يحكم كوريا الشمالية اليوم في ضوء حادثة سن الرئيس كيم جون أون، فمن الواضح ان أون يسيطر على المواقع السياسية والعسكرية الرئيسية، وهذا ما ظهر في الاحتفال بمئوية ميلاد الجنرال كيم ايل سونج في عام 2012، وفي نجاح عملية اطلاق صاروخ لوضع قمر صناعي في مداره في أواخر عام 2012، والتجربة النووية في عام 2013، والتي أكدت سعي الرئيس أون لتقوية سلطته في الداخل^[172].

الا ان اقتصاد كوريا الشمالية ضعيف جداً، فسياسة العزل القاسية المفروضة عليها تعني عدم وجود حرية في التجارة الدولية. وتعتمد البلاد سياسة الاعتماد على الذات ولا تتبع سياسة السوق

المفتوحة مما يزيد من انغلاق الاقتصاد على نفسه في هذا المجال. ويعتمد الاقتصاد الداخلي على قطاع الزراعة لتأمين الغذاء للشعب ونتاج الأرز والبطاطا وغيرها من المنتجات الغذائية. أما في الصناعة فالاولوية للصناعات العسكرية الثقيلة لارتباطها بالقوات المسلحة، فضلا عن التعدين وبعض الصناعات كالبلاستيك والادوات الكهربائية والخشب، الى جانب قطاع السياحة وهو نشط جدًا الا ان هناك مراقبة للسياح بشكل وثيق.

والشركاء التجاريون لكوريا الشمالية هم الصين، وكوريا الجنوبية، وتايلاند، وروسيا، والهند فضلا عن عدد اخر من الدول. وتقدم الصين الغذاء بكميات هائلة تصل الى نصف مليون طن وأكثر في بعض الأحيان، وتقدم ايضا الوقود والبتترول بأسعار صديقة ومخفضة للغاية. كما تقدم كوريا الجنوبية الدعم الغذائي بشكل واسع، وهناك ما تقدمه الولايات المتحدة من مساعدات الا انها ترتبط بطبيعة العلاقة بين الطرفين سلبيًا وإيجابيًا [173].

وأشار دستور عام 2009، إلى الاقتصاد وتناول الباب الثاني ذلك في (المواد 19-38) وابرز ما جاء فيه أن جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية تستند في اقتصادها إلى علاقات الإنتاج الاشتراكية والدعم الذاتي للاقتصاد الوطني. وملكية وسائل الإنتاج من قبل الدولة والتنظيمات التعاونية الاجتماعية وهي ملكية جماعية. وحددت الملكية الفردية بالأغراض الشخصية والاستهلاكية للمواطنين وضمان حماية الدولة لها بالقانون. ومن الأمور المهمة في هذا الإطار هو منع عمالة الأطفال ومن هم دون سن العمل. وان التجارة الخارجية تدار من قبل فروع الدولة والاستثمارات والمنظمات التعاونية الاشتراكية، ودور الدولة في تنمية التجارة الخارجية وفق مبدأ المساواة التامة والمتبادلة. وأخيرا التأكيد على أن الدولة ستطبق سياسة التعرفة لحماية ودعم الاقتصاد الوطني ذاتيًا [174]. ويرتكز الاقتصاد في كوريا الشمالية على:

1- الأسس الاشتراكية في السلوك، فقد تضمن دستور كوريا الشمالية فصلاً في (الحقوق والواجبات الأساسية للمواطنين)، والذي بدا مشابها بوضوح لنفس الفصل في دستور الصين الشعبية الحالي ودستور الاتحاد السوفيتي السابق. (فالمواطنون يجب أن يتقيدوا بقوانين الدولة والقيم الاشتراكية في الحياة والأسس الاشتراكية في السلوك بشكل تام) (المادة 81 من دستور 1992) والتأكيد على أن (العمل هو الواجب المجيد لكل مواطن قادر بدنيًا. فكل الشعب العامل في الدولة العاملة وفي التجمعات الاقتصادية الحضرية والريفية يجب أن يمارسوا مهماتهم وبموقف ثابت بان وضعهم كسادة للبلاد. فالدولة ترتقي بالمنافسة العمالية الاشتراكية وتفقد وتطرح أنموذج المكافأة وترتقي بالعمال) (المادة 42 من دستور 1992).

فالدولة والحزب يحددان ويبينان ماهية وما يجب كأسس اشتراكية مناسبة للسلوك، وليس المواطنون منفردين. وكان دستور جمهورية كوريا الشمالية أكثر صراحة في هذا الخصوص (فالدولة سنزيل طريقة الحياة السائدة من المجتمع القديم وتقدم الطريق الاشتراكي الجديد للحياة في كل المجالات) (المادة 42) وباختصار، أن فقدان أو غياب الحريات الإنسانية الأساسية كنتيجة مباشرة لسيطرة الدولة في القواعد الاشتراكية في سلوك الأفراد يبرز كأحد أكثر القواسم المشتركة بروزًا في كل الدول الشيوعية في الماضي والحاضر.

2- النظام الاقتصادي الاشتراكي، ف كوريا الشمالية دولة اشتراكية (المادة 1 دستور 1992) وتبنى على أساس العلاقات الاشتراكية في الإنتاج، والاكتفاء الذاتي للاقتصاد الوطني (المادة 19 من الدستور)، ولهذا (تدافع (الدولة) عن النظام الاشتراكي ضد النشاطات الهدامة للعناصر المعادية في الداخل والخارج) (المادة 12) ف دستور جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية متخماً بالأسلوب الاشتراكي مثل (بناء الاشتراكية) و (تسريع البناء الاشتراكي) و (تطوير الملكية الاشتراكية) وغيرها.

ونظراً للاشتراكية كنظام اقتصادي في الدول الاشتراكية توازي الرأسمالية في الدول الديمقراطية الغربية، ف اقتصاد كوريا الشمالية يخطط ويدار من قبل الدولة، وحزب العمال الكوري، ووسائل الإنتاج ملك للدولة والمنظمات التعاونية. وملكية الدولة للممتلكات بلا حدود، وكل الموارد الطبيعية في البلاد، والمصانع الرئيسية والمصالح والموانئ والبنوك والنقل ومنشآت الاتصالات هي ملك خالص للدولة. (المادة 21) وعلى نطاق ضيق المنظمات التعاونية تبقى تملك الأرض والحيوانات وعمال الحقل وقوارب الصيد والبنائات وكذلك المصانع والاستثمارات الصغيرة والمتوسطة الحجم. إلا أن الدولة طورت النظام الاقتصادي التعاوني الاشتراكي ونقلت ملكية المنظمات التعاونية إلى ملكية الدولة، وهكذا فحق الملكية الخاصة غير موجود في كوريا الشمالية. والملكية الشخصية محددة في مكسبهم من العمل والمنافع الأخرى مثل أرض حديقة صغيرة تمنح من قبل الدولة. وباختصار أن النظام الاقتصادي لكوريا الشمالية مثال لأنموذج القيادة الاشتراكية للاقتصاد على الرغم من بعض التغييرات الاقتصادية والإصلاحات منذ مطلع عقد الثمانينيات من القرن الماضي.

إلا أن واقع الحال في كوريا الشمالية، يظهر أن قاداتها أبعد ما يكونون عن الاشتراكية التي هي مجرد شعارات رنانة، وخطب حماسية يفرضونها على الشعب لتنفيذها إجبارياً. فحياتهم مرفهة إلى أبعد ما يكون، فهم يملكون عددًا من القصور الكبيرة في مختلف أنحاء البلاد، ولديهم مجموعة من أفخم السيارات الغربية، ويقتنون أحدث أنواع طائرات السنا الصغيرة، وبحوزتهم الكثير من الأموال والذهب والمجوهرات وغيرها من مظاهر الترف الأخرى. وقد امتدت الامتيازات لتشمل كذلك الموالين والمقربين وأعوان ورجال النظام فضلاً عن كبار قادة الجيش الذين يحتلون العاصمة بامتلاكهم عشرات الفلل السكنية الفخمة بعضها تم بناؤها تحت الأرض وتم تجهيزه بأفخر أنواع الأثاث والستائر الحريرية النادرة المثبتة على الجدران مع تزويد هذه الفيلات بأنظمة تهوية خاصة تحسباً لأي نوع من الهجوم النووي عليها في حين لا يسمح للعامة من الشعب السكن بالعاصمة إلا لعلية القوم، والاكثُر عدم التنقل داخل البلاد إلا بتصريح أو إذن. ويعزز هذه الرؤية حديث سفير كوريا الشمالية في القاهرة كيم يونج سوب بقوله: (لا يوجد في بلدنا مليونير.. كما لا يوجد فيها متسول.. فكل أفراد الشعب يعيشون بصورة متساوية.. ولكن في كوريا الجنوبية. الصورة تختلف.. فهناك المليونيرات وهناك المتسولون التعساء الذين يطوفون الشوارع بحثاً عن كسرة خبز)[175].

3- دكتاتورية البروليتاريه، اتساقاً مع الماركسية، تبنى النظام السياسي لكوريا الشمالية دكتاتورية البروليتاريه كحجر زاوية رمزي له. فالمادة 4 من دستور 1992 أعلنت أن السيادة في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية (تستمد من العمال والفلاحين والجنود والمتقنين العاملين)، ويضيف

موضحاً أن الشعب العامل يمارس السلطة من خلال أفرعه التمثيلية وهي جمعية الشعب العليا وجمعيات الشعب المحلية في كل المستويات. وفي الحقيقة أن الدوائر الحاكمة في حزب العمال الكوري تمارس السلطة باسم الشعب والفروع التمثيلية وليس هناك سوى موافقة روتينية. وكانت (المادة 10) أكثر صراحة: جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية (تمارس دكتاتورية البروليتاريه والنضال الطبقي والتنظيم الجماهيري) وهناك (مفردات مشابهة- دكتاتورية الشعب الديمقراطية) (المادة 1 من الدستور).

وعملياً أن مبدأ دكتاتورية البروليتاريه قد أصبح دكتاتورية حزب العمال الكوري والبروليتاريه – العمال والفلاحين والجنود والمتقنين العاملين – هم ليسوا اصحاب السيادة. فقد أصبحوا ببساطة أدوات بشرية للحزب. وفي عملية تطبيق المبدأ أديرت الدكتاتورية لتستمر ولكن ليس دكتاتورية البروليتارية. فهم ليسوا سادة الثورة والبناء كما تشير الدعاية باستمرار بل أنهم أصبحوا خاضعين لدكتاتورية الحزب الواحد - الأب - الابن.

ثانياً: موقف النظام السياسي من العولمة الاقتصادية

العولمة الاقتصادية هي تحرر العلاقات الاقتصادية القائمة بين الدول من السياسات والمؤسسات القومية والاتفاقيات المنظمة لها بخضوعها التلقائي لقوى جديدة، أفرزتها التطورات التقنية والاقتصادية، تعيد تشكيلها وتنظيمها وتنشيطها بشكل طبيعي على مستوى العالم بأكمله كوحدة واحدة. وقد ظهرت مع بزوغ قوى جديدة عالمية التأثير، بمعنى أنها فوق القومية أي ليس لدولة ما أو لمجموعة دول أي تدخل أو تحكم فيها. وأن هذه القوى قد أخضعت جانباً من العلاقات الاقتصادية والمؤسسات القائمة في العالم لتأثيرها التلقائي، وأنها ستؤدي إلى صياغة جديدة لنظام يحكم العالم كوحدة متكاملة الأجزاء بشكل طبيعي ودون حواجز أو حدود. ومن ثم فإن العولمة تعني أن تصير بلدان العالم المختلفة خاضعة لنظام عالمي مسير بقوانين طبيعية حتمية، فتنصهر فيه اقتصاديات هذه البلدان بلا سياسات قومية وبما يحقق مصالح الجميع. ويكاد يكون هناك شبه اتفاق تام بين من تناولوا ظاهرة العولمة بالبحث، بأنها تعتمد على خمس قوى رئيسة وهي:

أ- حرية الاستثمار في أي مكان في العالم: والتي اقترنت بحرية رأس المال الخاص في الحركة دون أي عوائق على المستوى العالمي.

ب- حرية إقامة الصناعة في أنسب الأماكن لها في العالم: وذلك بغض النظر عن الجنسية أو السياسة القومية لأي دولة.

ج- عالمية الاتصالات: التي ترتبت على تطور تقنيات وصناعة الأقمار الصناعية.

د- عالمية المعلومات: التي ترتبت على تطور تقنيات وصناعة الكمبيوتر جنباً إلى جنب مع تقنيات وصناعة الأقمار الصناعية.

هـ- عالمية النمط الاستهلاكي: وحرية المستهلك في الشراء من المصدر الذي يختاره العالم.

وهذه القوى متداخلة معًا بطبيعتها ومتضافرة في تأثيرها على المستوى العالمي، فمثلًا حرية إقامة الصناعة في أنسب مكان ارتبطت بحرية الاستثمار أو بحرية حركة رأس المال. كما أن عالمية الاتصالات والمعلومات يسرت عملية انتقاء أنسب الأماكن لإقامة الصناعة، ويسرت اتخاذ قرارات الاستثمار وانتقال رؤوس الأموال، وأتاحت ترويج نمط استهلاكي على المستوى العالمي، كما يسرت على المستهلك عملية الانتقاء من المصادر المختلفة. كما يمكن تعريف العولمة أيضًا بأنها تعني بشكل عام اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الأموال والقوى العاملة والثقافات والتقانة، ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق.

كما تعنى خضوع العالم لقوى السوق العالمية، مما يؤدي إلى اختراق الحدود القومية وإلي التدخل في سيادة الدولة. والعنصر الأساسي في هذه الظاهر هي الشركات الرأسمالية الضخمة متخطية القوميات. وهذا المفهوم للعولمة يختلف عن مفهوم الاقتصاد الدولي، فهذا الأخير كما يتضح من التسمية يركز على علاقات اقتصادية بين دول ذات سيادة. وقد تكون هذه العلاقات منفتحة جدًا في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وغير المباشرة، ولكن يبقى للدولة دور كبير في إدارتها وفي إدارة اقتصادها^[176] فالعولمة الاقتصادية هي الاقتصادات العالمية المفتوحة على بعضها، أي بمعنى أيديولوجيا ومفاهيم الليبرالية الجديدة التي تدعو إلى تعميم الاقتصاد والتبادل الحر كنموذج مرجعي، والى قيم المنافسة والإنتاجية. وهي تعد العالم بالرفاه والمزيد من التقدم^[177].

وفي هذا السياق تؤكد نظرية العولمة الاقتصادية على أن العالم كله بعد التوقيع على اتفاقية الجات (جولة الأورغواي 1993 - 1994)، وبعد إنشاء منظمة التجارة العالمية عام 1995، أصبح سوقًا واحدة مفتوحة بلا حدود، تنظم من خلال منظمة التجارة العالمية التي تضم في عضويتها غالبية دول العالم. وجوهر النظرية أن التجارة هي محرك النمو في العالم مما يستدعي اهتمام كل دولة بتطوير قاعدتها الصناعية، وتجويد منتجاتها، وخدماتها لتصل إلى مواصفات شهادة الأيزو للجودة والتميز بحيث تفتح أسواق العالم لهذه المنتجات فيزداد دخل الدولة الناتج عن تصدير السلع والخدمات، ومتوسط دخل الفرد فيها، مما يؤدي إلى تحسن ملموس في مستوى المعيشة للأسرة والأفراد^[178]. ووفق هذه الرؤية تبدو العولمة عملية تسيطر عليها سلسلة من القوى الصناعية الدافعة لها في العالم.

وهناك أنواع عدة من الرافعات المحفزة لنشاطات السوق هي^[179]:

أولاً: حوافز السوق مثل حاجات المستهلك ووجود قنوات عالمية.

ثانيًا: حوافز الكلف مثل اقتصاد الحجم الكبير وتوفر عوامل الإنتاج على المستوى العالمي.

ثالثًا: حوافز اقتصادية مثل سياسات التجارة التي تؤدي إلى تخفيف التدخل الاقتصادي.

رابعًا: حوافز المنافسة نتيجة وجود منافسين على المستوى العالمي.

ومن سمات عولمة الاقتصاد تعاضم دور الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصاد العالم بوجه عام، وفي الدول النامية بوجه خاص. وهناك ثلاثة آراء يبديها الاقتصاديون حول دور الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات المتعددة الجنسية هي [180]:

الرأي الأول: ويرى أن الشركات المتعددة الجنسية تجني فوائد كبيرة من العولمة دون مساءلة من المجتمع الدولي، وتعود بالفائدة على الرأسمالية العالمية والوطنية المرتبطة بها، وان التسابق الدولي على جذب الاستثمار الأجنبي يلحق الضرر بالاقتصادات الوطنية. فالعولمة الاقتصادية تمكن الدول الغربية من الضغط على دول العالم الثالث لفتح اقتصاداتها أمام الاستثمارات المباشرة والمنتجات الجديدة للدول المتقدمة، وفرض إرادتها على الأنشطة الاقتصادية وعلى إدارة الموارد وتخصيصها، والقضاء على السيطرة الكاملة للدولة على الإطار القانوني والسياسي وقدرتها على تنفيذ سياسات داخلية باسم الأمة دون مراعاة القوة الاقتصادية العالمية. فالعولمة هنا تقويض للسيادة الوطنية على الموارد الطبيعية والإنسانية، وعلى استقلالية القرار، وعلى المسار التنموي الذي يحاول أن ينتهج نهجا وطنيا مستقلا [181].

إلا أن اقتران العولمة بالهيمنة الأمريكية ابرز مزيداً من المناهضة لتلك الحركة من أطراف عديدة ونافذة. وهناك سيل كثيف من الانتقادات الموجهة ضد موجة العولمة وبخاصة طريقة تطبيقها. وتشير هذه الانتقادات إلى السلبيات المدمرة للعولمة على الدول النامية وبخاصة فيما بينها. وأهمية إعادة النظر كلياً في الطريقة التي تمّ من خلالها تطبيق العولمة بما فيها الاتفاقات التجارية التي أزاحت العوائق التجارية الدولية فضلاً عن السياسات التي فرضت على الدول النامية. كما أن قرارات البنك الدولي وصندوق النقد قرارات مبنية على اعتبارات سياسية وعقائدية مخطئة ومجحفة بحق الدول النامية. وهناك من يرى أن العولمة أضعفت الطلب الفعلي في العالم مما أدى إلى الركود الحالي والزيادة في التفاوت الاقتصادي بين الدول وداخلها [182].

الرأي الثاني: ويرى في الاستثمار الأجنبي عنصرًا داعماً لعمليات التنمية وزيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي في الدول المتقدمة والنامية على السواء، فضلاً عن رفع مستوى التعليم والارتقاء بالخدمات الصحية وتحسين البنية الأساسية، مما يفضي إلى تحسين ظروف ومستوى المعيشة في جميع الدول. إلا أن الحقيقة هي أن تأثير الاستثمار الأجنبي في مستوى المعيشة يعتمد أساساً على السياسات التي تتبعها الدولة المضيفة فيما يختص بالعرض المحلي وبطبيعة المنافسة المحلية وبضوابط الاستثمار. والحقيقة إن التغيير في دور الدولة الاقتصادي يحدّ من دورها الراعي للاقتصاد، ويؤدي إلى تغيير علاقتها بالقطاع الخاص والتوسع في الحريات السياسية داخل الدولة، وتعديل علاقة الدولة ومؤسساتها بالمجتمع، كما أن آليات وأنظمة العولمة تحدّ من مرونة القرار الاقتصادي الوطني الذي يجب أن يتفق مع مبادئ الحرية التجارية وفتح الأسواق وعالمية رأس المال في ظل العولمة، مما يؤثر سلباً في مجالات التنمية في الدول النامية، فضلاً عن إن آليات العولمة التي تقلص دور الدولة ستؤثر في الإنفاق العام، وبخاصة الإنفاق الاجتماعي، وذلك يؤدي إلى الحد من فاعلية وظائف الدولة الاجتماعية [183].

الرأي الثالث: ويرى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتجه إلى تنمية مناطق جغرافية معينة على حساب مناطق أخرى من العالم. ولهذا يطرح البعض رؤية (إن العولمة ليست فقط نتاج تطورات تقنية معلوماتية واتصالية، وهي ليست مرتبطة حصراً بعمليات رسملة العالم على مستوى العمق، بل هي نتاج سياسات وخيارات محددة للشركات المتعددة الجنسية. وهو ما يدفعنا إلى القول إن العولمة تولد التشكيلة العولمية التي تتخطى وبشيء من الحياء الرأسمالية أحياناً، إلا أنها تبقى في ظل نمط الإنتاج الرأسمالي، أي ضمن التشكيلة الرأسمالية، بمعنى أن التشكيلة العولمية الناشئة في ظل نمط الإنتاج الرأسمالي لا تعدو كونها تشكيلة رأسمالية)[184].

فالآثار الاقتصادية للعولمة تظهر أساساً في نمو وتعمق الاعتماد المتبادل بين الدول والاقتصادات القومية، وفي وحدة الأسواق المالية، وتعمق المبادلات التجارية في إطار نزعت عنه القواعد الحمائية التجارية بحكم ما نتج من آخر دورة للجات، وإنشاء منظمة التجارة العالمية. وهذه الآثار تبرز بوجه خاص من خلال عمل التكتلات الاقتصادية العالمية، ونشاط الشركات الدولية الانتشار، والمؤسسات الاقتصادية الدولية كالبنك الدولي وغيره[185].

وعند الحديث عن الأوضاع الاقتصادية نجد أن كوريا الشمالية قد اعتمدت الأيديولوجية الاشتراكية ونمط الاقتصاد الموجه والمخطط مركزيًا، وقد استند التخطيط المركزي على ملكية الدولة لعناصر الإنتاج ومسؤولية هيئة التخطيط المركزي عن تحديد أهداف المجتمع الاقتصادية، وتوزيع عناصر الإنتاج والإشراف على العملية الإنتاجية من قبل موظفين حكوميين. وكانت الصناعات الثقيلة وسياسة الاعتماد على الذات وتحقيق الاكتفاء الذاتي عن طريق دكتاتورية البروليتارية وتأميم الملكية الخاصة، وتحويل الزراعة للمجال الجماعي التعاوني هي الغاية. ويكون هذا عن طريق الحد من الاعتماد على رأس المال والتكنولوجيا الأجنبية والمواد الخام المستوردة، وإعطاء الأولوية للصناعات الحربية وتحديد الاستهلاك[186].

وتتولى لجنة التخطيط المركزي عملية تخطيط الاقتصاد ويكون رد الفعل العقلاني للمستهلكين ضامناً عملياً بان الطلب سوف لن يتجاوز التزويد. وبسبب عدم الكفاءة والاختناقات المتأصلة في النظام، والاقتصاد غير الرسمي أو الثاني (السوق السوداء) تتطور لتلبية رغبات الشعب. والنتيجة هي الفساد أو ما تتجه النظم الشيوعية إلى تسميته (الجرائم الاقتصادية).

ظهر الاقتصاد المركزي المخطط في كوريا الشمالية في آذار (مارس) 1946، بتشكيل مكتب التخطيط الاقتصادي، وفي غضون 12 شهراً في شباط (فبراير) 1947 تم تبني مخطط لإعادة تأهيل وتنمية الاقتصاد الوطني، وخلال حقبة الجنرال كيم ايل سونج لم يكن الاقتصاد المركزي المخطط كاملاً إلا أنه عمل معقول إلى الحد أن كوريا الشمالية تمتعت بنمو اقتصادي مهم، وتمتع المواطنون بمستوى لائق من الحياة[187].

فقد بدأت الزراعة التعاونية في عام 1953 بتأسيس منظمات المزارع التعاونية وحققت المزيد من التقدم خلال عام 1954 وما تلاها. وسجل جميع المزارعين كأعضاء في المنظمة وتم تحويل القطاع الزراعي إلى الملكية المشاعة بصورة كاملة في عام 1958. وفي البداية كان هناك

13,309 منظمة زراعية تعاونية ضمت كل منها في المتوسط 80 أسرة و130 من العاملين في المزارع. وتزايد عدد المنظمات ليصل إلى 3,843 منظمة لتشمل 300 أسرة و500 عامل. وبحلول عام 1961 أوكلت الإدارة الزراعية إلى عدد من اللجان الشعبية للأقاليم والمقاطعات كما تمت إعادة تنظيمها لتصبح بمثابة لجان إدارية للمنظمات التعاونية. وقد خصصت للقيام بالأنشطة الزراعية وتشغيل الآليات والمصانع الزراعية ومعدات الري ومكاتب التحصيل والخدمات البيطرية، واعدت تسمية هذه المنظمات في عام 1962 لتصبح المزارع التعاونية ليكتمل بذلك نظام المزارع التعاونية لكوريا الشمالية [188].

أما في الصناعة فقد بوشر بتطبيق مشاريع مدتها سبع سنوات منذ عام 1954، وهدفها تحويل بنية البلاد من الاعتماد على الزراعة أساساً إلى الاعتماد على الصناعة، مما يوجد قاعدة لانتشار الاشتراكية في كوريا الشمالية، وكان التركيز على الصناعات الثقيلة والكيمائية، وتطوير علم الطاقة، وإنشاءات البنية التحتية، وتحسين الزراعة وتحديثها، ومشاريع الإسكان، وخصوصاً في العاصمة وبعض المدن الكبرى الأخرى. إلا أن المصاعب تعددت في وجه تنفيذ خطط التطوير الاقتصادي، فقد أوقف الزعيم السوفيتي خروتشوف إمداد كوريا بالمساعدات، مما أدى إلى تمديد مشروع السنوات السبع (1961 - 1967) إلى عشر سنوات، وتأخر مشروع الست سنوات (1971 - 1976) ليكمل في عام 1977، وأعيق مشروع السبع سنوات (1978 - 1984) من جراء الانفاق الضخم على التسلح [189].

إلا أن الاقتصاد القائم على التخطيط المركزي فشل في تحقيق أهداف خطته وفي تحقيق النمو الاقتصادي. لكن هذا الفشل لا ينفي حقيقة أن حقبة ما بعد الحرب الكورية (1950 - 1953) وفي المرحلة الأولى من التخطيط المركزي على مدى سنوات عقدي الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين كانت معدلات النمو الاقتصادي من أعلى المعدلات في العالم ولكنها ما لبثت أن تدهورت لتصل إلى معدلات سلبية. إذ بدأت الصعوبات الاقتصادية في كوريا الشمالية منذ بداية عقد الثمانينيات وأخذت في التصاعد إلى أن وصلت إلى أزمة مستحكمة في عقد التسعينيات من القرن العشرين، وتوقف الاقتصاد الكوري عن النمو وأصبحت معدلات النمو سلبية في ظل تراجع معدلات الإنتاج، بعد توقف العديد من وحدات الإنتاج، وتراجع الإنتاجية في البعض الآخر بسبب نقص موارد الطاقة وبعض المواد الخام فضلاً عن المشكلات الإدارية، واقترن التراجع أيضاً في الإنتاج الزراعي [190]. فقد قدمت خطة السنوات السبع الثالثة عام 1987، وبينت أن العديد من أهداف خطة السبع سنوات الثانية لم تنجز وأكدت أن التراجع الاقتصادي المهم حدث في عقد الثمانينيات. ولهذا دعت الخطة الجديدة إلى زيادة نسبة النمو الاقتصادي المستهدف وكذلك الأهداف في الصناعات المهمة. وللمرة الأولى في التخطيط الاقتصادي الكوري الشمالي تعترف الخطة الثالثة بمبدأ الحاجة إلى توسيع التجارة الخارجية والمنافع المشتركة [191].

مثل عام 1984 منطلقاً لحركات الإصلاح في كوريا الشمالية، إذ كان هذا العام مؤشراً للخراب في خطة الإنماء الاقتصادي متعددة السنين. وقد كان الخراب خطيراً حتى أن الحكومة قضت عامين لتصنيف الأمور وإطلاق الخطة الثالثة وهي مشروع السنوات السبع (1987 - 1993)،

واستجاب النظام لهذه الأزمة بإطلاق إصلاح ذي شقين يتناول كلا القطاعين الداخلي والخارجي. ففي القطاع الداخلي انطلق الإصلاح في 3 اب (اغسطس) 1984، وسمي بتاريخ اطلاقه، ودُعي (حركة إنتاج السلع الاستهلاكية الشعبية للثالث من اب). وجرى التشديد على الحاجة الى تطوير الصناعة الخفيفة وإنتاج السلع الاستهلاكية من بدلات، وفساتين، وأحذية، واثاث، وقرطاسية الخ. وكان الهدف من التحرك على انتاج البضائع الاستهلاكية الإقلال من عدم رضى المواطنين، وردم الهوة بين النتائج المعتمدة المُحرزة في تطوير الصناعة الثقيلة وشبكة توفير الطاقة والانشاءات الرئيسية وبين مستوى المعيشة المتدني. الا ان الخطة الثالثة (1987 - 1993) عانت وضعًا ماليًا صعبًا، جراء فقدان الدعم من الاصدقاء القدامى، والانفاق الضخم على التسلح، والنظام الاقتصادي غير الكفاء، ولذلك لم تحقق الخطة تنمية اقتصادية أفضل.

أما في القطاع الخارجي فقد انطلق انفتاح أوسع على الاصلاحات الاقتصادية عندما تم إقرار قانون المضاربة المشتركة في 8 ايلول (سبتمبر) 1984، وكان القانون شهادة للتوجه نحو التعاون مع الدول الرأسمالية، وقد سبق ان اعلن هذا القانون في كانون الثاني (يناير) 1984، وكان الهدف اجتذاب الاستثمارات الاجنبية. الا ان الدين الخارجي ومعظمه لروسيا والصين والذي بلغ نحو خمسة مليارات دولار، والدين الداخلي الذي وصل الى أكثر من عشرين مليار دولار. ووصلت قيمة الواردات في عام 1993 الى نحو 1,6 مليار دولار، وكان الشركاء الاساسيون روسيا 38%، والصين 23%، واليابان 10%. أما صادرات عام 1993 فبلغت جملتها مليار دولار، وكان الشركاء الأساسيون روسيا 45%، واليابان 23%، والصين 7% [192].

كان موت الجنرال كيم إيل سونج يمكن ان يكون سببًا لحدوث أزمة في الحكم. الا ان البلاد واجهت مشاكل اكثر خطورة وبدأ ما عرف بأسم (قسوة مارس) عام 1995 وتمثلت في أزمة شاملة في المجتمع بسبب حالة الكساد الاقتصادي المريع وهي أزمة استمرت حتى عام 2000. وتم تقديم مصطلح (مسيرة الغوريلا) الى الشعب وتعبئته من أجل تفادي تلك المشاكل الاقتصادية والمجاعة التي قتلت مئات الآلاف [193].

والواقع أن منتصف عقد الثمانينيات من القرن الماضي كان مؤشرا لبداية الانفتاح أكثر على الخارج، بعد الحاجة الماسة للعملة الصعبة والتكنولوجيا الحديثة، إذ تم إقرار قانون ينظم إنشاء المشروعات المشتركة مع الأجانب في أيلول (سبتمبر) 1984، وبحلول نهاية عام 1987 كان هناك حوالي خمسين مشروعًا مشتركًا في البلاد من بينها مشروعات مشتركة مع الكوريين المقيمين في اليابان ومع الاتحاد السوفيتي. وبحلول عام 1990 لم يأت إلى كوريا الشمالية إلا 79 شركة فقط، منها 67 شركة من الكوريين المقيمين في اليابان، أي بنسبة حوالي 85%، كما أن معظم هذه المشروعات كانت ضئيلة القيمة، إذ كانت قيمة المشروع تبلغ اقل من نصف مليون دولار. ولم تتطور الأوضاع فحتى عام 1997 لم تزد الاستثمارات الأجنبية عن 50 مليون دولار، وهي كمية ضئيلة لا تعوض النقص الشديد في الاستثمارات الداخلية وعدم القدرة على التوسع في الاستدانة من الخارج، ولهذا وصل الاقتصاد الكوري الشمالي إلى مرحلة الانهيار في التسعينيات [194].

كانت الأزمة الاقتصادية التي عانت منها كوريا الشمالية وفقدانها لأهم حلفائها وهو الاتحاد السوفيتي وانفتاح الصين على كوريا الجنوبية دافعا مهما للقيادة الكورية لإحداث بعض التعديلات بهدف الانفتاح التدريجي على العالم الخارجي، ولكن دون التنازل عن حكمها الاشتراكي. وبدأت هذه التغييرات في عام 1990، عن طريق تطبيع العلاقات مع اليابان والتي كانت تعدها بيونج يانج أحد شياطين الرأسمالية، لكن الخلافات سرعان ما برزت بين الطرفين فاليابان طالبت بالسماح بتفتيش منشآت كوريا النووية، فيما طالبت كوريا من اليابان دفع تعويضات مالية عما أصابها من خسائر بسبب الاحتلال الياباني لها والذي انتهى في عام 1945.

أما الخطوة الأخرى فكانت إعلان الحكومة عن إصلاحات لجذب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع الدول لنقل التكنولوجيا إليها، ومحاولة تشجيع المشاريع المشتركة مع أفراد وشركات أجنبية استثمارية وضمن المصالح والحقوق الأجنبية [195]. وبحلول كانون الأول (ديسمبر) 1991 أقامت كوريا الشمالية أول منطقة اقتصادية حرة في الشمال الشرقي، وعلى العكس من الأنموذج الصيني شيدت كوريا الشمالية المنطقة الاقتصادية كاملة لاعتبارات سياسية [196]. وقد ساعدت الصين في إقامة هذه المنطقة بهدف جعل اقتصاد كوريا الشمالية أقرب إلى فضائها الاقتصادي، وعلى ما يبدو تنشيط الإصلاحات الاقتصادية على أمل أن تغير بيونج يانج توجهاتها الفكرية والسياسية، إلا أن تجارب كوريا الشمالية النووية وسياستها ساهمت في ببطء مشاريع التعاون الاقتصادي [197]. وفي سياق مواءمة توجه الانفتاح جاء تعديل دستور عام 1972، وذلك في عام 1992، ليؤكد على نقاط عدة أبرزها [198]:

1 - إلغاء تعبير الماركسية اللينينية والذي اقترن بأيدولوجية الزوتشييه واستبداله بالعقيدة الفلسفية لأيدولوجية الزوتشييه التي أصبحت دستورية بذاتها.

2 - الدور القيادي للحزب قد رتب بشكل مشدد: (فدكتاتورية البروليتارية قد استبدلت بدكتاتورية الشعب الديمقراطية)، بالرغم من أن الدستور بقي يشير إلى أن جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية هي دولة اشتراكية في المادة الأولى منه.

3 - تغيير السياسة الكورية الشمالية تجاه كوريا الجنوبية من موقف عدائي إلى موقف أكثر انفتاحا لغرض التعايش، وذلك عبر دعم مبدأ التوحيد السلمي.

4 - ألغى التعديل فقرة السياسة الخارجية في التعاون الدولي مع الدول الاشتراكية المستند إلى الماركسية اللينينية والبروليتارية وتبني الاستقلال والسلام والتضامن كمبادئ أساسية في السياسة الخارجية.

5 - التأكيد على استقلال الاقتصاد الوطني وتطوير العلم والتكنولوجيا. وكان التغيير الأبرز في هذه التعديلات الدستورية هو دعم سياسة الباب المفتوح، فقانون المنفعة المشتركة الذي صدر عام 1984 يفنقذ للأساس الدستوري في ذلك الوقت، وقد شجعت المادة 37 وبروح أكثر ايجابية وسياسة فاعلة لجذب الاستثمارات الأجنبية، في محاولة لمساعدة البلاد على تجاوز المصاعب

الاقتصادية، وسبق ذلك قرار القيادة العليا عام 1991 بتأسيس منطقة التجارة الاقتصادية الحرة راجيان- سونبونج، تلا ذلك تعديلات عام 1992 ونشر سلسلة قوانين تخص الاستثمار الأجنبي في كوريا الشمالية.

إلا أن الأوضاع الاقتصادية في كوريا الشمالية تدهورت بشكل سريع ففي أيلول (سبتمبر) 1995 أبلغت بيونج يانج المجتمع الدولي بأن الأحوال الجوية السيئة قد تسببت في غرق مناطق زراعية واسعة، وبين البيان أن البلاد تعاني نقصاً في القمح والأغذية. وأشارت بعض التقديرات في مطلع عقد التسعينيات إلى أن حوالي 1 - 2 مليون شخص، أو حوالي 5 - 10% من السكان ماتوا جراء ذلك النقص، وبينما كان الإعلان موضع استغراب بحد ذاته، فقد أعقبه مناشدة كوريا الشمالية لبرنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة ومانحي المساعدات الدوليين لتقديم المساعدة وفيما كانت الأحوال الجوية السيئة هي السبب دون شك في نقص الغذاء، إلا أن السبب الحقيقي كان قرارات القيادة الكورية الشمالية واستجابة الشعب لتلك السياسات. فقد فرضت القيادة الزوتشيه كأساس لتنمية الصناعة الداخلية وتسبب ذلك في عدم وجود نقد أجنبي أو قدرات تنافسية للسوق، ولهذا لم تستطع البلاد شراء الغذاء من الخارج، فضلاً عن أن فرض الزوتشيه في تطوير الزراعة أدى إلى ممارسات زراعية سيئة، إلى جانب تراجع الناتج الصناعي وفقدان إمكانية التعافي الوطني، وجاءت القرارات الحكومية عامي 1994 - 1995 في تحديد حصة المزارعين في المزارع الحكومية الكبيرة من 167 إلى 107 كغم ليؤدي إلى مقاومة لجهود الحكومة في السيطرة على جمع وتوزيع الغذاء. ولم يستفد النظام من الأزمة في معالجة أوضاعه بل سعى لإعاقة أي مطالبة لإصلاح النظام ونقض كل مطالبات المانحين بإصلاح النظام في مختلف المجالات[199].

وهناك من يرى أن الأزمة كانت نتاجاً لعوامل عدة أبرزها[200]:

- 1 - السياسة الاقتصادية الخاطئة في مجال الزراعة ونقص الأرض الصالحة للزراعة، ومشاكل المزارع الجماعية والأحوال الجوية السيئة.
- 2 - النقص المستمر في السماد والوقود.
- 3 - النفقات العسكرية الكبيرة التي استهلكت الموارد اللازمة للاستثمار والاستهلاك المدني.

وهناك رؤية أخرى للأزمة الاقتصادية في كوريا الشمالية تستند إلى عوامل عدة أبرزها[201]:

- 1 - الفعالية المنخفضة للتخطيط المركزي في الاقتصاد الكوري الشمالي، إذ يخضع الاقتصاد لقانون الانتاجية الهامشية ويعود بالميل إلى الانخفاض، فالانحدار التدريجي في معدل النمو الاقتصادي هو أمر طبيعي في الاقتصاد الكوري. واتجه الاقتصاد نحو النمو السريع لأنه لم يتطلب تخطيطاً صارماً، فعملية صنع القرار المركزية أصبحت غير فعالة ولا نافعة بعد المرحلة التكوينية والتعميرية. ثم إن الملكية الجماعية والتوزيع الاشتراكي للإنتاج أخفقا في تشجيع الشعب على العمل الجاد، وبذلك هبطت انتاجية العمال.

2 - دور العوائق والعقبات في تراجع القطاعات الصناعية الرئيسية، ولا سيما المواصلات والتعدين والطاقة، مما أدى الى تفاقم النمو الاقتصادي في كوريا الشمالية.

ومن جراء الافتقار الى معدات حديثة، وخصوصاً في مجال المواصلات، برزت مشكلات كبرى في توفير المواد الخام وفي تسليم البضائع المنجزة. كما ان العجز في تأمين الطاقة للصناعات الثقيلة والخفيفة مما أعاق عجلة النمو الصناعي، وعرقل عمل المنشآت الصناعية.

3 - القصور في التبادل الخارجي. فقد أدت خسارة الاعتمادات الغربية في اعقاب أزمة الدين الخارجي أواسط السبعينيات، مما صعب على كوريا الشمالية استيراد الآلات والمنتجات التقنية، فجمّل الدين الخارجي على كوريا الشمالية في عام 1991 قدر بما بين 4,5-4,8 مليار دولار. وتعدّد الوضع أكثر بمطالبة روسيا بسداد الدين على كوريا الشمالية بالعملّة الصعبة في تبادلته التجاري منذ عام 1991. كما طالبت الصين كوريا الشمالية الدفع بالعملّة الصعبة بدءاً من عام 1993، ولذلك عمدت كوريا الشمالية في 28 كانون الاول (ديسمبر) 1991 الى اطلاق مشروع إنمائي لحوض نهر تومن، وحددت منطقة ناجين - سونبونج في الاقليم الشمالي الشرقي الساحلي بأنها منطقة اقتصادية خاصة. وقرار قانون جديد للاستثمار الاجنبي في تشرين الاول (اكتوبر) 1992 وقوانين مرتبطة به في المضاربة المشتركة والمشاريع الاجنبية.

4 - الانفاق العسكري الضخم الذي ضاعف العجز الاقتصادي للبلاد، فقد ادت اولوية تطوير الدفاع الذاتي على حساب التنمية الاقتصادية خلال عقد الستينيات من القرن الماضي الى إعاقة الاقتصاد الكوري الشمالي. وأدى الاستثمار الضخم في تطوير الدفاع الوطني الى التضحية بالاستثمار المطلوب للنمو الاقتصادي.

5 - تشديد كوريا الشمالية على الايديولوجيا والسياسات، وهي مرتبطة بجميع المشاكل الاخرى في اقتصاد كوريا الشمالية. فأولوية الزوتشيه في النهج السياسي لدى كوريا الشمالية عرقلت التعاون الدولي وجذب رأس المال الاجنبي والتكنولوجيا المتطورة. ولتجاوز ذلك بدأت كوريا الشمالية منذ أوائل الثمانينيات في انتهاج سياسة الباب المفتوح اقتصادياً، والاهتمام بالتجارة الخارجية مع البلدان الرأسمالية، ومحاولة اجتذاب السياح من البلدان الغربية.

وفي محاولة لتجاوز حالة التدهور الاقتصادي أعلنت الحكومة في 1 تموز (يوليو) 2002 إجراءات لتحسين الاقتصاد متجنبة استخدام مصطلح إصلاح مثل إيجاد حوافز للمصانع لتعمل بفائدة أكبر مستندة إلى السماح بزيادة الرواتب ورفع الأسعار. وأصبحت أكثر المنتجات متوافرة بالدفع النقدي للمستهلكين. والغى نظام الحصة العامة أيضاً، وعدلت نسب التبادل الخارجي، وسمح بالتبادل النقدي الحر لتقوية الاستهلاك الشعبي، وكان الاقتصاد نقدياً جزئياً. وكان هدف الإجراءات تطوير اقتصاد السوق. وقدمت تكتيكات إدارية جديدة أيضاً بهدف خلق حوافز ومحاسبة. وأنشئ منتج السوق وأجريت تحسينات على قواعد التنظيم الزراعي وسمح للمنتجات الزراعية أن توفر في السوق باستخدام نظم التوزيع المدارة ذاتياً. وفي حزيران (يونيو) 2003، خففت القيود أيضاً على أنشطة مزارع السوق والذي قاد إلى توسع في نشاط السوق. وفي الوقت نفسه أظهر النظام

مرونة بزيادة سلمية الإصلاحات الاقتصادية، والسماح للجيل الشاب بإصلاح أكبر لعقول الأفراد في القيادة وتشجيع التعاون الاقتصادي أكثر مع كوريا الجنوبية[202].

وبحلول أواخر عام 2005، أعادت بيونج يانج تفعيل نظام توزيعها العام، وبدا وكأن المجاعة قد تحسنت بوضوح بالرغم من أنها لم تحل بشكل كامل. إلا أن النظام أصر أن البلاد قد تعافت من المجاعة، وليس هناك حاجة لمزيد من المساعدات الغذائية، وادعوا أن البلاد تمتعت (بحصاد وفير)، ولذلك أعلن النظام أنه بنهاية عام 2005، يجب على كل منظمات المساعدة الأجنبية أن توقف مشاريع مساعداتها الغذائية في البلاد. وبدلاً من ذلك يجب أن تتركز الجهود على مساعدات التنمية، لكنه ليس واضحاً فيما إذا ستخرج كل مجموعات المساعدات، وخصوصاً إذا تحولوا رسمياً من المساعدة الغذائية إلى مساعدات التنمية[203].

وفي 30 تشرين الثاني (نوفمبر) 2009، طبق النظام فجأة إصلاحاً نقدياً، وصدرت عملة جديدة، وحولت الرموز القديمة إلى الجديدة بنسبة 1:100. وبما أن مقداراً محدوداً من العملة القديمة يمكن تحويلها، فهذا التحرك له تأثير في الغاء أغلب الودائع، وكانت هذه محاولة لكبح التضخم وتقوية سيطرة النظام على الاقتصاد، وتحديدًا باستهداف طبقة التجار المنغمسة في نشاطات السوق السوداء. إلا أن انهيار الأسواق المحلية أوجد تضخماً متفشيًا، فضلاً عن انهيار نظام التوزيع العام خلال مجاعة التسعينيات، جعل الأسواق المحلية أساساً لتوزيع الغذاء. وظهرت تقارير عن نقص غذائي حاد في البلاد[204].

إلا أن كل تلك الإجراءات لم تفلح في إبعاد شبح الأزمة الغذائية عن كوريا الشمالية. ففي كانون الثاني (يناير) - أيار (مايو) عام 2012 بدأت المجاعة في شمال وجنوب إقليم (هوانج هي) الواقع في جنوب شرق العاصمة بيونج يانج. ويعد هذا الإقليم المنتج الأهم للأرز والذرة في المنطقة وقد نقلت هذه المحاصيل لتأمين الغذاء للجيش والمواطنين في العاصمة، وتركت بعض القرى الزراعية بدون غذاء وقدر عدد الضحايا بحوالي عشرة آلاف شخص. وكان برنامج الغذاء العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة قد نشرتا تقريراً في تشرين الثاني (نوفمبر) 2012، قدر أن إنتاج كوريا الشمالية من الأرز في عام 2012 - 2013 قد زاد بنسبة 11% عن السنة السابقة، وتحسن إنتاج الذرة بحوالي 10%. كما بين فريق تفتيش الاتحاد الأوروبي الذي زار كوريا الشمالية في تشرين الأول (أكتوبر) 2012، لتقييم الوضع الغذائي وتوصل إلى استنتاج أن الوضع لا يتطلب مساعدة طوارئ، إذا استمر تحسن إنتاج الغذاء عن السنة السابقة وبما يتوافق مع تقرير المنظمات السابقة[205].

ويبقى السؤال الأهم هل يستطيع الاقتصاد الكوري الشمالي التواء مع العولمة؟

وللإجابة على هذا السؤال لا بد من التأكيد على أن الوضع الاقتصادي في كوريا الشمالية يعاني من مشكلات عدة أبرزها[206]:

1 - ضعف الناتج المحلي الإجمالي، وقد كانت هذه النسبة 1% في عام 2006، واستنادًا إلى تقديرات عام 2006 فإن القدرة النقدية لكوريا الشمالية هي 40 مليار دولار. وما يرتبط بذلك من ضعف ميزانية الدولة إذ أن ميزانية عام 2002 كانت قد قدرت العوائد والنفقات الكلية بحدود 10،1 مليار دولار.

2 - تزايد التضخم، فقد توقعت الحكومة في ضوء برنامج التكيف الاقتصادي أن يتزايد مستوى التضخم، وعلى الرغم من عدم وجود تقديرات إلا أن الأوضاع أشارت بعد تخفيف السيطرة على المعروض والأسعار عام 2002، بأن قيمة العملة الكورية الشمالية (وون - Won) قد تراجعت إلى حوالي 300% في غضون ذلك العام. وأصبح التضخم مزمناً. فيما سعت السلطات لاحقاً إلى السيطرة على قيمة العملة الرسمية (وون) التي حددتها 1 دولار = 220 وون في عام 2007، فيما كانت قيمته في السوق السوداء أكثر من 900 وون، وكانت عملية تدهور قيمة العملة قد برزت منذ عام 2005 عندما وصلت قيمة الدولار الواحد إلى 3 آلاف وون 3 - ضعف مصادر الطاقة، فالمصدر الرئيس للطاقة التجارية هو الفحم والطاقة الهيدروليكية. وكانت نسبة استهلاك الفحم في البلاد عام 2003 حوالي 82% من مجمل مصادر الطاقة، واستهلكت كوريا الشمالية في عام 2005 حوالي 25 ألف برميل من النفط في اليوم، وتعتمد البلاد على الخارج في توفير الوقود وقد أصبح قليلاً بعد الخلاف حول برنامجها النووي.

4 - ضعف النظام المصرفي في البلاد، فباستثناء البنك المركزي وبنك المزارعين، فإن البنوك الأخرى قد أغلقت في عامي 1946-1947. وفي عام 1959 ادمج بنك المزارعين في البنك المركزي، وتم تأسيس بنك التجارة الخارجية لإدارة الأعمال الدولية في البنك المركزي. ومنذ عام 1978 تم تأسيس ستة بنوك أخرى للتعامل مع الصيرفة الأجنبية وتبادل التوظيف الخارجي. ومابين عامي 1987 - 1996 أسست تسعة بنوك للفائدة المشتركة والاستثمار الأجنبي لجذب الكوريين في الخارج للاستثمار في كوريا الشمالية، وهناك أيضاً أربعة شركات تأمين.

5 - ضعف العلاقات الاقتصادية الخارجية ومحدوديتها، فحتى عام 1988 لم تكن هناك علاقات اقتصادية بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية، ومنذ ذلك الحين تزايدت بالتدريج لتصل إلى 1 مليار دولار في عامي 2005 و2006، وبذلك أصبحت كوريا الجنوبية ثاني أكبر شريك تجاري لكوريا الشمالية بعد الصين التي حظيت بحوالي 42% من التجارة معها، ثم روسيا 9% وتاييلاند 8%. هذا فضلاً عن ضعف ميزانها التجاري ففي عام 2005 وصلت قيمة الواردات إلى 2، 6 مليار دولار فيما كانت الصادرات لا تتجاوز 1،4 مليار دولار.

6 - تزايد حجم الدين الخارجي، أصبحت كوريا الشمالية منذ عقد السبعينيات من القرن العشرين تعاني من المديونية للعديد من الدول ومنها فرنسا، وألمانيا، والسويد، وأستراليا، واليابان. فضلاً عن مديونيتها لحلفائها في الكتلة الاشتراكية الاتحاد السوفيتي والصين، والقليل من هذه الديون تم تسديدها منذ عقد الثمانينيات من القرن الماضي. وقد قدر حجم الدين الخارجي لكوريا الشمالية في عام 1996 بحوالي 12 مليار دولار أغلبها إلى روسيا والصين (حوالي 7،4 مليار دولار أو 62%) والبقية إلى الدول الغربية واليابان (4،6 مليار دولار أو 38%). وخلال حقبة 1999 - 2001

تلقت كوريا الشمالية مساعدات تنموية رسمية ثنائية ومتعددة الأطراف بحوالي 394,8 مليون دولار. وخلال حقبة 2001 - 2002 تلقت كوريا الشمالية مساعدات تنمية اجتماعية - اقتصادية بحوالي 367,9 مليون دولار من منظمة الأمم المتحدة.

7 - ضعف الاستثمار الأجنبي، فقدرة كوريا الشمالية محدودة في جذب الاستثمارات الأجنبية بسبب حجم الدين المطلوب لمختلف الدول، إلا أن هذا لم يمنعها من السعي إلى استثمارات جديدة، وتحديدًا في أول اقتصاد خاص أو منطقة التجارة الحرة في ناجين - سونبونج في شمالها الشرقي. وهذه المنطقة طريق العبور إلى روسيا بالقطار وإلى الصين بالطريق لكن وصول بقية كوريا الشمالية إليها بالطائرة فقط. وهناك أيضا منطقة الإدارة الخاصة سيان ويجو الواقعة في أقصى الغرب على الحدود مع الصين، وتسعى إدارتها الذاتية إلى زيادة التجارة الثنائية. إلى جانب ذلك هناك منطقتان للتجارة الحرة في مونت كومنانج للعلوم ومنطقة السياحة - الرياضية والمنطقة الصناعية الخاصة كيسونج وكلاهما في الجنوب الشرقي لكوريا الشمالية. وكان لقضية الانتشار النووي أيضا تأثير سلبي على الاستثمار الأجنبي.

وتبقى العقبة الأهم في وجه العولمة الاقتصادية في كوريا الشمالية هي رؤية قادة البلاد وتأكيدهم على استقلالية أنموذجهم الاقتصادي حتى داخل المنظومة الاشتراكية، وأنهم مستمرون في مسلكهم الاستقلالي في بناء الاشتراكية، ويرفضون رفضًا باتًا أي تسلل للعناصر الرأسمالية إلى صفوفهم، وأن ذلك لو تم وان بقدر ضئيل فإنه سوف يؤدي إلى عواقب وخيمة، ومن ثم فإنه إذا ما ظهرت مثل هذه العناصر فلا بد من القضاء عليها قضاء تامًا.

ولهذا يرفض قادة كوريا الشمالية أي محاولة لتحويل الاقتصاد الاشتراكي المخطط إلى اقتصاد السوق الرأسمالي، حتى وان جاء ذلك من قبل الاشتراكيين الديمقراطيين الذين يرفعون شعار (اشتراكية إنسانية ديمقراطية)، ويرون انه لا يمكن لاقتصاد السوق أن يتلاءم مع الاشتراكية، لأنه قائم على الملكية الخاصة والنزعة الفردية والتنافس غير المحدود، وفي الاتجاه نفسه فأنهم يرفضون عرض الدول الرأسمالية للمساعدة والتعاون الاقتصادي لان ذلك ما هو إلا مكيدة من شأنها فقدان الاستقلال السياسي أيضا وليس الاستقلال الاقتصادي فقط، فالصيغة الوحيدة المقبولة للتعاون والتبادل الاقتصادي هي القائمة على مبدأ المساواة والمنفعة المتبادلة وليس التعاون الاقتصادي والمساعدة الخانعة التي تعرضها الدول الرأسمالية.

كما ترى القيادة الكورية الشمالية في النظام الاقتصادي الراهن الذي أنشأته الدول الرأسمالية لا يحقق العدالة، وتطالب بضرورة تغييره إذ أن الدول الرأسمالية تستخدمه لفرض سيطرتها على العالم عبر الاحتكارات الغربية بما يسبب عدم الاستقرار الدولي، ومن ثم فإن إنشاء النظام الاقتصادي الدولي الجديد يمثل احد التحديات الملحة لمنع اندلاع الحرب والدفاع عن السلام عبر منع استغلال الدول لبعضها البعض، وهذا النظام يمكن أن تنشئه الدول النامية عبر مواصلة الكفاح ضد الامبريالية، التي تصر على المحافظة على النظام القائم لأنه يحقق مصالحها، ولهذا ترفض كوريا الشمالية العولمة التي ترى أنها اللافتة الجديدة التي يرفعها الامبرياليون لممارسة التسلطية في كل مكان [207].

إلا أن هناك من يرى أن بإمكان كوريا الشمالية توظيف مجموعة الاستراتيجيات الاقتصادية في التعامل مع الغرب والولايات المتحدة والاستفادة اقتصاديا و علمياً وذلك ب[208]:

1 - محاولة حث الإدارة الأمريكية ورجال الأعمال للاستثمار في كوريا الشمالية رغم أن ذلك لن يحدث في المستقبل القريب. ويمكن الاعتماد على اليابان في المراحل الأولى للتطبيع الدبلوماسي لتكون الراعي الأول لتنمية العلاقات الاقتصادية معها وقد يتبع ذلك تنافسها مع الآخرين.

2 - محاولة الحصول على قروض من المؤسسات المالية الدولية التي تسيطر عليها الولايات المتحدة. ويمكن أن تشارك كوريا الشمالية في منتدى أيبك (التعاون الاقتصادي لآسيا المحيط الهادئ) ومنظمة التجارة العالمية. إلى جانب التركيز على برامج التنمية المشتركة برعاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنها برنامج تنمية نهر تومان المصمم لجذب التمويل والتكنولوجيا بالأساس من الولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية.

3 - التحرك لطلب المساعدة من الصين على الأقل لفترة محدودة، وبالرغم من طلب إمدادات غذائية و نفطية من الولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية إلا أن المخاوف قائمة من التأثير السياسي الذي قد ينجم عن تبعية شديدة للغرب.

المبحث الرابع

العولمة الثقافية وتأثيرها في كوريا الشمالية

من أقدم تعريفات الثقافة ذلك الذي قدمه إدوارد تايلور في أواخر القرن التاسع عشر في كتابه الثقافة البدائية ويعرفها ب (كل مركب يشتمل على المعرفة والمعتقدات والفنون والأخلاق، والقانون والعرف، وغير ذلك من الإمكانات أو العادات التي يكتسبها الإنسان كونه عضواً في مجتمع) [209]. فالثقافة (ذلك المركب المتجانس من الذكريات والتصورات والقيم والرموز والتعبيرات والإبداعات والتطلعات التي تحتفظ لجماعة بشرية، تشكل أمة أو ما في معناها، بهويتها الحضارية، في إطار ما تعرفه من تطورات بفعل ديناميتها الداخلية وقابليتها للتواصل والأخذ والعطاء. وبعبارة أخرى، أن الثقافة هي المعبر الأصيل عن الخصوصية التاريخية لأمة من الأمم، عن نظرة هذه الأمة إلى الكون والحياة والموت والإنسان ومهامه وقدراته وحدوده، وما ينبغي أن يعمل وما لا ينبغي أن يأمل.. وليست هناك ثقافة عالمية واحدة، وليس من المحتمل أن توجد في يوم من الأيام، وإنما وجدت، وتوجد وستوجد، ثقافات متعددة متنوعة تعمل كل منها بصورة تلقائية، أو بتدخل إرادي من أهلها، على الحفاظ على كيانه ومقوماتها الخاصة. من هذه الثقافات ما يميل إلى الانغلاق والانكماش، ومنها ما يسعى إلى الانتشار والتوسع، ومنها ما يعزل حينا وينتشر حينا آخر) [210]. والثقافة هي طريقة حياة الجماعة، ونظرتها إلى الأمور من حولها، وتتضمن مجمل المعارف والعقائد، والأدوات والتكنولوجيا، والتفسيرات الحياتية التي تعطي معنى للواقع، والآخرين، كما أنها توجه طريقة العمل والإنتاج والاستهلاك. ويكتسب الفرد الثقافة من خلال مؤسسات التنشئة الاجتماعية التي يخضع لها منذ ولادته، ويشارك فيما بعد في تدعيم هذه الثقافة باتباعها والخضوع لها، وبذلك يسهم في استمراريتها عبر الأجيال.

وترتبط الثقافة بالهوية بمستوياتها المختلفة، الفردي والجماعي والوطني، فهي في كل مستوى منها انعكاس للثقافة السائدة وتدعيم لها في الوقت ذاته. وتعرف الهوية بأنها مطابقة الشيء لنفسه، وعناصرها هي: الاختلاف عن الغير، والمطابقة للنفس، وما يتميز به المجتمع أو الجماعة، والفرد عن غيرهم في مجالات القيم، والتقاليد، والسمات العامة. وجوهر أي هوية يتمثل في اللغة والدين، والقيم، والمهارات، والتراث وما يشتمل عليه من تقاليد، وتفسيرات، وقيم [211]. والثقافة في احد مضامينها هي التجربة التي تلخص الجوانب الإبداعية والاجتماعية والسلوكية، والعقيدية التي تسمح بالتمييز بين مجتمع وآخر، وبين ثقافة وأخرى.

فالعولمة تعمل على توحيد أو صهر ثقافات الشعوب المختلفة والمتفاوتة في ثقافة كونية واحدة، إلا أنها لم تحقق الاستجابة والاندماج بل كان هناك العكس في العديد من الحالات وظهر التشبث بالهوية لدى العديد من الشعوب [212]. وسوف نتناول هذا المبحث كما يلي:

أولاً: طبيعة الثقافة في كوريا الشمالية ومرتكزاتها

ينتمي الكوريون الى أسرة عرقية واحدة ويتكلمون لغة واحدة. ويعتقد أنهم من سلالة القبائل المنغولية التي رحلت الى شبه الجزيرة الكورية ما بين العصر الحجري الحديث والعصر البرونزي. واللغة الرسمية الكورية هي هانجول، وتنتمي الى مجموعة اللغات الأورالية والألطائية التي تحتوي على المجرية والتركية والمنغولية والفنلندية. وقد ابدع الهانجول الملك سي جونج العظيم وعلمائه في عام 1443 وذلك لأن الكوريين رغم انهم يتكلمون لغة مختلفة عن الصينيين واليابانيين، الا انهم اعتمدوا على الاحرف الصينية للدراسة والتعلم والكتابة. والآن يستخدم نظام كتابة الهانجول بين 70 مليون نسمة في الكوريتين الى جانب 5 ملايين كوري وراء البحار [213].

ويتكلمها جميع السكان. ويتكون المجتمع الكوري من جماعات عدة أبرزهم البوذيون وهم الأغلبية، والبروتستانت، والكاثوليك والكونفوشيون ويشكلون الأقلية في جمهورية كوريا.

أما الثقافة المجتمعية العامة فتسودها القيم الكونفوشية، والى حد ما بعض القيم البروتستانتية، ويساهم النظام التعليمي في تدعيم الثقافة المجتمعية ذلك أن فلسفة التعليم في أساسها نابعة من روافد عدة أهمها الفلسفة الكونفوشية والفلسفة البوذية، إلى جانب التأكيد على مفهوم السلطة الأبوية الذي يهيمن على الحياة في المجتمع الكوري والمدرسة ويصبح المحك الأساسي في التفاعل بين التلاميذ ومعلميهم، إذ تتحول العلاقة بين المعلم وتلاميذه إلى علاقة أبوية سلطوية، مما يساهم في تدعيم السلطة الأبوية كسمة من سمات الطابع القومي الكوري [214].

وتعد قواعد الكونفوشية القاعدة العامة للسلوك الاجتماعي في كوريا بشطريها عمومًا. وهي هوية الفلسفة الاجتماعية، إذ أنها تقتصر على منظومة من القيم الاجتماعية وقواعد السلوك، والتي كانت قد اعتمدت في المملكة الكورية عام 1392 من قبل سلالة لي الحاكمة وتحولت إلى عقيدة اجتماعية بكل معنى الكلمة، أي أن أفكارها انتقلت من المجال الفلسفي النظري العام إلى حيز الممارسة الاجتماعية اليومية، وتقوم الكونفوشية في كوريا على ثلاثة مبادئ [215]:

أ- تكريم ذكرى الأسلاف: فالأسلاف يمثلون المثال الأعلى للسلوك، والافتداء بما أورثوه على المستوى الأخلاقي، إرث معنوي ورمزي ثمين يجب على الأبناء تكريسه بتكريمهم. واعتماد الكونفوشية، بعدها حاملا اجتماعيا لنشاط الإنسان الكوري في حياته اليومية والعملية أعطى الشخصية الكورية الدينامية التي تتميز بها، وكذلك التماسك التقليدي الذي منع انكسارها من الداخل، على الرغم من الكسور الخارجية التي أصيبت بها من الاستعمار الياباني والحرب الكورية (1950 - 1953). وتكريم ذكرى الأسلاف يعني قبل أي شيء آخر التعلق بالعائلة بوصفها قيمة أساسية في الحياة، وعلى المستويين الفردي والجماعي، وهذا ماتجسده العقيدة الكونفوشية في قاعدة ال هيو، أي خشوع الأبناء أمام والديهم. وهنا لا فصل جوهريًا بين تكريم الأقدمين من أسلاف للعائلة وتقديم الطاعة والوفاء إلى الوالدين في الحاضر، ولولا هذا التماسك القوي والعميق على مستوى الخلية الأولى للمجتمع (العائلة) لما استمر المجتمع الكوري قويًا راسخًا.

ب- احترام السلطة: إن احترام السلطة يبدأ داخل الأسرة باحترام الوالدين، على قاعدة ال هيو. وتنسحب لاحقاً، في الشخصية الكورية على احترام شبه مطلق للسلطة. وتبرز بقوة هذه النزعة الكونفوشية على نحو خاص في كوريا الشمالية إذ أن النظام السياسي ذو طابع سلطوي منذ عام 1948 من دون أن يبدي الشعب أي اعتراض يذكر على السلطة. وبقي الناس متعلقين بصورة القائد انطلاقاً من واجب الطاعة البنيوية المطلقة، إذ كان الجنرال كيم أيل سونج مؤسس الجمهورية يحرص على الدوام على تقديم نفسه في صورة الأب القائد والأب المحب للشعب والأب- البطل المقاوم للمحتل الياباني، كما للغازي الأمريكي.

ج- إكبار كَلِّي للتعليم والعلم: إذ أن أهل العلم هم صفوة الناس في نظر الكونفوشية. وعليه، فإن التعليم قيمة عليا، تعبر عن رقي المجتمع من جانب، وتساهم في استمرارية هذا الرقي من جانب آخر. فالتميز في التحصيل العلمي واجب أخلاقي، على المرء أن يسعى دومًا إلى تحقيقه، إذ إنه سيدفعه لاحقًا إلى التميز في العمل. وهنا يكون السعي إلى الاجتهاد في العمل واجبًا أخلاقيًا، في الكونفوشية، كما أن السعي إلى الجودة القصوى في هذا العمل موقف أخلاقي ملزم يجعل من العمل والتعلم قيمة واحدة ذات وجهين في الشخصية الكورية، وهذا ما يفسر تدني نسبة الأمية في كوريا الشمالية. في ضوء ما تقدم نجد أن المثلث القاعدي للشخصية الكورية يقوم على العائلة والعمل والسلطة.

أشار دستور عام 2009، في الفصل الثالث إلى الثقافة في (المواد 39 - 57) وأهمية دعم الثقافة الاشتراكية وتحقيق الثورة الثقافية ليتم إقامة نمط الحياة الاشتراكي في كل الميادين، وان الدولة تضع مبادئ علم التربية الاشتراكي لتنشئة الأجيال الجديدة، وألوية التعليم الشعبي وتأهيل الكوادر، إلى جانب مجانية التعليم للجميع، ودور الدولة إرساء الزوتشيه في البحث العلمي.

ويدرك بعض الكوريين تحديداً والأسوييين عموماً بأنهم سوف يتحولون بشكل عفوي أو مقصود للتأثر بالقيم الغربية المختلفة. ويطرح اليابانيون تعبير (Yogi Wakon) والذي يعني التكنولوجيا الغربية والروح اليابانية. ويعد مفهوماً مثالياً للتعبير عن إستراتيجية التعامل مع الثقافة والحضارة الغربية. إذ انه يؤكد على ضرورة المحافظة على القيم اليابانية التقليدية في الوقت نفسه الذي يتم فيه استيراد التكنولوجيا وأدوات التعلم الغربية. إلا أن البعض يحتاج بصعوبة الفصل بين المعرفة والتكنولوجيا الغربية وبين القيم والأنماط الفكرية المحيطة بها. وعليه فإن الاختيار الرشيد في هذه الحالة يتمثل في ترك الأمور لموازين الحكم العقلي والفكري التي تأخذ القيم الجيدة والمناسبة وتترك القيم الرديئة وغير المناسبة. والواقع أن هناك قناعة آسيوية بان العولمة الغربية سوف تشهد صعوداً ثقافياً آسيوياً بحيث يصبح الأنموذج الآسيوي الذي يستند إلى التعاليم والقيم الكونفوشية والبوذية والطاوية وبقدر بمبدأ الانسجام بين الإنسان وبيئته احد المكونات الأساسية التي سوف تشكل الثقافة الكونية في عصر العولمة[216].

ثانياً: موقف النظام السياسي من العولمة الثقافية

يمكن القول أن العولمة الثقافية تجري، وتتوسع في مناخ من التراجع الحاد للثقافة المكتوبة على صعيد الإنتاج والتداول، وهو بذلك يعبر عن طبيعة العولمة الثقافية ومنطق عملها: ثقافة العولمة هي ثقافة ما بعد المكتوب، الثقافة التي يؤرخ ميلادها لاحتضار الثقافة المكتوبة. وثقافة ما بعد المكتوب هي تحديداً ثقافة الصورة التي تعد المفتاح السحري للنظام الثقافي الجديد: نظام إنتاج وعي الإنسان بالعالم [217]. وهناك من يرى العولمة هي السيطرة الثقافية الغربية على سائر الثقافات، بواسطة استثمار مكتسبات العلوم والتقانة في ميدان الاتصال. وهي لا تؤرخ لنهاية عصر الدولة القومية، بل تعلن عن ميلاد حقبة جديدة من تمددها المستمر، والعولمة الثقافية ما هي إلا مظهر من مظاهر ذلك التمدد خارج الحدود، الذي هو آلية طبيعية في نظام اشتغال الدولة القومية الحديثة. إلا أن هذه السيطرة الثقافية الغربية العامة تنطوي في ثناياها على علاقة أخرى من السيطرة تجعل ثقافات غربية عديدة في موقع تبعية لثقافة أقوى، تتمدد أحكامها على امتداد سائر العالم [218]. ولهذا برزت ثنائية صراعية غير مسبوقة: من جهة إرادة انتشار اقتصادي وإعلامي-كوني تستهدف بنية مسبقة تحطيم أو إزاحة البنى التقليدية للمجتمعات المتوجهة إليهم، ومن جهة أخرى توثب وتحفز الهويات المحلية إثنية ودينية للدفاع عن كيانها ضد كل محاولات الابتلاع والاحتواء. والهدف إزالة الوجود التقليدي للدولة الوطنية المهددة بكيانات فوق وطنية خارجية وبكيانات قبل وطنية داخلية [219].

ويحاول الاختراق الثقافي الذي تمارسه العولمة إلغاء الصراع الأيديولوجي والحلول محله. فإذا كان الصراع الأيديولوجي صراعا حول تأويل الحاضر وتفسير الماضي والتشريع للمستقبل، فالاختراق الثقافي يستهدف الأداة التي يتم بها ذلك التأويل والتفسير والتشريع: ويستهدف العقل والنفس ووسيلتهما في التعامل مع العالم: الإدراك [220]. وتحاول العولمة فرض نمط حياة شاملة بما في ذلك الثقافة والعلاقات الاجتماعية وأنماط الاستهلاك والقيم وأسلوب الحياة وأنماط التفكير والتنظيم الاجتماعي والسياسي.

ولعل أخطر آثار العولمة ما يتصل باقتحامها للبنى الثقافية والحضارية لشعوب العالم تحت دعوى التوحد الثقافي. والنتيجة تصدع الهوية الثقافية في بلدان العالم التي تتأثر بالعولمة. وحدث ما يسمى بالصراع القيمي فضلا عن إضعاف عاطفة الانتماء. فثقافة العولمة تعمل على جعل الثقافات الوطنية والقطرية تابعة ومسلوبة وتتنافس الشركات الإعلامية العالمية لتقديم سلعتها إلى المستهلك في إغراء لا يقاوم، فضلا عن تكريس منظومة جديدة من المعايير ترفع من قيمة النفعية والنزعة المادية المجردة من أي محتوى إنساني [221]. أن نهاية الأيديولوجيا هي المبدأ الذي تزعم ثقافة العولمة أنها تركز عليه، لتقدم نفسها في مواجهة الثقافات الأخرى على أساس أنها لا تحمل أيديولوجيا وليس لها خصم أيديولوجي، وان الزمان والمكان صارا خاليين من الأيديولوجيا. إلا أن هذه الدعوة هي لغرض اختراق الثقافات الأخرى، سمعيا وبصريا واستهلاكيا وسياسيا، عن طريق تكريسها للفردية والأنانية التي ليس لها انتماء اجتماعي أو طبقي أو قومي. وان العولمة تنطوي بل تتبنى وتنشر أيديولوجيا معينة من عناصرها الأساسية محاربة الذاكرة الوطنية والتاريخ والوعي

بالتفاوت الطبقي وبالانتماء الوطني والقومي، ومن ثم الوعي الأيديولوجي. وهذا كله يتناقض مع العولمة[222].

تسعى النظم الشمولية الى ممارسة سيطرة كاملة على المعلومات وكل اشكال وسائل الاعلام، ومن خلال هذه السيطرة، يمكن ان يقوم النظام بعملية غسل الدماغ أو العقائدية لقطاع الجماهير. وخلال حقبة الجنرال كيم ايل سونج كانت هذه السيطرة أكثر سهولة في التطبيق منها في مرحلة كيم جونج ايل. فالتقدم السريع في تكنولوجيا المعلومات جعل منها اكثر التحديات مدي للأنظمة الشمولية في منع مواطنيها من المصادر الخارجية للمعلومات. ومع ذلك، وفي ظل الظروف، قامت كوريا الشمالية بعمل معقول في المحافظة على اغلب الشعب وغالبا بشكل كامل معتمداً على وسائل الاعلام الكورية الشمالية الرسمية كمصدر للمعلومات والاشتباه في أية دعاية خارجية من الولايات المتحدة أو كوريا الجنوبية.

إذ ان محطات التلفزيون والراديو في منازل الكوريين الشماليين محددة، ولذلك فهم يتلقون فقط محطة واحدة، وليس هناك وسائل اعلام مطبوعة خارجياً، وحتى وان حصلوا على صحف ومجلات من كوريا الجنوبية أو الصين، فإن قدرتهم على قراءة هذه المواد غير ممكنة، فبينما لدى سكان كوريا الشمالية نسبة عالية من التعليم الاساسي بما لا يقل عن سبع سنوات من التعليم والعديد لا يستطيعون قراءة الحروف الصينية، سوى مقاطع الهنجول الاصلية، فقبل عقود مضت نقحت كوريا الشمالية نظام كتابتها من الحروف الصينية التي لا تزال مستخدمة من سكان كوريا الجنوبية واليابان[223].

كانت مرحلة ما قبل التسعينيات من القرن الماضي هي مرحلة الانغلاق التام عن المعلومات حول طبيعة العالم الخارجي، الا ان بروز أزمة الغذاء الحادة في البلاد في عقد التسعينيات التي ادت الى مجاعة واسعة وعبور الجائعين للحدود مع الصين. وكان هذا اول احتكاك للكوريين مع العالم الخارجي وتعارض ذلك مع المعلومات التي كان ييئها الاعلام الرسمي للبلاد، وقبل ذلك لم يكن هناك فرصة للناس العاديين في الحصول على فرصة الخروج للخارج باستثناء العمال المدرجين بعقود في اماكن مثل معسكر لوجنك في الشرق الاقصى الروسي. الى جانب السفر او الإقامة المؤقتة في الخارج المحددة بالنخبة مثل الدبلوماسيين والضباط الذين يخدمون كمستشارين أو حراس شخصيين لزعماء العالم الثالث[224].

ويشير علماء الاجتماع الى آلية تسمى (دوامة الصمت) والتي تعمل في بيئة مثل كوريا الشمالية إذ توجد سيطرة محكمة على المعلومات وعقائدية شديدة مفروضة بخوف الشعب من عواقب التحدي العام أو المساءلة من المسؤولين الرسميين. وفي هكذا وضع، يعتقد الفرد بانه الشخص الوحيد الذي يمتلك الشك ويشعر بالذنب، وعدم الوطنية أو منحرف. وهذه هي نتيجة غسيل الدماغ بسبب ان لا احد آخر يعبر عن مشاعر مشابهة، ويعتقد الشخص ان بمفرده يشعر بهذه الطريقة. ونتيجة لذلك يبقى الافراد صامتون أو يتشاركون شكهم ربما مع صديق اخر يثقون به أو من يحبه[225].

أن كل ما تقدم يفسر جانبا مهماً من موقف كوريا الشمالية من العولمة الثقافية، فهي ترفض رفضاً مطلقاً السماح لأي من الأفكار والقيم الغربية الرأسمالية بالدخول إليها، وتعد ذلك من عوامل فنائها تماماً كما حدث في الدول الاشتراكية السابقة، ويطلق عليه قادة بيونج يانج الانحلال الفكري الذي أدى بدوره إلى خراب كل ميادين المجتمع الأخرى، وتدمير الاشتراكية، ولهذا فالعمل الفكري بالنسبة لحزب الطبقة العاملة هو العمل الأهم في إطار النضال من أجل استقلالية جماهير الشعب. إذ لا يمكن الدفاع عن الاشتراكية بالقوة الاقتصادية والعسكرية إذا تراجع العمل الفكري، فالعمل الفكري له مهمة رئيسية وهي صبغ المجتمع كله باللون الفكري الاشتراكي الواحد، وفي ظل هذه الصيغة فإن هناك رفضاً كوريا شمالياً تاماً للعولمة الثقافية، وهذا ما يفسر محدودية خطوات الانفتاح الاقتصادي مخافة أن يؤدي ذلك إلى دخول الأفكار والقيم الغربية والرأسمالية التي من شأنها تدمير المجتمع [226].

ويبقى الجانب الثقافي للعولمة هو الأهم فهو يمثل تحدياً ثقافياً لأنها تسعى لتسييد نموذج ثقافي واحد هو النموذج الغربي وعلى وجه التحديد الأمريكي، وهنا تثار قضية العلاقة بين الكونية والخصوصية وهي تتمثل في أربع رؤى مهمة هي [227]:

الرؤية الأولى: وترى أن التعددية الثقافية ستظل وأن الخصوصية الثقافية سوف تظل أيضاً ولن يكون هناك ما يسمى عولمة الثقافة أو ثقافة العولمة لأن الثقافة لا تعولم. وأن الهيمنة الثقافية غير ممكنة والغزو الثقافي لا بد أن يقابل بالمقاومة.

الرؤية الثانية: بروز ثقافة العولمة إذ تعتنق العديد من الشرائح من مجتمعات مختلفة نمطا ثقافيا واحدا عالميا إنسانيا، فتتحدث لغة واحدة، وتفكر وتتبنى القيم نفسها، وتستند هذه الرؤية إلى دور تقنيات الاتصال والمعلومات ووجود مصلحة مشتركة تدفع إلى تبني هذه الثقافة.

الرؤية الثالثة: أن تنجح العولمة في خلق حد أدنى من القواسم المشتركة في المجال الثقافي على المستوى العالمي يتجاوز مع الخصوصيات الثقافية، وتقوم هذه الرؤية على حقيقة أن تكنولوجيا الاتصال والمعلومات لا بد أن تنجح في بث هذا الحد الأدنى من المشترك الثقافي، وأن المجتمعات ذات الخصوصية الثقافية لن تمنع في قبول ذلك ولن تحبذ العزلة ولكنها أيضا لن تفرط في خصوصيتها أو في جانب كبير من ثقافتها التقليدية، وأنها سوف تنتقي من الثقافة العالمية ما يفيدها في عملية التطور ستخضع تراثها الثقافي في الوقت نفسه للمفرزة الانتقائية نفسها، وسوف تنجح في ذلك.

الرؤية الرابعة: أن تنشأ ثقافة مشوهة لا تنتمي إلى الثقافات التقليدية تماما، ولا تنتمي إلى ثقافة عالمية تماما، ولا إلى النموذج الغربي الذي تفرضه العولمة.

والواقع إن الانغلاق موقف سلبي، غير فاعل، ذلك لأن فعله الموجه ضد الاختراق الثقافي - أي محاربه له - لا ينال الاختراق ولا يمسه ولا يفعل فيه أي فعل، بل فعله موجه كله إلى الذات قصد تحصينها. والتحصين إنما يكون مفيداً عندما يكون الطرفان على نسبة معقولة من تكافؤ القوى والقدرات. أما عندما يتعلق الأمر بظاهرة عالمية عامة كالعولمة، ويفرضها أصحابها فرضاً

بتخطيط واستراتيجيا، فان الانغلاق في هذه الحالة ينقلب إلى موت بطيء، قد تتخلله بطولات مدهشة ولكن صاحبه محكوم عليه بالإخفاق.

أن أي مواجهة للاختراق الثقافي وأيديولوجيته العولمة يجب أن ينطلق أولا وقبل كل شيء من العمل داخل الثقافة نفسها، ذلك لأنه سواء تعلق الأمر بالمجال الثقافي أو بغيره، فمن المؤكد أنه لولا الضعف الداخلي لما استطاع الفعل الخارجي أن يمارس تأثيره بالصورة التي تجعل منه خطراً على الكيان والهوية[228]. فحالة الانكفاء الثقافي إلى منظومة المرجعية التقليدية هي في منظور علم اجتماع الثقافة شكل من أشكال الممانعة الثقافية ضد الاستسلام، ومحاولة للبحث عن نقطة توازن في مواجهة عصف التيار الثقافي الجارف. وهي وإن كانت دفاعاً سلبياً عن الثقافة والأنا الجمعي، إلا أنها تظل في النهاية مظهرًا من مظاهر المقاومة الثقافية المشروعة، وإن كانت معركتها مع العولمة خاسرة في آخر المطاف إن لم تتحول إلى مقاومة إيجابية تتسلح بالأدوات عينها التي تحققت بها الثقافة العولمية[229].

فالعولمة تراكم بالتدريج وضعا جديدا، مما يشكل تحديًا ثقافيا أمام الشعوب والثقافات والدول، وهذا الوضع سيساعد على اختراق السيادة الثقافية للدولة القومية، وليس التحدي الحقيقي للدولة القومية هو إقامة سدّ ترابي أمام فيض العولمة الثقافي، بل يكمن في إحياء ثقافي ضروري، يكون قائماً على أساس عقلائي، وليس على أساس ردود الأفعال التي لا تحقق الأهداف، وتدفع بالنتيجة المجتمعات إما إلى الانغلاق الثقافي الذي أصبح من الصعب اليوم تحقيقه في ظل العولمة، أو الذوبان غير المدروس في إطار العولمة، وكلا الموقفين لا يوصل إلى تحقيق الهدف الثقافي. فالمشكلة إذا هي مشكلة التوفيق بين العولمة الثقافية وأهدافها ونظامها وثوابتها من جهة، وثقافة المجتمعات خارج المركز الغربي التي تعمل حثيثاً على تطوير ثقافتها في ظروف غير متكافئة ولا مناسبة. إلا أن ذلك لا يعني أن لكل شعب ثقافته الفردية المنعزلة وخصوصياته المطلقة التي تفرض عليه الانغلاق على نفسه، فالجمود والتحجر يؤديان بلا شك إلى الذبول، ومن ثم الوهن[230].

والحقيقة، لم تكن النتائج والآثار الثقافية للعولمة أقل وطأة من نتائجها وأثارها الاقتصادية والسياسية، ويفرض التحليل الثقافي للعولمة التعرض إلى ثلاثة حقائق مهمة هي[231]:

أ- أن العولمة ما كانت ظاهرة اقتصادية وسياسية وتقانية فحسب، وإنما ظاهرة ثقافية أيضاً، إذ طالت بنتائجها مجال الثقافة والقيم وكان لها فيه آثار بالغة، وتحول هذا المجال إلى ساحة من ساحات فعلها المباشر، فاشتغلت السياسات العولمية على قيمه وحولتها إلى موضوع مباشر للاستثمار. ومن شدة الاهتمام بالوجه الثقافي للعولمة والانصراف إليه أصبح الكثيرون يختصرون العولمة في ظاهرتين ثقافيتين: الإعلام الفضائي والانترنت.

ب- أن العولمة لم تتوسل بالتقانة الحديثة وبأدوات الاقتصاد والتجارة والمال والسياسة بقصد تحقيق إستراتيجيتها للسيطرة والهيمنة، وإنما توسلت إلى ذلك بأدوات ثقافية أيضاً، ومحاولة للسيطرة على

المجالين الإعلامي والمعلوماتي لتسخيرهما في الهيمنة هي الدلالة على المكانة الحيوية والقيمة الوظيفية للأدوات الثقافية في مشروع العولمة وإستراتيجية قواها.

ج- أن للعولمة ثقافة خاصة يمكن تسميتها بثقافة العولمة: الثقافة التي تبشر بقيم العولمة وتروج لها وتلمع فوائدها ومكاسبها وتموه على مساوئها أو تهون من وطأتها. وليست ثقافة العولمة هذه سوى أيديولوجيا العولمة، أي منظومة الأفكار والمفاهيم التي تبررها العولمة وتقدمها للرأي العام في صورة البديل الإنساني الأكثر نجاعة للمستقبل.

ختامًا، تأتي قضية العولمة وتأثيرها لتلقي مزيدا من الضوء على الأوضاع السياسية والاقتصادية والثقافية في كوريا الشمالية، فلا يزال النظام السياسي يقاوم توجهات الانفتاح السياسي على الخارج ويتجنب الحديث عن قضايا الحريات السياسية وحقوق الإنسان والتعددية السياسية، وفي الجانب الاقتصادي تبدو خطوات النظام في الانفتاح الاقتصادي وتبني نظام السوق بطيئة جدًا مقارنة بالأوضاع الاقتصادية المتدهورة في البلاد وحاجة البلاد إلى الغذاء والنقد الأجنبي لسد احتياجاتها الأساسية، وهذا ما يجعل من الانفتاح والشراكة مع المستثمرين الأجانب احد الحلول المهمة لتجاوز الأزمة الاقتصادية الخانقة التي تعصف بالبلاد منذ أكثر من عقدين من الزمن.

أما في الجانب الثقافي فكوريا الشمالية لا تزال في حالة عزلة وانغلاق يحرص النظام السياسي على استمرارها وضمان هيمنته على كل أشكال الممارسات الثقافية والترويج لثقافة النظام القائم وأفكاره، وهذا ما يجعل من البلاد تعيش نمطا ثقافيا واحدا، إلا أن حالة الانغلاق والعزلة لا تمثل الحل الأمثل لتعايش البلاد مع العولمة الثقافية وهذا ما يطرح رؤية أن العزلة ليست السلاح الفعال في مواجهة موجات العولمة الثقافية، بل أن ذلك يقتضي وجود برنامج ثقافي واضح يضع حلولاً لمشكلات المجتمع الكوري الثقافية وبالشكل الذي يحصن البلاد بدلا من تركها في حالة انكشاف واضح وغياب الرؤية الإستراتيجية لمواجهة العولمة والقوى الفاعلة التي تزيد من مخاطرها في إمكانية اختراق المجتمع والبناء الاجتماعي والمنظومة القيمية في كوريا الشمالية.

الفصل الثالث

القدرات العسكرية لكوريا الشمالية

المقدمة

أدت حالة العداء المستمر بين الكوريتين الى تواصل الاستعدادات للحرب. فقد تمكن الجنرال كيم ايل سونج وبدعم من الزعيم الصيني ماوسي تونج من جعل الشعب في كوريا الشمالية أكثر تنظيمًا والتزامًا. وواصلت وسائل الاعلام العامة تذكيرهم دائمًا بمعاناتهم الصعبة خلال الحرب الكورية

(1950 - 1953) وتحذيرهم من ان الامبرياليين الأمريكيين واتباعهم من العساكر اليابانيين يستعدون لحرب جديدة. وبتخصيص 20% من الناتج القومي الاجمالي لميزانية الدفاع تمكن الجنرال من تقوية الجاهزية العسكرية، وخصوصاً بعد عام 1966 ببناء التحصينات، ووضع المصانع المهمة تحت الارض، وتدريب وامتلاك مليشيا واسعة لدعم القوات المسلحة النظامية. كما أكد الجنرال على الاعتماد الذاتي ومن خلال استثمارات واسعة في الصناعة الثقيلة زادت قدرة كوريا الشمالية بشكل كبير في انتاج احتياجاتها ومعداتنا العسكرية، على الرغم من استمرار البلاد في الاعتماد على الاتحاد السوفيتي في الأجزاء الرئيسة مثل الطائرات والدبابات.

وأظهرت كوريا الشمالية ايضا بعض التطور النوعي في معداتنا العسكرية، فهي تتفوق على كوريا الجنوبية في الدبابات وقطع المدفعية، الا انه ليس تفوقاً كاسحاً في تلك الاسلحة، ويبقى العامل الأكثر اهمية من التفوق النوعي في المعدات وهو العوامل غير المادية كالقيادة والمعنويات ونوعية الاسلحة وايسالها وفاعلية النظام اللوجستي في دعم كل ذلك. ففي الحرب الجوية تحديداً فان نوعية الطائرات ومهارات الطيارين يمكن ان تكون حاسمة، وكان ذلك واضحاً خلال الحرب الكورية[232]. وسوف نتناول هذا الفصل كما يلي:

المبحث الأول

القدرات العسكرية التقليدية لكوريا الشمالية

تراجعت القدرات العسكرية التقليدية لكوريا الشمالية بشكل واضح منذ عام 1990، ويعود ذلك الى تقادم أنظمة الأسلحة وعدم ملائمة التدريب، لكن كوريا الشمالية تبقى قادرة على الحاق أذى جسيم بكوريا الجنوبية بضربات المدفعية والصواريخ. ولتعويض تراجع قواتها التقليدية في السنوات الاخيرة، سعت بيونج يانج الى تحسين قدراتها اللامتماثلة مثل الطائرات بدون طيار وعمليات الانترنت الهجومية، وقوات العمليات الخاصة[233].

تمتلك كوريا الشمالية رابع اكبر جيش في العالم[234]، ويبلغ تعداده 1,17 مليون جندي تقريبا، وقوات احتياط تتجاوز 5 ملايين جندي، والقوات البرية مقسمة على ثمانية فيالق مشاة، واربعة فيال آلية وفيلق درع وفيلقي مدفعية[235]. وهذا مقارنة بـ 45000 الف جندي في كوريا الجنوبية، ويقدر الإنفاق العسكري بما يساوي 20 - 25% من الناتج المحلي الإجمالي، وبحوالي 20% من الرجال في عمر 17 - 54 سنة في القوات المسلحة النظامية، ولقوات كوريا الشمالية ميزة التفوق العددي على كوريا الجنوبية (تقريبا 2 و 3 إلى 1) في العديد من المجموعات الرئيسية في الأسلحة الهجومية- الدبابات والمدفعية بعيدة المدى وناقلات الأشخاص المدرعة، وتمتلك كوريا الشمالية (احتمالا) ثاني اكبر قوات عمليات خاصة في العالم مخصصة للعمل خلف الخطوط في وقت الحرب، وبينما تمتلك كوريا الشمالية أسطولا مؤثرا نسبيا من الغواصات، لكن الأسطول على السطح لديه قدرات محدودة جدا، وقواتها الجوية الضاربة هي ضعف عدد الطائرات التي تمتلكها كوريا الجنوبية، ولكن باستثناء مقاتلات قليلة متقدمة، فالقوات الجوية الكورية الشمالية هي من طراز قديم، والشمال على غرار الجنوب يزيد حجم قواته على طول المنطقة المنزوعة السلاح، واكتشفت العديد من الإنفاق العسكرية الكورية الشمالية تحت المنطقة المنزوعة السلاح في السبعينيات لغرض استخدامها وقت الحاجة[236].

وتعتمد السياسة العسكرية لكوريا الشمالية على اعطاء الأولوية للجيش، من خلال سياسة العسكر أولاً التي تعتمدها، الأمر الذي يقوي الجيش للغاية، وتقديمه على الشعب فيما يخص الغذاء والإمدادات وغيرها. ويحظى الجيش باحترام واسع من السكان كونه جزءاً لا يتجزأ من الثورة، ويقدر الشعب القوات المسلحة تقديراً واسعاً. وتقوم كوريا الشمالية بتصنيع معظم اسلحتها، فضلا عن الصواريخ البالستية وغيرها من الاسلحة الثقيلة والمتطورة، ولديها صناعة عسكرية ثقيلة، وتقوم القوات المسلحة بتطوير دائم لأسلحتها ومعدات، وتصنيع دباباتها وصواريخها، فضلا عن الآليات والأسلحة الخفيفة وعدد آخر من الأسلحة. ويمكن القول ان كوريا الشمالية تمتلك اكتفاء ذاتياً من الناحية العسكرية وتصنيع السلاح والقوة الحربية بشكل عام.

وتختلف التقديرات حول تعداد القوات المسلحة في كوريا الشمالية فحسب تقديرات عام 2010 حوالي 1,106,000 مليون جندي تقريباً. ويقدر عدد الاحتياط بحوالي 8,200,000 مليون جندي تقريباً، وهم مدربون على القتال وجاهزون للاستدعاء في حالة الحرب. وترجح بعض المصادر ان يكون الرقم 5,000,000 مليون جندي [237]. وتشير دراسة اخرى الى ان تعداد الجيش يصل 1,2 مليون جندي فضلا عن 600 الف احتياط [238]. وتنتشر القوات البرية في ثلاثة اناسق: نسق العمليات المتقدمة وهي اربعة فيالق مشاة، مدعومة بنسق العمليات الثاني ويضم فيلقين آليين، وفيلق مدرع، وفيلق مدفعية، واحتياط استراتيجي من فيلقين آليين متبقين وفيلق المدفعية الاخرى. وتنتشر هذه القوات على مدى خط التماس الرئيس بين الشمال والجنوب والتي توفر سرعة وسهولة العبور المنهج الى كوريا الجنوبية. وتنتشر بيونج يانج عددًا كبيرًا من قطع المدفعية وخصوصًا الانظمة بعيدة المدى، بجوار المنطقة المنزوعة السلاح بين الشطرين [239]. الى جانب ما تقدم هناك ما يقارب 3,500,000 مليون جندي يشكلون مليشيا شعبية منظمة على اساس القرية والمنطقة، ويسمى هؤلاء الحرس الأحمر وهم أكبر قوة دفاعية مدنية من العمال والمزارعين في كوريا الشمالية، ويتسلح هؤلاء بأسلحة شخصية خفيفة الى جانب بعض الدفاعات الجوية والمدفعية الخفيفة والصواريخ الهجومية ضد الدروع وغيرها [240].

وعند الحديث عن تعداد افراد الصنوف العسكرية للجيش في كوريا الشمالية، نجد ان سلاح الجو يتألف من 92 الف جندي ويمتلك عددًا كبيرًا من الطائرات القتالية يبلغ حوالي 730 لكن معظمها قديمة جدًا، الا ان قدرتها لابس بها وذات اثر محدود نوعًا ما، وتبقى مؤثرة في الحرب. الى جانب 300 طائرة هليكوبترا.

وانطلاقًا من الطبيعة الجغرافية الجبلية لكوريا الشمالية، فباستطاعة هذه الطائرات التحليق على علو منخفض والمناورة ومواجهة الطائرات المعادية، خاصة مع معرفة الطيارين بهذه الجبال وتدريبهم عليها. ويمكن استعمال الطائرات المدنية الخاصة بالمطارات للنقل وللأغراض العسكرية المختلفة في حال الحرب، ما يزيد بشكل كبير عدد الطائرات المتاحة للجيش في أحوال الحرب. أما الصواريخ التي تجهز بها هذه الطائرات فبعضها محلية الصنع، الى جانب تصنيع الذخيرة وبعض قطع الغيار الخاصة بالطائرات، ولذلك يمكن القول ان سلاح الجو يعد مقبولاً وتعطى له أفضلية الدفاع عن الأجواء وإرباك العدو، الا ان قدرته على الهجوم تبقى محدودة جدًا أمام أعدائه الذين يمتلكون أكثر الطائرات تطورًا [241].

ويتطلب المفهوم السوفيتي للعمليات العميقة توظيف قدرات القوات الجوية لتحقيق التفوق الجوي ونقل القوات البرية جواء، الا ان نقص الموارد لإدامة أو ايصال هكذا قوات جعل كوريا الشمالية تعوض بالنشر المتزايد بشكل كبير للمدفعية والصواريخ التكتيكية وقوات العمليات الخاصة [242].

أما سلاح البحر فيتألف من 60 الف جندي، وهو دفاعي بامتياز وقدرته الهجومية محدودة جدًا، ويحمي الأسطول البحري الكوري الشمالي المياه الإقليمية للبلاد، التي تمتد حتى 50 كم في عرض البحر. والاسطول مقسم على فرقتين على السواحل الشرقية والغربية. وتمتلك القوة البحرية

تشكيلة من الغواصات يبلغ عددها نحو سبعين غواصة معظمها تعمل بالديزل وقديمة، وتستعملها لمراقبة الحدود البحرية فضلا عن بعض العمليات الخاصة كإدخال عملاء القوة الخاصة ورجال المخابرات الى كوريا الجنوبية لأغراض التجسس وخلافه. وتجهز هذه السفن بصواريخ مضادة للسفن والطائرات مما يزيد من حجم قدراتها الدفاعية، فيما تحرس المياه الإقليمية. والى جانب السفن الصاروخية تمتلك البحرية الكورية الشمالية زوارق طوربيد تستطيع ضرب السفن والغواصات، إذ تحمي أعماق المياه الكورية بفاعلية عالية. وهناك زوارق المراقبة أو الدوريات والسفن اللوجستية وعدد من السفن البرمائية المهاجمة، وسفن الانقاذ، وسفن لمسح الألغام وإزالتها، وعدد من واضعات الألغام، وتمتلك كوريا الشمالية أنواعًا مختلفة من ومتطورة، من الصواريخ المضادة للسفن، وهي قادرة على إغراق حتى أقوى السفن الحربية، ومعظم هذه الصواريخ صينية الصنع، إلا ان الرادارات قديمة بعض الشيء لكنها تستطيع تغطية مساحات من الأجواء والبحار [243].

ويبقى السلاح الأهم وهو سلاح البر، ويعدّ من أقوى الفروع المسلحة، فالمدفعية لدى الجيش الكوري الشمالي هي الأكبر والأقوى في العالم، إذ تمتلك ما يزيد عن 15 ألف قطعة مدفعية تقريبًا قادرة على إبادة وتدمير مدن بأكملها في ساعات. فضلا عن العدد الضخم من الجنود الذي يبلغ 1,450,000 مليون جندي. أما القوة الفعلية للجيش فأنها تكمن في أكبر قوة خاصة في العالم، وهي مؤلفة من 200 ألف جندي خاضعين لأعلى وأفضل درجات وأنواع التدريب. وتضم القوة الخاصة 6 وحدات قناصة وعددها ما يقارب 21 ألف قناص. والواقع ان الكوريين الشماليين شديدي السرية ويعتمدون سياسة الإخفاء بشكل مكثف ليحموا تقدمهم من جهة وللحفاظ على عنصر القوة والمفاجأة من جهة أخرى. وعمليات التطوير والصناعات جميعها محاطة بستار من السرية وحاجز دائم، إذ يتم إظهار بعضها عند الحاجة، فيما تبدو وكأنها عملية مدروسة بعناية، فروسيا والصين حلفاء قريبيون من بيونج يانج ومصالحهم مشتركة وهم يدركون خطورة موقفهم فيما لو تمت الاطاحة بالنظام القائم في كوريا الشمالية، ولذلك فهم لن يتركوا الجيش بمعدات من الخمسينيات.

ان الجيش الكوري الشمالي يمتلك العديد من الاسلحة المتطورة في جميع المجالات لكنها مخفية حاليًا وغير مكشوفة على ما يبدو. ولدى الجيش ما يقارب 5500 دبابة، و3200 ناقلة جند مدرعة، و1500 آلية مقاتلة مصفحة. وما يقارب 15 ألف قطعة مدفعية، منها حوالي 5 الاف قاذفة صواريخ، و2500 ذاتية الدفع، وبضع مئات من عربات الاستطلاع الخفيفة التدريب. ولدى الجيش أيضا ما يقارب 500 مقاتلة، و200 قاذفة، وحوالي 650 طائرة نقل ومتعددة المهمات، وحوالي 50 مروحية هجومية. و200 مروحية نقل ومتعددة المهمات وحرب الكترونية، وبضع عشرات من طائرات التجسس. فضلا عن 75 غواصة هجومية، و10 فرقاطات، و30 زورقًا صاروخيًا، وحوالي 200 زورق طوربيد، وحوالي 190 من الزوارق الحربية، وبضع مئات من سفن الانزال والدعم اللوجستي [244].

وفي العام 1953 شكلت لجنة الهدنة العسكرية لمراقبة وتطبيق مضامين الهدنة، وبمراقبة لجنة إشراف الدول المحايدة-التي تألفت أصلاً من وفود بولندا وجيكوسلوفاكيا ومنتطوعي الشعب الصيني من جمهورية الصين الشعبية والسويد وسويسرا في الأمم المتحدة لمراقبة أنشطة لجنة الهدنة العسكرية. وفي السنوات اللاحقة سعت كوريا الشمالية إلى تفكيك لجنة الهدنة العسكرية والدفع باتجاه (آلية سلام) جديدة في شبه الجزيرة، وفي نيسان (ابريل) 1994 أعلنت إلغاء لجنة الهدنة العسكرية وسحبت ممثلها، وقبل هذا أخرجت جمهورية ألجيك من لجنة إشراف الدول المحايدة، برفضها قبول جمهورية ألجيك كدولة وريثة لجيكوسلوفاكيا العضو الأصلي في لجنة إشراف الدول المحايدة، وفي أيلول (سبتمبر) 1994، حثت كوريا الشمالية الصين على عودة ممثل منتطوعي الشعب الصيني إلى لجنة الهدنة العسكرية، وفي مطلع 1995 أجبرت كوريا الشمالية بولندا على سحب ممثلها من لجنة إشراف الدول المحايدة من الجانب الكوري الشمالي من المنطقة المنزوعة السلاح. وحتى نيسان (ابريل) 1996، أعلنت كوريا الشمالية بأنها ستجنز بدون شك التزامها بموجب اتفاق الهدنة العسكرية للمحافظة على المنطقة المنزوعة السلاح، كان هذا في إعقاب ثلاثة ليال من المناوشات الصغيرة في القطاع الشمالي من المنطقة الأمنية المشتركة في بان مون جوم، وبعد ذلك عاد الوضع إلى طبيعته.

وتشير التقديرات الى ان 70% من القوات البرية للجيش الشعبي الكوري، و50% من القوات الجوية والبحرية منتشرة في حوالي 100 كم من المنطقة المنزوعة السلاح مع كوريا الجنوبية، وهذه القوات المنتشرة محمية بشبكة من أكثر من 4000 الاف منشأة تحت الارض ومواقع مدفعية صلبة، وتشير التقديرات الى أكثر من 11 الف منشأة تحت الارض على المستوى الوطني[245]. وخلال السنوات الماضية حركت كوريا الشمالية مواضع قواتها ومئات الملاجئ المحصنة قريبا من المنطقة المنزوعة السلاح، اخذين القرب التقريبي لسيؤل من المنطقة المنزوعة السلاح (25 ميل تقريبا) بنظر الاعتبار فكوريا الجنوبية والولايات المتحدة ليس لديهم إلا القليل من الوقت للتحذير من إي هجوم، ولهذا فقد استمرت الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية في الاعتقاد بان وجود القوات الأمريكية يبقى رادعا فاعلا ضد عدوان كوريا الشمالية[246].

والواقع ان الحديث عن القدرات التقليدية للجيش الشعبي الكوري يبرز ان قدرات الجيش قد تراجعت في غضون العشرين عامًا الماضية بفعل التطورات الدولية وفقدان الحلفاء وتدهور الوضع الاقتصادي للبلاد، وقد سعى الجيش الكوري بعد عام 1991 وحرب العراق الى بدء دراسة شاملة لعمليات هجوم الولايات المتحدة والتحالف لرؤية ما هي الدروس التي يمكن تعلمها لقواتها والعمليات في شبه الجزيرة الكورية. وبعد مراجعة العديد من العمليات العسكرية التي قامت بها الولايات المتحدة وحلفائها في مناطق مختلفة، إذ قادت دراسة هذه العمليات الى مراجعة استراتيجية جديدة والتي أكدت بوضوح اهمية القوة المتناظرة في مواجهة القدرات الامريكية والكورية الجنوبية خلال أية حرب مستقبلية في شبه الجزيرة الكورية. فالتغييرات العقائدية قد بدأت بالتأكيد على منظومات عمليات صغيرة للقوات الارضية المنقولة اكثر، ومنصات الصواريخ بعيدة المدى، والصواريخ الباليستية وقدرات حرب الاستخبارات الالكترونية وقوات العمليات الخاصة،

وقاد هذا الى إعادة هيكلة أكثر نضجًا في الجيش الشعبي الكوري الشمالي منذ الستينيات من القرن الماضي.

لقد تضمنت عملية تطوير هيكل القوة، إعادة هيكلة فيلقين آليين، الأول، فيلق الدبابات وفيلق المدفعية في اقسام، لتوفير مرونة عملياتية اكبر، ومدفعية واستمرار انتاج ونشر الصواريخ البالستية، وهيكل قيادة القوات البرية. ويبقى التطور الاكثر اهمية في التغييرات هو تنامي قدرات حرب الاستخبارات الالكترونية وكذلك قوات العمليات الخاصة[247]. الا ان الجيش الكوري الشمالي يعاني من ضعف مؤسسي، والذي قد يضعف من كفاءته في نزاع كبير. فبسبب نظام الحكم الشمولي يعدّ هيكل القيادة والسيطرة شديد المركزية ولا يسمح بأعمال مستقلة ويعتقد ان خطط الحرب عالية النضج وغير مرنة في مفاهيمها العملياتية والتكتيكية، ولا يمتلك ضباط المستوى الوسطي التدريب والسلطة للعمل بمبادرتهم الذاتية. وقد أثرت ندرة الموارد العامة للبلاد في الاستعداد العسكري في عدة طرق: فنقص الوقود منع الطيارين من اجراء تدريبات مناسبة، ونقص القدرات اللوجستية منع القوات من التنقل كما مجدول، ونقص الادوات الاحتياطية حدّ من المعدات المتاحة، ونقص الغذاء من المحتمل ان يحد من قدرة القوات في القتال، فضلاً عن الجوانب الاخرى[248].

المبحث الثاني

القدرات العسكرية غير التقليدية لكوريا الشمالية

أصبحت كوريا الشمالية بشكل واضح ثامن قوة نووية في العالم، فقد قدرت وكالة المخابرات المركزية الامريكية في تشرين الثاني (نوفمبر) 2002 بأن كوريا الشمالية لديها احتمالاً سلاحاً أو سلاحين نوويين. فالاسلحة النووية في شبه الجزيرة الكورية هي قضية متشابكة لأكثر من خمسين عاماً، فخلال الحرب الكورية (1950 - 1953) هدّدت الولايات المتحدة عدة مرات باستخدام الاسلحة النووية. ولعب هذا التهديد والاسلحة النووية الأمريكية المنشورة في كوريا الجنوبية دوراً مهماً في دفع الجنرال كيم ايل سونج لبدء برنامج للأسلحة النووية[249].

ويبدو ان برامج كوريا الشمالية النووية والصاروخية قد حققت توسعاً ملحوظاً في السنوات القليلة الماضية، لتمثل تحدياً جدياً للولايات المتحدة وشمال شرق آسيا والمجتمع الدولي. وتحقق التوسع من خلال الاستفادة من الانجازات التي تمت خلال السنوات 2009 وحتى 2014 وهي السنوات التي شهدت انجازات البرامج النووية وبرامج الصواريخ والى جانب الاعلانات الواضحة - تجربتين نوويتين وثلاثة تجارب لصواريخ بعيدة المدى - انجزت بيونج يانج نشاطات مهمة اخرى منها التقدم في تطوير الاسلحة النووية، وتحديث وتوسيع البنية التحتية لانتاج المواد المشعة، وظهور طرق جديدة للصواريخ الباليستية المتوسطة والعابرة القارات، واحتمالاً صواريخ بحرية، وتطوير صاروخ اكبر من عربة الاطلاق الفضائي أونها والتي يمكن ان تكون لها تطبيقات

عسكرية، وتحديث تجارب تطوير الصواريخ ونتاج البنية التحتية. وقد لا تعني كل هذه النشاطات بالضرورة ان هذه البرامج ستؤدي لنشر مزيد من الاسلحة الجديدة الا انها تشير الى جهد واضح ومكثف لبناء ترسانة نووية اكبر وانظمة ايصال صواريخ قادرة اكثر [250]. وكما يلي:

أولاً: القدرات النووية لكوريا الشمالية

بدأ البرنامج النووي في كوريا الشمالية منذ منتصف عقد الخمسينيات من القرن الماضي باتفاق التعاون مع الاتحاد السوفيتي ببرنامج بحث نووي قرب يونج بيون.

وبدأ مفاعل البحث الأول العمل في عام 1967، واستخدمت كوريا الشمالية الخبرات الوطنية والمشتريات الأجنبية لبناء مفاعل نووي صغير في يونج بيون (5 MWE). وكان قادرًا على إنتاج حوالي 6 كغم من البلوتونيوم في السنة وبدأ العمل في 1986، واستفادت البلاد من وجود مناجم لإنتاج اليورانيوم يصل مخزونها إلى نحو 40 مليون طن عالي الجودة. وفي منتصف عقد الستينيات أنشأت كوريا الشمالية مفاعل أبحاث للطاقة النووية طراز (IRT-M2) في منطقة يونج بيون بمساعدة الاتحاد السوفيتي. وفي عام 1974 طورت كوريا المفاعل النووي ليمائل المفاعلات المتوافرة في الاتحاد السوفيتي [251]. وأصبحت مدينة يونج بيون التي تبعد ستين ميلا عن العاصمة بيونج يانج، إحدى رموز التحدي الكوري الشمالي، فقد جلبت انتباه محلي وكالة المخابرات المركزية الأمريكية والبنتاغون لعدة سنوات.

وأظهرت أول صورة التقطت بواسطة قمر استطلاع صناعي موقعًا لمفاعل نووي صغير للأبحاث تبلغ طاقته أربعة ميغاواط، كان قد بيع لكوريا الشمالية من قبل الروس عام 1965.

وأظهرت الصور اللاحقة التي التقطت خلال منتصف عقد السبعينات، بان كوريا الشمالية كانت تقوم ببناء ونشر مرافق جديدة، تشمل منشآت أبحاث نووية، وطرقا، وسكك حديد، ومولدات طاقة، ومستودعات تخزين وغيرها من المرافق وباشرت ببرنامج تطوير مكثف لإنتاج أسلحة نووية مقترضة إن كوريا الجنوبية سيسمح لها بإنتاج قنابل نووية بتشجيع من الولايات المتحدة [252]. وفي عام 1986 كشفت المخابرات الأمريكية بدء تشغيل مفاعل انتاج البلوتونيوم ومفاعل اعادة المعالجة في يونج بيون، ولم يكونا خاضعين للمراقبة الدولية. وسجلت كذلك تجربة تفجير عالي ومفاعل جديد لفصل البلوتونيوم من مفاعل فصل الوقود.

بالإضافة إلى بناء مفاعلين كبيرين (50 ميغاواط في يونج بيون و200 ميغاواط في تاكيون) مضيفة دليلاً لجهود سرية جديدة، وعلى الرغم من أن كوريا الشمالية قد انضمت إلى معاهدة حظر الانتشار النووي (NPT) في العام 1985 بعد ضغط الاتحاد السوفيتي، فإن ضمانات التفتيش بدأت في العام 1992 فقط، وتعهدت كوريا الشمالية بموجب صيغة الاتفاق مع الولايات المتحدة بتجميد برنامجها للبلوتونيوم وتفكيكه تدريجياً مقابل أنواع عديدة من المساعدة. في ذلك الوقت، قدرت وكالات الاستخبارات الغربية أن كوريا الشمالية قد فصلت بلوتونيوم يكفي لقبلة أو اثنين، أدعت كوريا الشمالية لصيغة الاتفاق وسمحت للوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) بختم-

بضمها "حافظات" قضبان الوقود المستنفذ في مفاعل يونج بيون- ومراقبة بتحكم دائم وتفتيش منشآتها النووية[253].

والحقيقة إن عقد الثمانينيات من القرن الماضي، شهد تركيزا كوريا شماليا واضحا على استكمال البرنامج الخاص باستخدامات الطاقة النووية للإغراض العسكرية.

وبدأت بإجراء التجارب المعملية من اجل إنتاج اليورانيوم المخصب، وهذا ما دفع الولايات المتحدة إلى الإعلان إن كوريا الشمالية استطاعت إن تبني مفاعلا نوويا لإنتاج الوقود المخصب في منطقة تبعد 90 كم شمال بيونج يانج. إلا أنها وقعت في نفس العام على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية. وتأكدت هذه التوجهات عندما نشرت صحيفة الواشنطن بوست في تقرير لها في تموز (يوليو) 1990، ذكرت فيه إن المفاعل النووي في يونج بيون يستطيع فصل البلوتونيوم من الوقود النووي، وأكد التقرير إن بيونج يانج استطاعت إن تستكمل برنامجها الخاص بإنتاج الوقود المخصب اللازم لإنتاج الأسلحة النووية وان لها كمية من اليورانيوم المخصب تكفي لإنتاج قنبلتين نوويتين[254].

وفي شباط (فبراير) 1993، ترك جيمس وولسي، خليفة غيتس في رئاسة المخابرات المركزية الأمريكية، الاحتمال مفتوحا بان كوريا الشمالية قد يكون لديها كمية كافية من البلوتونيوم لصنع قنبلة نووية، ومهما كان الأمر فان كوريا الشمالية كانت تقترب سريعا من وضع الدولة النووية مما دفع لي جونج كو وزير دفاع كوريا الجنوبية، لان يهدد ذات يوم، بأنه يخطط لعملية كوماندوز ضد المرافق النووية في يونج بيون ما لم توقع كوريا الشمالية معاهدة وقاية وسلامة نووية. إلا إن وزارة الدفاع نفت التصريح، وطالبت أحزاب المعارضة بإقالة وزير الدفاع فورًا ليس لان تصريحه سيخلق علاقات مهلكة داخل كوريا وإنما أيضا بأنه قد يعطي لكوريا الشمالية مبررًا لشن هجوم مباغت على كوريا الجنوبية[255].

كان انسحاب كوريا الشمالية من معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية في 12 اذار (مارس) 1993، الا انها تراجعت عن هذه الخطوة بعد تهديد الولايات المتحدة بفرض مزيد من العقوبات ضدها. وكان هذا دافعًا للإدارة الامريكية للتفاوض المباشر معها، إذ اتفق الطرفان في حزيران (يونيو) 1993، على عدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها بما في ذلك القوة النووية في مواجهة كل منهما، واحترام سيادة كل منهما للآخر، فضلا عن الاتفاق على استمرار الحوار الثنائي بين الطرفين، في الجولة الثانية من المحادثات التي عقدت في جنيف في تموز (يوليو) 1993، واتفق الطرفان على استئناف كوريا الشمالية محادثاتها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بخصوص اجراءات التفتيش وفتح المنشآت النووية أمام فريق التفتيش الدولي التابع للوكالة، فضلاً عن استئناف الحوار الكوري - الكوري وعقد لقاء قمة بين الشطرين، وتعهدت الولايات المتحدة بالعمل على منح كوريا الشمالية مفاعلات نووية متطورة تعمل بالماء الخفيف بدلا من مفاعلات الجرافيت، كما تم الاتفاق على عقد جولة ثالثة من المحادثات في حالة تحقيق نتائج ايجابية على صعيد قضية التفتيش على المنشآت النووية، وبسبب عدم تحقيق تقدم في هذه القضية، ووفاة الجنرال كيم ايل سونج في تموز (يوليو) 1994، تم تأجيل الجولة الثالثة من المحادثات التي كان

مقررًا لها شهر اذار (مارس) 1994، وبواسطة الرئيس الامريكى الاسبق جيمي كارتر تم التوصل الى اتفاق الإطار في عام 1994[256]. وسوف نتناول الاتفاق وكما يلي:

1- اتفاق الإطار 1994

كان هذا التطور هو الذي دفع الولايات المتحدة إلى إبرام اتفاق الإطار (AgreedFramework) مع كوريا الشمالية في جنيف في 21 تشرين الأول (أكتوبر) 1994، ونزع الاتفاق فتيل التوتر الذي ساد بين الأطراف المعنية في شرق وشمال شرق آسيا قبل وبعد وفاة الزعيم الكوري الشمالي كيم أيل سونج وجنب اليابان وكوريا الجنوبية مخاطر إنتاج النظام الشيوعي في كوريا الشمالية لرؤوس نووية يمكنها ضرب كلتا الدولتين، لكن الاتفاق أصبح احد أسباب الاستياء في كوريا الجنوبية من الوجود العسكري الأمريكي. وقد قام اتفاق الإطار على أربعة محاور أساسية هي[257]:

المحور الأول: التعاون بين الطرفين لتفكيك المفاعلات النووية الكورية الشمالية القائمة، والتزام كوريا الشمالية بفتح منشآتها النووية إمام التفتيش الذي تطلبه الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتجميد برنامجها النووي مقابل تعهد الولايات المتحدة ببناء مفاعلات نووية متطورة تعمل بالماء الخفيف - بمساعدة اليابان وكوريا الجنوبية - والهدف من هذه المفاعلات هو توليد بلوتونيوم اقل مما ينتجه النوع الجرافيتي وذلك لتحجيم قدرة كوريا الشمالية على إنتاج أسلحة نووية مستقبلاً.

وتعهدت الولايات المتحدة بتدبير مصادر الطاقة اللازمة لكوريا الشمالية لمدة عشر سنوات قبل إن تقوم بتفكيك مفاعلاتها النووية القائمة، وتعهد حكومة بيونج يانج بتخزين قضبان الوقود المستخدمة على إن يتم نقلها فيما بعد إلى دولة ثالثة لضمان عدم إعادة استخدام البلوتونيوم الناتج عنها في تصنيع أسلحة نووية[258].

ولتنفيذ الاتفاق الثنائي أسست الولايات المتحدة واليابان وكوريا الشمالية ما عرف بهيئة تنمية الطاقة في شبه الجزيرة الكورية (كيدو) لإمداد كوريا الشمالية بالمفاعلات الجديدة ونجحت الولايات المتحدة في إلزام كوريا الشمالية - بعد مفاوضات مطولة في برلين وبكين وكوالالمبور- بقبول مفاعلات من صناعة كوريا الجنوبية على الرغم من إصرار النظام الشيوعي في بيونج يانج على تسلم مفاعلات ألمانية أو روسية الصنع هرباً من الحصار التكنولوجي الذي قد تفرضه عليها المفاعلات الكورية الجنوبية.

إلا إن الجانب الكوري الشمالي فاز بمكسبين رئيسيين كانا سببا في استياء كوريا الجنوبية - التي تحملت نحو 70% من إجمالي تكلفة المفاعلات المقرر تقديمها لكوريا الشمالية- هما تعهد الولايات المتحدة بالرفع الجزئي لحظرها التجاري المفروض على كوريا الشمالية - والاهم - تبادل الولايات المتحدة وكوريا الشمالية فتح مكاتب (اتصال). وهو ما عدته كوريا الجنوبية سابقة خطيرة تؤسس لاعتراف الولايات المتحدة بكوريا الشمالية. ووصف المسؤولون الجنوبيون الاتفاق بأنه (ثنائي) وان الولايات المتحدة استبعدت عمداً الوفد الجنوبي من المشاركة في المفاوضات على

الرغم من إن الاتفاق الموقع يرتب التزامات ضخمة على كاهل كوريا الجنوبية لتقديم التمويل اللازم لتنفيذ الاتفاق ولبناء المفاعلات النووية وصيانتها فيما بعد[259].

كذلك تذهب وجهة النظر الكورية الجنوبية إلى إن اتفاق الإطار الثنائي لا يقوض أو يحجم - عمليا - القدرات النووية لكوريا الشمالية، وخاصة انه ليس هناك ما يؤكد إن كوريا الشمالية لم تستخدم بالفعل البلوتونيوم الناجم عن تشغيل مفاعلاتها النووية - جرافيتية التبريد - في صنع قنابل أو رؤوس نووية[260].

وبحسب اتفاق الإطار للعام 1994 مع الولايات المتحدة، تم إغلاق مفاعل الخمسة ميغاواط الكوري الشمالي ومصنع إعادة معالجة الوقود والمنشآت التابعة في يونج بيون، كما توقف العمل في بناء المفاعلين بقوة 50 ميغاواط و200 ميغاواط، وراقبت الوكالة الدولية للطاقة الذرية عملية الإغلاق، إلا انه لم يسمح لها بإجراء تحقق كامل في البرنامج النووي لكوريا الشمالية إلى إن ينجز مفاعلا الماء الخفيف وقوة كل منهما (10,000) ميغاواط، ويتم بناؤهما من قبل هيئة تنمية شبه الجزيرة الكورية، ومفاعلات الماء الخفيف أكثر مقاومة لانتشار الأسلحة النووية، وبحسب أوضاع التشغيل العادية، لا يمكن معالجة الوقود المستهلك الذي تنتجه مفاعلات الماء الخفيف وتحويله إلى بلوتونيوم صالح لإنتاج الأسلحة باستخدام التكنولوجيا الراهنة في كوريا الشمالية.

المحور الثاني: من اتفاق الإطار، تطبيع العلاقات الثنائية بين الطرفين، إذ نص الاتفاق على تخفيف القيود والحوجز المفروضة على التجارة والاستثمار بين الطرفين، بما في ذلك القيود القائمة على خدمات الاتصالات والمعاملات المالية، على إن تنجز هذه المرحلة خلال ثلاثة أشهر فقط من توقيع الاتفاق، كما نص الاتفاق على إقامة مكاتب متبادلة لرعاية المصالح، يتم ترقيتها إلى مستوى السفارة مع تحقيق التقدم في القضايا الثنائية الأخرى.

المحور الثالث: من اتفاق الإطار، التعاون الثنائي بين البلدين لتحقيق السلام والأمن من خلال إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية، والتزام الولايات المتحدة بتقديم تعهدات رسمية بعدم استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية ضد كوريا الشمالية، على إن تقوم بيونج يانج من جانبها بتنفيذ الخطوات المنصوص عليها في الإعلان الكوري المشترك حول إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية الموقع بين الكوريتين في شباط (فبراير) 1992، والدخول في حوار مباشر بين البلدين.

المحور الرابع: من اتفاق الإطار، ويتعلق بالتعاون الأمريكي- الكوري الشمالي في مجال دعم نظام حظر الانتشار النووي من خلال التزام كوريا الشمالية الكامل بمعاهدة حظر الانتشار النووي، والسماح لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالتفتيش في مختلف منشآتها النووية. وقد حدد الاتفاق أيضا علاقتها بالوكالة الدولية خلال مرحلتي التجديد والتفكيك وما بعد اكتمال عملية التفكيك.

لقد كان اتفاق الإطار محاولة من القيادة الكورية للتغلب على الأزمة الاقتصادية، والناجمة بالدرجة الأولى من عدم رغبة الروس والصينيين في مواصلة سياسة الدعم المالي لاقتصاد بيونج يانج من

خلال المقايضات التجارية بشروط تفضيلية، وبدلاً من إن تقرر كوريا الشمالية قبض ثمن وقف برنامجها النووي في شكل مزايا اقتصادية، أو الاندفاع قدماً نحو الحصول على الأسلحة النووية، فإنها اتبعت سياسة الجمع بين الضدين. وبمعنى آخر، الحفاظ على خيار حيازة قدرة نووية أساسية، فيما تبيع تنازلات لا تصل إلى حد التخلي عن ذلك الخيار، مقابل أعلى سعر تستطيع الحصول عليه. وأجل الاتفاق لمدة خمس سنوات على الأقل أية خطوة ينبغي إن تتخذها كوريا الشمالية من شأنها إن تضعف إلى حد بعيد قدرتها على تطوير ترسانة نووية.

والواقع إن كوريا الشمالية تعتقد أنها إذا تخلت بشكل مؤكد عن برنامجها النووي مقابل حفنة من المغريات الاقتصادية أو غيرها، فقد لا تحصل عليها أبداً، لأنه سيكون من السهل على الولايات المتحدة الأمريكية عندئذ إن تتجاهل كوريا الشمالية تماماً. لذلك قررت مقايضة التنازلات التي لا تلغي خيارها النووي قطعاً، مثل الحد من تطوير قدراتها النووية، أو السماح للمفتشين الدوليين بمراقبة بعض المرافق أو الإجراءات.. الخ مقابل استمرار المكاسب الاقتصادية والدبلوماسية. وفي الوقت ذاته، تستطيع كوريا الشمالية عبر تأجيل عمليات التفتيش الخاصة التي تلقي الضوء على أنشطتها النووية السابقة إن تحافظ على درجة من الغموض حول ما إذا كانت تمتلك فعلاً مواد انشطارية كافية لإنتاج عدة قنابل نووية، أو ما إذا كانت تمتلك الأسلحة النووية ذاتها[261].

2- انهيار الاتفاق وتداعياته

اتسم الوضع النووي بالنسبة لكوريا الشمالية بالاستقرار خلال السنوات التالية لتوقيع اتفاق الإطار، إلى أن شهد نقطة تحول مهمة في تشرين الأول (أكتوبر) 2002 عقب زيارة مساعد وزير الخارجية الأمريكية للشؤون الآسيوية إلى كوريا الشمالية، والتي حمل خلالها اتهامات للنظام الكوري - وفقاً لمعلومات حصلت عليها CIA - بتخصيب اليورانيوم والسعي إلى امتلاك أسلحة نووية وامتلاك برنامج سري لتطوير الصواريخ. وأكد البيان الأمريكي حول تلك الزيارة إن كوريا الشمالية لم تنف تلك الاتهامات، وإنما ركزت - وفقاً للبيان - على تبرير تلك التوجهات استناداً إلى ما وصفته بالتوجهات العدائية لإدارة الرئيس جورج بوش تجاهها. تلا ذلك إعلان الولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية في تشرين الثاني (نوفمبر) من العام ذاته وقف إمدادات الطاقة لليونج يانج، ثم إعلان هذه الأخيرة في كانون الأول (ديسمبر) 2002 انهيار اتفاق الإطار رسمياً[262].

إن فهم أسباب فشل اتفاق الإطار يعود إلى التحول الذي شهدته رؤية كل من إدارة جورج بوش الابن والنظام الكوري الشمالي لبعضهما البعض، واتجاهاتهما بشأن طريقة إدارة تلك الأزمة. فقد تحولت الإدارة الأمريكية تحولاً جوهرياً تمثل في الانتقال من إدارة الأزمة السابقة في إطار السياسة الأمريكية تجاه مسألة منع الانتشار النووي إلى إدارتها في إطار ماعرف بالحرب ضد الإرهاب الذي تمثله دول محور الشر أو الدول المارقة ومن بينها كوريا الشمالية وفق الرؤية الأمريكية.

إلا إن كوريا الشمالية منعت الوكالة الدولية للطاقة الذرية من إجراء عملية التفتيش التي طلبتها، وانهيار الاتفاق كلياً في أواخر العام 2002 عندما انسحبت كوريا الشمالية من المعاهدة وتفاخرت

بأنها بدأت ببناء قوة ردع نووية. وفي تشرين الأول (أكتوبر) 2002 اعترف مسؤول كوري شمالي بوجود برنامج لتخصيب اليورانيوم، إلا انه نفى ذلك الاعتراف في وقت لاحق. وأعلنت الولايات المتحدة في الشهر التالي أنها أوقفت شحنات النصف مليون طن من زيت الوقود الثقيل التي كانت تزود كوريا الشمالية بها سنويا كتعويض عن فقدان قدرة توليد الطاقة. وفي شهر كانون الأول (ديسمبر) 2002 طرد الكوريون الشماليون مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأزالوا أختام الوكالة وكاميراتها في يونج بيون. وفي مطلع 2003 أعلن الكوريون الشماليون أنهم رفعوا تعليقهم السابق للانسحاب من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، وأعادوا تشغيل مفاعل الخمسة ميغاواط وادعوا في وقت لاحق أنهم أكملوا إعادة معالجة قضبان الوقود المستهلك للمفاعل، وهي القضبان التي ختمتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وعلق العمل في بناء مفاعلي الماء الخفيف اللذين كانا في مرحلتها التأسيسية في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) 2003.

ويعتقد إن الكوريين الشماليين جمعوا ما بين 6 - 10 كغم على الأقل من البلوتونيوم من الوقود الذي أعيدت معالجته قبل إن يسري مفعول اتفاق الإطار المتفق عليه في العام 1994، وهي كمية كافية لصنع قنبلة أو قنبلتين نوويتين صغيرتين [263]. ولهذا كان لانتهاء اتفاق الإطار 1994، تداعيات عديدة أبرزها:

أ- الانسحاب من معاهدة حظر الانتشار النووي

فأبرز تداعيات انهيار اتفاق الإطار 1994، هو انسحاب كوريا الشمالية رسميا من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية لعام 1968، وذلك في نيسان (ابريل) 2003، وفي شباط (فبراير) 2005 فأقمت كوريا الشمالية مخاطر الأزمة بإعلانها أنها طورت أسلحة نووية. وتعددت احتمالات حل الخلاف بفعل فرض الولايات المتحدة قيودا جديدة على تجارة كوريا الشمالية ونشاطاتها المالية وذلك في 15 ايلول (سبتمبر) 2005 [264].

ب- تصعيد كوريا الشمالية لموقفها واللجوء إلى تعزيز القدرات العسكرية

فقد شجبت كوريا الشمالية التدابير بوصفها تكتيكا أمريكيا لوقف التقدم في المحادثات السداسية، موضحة إن إعلان التدابير حدث في الوقت الذي جرى فيه إعلان البيان المشترك. وزادت من درجة القلق الدولي من أهدافها الإستراتيجية عندما أعلنت في 20 حزيران (يونيو) 2006، أنها لن تستمر في احترام ما فرضته على نفسها منذ العام 1999 من وقف لاختبارات إطلاق الصواريخ بعيدة المدى، وفي 5 تموز (يوليو) 2006، أطلق الجيش الكوري الشمالي سبعة صواريخ بالسنتية اختباريه ووصفت بأنها (مناورات عسكرية روتينية) تدرج تحت حقها السيادي في الدفاع عن النفس وأكد المسئولون الشماليون أنها لا تنتهك إي التزام بالمعاهدة أو قيد قانوني دولي آخر، وقد تضمنت اختبارات إطلاق عدة أنواع من الصواريخ، إذ أطلقت بنجاح ستة صواريخ قصيرة ومتوسطة المدى من طراز هواسونغ - 6 (سكود سي) ونودونغ وأطلقت من منشأة الاختبار في موسودان - ري إلى بحر اليابان، وكان الصاروخ السابع متعدد المراحل ومن طراز تايبودونغ - 2، وقدر مداه بأكثر من 3500 كم، وتحطم في البحر نتيجة تعطل معزز

المرحلة الأولى بعد أقل من دقيقة واحدة من إطلاقه، واثار مده القلق وأكد بعض المحللين انه وبصرف النظر عن فشل تايبودونغ الذي قيل عنه الكثير، بدا إن صواريخ كوريا الشمالية البالستية القصيرة والمتوسطة المدى والأقدم عهدا أدت عملها بشكل جيد، وأكد هذا الأمر التهديد الذي تشكله قوة كوريا الشمالية الصاروخية التقليدية التسليح ضد جيرانها وعمل على تعزيز سمعة البلد كمورد لتكنولوجيا الصواريخ[265].

كما أثارت اختبارات الصواريخ إدانة واسعة، واتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار 1695 في تموز (يوليو) 2006، والذي طالب كوريا الشمالية بتعليق نشاطات صواريخها البالستية فوراً والعودة إلى وقف اختبارات الإطلاق، وطلب القرار أيضا من جميع الدول العمل على منع نقل (الصواريخ والمكونات والمواد والسلع والتكنولوجيا المرتبطة بالصواريخ) إلى برامج كوريا الشمالية المتعلقة بالصواريخ أو بأسلحة الدمار الشامل، وعلقت كوريا الجنوبية شحناتها المنتظمة من الأرز والأسمدة إلى كوريا الشمالية لكنها حذرت من إن الإفراط في ردة الفعل على اختبارات الصواريخ سيزيد من التوتر في المنطقة من دون داع.

3- مرتكزات البرنامج النووي الكوري الشمالي

أ- برنامج إنتاج البلوتونيوم

تقع أغلب المنشآت النووية الكورية الشمالية بقاعدة البلوتونيوم في يونج بيون، والتي تبعد 60 ميلاً عن العاصمة الكورية الشمالية بيونج يانج. وهي المنشآت التي غطاها اتفاق الإطار 1994، والمنشآت الرئيسة هي:

1 - مفاعل نري، بقدرة طاقة حوالي 5 ميجاواط بدأ بالعمل بحلول العام 1987، وهو قادر على استهلاك ما يكفي من وقود المفاعل لإنتاج حوالي.. من البلوتونيوم سنويًا ما يكفي لتصنيع قنبلة نووية واحدة سنويًا.. وفي العام 1989 أغلقت كوريا الشمالية المفاعل لحوالي 70 يوما. واعتقدت وكالة الاستخبارات الأمريكية أن كوريا الشمالية أزالَت قضبان الوقود من المفاعل في ذلك الوقت لإعادة معالجتها إلى بلوتونيوم ملائم للأسلحة النووية. وفي أيار (مايو) 1994، أغلقت كوريا الشمالية المفاعل وأزالَت حوالي 8000 آلاف من قضبان الوقود، والتي يمكن إعادة معالجتها إلى بلوتونيوم ليكفي ل (25 - 30 كغم) ل 4 - 16 أسلحة نووية. أعادة كوريا الشمالية العمل في المفاعل مرة أخرى في شباط (فبراير) 2003، وأغلقت في نيسان (أبريل) 2005 وقالت أنها أزالَت 8,000 آلاف أخرى من قضبان الوقود.

2 - مفاعلان كبيران (قدر ب 50 ميجاواط و 200 ميجاواط كهربائي) قيد الإنشاء في يونج بيون وتاكيون منذ العام 1984، ووفقا للسفير الأمريكي روبرت كلاوسي، فهذه المفاعلات، إذا اكتملت ستكون قادرة على أنتاج وقود مستنفذ كاف سنويًا ل 200 كغم من البلوتونيوم، يكفي لتصنيع 30 قنبلة نووية تقريبا في السنة.

وعمومًا، فعندما أعادت كوريا الشمالية فتح برنامج البلوتونيوم في مطلع 2003. أشارت التقارير إلى أن أعمال البناء في المفاعلات الكبيرة لم تستأنف، لكن البناء استؤنف في حزيران (يونيو) 2005.

3 - مفاعل إعادة معالجة البلوتونيوم ومساحته حوالي 600 قدم طول وبارتفاع عدة طوابق: فالمفاعل يفصل البلوتونيوم بدرجة 239 من قضبان الوقود النووي المستنفذ ليدخل في هيكل القنبلة أو الرؤوس النووية. وقد كشفت وكالة الاستخبارات الأمريكية بشكل واضح استعدادات كوريا الشمالية لإعادة تشغيل مفاعل إعادة معالجة البلوتونيوم في شباط (فبراير) وآذار (مارس) 2003، وطبقًا لتقارير صحفية قدرت وكالة المخابرات المركزية في أواخر 2003 أن كوريا الشمالية قد أعادت معالجة ما مقداره 8,000 من قضبان الوقود. وفي كانون الثاني (يناير) 2004، عرض مسؤولون كوريون شماليون للخبير النووي الأمريكي الدكتور سيجفريد هيكر، نماذج مما أدعوا أنه مسحوق أكسالات البلوتونيوم ومعدن البلوتونيوم وقال الدكتور هيكر لاحقًا في شهادته أمام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي في 21 كانون الثاني (يناير) 2004، انه وبدون اختبار، لا يستطيع أن يؤكد فيما إذا كان النموذج بلوتونيوم معدني "لكن من كل الملاحظات كنت قادرًا على وضع تحديد بأنه يتألف من نموذج بدا معدن بلوتونيوم". كما بين تقرير صور الأقمار الصناعية أيضًا أن المفاعلات النووية تلحق بخطوط الطاقة، والتي ستكون إذا استخدمت لتوليد الطاقة الكهربائية.

فالعديد من الخبراء اعتقدوا أن كوريا الشمالية طورت المفاعلين ومفاعل إعادة المعالجة المعروف بمواردها وتكنولوجياها. ويعتقد أن الزعيم كيم جونج أيل كان يوجه البرنامج وأن الجيش ووزارة الأمن العام (النسخة الكورية الشمالية من الكي. جي. بي) تطبقه. فيما كشفت كوريا الشمالية رسميًا امتلاكها لحوالي 3,000 من العلماء والباحثين مكرسون لبرنامج يونج بيون. والعديد منهم درسوا التكنولوجيا النووية (وليس بالضرورة إنتاج الأسلحة النووية) في الاتحاد السوفيتي والصين وباكستان. وتمتلك كوريا الشمالية مخزون يورانيوم يقدر بـ 26 مليون طن. ويعتقد أن كوريا الشمالية تمتلك منجمًا لإنتاج اليورانيوم.

في أواخر 2002 أنهت كوريا الشمالية ثمانية أعوام من التجميد لبرنامج إنتاج البلوتونيوم، وطردت المفتشين الدوليين وأعدت العمل في منشأتها. وأشارت بعض التقديرات إلى إن كوريا الشمالية ربما أنتجت بلوتونيوم إضافي يكفي لخمس رؤوس نووية بين عامي 2002 و 2007. وأجمالًا يقدر أن كوريا الشمالية لديها حتى 50 كغم من البلوتونيوم المفصل والكافي على الأقل لنصف دسنة من الأسلحة النووية. وبينما يستند برنامج الأسلحة النووية الكوري الشمالي على البلوتونيوم منذ البداية، إلا أن تقارير الاستخبارات الغربية أظهرت أن هناك مصدر آخر للقنبلة باستخدام اليورانيوم عالي التخصيب، في العقد الأخير من القرن العشرين. وعمومًا فإن مدى هذا البرنامج ونجاحه قد يكون محدودًا، وتقول كوريا الشمالية أنها لا تملك برنامج تخصيب اليورانيوم [266].

ان العامل الرئيس في تقييم مدى إمكانية كوريا الشمالية لتصنيع أسلحة نووية عديدة فيما إذا كانت تحتاج إلى استخدام مواد أقل أو أكثر مما في معايير الوكالة الدولية للطاقة الذرية وهي 8 كغم من البلوتونيوم و25 كغم من اليورانيوم عالي التخصيب في السلاح النووي، فمقدار المواد المشعة المستخدمة في كل سلاح نووي تتحدد بواسطة التصميم المعقد. وليس هناك معلومات موثقة عن تصميم الأسلحة النووية الكورية الشمالية. وبالإجماع، يقدر مستوى البلوتونيوم المفصول لكوريا الشمالية بين 30 و50 كغم وبحدود 5 إلى 6 كغم في هذا الشكل قد استخدمت في تجربة تشرين الأول (أكتوبر) 2006. وهذا المقدار من البلوتونيوم يكفي لخمسة إلى ثمانية أسلحة نووية تقريباً. وبافتراض كمية 6 كغم في السلاح بعد التجربة، فيمكن لكوريا الشمالية امتلاك بلوتونيوم لأربعة إلى سبعة أسلحة نووية. وقالت تقارير استخباراتية غير محددة للكونغرس الأمريكي أن "ما قبل التجربة كان يمكن لكوريا الشمالية أن تنتج حتى 50 كغم من البلوتونيوم، وهو يكفي لما لا يقل عن نصف دسنة من الأسلحة النووية" وبينت أن البلوتونيوم الإضافي هو في وقود مفاعل يونج بيون.

وأثيرت مسائل أخرى أبرزها تحديد كمية البلوتونيوم التي أنتجتها كوريا الشمالية منذ العام 2002 عندما طردت مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية من البلاد وأزيلت الأختام في يونج بيون. وفي 10 شباط (فبراير) 2005، أعلنت كوريا الشمالية أنها صنعت أسلحة نووية للدفاع الذاتي وأنها ستطور ترسانة أسلحتها النووية، وفي أيلول (سبتمبر) 2005، أصدر أعضاء المحادثات السادسة (الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية واليابان والصين وروسيا وكوريا الشمالية) بياناً مشتركاً دعى إلى جعل شبه الجزيرة الكورية خالية من الأسلحة النووية. وقدرت الورقة البيضاء لوزير الدفاع الكوري الجنوبي في كانون الأول (ديسمبر) 2006 أن كوريا الشمالية قد صنعت 30 كغم من سلاح البلوتونيوم المصنف عن السنوات الثلاث الماضية، وبما يكفي جزئياً لخمسة قنابل نووية. وهو يتوافق أيضاً مع التقديرات الأمريكية بأن المخزون الاحتياطي الكلي لكوريا الشمالية من أسلحة البلوتونيوم كان 50 كغم. والحقيقة إن الحساب قد تعقد أكثر عندما أعلنت كوريا الشمالية تبعاً كمية أقل من 37 كغم من اليورانيوم المفصول في إعلانها في ظل المحادثات السادسة الأطراف. ولم يتم التوصل إلى اتفاق حول التحقق من مقدار مخزون البلوتونيوم من خلال المفتشين [267].

وفي بداية حزيران (يونيو) 2008، بدأت الولايات المتحدة برفع العقوبات عن كوريا الشمالية، بعد بدء عملية تفكيك برنامجها النووي، وأعلنت بيونج يانج عن النشاطات التي قامت بها، كما قامت بتفجير قبة تبريد أحد مفاعلاتها في مفاعل يونج بيون. إلا ان بيونج يانج وفي انقلاب مفاجئ عادت الى انشطتها النووية في اب (اغسطس) 2008، وإعادة تشغيل مفاعلها في يونج بيون، وإعادة نقل المؤن ومنتجاتها النووية والمعدات والتجهيزات اليه. وأكدت بأنها ستعاود العمل على انشطتها النووية، لعدم التزام الولايات المتحدة بالاتفاقية الخاصة التي ابرمت حول وقف الأنشطة النووية، وعدم رفع اسم كوريا الشمالية من لائحة الدول الداعمة للإرهاب ولم ترسل المساعدات الموعودة، ولذلك منع المفتشون الدوليون ونزعت اختام الوكالة الدولية، وبحلول 11 تشرين الاول (أكتوبر) 2008 اتفق الطرفان الامريكي والكوري الشمالي على اكمال الاخيرة تفكيك برنامجها النووي مرة اخرى، وسماعها للمفتشين الدوليين الخاصين بالوكالة بالدخول مرة اخرى الى منشآتها

النووية. وفي المقابل قامت الولايات المتحدة برفع اسم كوريا الشمالية من لائحة الدول الداعمة للإرهاب في اليوم نفسه [268].

وفي كانون الثاني (يناير) 2009 قال عالم أمريكي زار بيونج بيون أن الكوريين الشماليين أخبروه أن كمية 30،8 كغم قد "سلحت" احتمالاً ويعني أن البلوتونيوم المفصول قد يكون الآن في الرؤوس الحربية، وأبلغه مسؤولون في كوريا الشمالية أنهم لن يسمحوا للرؤوس الحربية أن تفتش [269].

وبحلول نهاية عام 2010، قدر ان لدى كوريا الشمالية نحو 30 كغم من البلوتونيوم المفصول عن الوقود المستنفذ في مفاعلها البحثي الـ 5 ميجاواط، وهي كمية تكفي لبناء ثمانية اسلحة نووية على الاكثر بافتراض انه يستخدم في كل سلاح 4 - 5 كغم من البلوتونيوم، بحسب تصميم القنبلة والمهارات الهندسية المتاحة للبلاد. وربما تلقت مساعدة في تصميم الاسلحة من شبكة العالم الباكستاني عبد القدير خان [270].

ولذلك تم طرد المفتشين الدوليين، وبتولي كيم جون أون مقاليد السلطة في كوريا الشمالية، اعلن في 29 شباط (فبراير) 2012 ان بلاده ستقوم بتجميد تجاربها النووية وتجارب إطلاق الصواريخ البعيدة المدى فضلاً عن وقف تخصيب اليورانيوم في مفاعل يونج بيون، ودعا المفتشين الدوليين النوويين الى العودة الى كوريا الشمالية. وردت الادارة الامريكية بعرض 240 الف طن من المواد الغذائية المؤلفة في معظمها من البسكويت فيما اصرت كوريا الشمالية على ان تكون المساعدات من الحبوب [271].

وفي نيسان (ابريل) 2013 وبعد سنوات عديدة من انهيار المحادثات السداسية، اعلنت بيونج يانج نيتها اعادة بناء وتشغيل المفاعل المتوقف. وبين تحليل صور الاقمار الصناعية انه بحلول ايلول (سبتمبر) من السنة نفسها، اعادت كوريا الشمالية التشغيل. الا ان الصور بينت ان المفاعل يعمل بشكل متقطع بسبب تقادم البنية التحتية والمشاكل في نظام التبريد الجديد للمفاعل. واذا عمل المفاعل بكامل طاقته سيكون قادرًا على انتاج حتى 6 كغم من البلوتونيوم سنويًا، وبالرغم من انه سوف يستغرق سنتين أو ثلاثة قبل امكانية تفريغ الوقود المشع للمفاعل وست سنوات أو اثنا عشر شهرًا قبل امكانية فصل البلوتونيوم من الوقود المستنفذ.

ويمكن لمفاعل الـ 5 ميجاواط ان يستخدم لانتاج نظائر منها ديوتيريوم وهو العنصر الرئيس في تعزيز التصميم والقنابل الهيدروجينية.

وقد يوفر مفاعل الماء الخفيف التجريبي في يونج بيون طريقًا ثانيًا لانتاج البلوتونيوم. وفي عام 2009، اعلنت بيونج يانج انها ستبني مفاعل ماء خفيف في اقتران مع مفاعلاتها لتخصيب اليورانيوم، وفي السنة اللاحقة، بين فريق من الخبراء الامريكان ان مفاعل بقوة 25 - 30 ميجاواط قيد الانشاء، وظهرت الانشاءات الخارجية للمفاعل قد انتهت في مطلع عام 2014، لكن المنشأة لم تعمل لحد الان. واذا اكملت التحديثات في مفاعل اعادة المعالجة يمكن لكوريا الشمالية ان تنتج تدريجيًا حتى 20 كغم من البلوتونيوم سنويًا.

وقدر الدكتور سيفجريد هيكر المدير السابق لمختبرات لوس الموس الوطنية، مخزون كوريا الشمالية من البلوتونيوم بعد التجربة النووية الثانية ما بين 24 - 48 كغم، مستندا الى افتراض ان كل من التجربتين الاولى والثانية استخدمت 6 كغم من البلوتونيوم. وبعد التجربة النووية الثانية قدر ديفيد البرايت وفريقه في معهد العلوم والامن الدولي ان كوريا الشمالية تمتلك 34 - 56 كغم من البلوتونيوم، بافتراض استخدام ما بين 2 - 4 كغم في التجربتين النوويتين الاولى والثانية (من غير المعروف فيما اذا كانت المواد المشعة المستخدمة في التجربتين النوويتين المتتاليتين من البلوتونيوم أو اليورانيوم عالي التخصيب) ففي عام 2008 وكجزء من خطوات التمكين للمحادثات السداسية اعلنت كوريا الشمالية انها تمتلك حوالي 30 كغم من البلوتونيوم المفصول - واذا اضفنا تقريبا 8 كغم فصلت في عام 2009 ويطرح 2- 6 كغم لغرض التجربة النووية الثانية، هذا يبقي 32 - 36 كغم من البلوتونيوم في مخزون بيونج يانج المعلن [272].

ب- برنامج تخصيب اليورانيوم.

فيما اعتمد برنامج أسلحة كوريا الشمالية النووية البلوتونيوم منذ البداية، إلا إن العقد الأخير من القرن العشرين أظهر مصدرا آخر، فقد أكدت الاستخبارات المركزية الأمريكية وجود مصدر ثاني للقبائل النووية الكورية الشمالية باستخدام اليورانيوم عالي التخصيب. وهناك بعض التأكيد أن كوريا الشمالية لديها أجزاء وخطط لمثل هذا البرنامج، وتأكيدات أقل عن مدى تطور هذا البرنامج [273].

فقد بدأت بيونج يانج بتلقي المعدات المتعلقة بالطرد المركزي والمعرفة بها من شبكة عبد القدير خان في منتصف الى اواخر التسعينيات، وفي أواخر التسعينيات بدأ صانعو السياسة الامريكية يشكون في ان كوريا الشمالية امتلكت تكنولوجيا تخصيب اليورانيوم [274]. وقد كشف برنامج اليورانيوم عالي التخصيب السري لكوريا الشمالية، في أواخر العام 1996، وأوضح هوانج يانج يوب سكرتير الحزب الشيوعي الذي أنشق في العام 1997، أن كوريا الشمالية وباكستان اتفقتا في صيف 1996 على مقايضة تكنولوجيا الصواريخ الكورية الشمالية بعيدة المدى بتكنولوجيا اليورانيوم عالي التخصيب الباكستانية. وبينت معلومات أخرى عن تعاون بين كوريا الشمالية - باكستان حتى العام 1993. وعلمت بها إدارة كلينتون رسمياً في 1998 أو 1999، وقدم تقرير وزارة الطاقة في 1999 دليلاً على البرنامج. وفي آذار (مارس) 2000 أبلغ الرئيس كلينتون بأنه تخلى عن شهادته بأن "كوريا الشمالية لا تسعى إلى تطوير أو امتلاك قدرة تخصيب اليورانيوم". وكشفت صحيفة يابانية "سانكي شيمبون" في 9 حزيران (يونيو) 2000، مضمون "تقرير التفاصيل" من مصادر الحكومة الصينية عن منشأة تخصيب يورانيوم كورية شمالية سرية داخل جبل كونما الكوري الشمالي ووفقاً لتقرير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية إلى الكونغرس، حاولت كوريا الشمالية في أواخر 2001 امتلاك "مواد تتعلق بالطرد المركزي بكميات كبيرة لدعم برنامج تخصيب اليورانيوم" [275].

واجهت الولايات المتحدة كوريا الشمالية بهذه القضية خلال اجتماع عقد في عام 2002 في بيونج يانج، وبعد تلك المواجهة صرح الوفد الأمريكي ان كوريا الشمالية سلمت بامتلاكها برنامجًا لتخصيب اليورانيوم، فيما انكرت بيونج يانج لاحقاً أي تسليم بذلك أو وجود برنامج تخصيب. وحتى في خطوات المحادثات السداسية التي قادت الى تعليق مفاعل ال5 ميجاواط لكوريا الشمالية في عام 2008، استمرت بيونج يانج في انكار وجود برنامج يورانيوم عالي التخصيب. ولم تتضمن الوثائق التي قدمتها كوريا الشمالية كجزء من اعلان 2008 عن برنامجها النووي أي اشارة لتخصيب اليورانيوم، ولكن احتوت مجددًا اثار يورانيوم عالي التخصيب[276].

وقدرت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية بشكل عام في كانون الأول (ديسمبر) 2002 أن كوريا الشمالية استطاعت أنتاج قنبلتين نوويتين سنويًا من خلال برنامج اليورانيوم عالي التخصيب الذي بدأ في 2005، وقدرت وكالة أخرى قدرة مشروع أنتاج القنبلة بين 2005 و2007. السفير روبرت غلاوسي، الذي تفاوض لاتفاق الإطار الأمريكي- الكوري الشمالي 1994 وميشيل رايس رئيس مكتب تخطيط السياسة لوزارة الخارجية حتى 2004 قد بينا أن وظيفة البنية التحتية لليورانيوم عالي التخصيب الكوري الشمالي يمكن أن تنتج يورانيوم عالي التخصيب يكفي ل"سلاحين نوويين أو أكثر في السنة"، واقتبست الواشنطن بوست في 28 نيسان (أبريل) 2004، من مسؤول استخبارات أمريكي قال أن البنية التحتية لليورانيوم عالي التخصيب الكورية الشمالية يمكن أن تنتج ما مقداره ستة قنابل نووية سنويًا، وبين مسؤولو الإدارة بأنهم لا يعرفون مواقع برنامج تخصيب اليورانيوم الكوري الشمالي أو فيما إذا قد جمعت البنية التحتية لإنتاج قنابل نووية من معدن اليورانيوم، إلا إن وكالة الاستخبارات الأمريكية كشفت ان لديها معلومات مكثفة عن مشتريات كورية شمالية عبر البحار لأجهزة تسريع من معدات ومواد لبرنامج تخصيب اليورانيوم منذ مطلع العام 1999[277].

وأصبحت القضية محور المفاوضات منذ تشرين الأول (أكتوبر) 2002، عندما اتهمت إدارة بوش الابن كوريا الشمالية بامتلاك برنامج لتخصيب اليورانيوم سرًا[278].

وأبلغ مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون شرق آسيا والباسفيك جيمس كيلي النائب الأول لوزير الخارجية الكوري الشمالي كانغ سوك - كو أن الولايات المتحدة لديها الدليل على برنامج تخصيب اليورانيوم للأسلحة النووية في خرق لصيغة اتفاق 1994 والاتفاقات الأخرى. وقال كيلي أن كانغ على معرفة بوجود مثل هذا البرنامج في ذلك الاجتماع. وعمومًا أنكر كانغ هذا، وكان وزير خارجية كوريا الشمالية بك نام سن أن كانغ قد أخبر كيلي أن كوريا الشمالية "مؤهلة" لامتلاك مثل هذا البرنامج أو "حتى أقوى منه" لردع الهجوم الأمريكي أساسًا.

وفي العام 2002 قدرت ورقة عمل وكالة المخابرات المركزية الأمريكية غير المصنفة عن الأسلحة النووية الكورية الشمالية وتخصيب اليورانيوم أن كوريا الشمالية "قد شيدت مفاعلًا يمكن أن ينتج أسلحة كافية من مادة اليورانيوم لسلاحين نوويين أو أكثر في السنة عندما يعمل كاملًا ويمكن أن يكون ذلك في منتصف العقد". مثل هذا المفاعل سوف يحتاج لإنتاج أكثر من 50 كغم من اليورانيوم عالي التخصيب في السنة ويحتاج إلى سلسلة من آلاف أجهزة الطرد المركزي.

وأشارت الورقة إلى أن كوريا الشمالية وفي العام 2001، "بدأت السعي لمواد تتعلق بالطرد المركزي بكميات كبيرة" وبين الرئيس الباكستاني برويز مشرف في مذكراته "على خط النار" في أيلول (سبتمبر) 2006، أن عبد القدير خان - كبير العلماء في برنامج الأسلحة النووية الباكستانية والذي نشر تكنولوجيا الأسلحة النووية للاستفادة المالية - "نقل تقريبا نصف ستة من أجهزة الطرد المركزي ب1 وب2 إلى كوريا الشمالية، وقد وفر لكوريا الشمالية أيضا جهاز قياس وبعض الوقود الخاص لأجهزة الطرد المركزي، والتدريب على تكنولوجيا الطرد المركزي بضمنها زيارات سرية جدًا لمفاعلات الطرد المركزي". وعموما لم تكن الولايات المتحدة قادرة على الحصول على تأكيد مباشر من كانغ. ووفقًا لتقارير صحفية قالت كوريا الشمالية أنها استوردت 150 طن من قضبان الألمنيوم عالي القوة من روسيا والتي يمكن أن تستخدم في برنامج تخصيب اليورانيوم [279].

إلا إن جهود كوريا الشمالية استمرت تباغًا في إنكار وجود برنامج اليورانيوم عالي التخصيب لغرض الأسلحة النووية. وفي العام 2007 قدمت كوريا الشمالية للولايات المتحدة نموذجًا لقضيب ألمنيوم في محاولة للبرهنة على عدم نيتها إنتاج يورانيوم عالي التخصيب لغرض الأسلحة النووية، وأن المواد المستوردة كانت للأسلحة التقليدية أو مشاريع الاستخدام المزدوج. وعمومًا عندما حلل العلماء الأمريكيان قضيب الألمنيوم المقدم كنموذج "دليل" وجدوا آثار يورانيوم مخصب على القضيب. وجادل العلماء أنه وبالإضافة إلى إمكانية إن يكون هذا دليلًا على برنامج كوريا الشمالية لتخصيب اليورانيوم فإنه من الممكن أيضا أن آثار اليورانيوم يمكن أن تكون على القضيب عندما استوردته كوريا الشمالية.

وزادت الشكوك أكثر في العام 2008، عندما وجد علماء أمريكيون آثار يورانيوم عالي التخصيب على وثائق قدمت كجزء من إعلان كوريا الشمالية النووي، وأثير النقاش مجددًا حول نطاق برنامج تخصيب اليورانيوم الكوري الشمالي، وأبلغ السفير كريستوفر هيل الكونغرس الأمريكي أن كوريا الشمالية بما تضمنه وكجزء من "صفقة إعلانها" في حزيران (يونيو) 2008، رسالة تقول "أنهم لا يمتلكون الآن ولا في المستقبل برنامج يورانيوم عالي التخصيب" وبقيت هذه القضية دون حل [280].

وبعد التجربة النووية الثانية في عام 2009، أعلنت كوريا الشمالية أنها ستبدأ تخصيب اليورانيوم، وإن نجاحًا كافيًا قد تحقق في تطوير تكنولوجيا تخصيب اليورانيوم، لإنتاج الوقود لمفاعل الماء الخفيف التجريبي. وفي تشرين الثاني (نوفمبر) 2010 زار وفد أمريكي البناية الجديدة لمنشأة التخصيب في يونج بيون، والتي وصفت بأنها منشأة حديثة وبقياس صناعي صغير، وعلى العكس من المنشأة النووية الكورية الشمالية الأخرى كانت فائقة الحداثة ونظيفة [281].

إلا أن تقرير فريق الخبراء التابع لمجلس الأمن، رحج إلى حد بعيد بوجود واحدة أو أكثر من المنشآت السرية الموازية القادرة على إنتاج يورانيوم متدني التخصيب أو يورانيوم عالي التخصيب في مكان آخر في البلاد. وقدرت اللجنة امتلاك كوريا الشمالية للمزيد من المنشآت السرية لمعالجة وقود اليورانيوم وتحويله إلى مادة صالحة للاستعمال في أجهزة الطرد المركزي الغازية، فضلًا

عن منشآت لتصنيع اجهزة الطرد، وعدم معرفة فيما اذا كانت بيونج يانج قد انتجت يورانيوم عالي التخصيب لاستعماله في صنع اسلحة نووية[282].

وابلغ كبير مهندسي العملية في منشأة التخصيب الوفد ان عملية تخصيب اليورانيوم هي بمستوى متوسط من 3,5% (المستوى الأدنى في معيار التخصيب لوقود مفاعل الماء الخفيف) واحتوت 2,000 جهاز طرد مركزي بقدرة 8,000 كغم لعملية فصل الوحدات في السنة. واستنادًا الى هذا المستوى للإنتاج وانغماس كوريا الشمالية تاريخياً مع شبكة عبد القدير خان، يعتقد المحللون ان تصاميم اجهزة الطرد المركزي الكورية الشمالية يستند الى الجيل الثاني من طراز P2 الباكستاني[283].

وقد زعمت كوريا الشمالية ان الغاية من منشأة التخصيب هو انتاج يورانيوم متدني التخصيب لاستعماله كوقود في مفاعلي طاقة يعملان بالماء الخفيف، لكن تقرير لخبراء في مجلس الامن بين ان منشأة التخصيب ومشاريع المفاعلات تمثل انتهاكات خطيرة للعقوبات التي فرضها مجلس الامن عليها بعد اجرائها تجربتين نوويتين في عامي 2006 و2009[284].

لقد بينت صور الاقمار الصناعية في عام 2013، ان منشأة اجهزة الطرد المركزي قد تم توسيعها بسقوف جديدة لتغطي تقريباً ضعف المساحة السابقة، وبشكل يسمح بافتراض بناء اماكن لما يصل الى 2,000 جهاز طرد مركزي اضافي. وعند النظر الى تعقيد منشأة التخصيب في يونج بيون والسرعة التي انشأت بها، يشك محللين عدة ان البلاد لديها منشأة تخصيب يورانيوم سرية ثانية. فقياس ونتاج المواد المشعة لهكذا منشأة من الصعب تقييم ويمكن ان تختلف استناداً لقدرة كوريا الشمالية لتصنيع الاجزاء الرئيسية داخليا. فوجود هكذا منشأة سيعقد اي جهود مستقبلية لنزع سلاح يمكن التحقق منه لكوريا الشمالية، وتحديدًا اذا اصبح البلد قادرًا على تصنيع اجهزة الطرد المركزي داخليا[285].

والحقيقة ان هناك فروقات عديدة بين اليورانيوم والبلوتونيوم، فاليورانيوم ارخص من البلوتونيوم، والتصميم في القنبلة التي تستعمل اليورانيوم أقل تعقيداً بكثير. فالقنبلة التي تعتمد البلوتونيوم تحتاج وقتاً أكثر للتجميع والهندسة. كما ان استخراج البلوتونيوم وتشكيله من قضبان اليورانيوم يؤدي الى مواد ملوثة بالاخص المياه الملوثة نووياً والتي تشكل عبئاً من ناحية التخلص منها. ويستعمل البلوتونيوم مادة أقل من حيث ان قنبلة بقوة 20 كيلو طن تحتاج الى ما يقارب 60 كغم من اليورانيوم، بالمقابل ان كانت من البلوتونيوم فانها تحتاج الى ما يقارب 10 كغم من هذه المادة فقط[286].

وقدر ديفيد البرايت وكريستينا والروند ان مصداقية الحد الأعلى لإنتاج كوريا الشمالية من اليورانيوم لصنع اسلحة نووية هو 17 كغم في السنة باستخدام 1,000 جهاز طرد مركزي لإنتاج يورانيوم عالي التخصيب وليس لوقود المفاعل. والحد الأدنى يفترض فاعلية اقل لخطوات التخصيب والصعوبات العملية هو 4 كغم في السنة بوجود 1,000 جهاز طرد مركزي. ويحتاج

السلاح النووي من اليورانيوم 15-25 كغم. ومن الممكن ان تكون كوريا الشمالية قد بدأت تركيب اجهزة طرد مركزي اكثر تقدماً في المستقبل والتي ستزيد انتاجها من اليورانيوم عالي التخصيب [287].

ويقدر مخزون بيونج يانج من الاسلحة النووية ما بين 10 - 16 سلاح منها ما بين 6-8 اسلحة من البلوتونيوم وما بين 4-8 اسلحة من اليورانيوم. وهذا التقدير يعتمد على عدد ماتنتجه مفاعلات اليورانيوم سواء أكانت من نوع (1 أو 2)، وعدد اجهزة الطرد المركزي الموظفة وكفاءة عملها.

واسلحة البلوتونيوم قد تم تصغيرها بشكل كاف لتحمل على صواريخ نودونج الباليستية متوسطة المدى، وصواريخ تايبودونج - 2، والتي يمكن ان تصل الى مدى عابر للقارات. ويستند هذا التقدير الى حقيقة ان كوريا الشمالية قد عملت على هكذا رؤوس لحوالي 30 عامًا، وامكانية ان يكون لديها تصميمات ذات صلة من شبكة تهريب عبد القدير خان النووية في التسعينيات أو مبكرة من الصين كما فعلت باكستان في مطلع عقد الثمانينيات من القرن الماضي. أما اسلحة اليورانيوم فقد تكون جزئيا اقل تقدماً واكثر تعقيداً مما يجعل من الصعب تصغيرها على صاروخ نودونج، وعموما ان هذا الهدف يمكن انجازه بسرعة نسبياً من خلال استمرار عملية التصميم والتي لا تتطلب مزيداً من التجارب النووية.

والواقع ان توقع نمو المخزون النووي لكوريا الشمالية يعد عملية صعبة، ولذلك تطرح ثلاثة رؤى تستند الى عوامل تقنية وسياسية مختلفة، وتفترض عموماً ان مخزون كوريا الشمالية النووي يمكن ان يتوسع بمقدار عام ما بين نسبة 100% في افضل رؤية، ونسبة 250% في اسوء رؤية بحلول العام 2020، وهذه الرؤى الثلاث كما يلي [288].

الرؤية الاولى: نمو وتحديث بطيئان: إذ تنمو مخزونات كوريا الشمالية بشكل بطيء والتحسين التكنولوجي في الحد الأدنى. وتتزايد المخزونات من المستوى الأدنى الحالي الذي يتحدد ب 10 اسلحة وصولاً الى 20 سلاحاً بحلول عام 2020.

الرؤية الثانية: نمو وتحسين معتدل باستمرار توجهات كوريا الشمالية الحالية، ستنمو مخزوناتها من المستوى الحالي لتصل الى 50 سلاحاً بحلول عام 2020، وهي زيادة بنسبة 212،5%. والتقدم في التصغير اكثر سيمكنهم من تحميل الرؤوس بأجيال جديدة من الصواريخ الباليستية متوسطة المدى، والصواريخ الباليستية العابرة للقارات، وكذلك الصواريخ قصيرة المدى وزيادة حمل الاسلحة الموجودة الى 10-20 كيلوطن، فيما يستخدم التصميم الجديد كلا من البلوتونيوم واليورانيوم في المخزونات وانجاز حمولة 50 كيلوطن. ويمكن ان تطور كوريا الشمالية وتختبر جزئياً لكن لا تنشر تصاميم حرارية متقدمة بمرحلة واحدة.

الرؤية الثالثة: نمو وتحسين سريع إذ ينمو مخزون كوريا الشمالية النووي بشكل اسرع من الرؤى السابقة ليصل الى 100 سلاح بحلول عام 2020 وهي زيادة بنسبة 525%. وتقترن هذه الرؤية بتقدم مهم في تصميم الاسلحة يسمح لكوريا الشمالية بنشر اسلحة ميدانية وتكتيكية إذ اختارت القيام

بذلك. وستزيد حمولة المخزون الاعتيادية الى 20 كيلو طن أو اكثر مع زيادة في العدد الذي يزن 50 كيلو طن. وقد تم اختبار القنبلة النووية زنة 100 كيلو طن لكنها اكبر من ان تنتشر.

ويجري العمل على تطوير قنبلة نووية من مرحلتين. ويمكن لكوريا الشمالية ان تنهي التجارب النووية ولكنها تستمر وربما انجزت انتاج المواد المشعة، وعند الاخذ في الاعتبار قدرة بيونج يانج التكنولوجية الحالية فان هذا المخزون سيكون قادرًا على تسليح انظمة ايصال مختارة وتحديداً صواريخ نودونج القادرة على الوصول لاهداف في كوريا الجنوبية واليابان. وسيؤدي النمو السريع والتحسن الكمي في المخزون النووي الى نتائج عدة اهمها[289]:

1 - زيادة انتاج البلوتونيوم المستند الى مفاعل 5 ميغاواط اساساً يعمل بطاقته الكاملة وعسكرة كاملة لمفاعل الماء الثقيل الصغير المتاح بحلول عام 2016 وقبل سنتين تحديداً من موعد تشغيله المحدد.

2 - زيادة عمل مفاعلي تخصيب اليورانيوم وبأكبر عدد من اجهزة الطرد المركزي (8,000 - 9,000) جهاز ومنها 2,000 جهاز من الاجهزة الاكثر تقدماً في التصميم نوع P3.

3 - زيادة وتيرة التجارب النووية بمعدل تجربة واحدة في السنة.

4 - نجاح مشتريات عبر البحار لتسهيل الانتاج الوطني اكبر في المعدات والمواد الرئيسية وتيسير حتى التطوير اكثر في القدرات الوطنية.

5 - امتلاك بيانات الاسلحة النووية والتصاميم المتقدمة خارجياً يسمح لكوريا الشمالية بتسريع تطوير الاسلحة.

وتقترن هذه التطورات بالتزام القيادة الشمالية سياسياً واقتصادياً بالبرنامج النووي، نتيجة تزايد تهديدات البيئة الامنية الخارجية، والالتزام بموارد اكثر للبرنامج نتيجة تحسن الاقتصاد المدني أو حتى الاقتطاع من النفقات العسكرية التقليدية.

4- التجارب النووية الكورية الشمالية وتأثيراتها أجرت كوريا الشمالية أربعة تجارب نووية تحت الارض في موقع تجاربها بونجي ري. كانت التجربتين الأولتين في عام 2006 وفي عام 2009، ومن المحتمل انها استخدمت سلاحاً نووياً من البلوتونيوم وهما بزنة اقل من 1 كيلو طن و2 - 7 كيلو طن تبعاً، (وللمقارنة فسلح البلوتونيوم الذي ألقى على ناغازاكي في عام 1945 كانت زنته 21 كيلو طن). فيما كانت زنة التجربة الثالثة أعلى – قدرها احد الخبراء بأنها تقريبا بين 5- 15 كيلو طن- بينما قدر مسح الاستخبارات الوطنية الكورية الجنوبية ان التجربة الرابعة بلغت 6 كيلو طن. ولم تعرف المواد المشعة التي استخدمت في التجربة الثالثة بشكل مؤكد لأن كوريا الشمالية ختمت موقع التجربة لمنع اي غازات منبهة من الانبعاث. ويعتقد محللون ان اليورانيوم أو البلوتونيوم قد استعمل بشكل مقبول. وعموماً يعتقد العديد ان التجربة الثالثة استخدمت احتمالاً اداة مستندة الى اليورانيوم بسبب مخزونها المحدود من البلوتونيوم واحتمال تنامي مخزون اليورانيوم

عالي التخصيب[290]. وأثارت هذه التجارب ردود أفعال متباينة وتفسيرات مختلفة، وهذا ما يدفعنا إلى تناولهما بشيء من التفصيل وكما يلي.

- التجارب النووية الكورية الشمالية

1- التجربة النووية الأولى 9 تشرين الأول (أكتوبر) 2006

أعلنت كوريا الشمالية إن جيشها أجرى تجربة نووية ناجحة تحت الأرض وفي ظروف مأمونة في 9 تشرين الأول (أكتوبر) 2006، وكشف الانفجار من أجهزة الاستشعار الزلزالية في أنحاء العالم، إلا إن صغر حجم العصف أثار تساؤلات حول ما إذا كان الانفجار نووياً في الأصل، وفي 16 تشرين الأول (أكتوبر) أعلن مسؤولون في الاستخبارات الأمريكية إن عينات من الهواء كشفت عما ينم عن حطام مشع أكد إن كوريا الشمالية فجرت أداة نووية وقودها مادة البلوتونيوم[291].

من جانبه أكد مدير الاستخبارات الوطنية الأمريكية أن كوريا الشمالية أجرت تفجيراً نووياً تحت الأرض في 9 تشرين الأول (أكتوبر) 2006، بجوار منطقة بونجي ري، وتوضح حصيلة التفجير أنها كانت دون الكيلو طن وأن تصميم السلاح أو إجراءات التصنيع تحتاج إلى تعديل احتمالاً. ووصف بلاغ كوريا الشمالية إلى الصين قبل التجربة أنها تتوقع حصيلة 4 كيلو طن، إلا أن البيانات الزلزالية أكدت إن الحصيلة كانت أقل من 1 كيلو طن. وبينت بقايا النشاط أن التفجير كان تجربة نووية، وأن مادة البلوتونيوم قد استخدمت. وهناك اعتقاد واسع أن تصميم الرأس الحربي كان أداة انفجارية. وبقي عدم اليقين يدور حول متى أنتج البلوتونيوم الذي استخدم في التجربة وكما كانت كمية البلوتونيوم في الأداة؟ على الرغم من أن عالم أمريكي بارز قد قدر أن كوريا الشمالية قد استخدمت احتمالاً ما يقارب 6 كغم من البلوتونيوم في التجربة. إلا إن حصيلة التجربة المتدنية قد لا تكون فشلاً. وهذا ما يثير احتمالية أخرى وهي أن حصيلة التجربة المتدنية ربما كانت مقصودة - فتصميم الأداة المعقد يمكن إن يكون لصاروخ نودونغ متوسط المدى. وكبدل فالحصيلة المتدنية قد تكون بهدف تجنب التسرب الإشعاعي من موقع التجربة أو للحد من مقدار البلوتونيوم المستخدم[292].

2- التجربة النووية الثانية 25 أيار (مايو) 2009

فشلت كوريا الشمالية في إطلاق قمر صناعي في 5 نيسان (أبريل) 2009، واستخدمت صاروخاً بالسنتياً عابراً للقارات مما قاد إلى إدانة من مجلس الأمن، وفي ردها قالت كوريا الشمالية بأنها ستقاطع المحادثات السادسة وتعيد تشغيل منشآتها النووية. وطالبت المفتشين الدوليين والأمريكيين بمغادرة البلاد فوراً، كما أبلغت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأنها "قررت إعادة تشغيل كل المنشآت والمضي قدماً في عملية فصل الوقود". وهدد مسؤولون كوريون شماليون أيضاً بأجراء تجربة نووية أخرى، وبناء مفاعل ماء ثقيل و"بدء تطوير تكنولوجيا لضمان الإنتاج الذاتي من الوقود النووي" والذي قد يشير إلى برنامج تخصيب اليورانيوم. وبالفعل أعلنت كوريا الشمالية في 25 أيار (مايو) 2009، بأنها أجرت تجربة نووية ثانية وسجل المراقبون الأمريكيون هزة أرضية

بالقرب من موقع التجربة النووية السابقة ب4,5 درجة على مقياس ريختر. أنتجها كيلو طن وأطلقت إشعاعا (والذي يؤكد بأنه كان حدثاً نووياً) وهو لا يزال محددًا [293].

وقالت وكالة الإنباء الرسمية الكورية الشمالية أن هذه التجربة كانت "على مستوى عال جديد في محتوى قوتها الانفجارية والتكنولوجية في سيطرتها ونتائجها وساعدت التجربة بحل مقبول لمشاكل علمية وتكنولوجية مثارة في زيادة أكبر لقوة الأسلحة النووية". وقد يشير هذا إلى مشاكل التصميم المرتبطة بالحصيلة المتدنية لتجربة 2006. وكان البيان الرسمي الكوري الشمالي قد هدد في 29 نيسان (أبريل) 2009، بأنها قد ستجري "تجربة نووية" لتعزيز ردعها.

وسجل المسح الجيولوجي الأمريكي هزة أرضية في 25 أيار (مايو) وبمقدار زلزال في الحدث ب4,7 درجة على مقياس ريختر. وسجل مركز المراقبة الدولية الحدث ب4,52 درجة على مقياس ريختر. وكانت التجربة بالقرب من موقع 2006، قريباً من بونجي ري. وحصيلة كمية الكيلو طن للتجربة لم تحدد حتى، ومدى التقدير من أربعة إلى عشرين كيلو طن، وأغلب التحليلات توقعت حصيلة لا تقل عن 5 كيلو طن. إلا إن الطبيعة النووية للتجربة لا يمكن أن تحدد إلا بإجراءات مراقبة إشعاعات الموقع أو الإشعاع المنبعث من ارض الموقع. والتحليلات الأخرى ستكون ضرورية لتحديد تصميم الأداة ومقدار المواد النووية التي استخدمت [294].

وقد وصفت اجهزة الاستخبارات الامريكية تجربة عام 2006 بأنها فاشلة، وعدت تجربة عام 2009 انجح على ما يبدو من سابقتها، ووفقا لبيانات النويدات الاشعاعية التي جمعتها محطات المراقبة في اليابان وكوريا الجنوبية وروسيا في ايار (مايو) 2010 بانه ربما اجرت كوريا الشمالية تجربتين نوويتين بحصيلة متدنية للغاية خلال ذلك الشهر [295].

3- التجربة النووية الثالثة 12 شباط (فبراير) 2013

وتعدّ هذه التجربة النووية الأقوى التي تقوم بها كوريا الشمالية، إذ استخدمت شحنة نووية متناهية الصغر وخفيفة، وقد رصدت هيئة المسح الجيولوجي الامريكية هزة ارضية بقوة 4,9 بالقرب من منطقة الاختبارات النووية السرية في كوريا الشمالية، وهي التجربة التي وفرت التقنيات اللازمة التي مكنت الدولة من تصغير رأس نووي. ويؤكد العالم النووي الامريكي الدكتور سيجفريد هيكر الذي زار المجمع النووي في يونج بيون في عام 2010 ان كوريا الشمالية قد تمتلك حوالي 20 قنبلة نووية بحلول عام 2016، مما قد يسمح لها بإجراء عدة جولات من اختبارات التفجير لتصغير الرؤوس الحربية النووية [296].

وفي اعقاب التجربة النووية الثالثة في عام 2013، اعلنت وكالة الانباء المركزية الكورية انها قامت بتجربة قنبلة صغيرة وخفيفة على العكس من السابقات، وهي بقوة تفجير أكبر، وهو ادعاء واضح ان سلاحها النووي يمكن تصغيره، وجاءت تقييمات لاحقة من قبل مسؤولين امريكيين وخبراء غير حكوميين ان كوريا الشمالية تتقدم باتجاه تصغير مختلط، وبين احد القادة الامريكان ان كوريا الشمالية لديها القدرة لتحميل رأس مصغر على صاروخ باليستي عابر للقارات، الا ان

المتحدث بأسم مجلس الامن القومي قال لاحقا انهم لا يعتقدون ان لديهم تلك القدرة، ومن المحتمل ان كوريا الشمالية قد حققت تقدماً كافياً باتجاه التصغير، والتحديات التقنية الاخرى في تحميل الرؤوس الحربية على صواريخ نودونج متوسطة المدى، ولكن ليس على الصواريخ البعيدة المدى[297].

4- التجربة النووية الرابعة 6 كانون الثاني (يناير) 2016

أعلنت كوريا الشمالية رسمياً في 6 كانون الثاني (يناير) 2016، أنها أجرت بنجاح تجربة لقنبلة هيدروجينية[298]، وهي التجربة النووية الرابعة منذ عام 2006، وبذلك تنضم البلاد الى صفوف الدول النووية المتقدمة. ويبدو ان التجربة كانت مدفوعة بالرغبة الواسعة لتعزيز وضع الرئيس كيم جونج اون قبل انعقاد مؤتمر حزب العمال الكوري المقرر في ايار (مايو) 2016 [299]. فقبل شهر من التجربة أعلن الرئيس كيم جونج أون ان كوريا الشمالية هي (دولة باسلحة نووية قوية مستعدة للتفجير بقدراتها قنبلة وقنبلة هيدروجينية للدفاع بثقة عن سيادتها وكرامة الامة)[300]. واكد البيان الرسمي ان اكوريا الشمالية سوف تستمر في سياستها في بناء برنامج قدراتها النووية وتطوير اقتصادها بشكل متوازي، وان البلاد سوف لن تنشر الاسلحة النووية للغير، وعدم تعليق أو وقف برنامج اسلحتها النووية ما لم تغير الولايات المتحدة سياستها العدائية تجاه البلاد[301]. ويعد هذا الاختبار تقدماً كبيراً في القدرات الهجومية لكوريا الشمالية، وأفادت هيئة المسح الجيولوجي الامريكية بوقوع زلزال قوته 5,1 درجة قالت كوريا الجنوبية انه على بعد 49 كم من موقع اجرت فيه كوريا الشمالية تجارب نووية في الماضي[302].

الا ان عددًا من الاختصاصيين في المجال النووي شككوا في اعلان كوريا الشمالية عن نجاح أول تجربة لقنبلة هيدروجينية، إذ ان النشاط الزلزالي الذي رصد يوازي بنظرهم تفجير قنبلة اقل قوة. وهذا ما يؤكد كريسبن روفيري، الاختصاصي في السياسة النووية ومقره في استراليا، بان (المعطيات الزلزالية تشير الى ان قوة الانفجار كانت أقل بكثير مما كنا نتوقعه من تجربة قنبلة هيدروجينية)، مضيفاً انه (للهولة الاولى يبدو انهم أجروا تجربة نووية ناجحة، لكنهم لم ينجحوا بشكل كامل في تنفيذ المرحلة الثانية، أي تفجير الهيدروجين)[303]. كما اثار محللون عدة امكانية ان كوريا الشمالية قد فجرت جهاز انشطار معزز، والذي يستخدم مقدار صغير من وقود الانصهار لزيادة حمل رد فعل الانشطار - تصميم هكذا اسلحة يمكن ان يكون اقل تعقيداً بشكل مهم عن تلك التي للقنابل الحرارية ذات المرحلتين، التي لها حمولة أعلى اضعاف مضاعفة. وعموما بين بعض المحللين ايضا ان هذه الامكانية تبقى موضع شك، وان التجربة يمكن ان تتضمن اداة انشطار بسيط[304].

وقال الرئيس كيم جون أون في أول تصريحات يدي بها منذ اجراء التجربة (ان هذه التجربة النووية كانت إجراء للدفاع عن النفس من اجل حماية السلام بطريقة فعالة في شبه الجزيرة الكورية والأمن الاقليمي من خطر اندلاع حرب نووية يتسبب بها الامبرياليون الذين تقودهم

الولايات المتحدة)، مضيئاً (أنه حق مشروع لدولة ذات سيادة، أنه عمل صائب لا يمكن لأحد ان ينتقده). ويأتي تصريح الرئيس أون غداة موقف مماثل صدر عن نظامه الذي عدّ ان ما جرى للرئيس العراقي الراحل صدام حسين والزعيم الليبي الراحل معمر القذافي هو مثال على المصير المحتوم الذي ينتظر كل نظام يوافق على التخلي عن برنامجه النووي[305].

وخلال لقاءه مع علماء البرنامج النووي أوضح الرئيس كيم جون أون ان التهديدات بفرض عقوبات وبتعزيز الانتشار العسكري في كوريا الجنوبية غيوم داكنة تنذر بحرب نووية. ودعا أون الى زيادة حجم وقوة الترسانة النووية لبلاده، وتعزيز نوعية وكمية القوة النووية القادرة على توجيه ضربات نووية ضد الامبرياليين بقيادة الولايات المتحدة في أي وقت وفي أي فضاء إذا اعتدوا على سيادة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وقاموا بتهديدات مستفزة، مطالباً بتفجير قنبلة هيدروجينية أقوى في المستقبل[306].

وهناك من يطرح مجموعة من الدوافع المباشرة كانت وراء اقدم كوريا الشمالية على التجربة النووية الرابعة، وأهمها[307]:

- 1 - التطور التكنولوجي، والذي مكن كوريا الشمالية من اجراء تفجير نووي هيدروجيني بكل ما يحتاج اليه من تكنولوجيا معقدة، فضلا عن الاستمرار في إطلاق الصواريخ المختلفة.
- 2 - الارادة السياسية، والتصميم والعزم، وتوفير ما يلزم من اجل تحقيق الأهداف، وتأكيد قدرة القيادة الجديدة وقوتها وتصميمها.
- 3 - التلويح بالاستهداف المباشر للقيادة الكورية الشمالية، على خلفية قضايا حقوق الانسان، ومحاولة التهديد بطلبها للمحكمة الجنائية الدولية، وعدم التجاوب مع القيادة الكورية الشمالية مع طروحاتها.
- 4 - طبيعة الاوضاع والتفاعلات الاقليمية والدولية، وخصوصا قضايا بحر الصين الجنوبي وما توفره من من فرصة قد لا تتكرر في مرحلة لاحقة.
- 5 - العمل على رفع سقف المطالب في حال حدوث مفاوضات، إذ ان مركز القوة سيكون اكثر تقدماً، كما ان مستوى الثقة سيكون اعلى.

تأثير التجارب النووية الكورية لم تكن التجربة النووية الكورية الشمالية الأولى غير متوقعة خارج البلاد، إذ كان هناك توقعات إعلامية مستندة إلى تقارير عن أحاديث بين زعيم كوريا الشمالية كيم جونج أيل ودبلوماسيين أجانب جاء فيها إن كوريا الشمالية تخطط ربما لإجراء تجربة نووية، وكان هناك أيضا مؤشرات من مصادر الاستخبارات الأمريكية خلال صيف 2006، دلت على إن كوريا الشمالية كانت تحضر موقعا لتجربة نووية تحت الأرض، يضاف إلى ذلك أنها أعلنت في 3 تشرين الأول (أكتوبر) 2006، بأنها ستجري تجربة نووية إلا أنها لم تحدد موعدها.

وشددت التبريرات الرسمية لكوريا الشمالية بشأن إجراء التجربة على الهدف الدفاعي منها، ويؤكد كيم يونغ نام رئيس اللجنة التنفيذية الدائمة لجمعية الشعب العليا في كوريا الشمالية على إن التجربة كانت (حدثا تاريخيا)، فقد عززت مصداقية الردع النووي الكوري الشمالي في وجه التهديدات الأمريكية وبالتالي ساهمت في الاستقرار في شمال شرق آسيا، وقدم بيان وزارة الخارجية تعليلا مماثلا، مبينا إن البلد (أرغم على إن يثبت من حيث الجوهر امتلاكه صواريخ لحماية سيادته وحقه في الوجود بسبب خطر الحرب المتزايد يوميا من جانب الولايات المتحدة)، واوحت هذه التصريحات بان الهدف من التجربة كان في جزء منه تبديد إي شك في الولايات المتحدة أو أماكن أخرى في حيازة المهارات الهندسية والتصميمية اللازمة لبناء جيل أول من الأسلحة النووية، إلا إن صغر حصيلة الانفجار، وهو ما لم يكن متوقعا قاد كثير من الخبراء الأجانب إلى الاعتقاد بأنه كان إخفاقا (إي انه تفجير يفتقر إلى الكفاءة ويطلق طاقة تفجيرية أقل مما هو متوقع)، ساعد في تعزيز الشك في إن كوريا الشمالية استطاعت صنع سلاح نووي يعتد به [308].

ويعتقد الكثير من المحللين الأجانب إن لدى كوريا الشمالية مبرر سياسي مواز لإجراء التجربة وهي إشارة إلى الامتناع من العقوبات المفروضة عليها، وكسب نفوذ دبلوماسي لانتزاع تنازلات من الولايات المتحدة وحلفائها، وبدا جزئيا إن كيم يونغ نام أكد الرأي الأخير عندما حذر من إن كوريا الشمالية ستجري تجارب نووية أخرى إذا لم تتخل الولايات المتحدة عن محاولاتها لعزلها ومعاقبتها، ورأى آخرون إن قرار إجراء التجربة ربما كانت وراءه عناصر متشددة في الجيش الكوري الشمالي، ظنا منها إن الولايات المتحدة سترغم على التعامل مع النظام على أساس عادل حالما يتمكن، من إظهار وضعه كدولة نووية فعلية على نحو لا لبس فيه [309].

والحقيقة ان هناك العديد من الأسباب التي دفعت كوريا الشمالية الى تطوير قدراتها النووية وامتلاك السلاح النووي، وتتمثل فيما يلي [310]:

1 - سعي كوريا الشمالية الى ردع القوات الأمريكية على الحدود الكورية - الكورية، ويتجسد الخطر الامريكي في كوريا الجنوبية بحوالي 37 الف جندي من القوات الامريكية، فضلا عن وجود قاعدة عسكرية امريكية في اليابان.

2 - رغبة كوريا الشمالية في مواجهة تفوق الشطر الجنوبي التقني في مجال الاسلحة وما تقدمه لها الولايات المتحدة من اسلحة حديثة.

3 - ما يوفره السلاح النووي من قوة دبلوماسية لكوريا الشمالية تستطيع من خلالها إرغام العالم على أخذها بعين الاعتبار، ما يؤدي الى محادثات مباشرة بينها وبين الولايات المتحدة، وإعطاء مزيد من القوة والشرعية للنظام السياسي القائم في بيونج يانج، وتعويضها عن فقدان حلفائها التقليديين في المنطقة وخصوصا الصين وروسيا، وبما يزيد من حرية حركتها.

4 - طبيعة الاهداف التي تضعها كوريا الشمالية من تطوير قدراتها النووية، والتي تتمثل اساسا في المحافظة على قيادة عائلة كيم، وازالة كل التهديدات الداخلية للقيادة، وردع كل دول الاعداء

اقليمياً ودولياً، والتنمية الاقتصادية للبلاد، وإعادة توحيد شبه الجزيرة الكورية[311].

وأثارت التجربة النووية الكورية الشمالية الاولى ردة فعل حادة بشكل بارز من الصين، التي وجهت إلى جارتها توبيخاً شديداً للجهة أدان التجربة بوصفها تحدياً وقحا للمجتمع الدولي، والصين أكبر مزودي كوريا الشمالية بالنفط والمواد الغذائية، وقد نصحت في السابق بالحذر في التعامل مع كوريا الشمالية ورفضت تأييد فرض عقوبات اقتصادية عليها، إلا إن قرار كوريا الشمالية بإجراء التجربة رغم المعارضة الصينية اغضب الصين، ودفعها إلى التهديد بعقوبات تفرضها هي بما في ذلك تقليص شحنات النفط، إذ لم تعد كوريا الشمالية إلى المحادثات السادسة، وهو ما اقنع كوريا الشمالية بان تعلن في 31 تشرين الأول (أكتوبر) 2006، أنها مستعدة للعودة إلى المحادثات، وأدت الصين دوراً مساعداً في إقناع الولايات المتحدة بالموافقة على مناقشة مسألة العقوبات المالية مباشرة مع كوريا الشمالية كسبيل إلى استرجاع الأخيرة للعودة إلى طاولة المفاوضات[312].

واستمرت التوقعات في مطلع 2009 عن صحة كيم جونج أيل، ومدى خطة التوريث، والقوة العسكرية، وجدية ما قامت به جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية لعودها في نزع الأسلحة النووية المبكر. وبينت التقارير الصحفية الصينية في أواخر كانون الثاني (يناير) بأن الزعيم كيم جونج أيل قد أخبر المبعوث الصيني بأنه ملتزم بنزع الأسلحة النووية وبالإجراء السادس الأطراف، وعموماً أعلنت كوريا الشمالية أيضاً انهيار الاتفاق مع كوريا الجنوبية وأنها لن تقبل نزع السلاح منفردة.

لكن أعمال التفكيك استمرت في مجمع يونج بيون خلال مطلع نيسان (أبريل) 2009، وتضمن ذلك إزالة قضبان الوقود من مفاعل يونج بيون[313].

والواقع إن التجارب النووية الكورية الشمالية أثارت الكثير من القلق حول التداعيات الإستراتيجية، وتتعدد مصادر هذا القلق، فهي من ناحية تأتي من إحدى الدول الصغيرة التي تتبنى موقفاً عدائياً من الولايات المتحدة وهيمنتها، كما تأتي من ناحية أخرى في قلب أحد الأقاليم الفرعية لمنطقة آسيا- المحيط الهادئ التي تمثل الفضاء الرئيس لمنتدى الألبك والذي يدير أكبر عملية تكامل اقتصادي بعد الاتحاد الأوروبي، بل إنه يعد أحد الأطر الاقتصادية عبر الإقليمية المعنية بالحفاظ على النمو الاقتصادي العالمي. وهنا يمكن إن نشير إلى الاتجاهات الرئيسة للتداعيات الإستراتيجية المحتملة، وهي على النحو التالي[314]:

أ- تقوية معسكر الرفض للهيمنة الأمريكية على النظام الدولي، فنجاح كوريا الشمالية في إجراء التجارب هو إضافة مهمة إلى رصيد معسكر الرفض للهيمنة الأمريكية، ورسالة تحفيزية مهمة لقوى هذا المعسكر، وتقوية القناعة لدى أطرافه بإمكانية بناء برامج نووية سلمية، أو حتى عسكرية رغمًا عن الإدارة الأمريكية، إذا توافرت الإرادة السياسية، بل ويمكن خلق حالة من الانقسام بين القوى الدولية المعنية بإدارة عملية الانتشار النووي، خاصة داخل مجلس الأمن، على نحو ما برهنت عليه طريقة إدارة مجلس الأمن للحالة الكورية.

ب- تكريس حالة ضعف نظام حظر الانتشار النووي، فقد أكدت الحالة الكورية من جديد عدم فعالية نظام حظر الانتشار النووي، وإمكانية الخروج على هذا النظام بدون تكلفة كبيرة. والأهم هو تعميق إدراك العلاقة السلبية بين الانصياح الكامل لهذا النظام والأمن الوطني في الكثير من الحالات. فحالة الغموض وغياب المعلومات التي نجح النظام الكوري في نسجها حول برنامجه النووي من خلال رفضه الانصياح لشروط الوكالة الدولية ونظام التفتيش، كان تعزيزاً لاعتبارات الأمن القومي ومنع الطرف الآخر من التحرك غير المحسوب ضده.

ت- تغيير التوازن الاستراتيجي والعسكري القائم في شبه الجزيرة الكورية ومنطقة شمال شرق آسيا، فنجاح كوريا الشمالية في امتلاك السلاح النووي سيكون له أثر مهمة ومباشرة على سياسات الدفاع والتسلح لكل من كوريا الجنوبية واليابان، وهنا نجد إن تحرك هاتين الدولتين سيكون في احد الاتجاهين التاليين، الاتجاه الأول اعتماد متزايد في الجانب الأمني على الحليف الأمريكي، من خلال تكثيف وتطوير التحالف الياباني الأمريكي ونظيره الكوري الجنوبي بشكل يتلاءم مع التحدي النووي الكوري الشمالي، خاصة فيما يتعلق بالمظلة النووية الأمريكية التي تتمتع بها هاتان الدولتان. الاتجاه الثاني، توجه كوريا الجنوبية واليابان إلى تطوير قدراتهما العسكرية النووية الوطنية من خلال تطوير برامج نووية عسكرية. فنجاح كوريا الشمالية في تطوير سلاح نووي سوف يقوي القناعة لدى الشريكين الآسيويين بعدم جدوى الاعتماد على قدرة الردع للحليف الأمريكي، بل ومحدودية قدرة الردع للمظلة النووية الأمريكية ذاتها، إلى جانب تقوية الشعور لدى الرأي العام الكوري الجنوبي والياباني بأهمية الحفاظ على التحالف مع الولايات المتحدة، إلا أنها قد تؤدي أيضاً إلى تقوية الاتجاه المؤيد لامتلاك السلاح النووي داخل اليابان تحديداً وهو اتجاه قديم وتعززت قوته في ظل وجود تهديد حقيقي.

ث- إن امتلاك كوريا الشمالية للسلاح النووي يمكن إن يدفع كوريا الجنوبية والولايات المتحدة إلى تعديل سياستهما تجاه نظام بيونج يانج لتشجيع النظام على الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي والاندماج في النظام الدولي من خلال حزمة من المساعدات الاقتصادية والمالية لضمان تحول تدريجي للنظامين السياسي والاقتصادي الكوري نحو نموذج الديمقراطية والليبرالية الغربية.

ج- تسارع سباق التسلح التقليدي، ويقترن هذا التسارع بفشل الولايات المتحدة والقوى الإقليمية في إقناع النظام الكوري الشمالي بتجميد أو تفكيك برنامجه ومنشأته النووية، والفشل في التوصل إلى اتفاقات أمنية محددة حول الأمن في شبه الجزيرة الكورية، وغياب برنامج لبناء الثقة بين كوريا والقوى الإقليمية الفاعلة، ولعل الأهم في كل ذلك تطور العلاقات الصينية - الكورية باتجاه توظيف الصين لتلك القدرات في إطار تنافسها مع الولايات المتحدة واليابان، ويتركز هذا السباق بالأساس بين اليابان والصين، إذ تصبح القدرات النووية الكورية احد الإبعاد الجديدة للتنافس الصيني - الياباني [315].

ثانياً: القدرات الصاروخية لكوريا الشمالية

تضع كوريا الشمالية أولوية كبيرة لاستمرار تطوير قدراتها في تكنولوجيا الصواريخ الباليستية. وقد بدأ البرنامج في عقد الستينيات من القرن العشرين، عندما زود الاتحاد السوفيتي كوريا الشمالية بعدة أنواع من الصواريخ فضلاً عن التكنولوجيا والتدريب، فيما بدأت الصين تزويد كوريا الشمالية بتكنولوجيا الصواريخ في عقد السبعينيات من القرن الماضي.

وفي عام 1979 أو 1980 زودت مصر كوريا الشمالية بعدد قليل من صواريخ سكود B الى جانب منصات الاطلاق ومعدات الدعم. وتخصصت بيونج يانج في هندسة سكود وبنيت بنية تحتية صناعية لانتاج حاجتها منها، وتمكنت بحلول عامي 1987 - 1988 من انتاج نسبة 8 - 10 صواريخ في الشهر، إذ باعت تقريبا 100 صاروخ الى ايران والتي ضرب العديد منها المدن العراقية خلال الحرب العراقية - الايرانية (1980 - 1988). واستطاعت كوريا الشمالية من زيادة مدى نسخة الصاروخ وعرف بصاروخ سكود C وجرت اول تجربة لإطلاقه في حزيران (يونيو) 1990، وتشير التقديرات الى ان ما بين 600 - 1000 صاروخ من طراز سكود بنوعيه قد انتجت بحلول نهاية عام 1999، نصفها قد تم بيعه الى دول اجنبية[316].

العنصر الرئيس في استراتيجية كوريا الشمالية العسكرية يتضمن نشر اسلحة الدمار الشامل.

فسلاح الردع الأساسي لدى كوريا هو السلاح النووي الذي اصبحت تمتلك عدة رؤوس منه، ويعزز ذلك الصواريخ التي تكمل عوامل الردع، وتتألف قوة الصواريخ الكورية من صواريخ قصيرة المدى من طراز سكود B وC وصواريخ متوسطة المدى من طراز نودونج، فضلاً عن تطوير صواريخ بعيدة المدى لأطلاق مركبات فضائية وصواريخ بالستية عابرة للقارات[317]، والتي تشكل الخطر الأكبر على كوريا الجنوبية واليابان والولايات المتحدة، خاصة الصواريخ بعيدة المدى والتي يمكن ان تصل الى الاراضي الامريكية. وهي بأعداد كبيرة وبقدرات تدميرية، وتستطيع حمل أنواع عدة من الرؤوس الحربية والنوية. وتعد صناعة الصواريخ إحدى أهم الصناعات العسكرية الأساسية، وتقوم كوريا الشمالية بتصديرها لبعض الدول كإيران وسورية، الى جانب مشاركتها بالخطط والتصاميم المتعلقة بصواريخها وبيعها. فضلاً عن الاسلحة البيولوجية والكيميائية التي تملكها كوريا الشمالية، ولذلك فإن هذا الخليط العسكري الدفاعي المتين يجعل من كوريا الشمالية محصنة الى حد ما أمام أي إعتداء امريكي وهي قادرة على التعامل معه بصرامة[318].

وقد عملت بيونج يانج على تطوير الصواريخ لزيادة القوة الفعلية اعتماداً على ما تملكه من صواريخ سكود الروسية، ونجحت في عام 1985 في تطوير تصميم محسن لصاروخ سكود بمدى 300 كم وبرأس نووي زنة الف كغم[319].

وتمتلك كوريا الشمالية صواريخ بالستية بعيدة المدى من الممكن ان تحمل رؤوساً نووية قد تصل الى اراضي الولايات المتحدة إذ تم تطوير الصواريخ الباليستية من طراز نودونج التي قدر مداها بستمئة ميل أي انها قادرة على الوصول الى كوريا الجنوبية واليابان، وفي اذار (مارس) 1994 تم تطوير مرحلتين ذات مدى أكبر من صواريخ تايبو دونج إذ كان مداها في المرحلة الاولى قادرة

على تغطية كل الأراضي اليابانية، وفي المرحلة الثانية أصبح مداها قادر على الوصول الى الاجزاء الغربية من اراضي الولايات المتحدة واحتمال وصولها الى الاسكا وهاواي، ومحاولة تطوير مرحلة ثالثة من صواريخ تايبو دونج [320].

ظهر برنامج بيونج يانج للصواريخ بعيدة المدى في عام 1998، فقد اطلقت كوريا الشمالية بصورة مفاجئة صاروخ نودونج 2 الباليستي متوسط المدى 4500 كم في 31 اب (اغسطس) 1998 وطار فوق الاراضي اليابانية، وسقط في المحيط الهادئ، بينما كان مدى صاروخ سكود يتراوح بين 300 - 500 كم، أما صاروخ نودونج فكان مداه 1000 كم. فضلا عن انشاء قاعدة بالقرب من الحدود الصينية لإطلاق هذه الصواريخ يصعب ضربها والا كانت بمثابة حرب على الصين. وقد احدث البرنامج الصاروخي بعيد المدى، قلقًا كبيرًا واسهم في تصعيد التوتر في المنطقة وبين الاطراف المعنية [321]. إذ تقع قاعدة الصواريخ هذه في منطقة يونج جيو في اقليم يانانج وقد اكتمل 70% من منشآت القاعدة وتضم عشر منصات للإطلاق طول الواحدة منها 20 مترًا، وهو ما أثار تكهنات بأنها قد تستخدم في اطلاق صاروخ تايبو دونج 2 الذي يجري تطويره [322].

وبالرغم من ان روسيا والصين وافقتا على التقيد والالتزام بالقواعد الخاصة بقواعد تصدير تكنولوجيا الصواريخ، الا ان كوريا الشمالية لا تريد ولا تقبل الالتزام بأي قيود على ارادتها وهي تبرهن دائما على قدرتها على بيع الصواريخ وتكنولوجياها. ومن ثم، ترى الولايات المتحدة بأنه ما لم تقم كوريا الشمالية بالموافقة على تقييد مبيعاتها فانه ينبغي ان ينظر اليها بوصفها تعمل على نشر تكنولوجيا واسلحة الدمار الشامل [323].

وعند الحديث عن القدرات فان كوريا الشمالية تنشر ما بين 500 - 600 صاروخ باليستي قصير المدى متحرك على الطرق وتنتمي الى ثلاث فئات هي: هوازونج 5 (سكود B)، وهوازونج 9 (سكود C المعدل) وهوازونج 7 (سكود D المعدل)، و50 - 200 صاروخ باليستي متوسط المدى متحرك على الطرق من طراز نودونج. فضلا عن تطوير صاروخي تايبودونج 1 وتايبودونج 2 [324].

والواقع ان هناك اربعة نشاطات مهمة قامت بها كوريا الشمالية خلال حقبة 2009-2014 كان لها تأثير على اهدافها في انظمة ايصال الصواريخ، وهي [325]:

- 1 - تطوير انواع جديدة من الصواريخ المتنقلة الموجهة وبمديات اكبر، وتوفير خيارات اكثر اهمية في استهداف القواعد الامريكية في جوام وقارياً الولايات المتحدة.
- 2 - جهود متواصلة لتطوير صواريخ قصيرة المدى وصواريخ تطلق من البحر بما يزيد امكانية توسيع التهديد ويستهدف التهديدات ويعقد خطة الدفاع، بما ان المنصات المتنقلة يمكن ان تهاجم من أي اتجاه.

3 - تطوير قواعد اطلاق فضائية اكبر والتي يمكن ان تساهم في تطوير الصواريخ الباليستية بعيدة المدى اكثر.

4 - مزيد من التطوير لتكنولوجيا الصواريخ بالوقود الصلب من خلال زيادة الصاروخ kn-02 والذي يمكن ان يقوم بحركة اكبر واستمرارية في صواريخ الوقود الصلب بعيدة المدى.

ان هذا التطور سواء في القدرات النووية أو في وسائل الايصال المتمثلة في الصواريخ الباليستية بعيدة المدى، فضلا عن العقيدة الايديولوجية التي يتبناها النظام السياسي القائم في كوريا الشمالية، وما يتسم به الوضع في البلاد من حالة من الغموض والسرية يجعل من التهديدات الكورية الشمالية حالة جدية تفرض مزيداً من الاهتمام والدراسة من قبل جميع الاطراف[326].

وفي التطبيق اطلقت كوريا الشمالية صواريخ بعيدة المدى عدة مرات في السابق. ففي 5 نيسان (ابريل) 2009، اطلقت صاروخ (يونها - 2) وقالت انه وضع قمراً صناعياً في مداره بالفضاء، لكن خبراء في الخارج ذكروا انه لم يتم رصد أي قمر صناعي[327]. وفي كانون الاول (يناير) 2012، وضعت كوريا الشمالية قمراً صناعياً في المدار بواسطة صاروخ من نوع (يونها - 3) في عملية عدتها واشنطن اطلاق صاروخ باليستي[328]. وفي 26 اذار (مارس) 2014، اطلقت كوريا الشمالية صاروخين باليستيين حلقا لنحو 650 كم، قبل ان يسقطا في البحر شرق شبه الجزيرة الكورية[329]. وفي كانون الثاني (يناير) 2016، اطلقت صاروخاً من طراز (يونها - 3)، وهي عملية يمكن عدّها بمثابة اطلاق لصاروخ باليستي، حسب الولايات المتحدة[330]. وفي 7 شباط (فبراير) 2016 اطلقت كوريا الشمالية صاروخاً بعيد المدى يحمل قمراً صناعياً هو (كوانجيونجسونج- 4) وهو يحمل اسم الزعيم كيم جونج ايل، وبدأ بالدوران حول الارض كل 94 دقيقة، وقد ابلغت بيونج يانج وكالات تابعة للأمم المتحدة عزمها اصلاق صاروخ يحمل قمراً صناعياً لمراقبة الارض. ووصفت الادارة الوطنية لتطوير الفضاء في كوريا الشمالية عملية الاطلاق بأنها (حدث تاريخي في قدرة البلاد العلمية والتكنولوجية والاقتصادية والدفاعية من خلال ممارسة الحق المشروع في استخدام الفضاء للأغراض المستقلة والسلمية. ويرى مختصون بأنه اذا تمكنت كوريا الشمالية من الاتصال بكوانجيونجسونج - 4، فسوف تتعلم تشغيل الاقمار الصناعية في الفضاء، واذا لم يحدث فانها اكتسبت خبرة الاطلاق وتعلمت المزيد عن امكانيات برامجها الصاروخية[331].

وفي اعقاب تصويت الامم المتحدة بفرض عقوبات جديدة على كوريا الشمالية في بداية اذار (مارس) 2016، اطلقت بيونج يانج ستة صواريخ قصيرة المدى في البحر من قاعدة وونسان على الساحل الشرقي للبلاد، وتعد العملية تحد واضح لقرارات الامم المتحدة وعقوباتها[332]. وأكد الرئيس كيم جون أون ان بلاده ستقوم خلال مدة قصيرة بتجربة نووية وإطلاق انواع عدة من الصواريخ الباليستية، وتهدف الى زيادة قدرة الهجوم النووي لكوريا الشمالية. فقد اعلنت بيونج يانج أنها اجرت بنجاح اختبار محاكاة لإعادة دخول صاروخ يحتوي على راس حربي نووي الى

الغلاف الجوي، وهي التكنولوجيا اللازمة لتنفيذ ضربة نووية في القارة الأمريكية. وقدمت التجربة ضمانة أكيدة على جدارة الصاروخ الباليستي العابر للقارات [333].

وفي تطور عدّ الأهم أعلن الرئيس الكوري الشمالي في 24 آذار (مارس) 2016، عن تقدم تاريخي في برنامجيه النووي والباليستي، وذلك بتجربة ناجحة لصاروخ يعمل بالوقود الصلب، إذ تستخدم الصواريخ التي تملكها كوريا الشمالية أساسًا الوقود السائل، لكن الوقود الصلب يسمح بتحسين قدرات تحريك الصواريخ وكذلك باختصار مدة الاشتعال، ووصف الرئيس ذلك (انه يوم تاريخي ولا ينسى) [334].

والمواقع ان تطوير ونشر أنظمة الايصال للصواريخ في كوريا الشمالية يعكس عوامل مختلفة سياسيًا واقتصاديًا وتكنولوجيًا وغيرها، وتبرز ثلاثة رؤى حول مستقبل هذه القوة، هي [335]:

الرؤية الاولى: تحديث محدود: فانظمة الايصال تبقى اساسية كما هي اليوم مع امكانية حدوث تطورين، الاول امكانية ان تنشر كوريا الشمالية صواريخ قصيرة المدى تطلق من البحر، وصواريخ باليستية من ظهر السفن أو الغواصات. وهذه الصواريخ تعتمد على الاسلحة الحالية، واحتمال صاروخ KN-01 البحري أو الصاروخ الباليستي KN-02. ثانيًا امكانية ان تنشر بيونج يانج صاروخ موسودان بقدرات عملياتية طارئة لاطهار امكانية اعادة الحل. على الرغم من حقيقة ان هذا الصاروخ لم يجرب طيرانه، وقد اجرت نشاطات تطوير مكثفة والتي قد تسمح بهذا تطوير. والحقيقة ان النظام قد يكون نشر في الميدان في حالة الطوارئ خلال ازمة عام 2013.

الرؤية الثانية: تحديث متدرج: إذ تستمر كوريا الشمالية في تطويرها الجاري والنشر مسبقًا تهديدًا وبروز التهديد العابر للقارات للولايات المتحدة بحلول عام 2020.

وفي تهديدها تنشر بيونج يانج عددًا كبيرًا من أنظمة الاطلاق البحري وقد تطور قدرات عملياتية للطوارئ في مجال غواصة صواريخ باليستية. وفي هذه الرؤية ايضا يصبح صاروخ موسودان نظامًا عملياتيًا بعد عدد محدود من تجارب الاطلاق. فضلا عن امكانية نشر صاروخ تايبودونج.

الرؤية الثالثة: تحديث متسارع: إذ تنجز كوريا الشمالية تطوير ونشر أنظمة جديدة، متسببة في تهديد متزايد وعابر للقارات والذي يبرز بشكل اسرع من الرؤى السابقة وفي تهديدها فان ذلك يعني انتشار اكبر لصواريخ موسودان وتطوير قدرات الاصابة بمدى 300 كم وبوقود صلب لاستبدال صاروخ سكود، وامكانية نشر اول غواصة صواريخ باليستية عملياتية، وعلى المستوى العابر للقارات نشر صواريخ KN - 08 العملياتية وابعاد متزايدة.

والمواقع ان قوة كوريا الشمالية الحالية، تتألف بشكل كبير من حوالي 1,000 الف صاروخ باليستي استندت لعقود على التكنولوجيا السوفيتية السابقة، وبقيت محدودة ولكن قادرة. والحجر الأساس في تلك القوة هو صاروخ نودونج المتحرك والموثوق والدقيق كفاية لضرب المدن والموانئ والقواعد العسكرية. والمكمل لصاروخ نودونج هو مخزون واسع من صواريخ سكود القادرة على حمل مواد نووية لمسافة 300 - 600 كم، وكذلك الصاروخ المتحرك الجديد KN-02 توكسا، والذي

يعمل بالوقود الصلب مما يجعله اكثر استمرارية واستجابة. فضلا عن ذلك يمكن لكوريا الشمالية ايضا نشر عدد محدود من صاروخ تايبودونج - 2 وخصوصاً النسخة العسكرية من صاروخ يونها بقدراته العملياتية الطارئة وبهدف التهديد بإمكانية ضرب اهداف في الولايات المتحدة [336]. وتعد عملية بيع الصواريخ ومكوناتها المصدر الرئيس للعملة الصعبة للنظام في بيونج يانج.

وهناك تعاون بين كوريا الشمالية وإيران في المجالات التقنية لتطوير الصواريخ منذ عقد الثمانينيات، وتبادل المعلومات والمكونات، وقد تم رؤية مستشارين علميين من مركز بحوث الصواريخ الباليستية الإيرانية في كوريا الشمالية في عملية اطلاق كانون الاول (ديسمبر) 2012، وقد يكونون عاملاً في نجاحها. وهناك ايضاً مؤشرات بان الصين قد ساعدت كوريا الشمالية في برنامج الصواريخ سواء مباشرة أو من خلال الموافقة على تجارة المواد الحساسة. وحافلات النقل الثقيلة من شركات صينية ظهرت في كوريا الشمالية واستخدمت في علامات الصواريخ العسكرية في نيسان (ابريل) 2012 [337]. وبين تقرير وزارة الدفاع الامريكية الى الكونجرس ان احد اخطر اهتماماتنا حول نشاطات كوريا الشمالية في الساحة الدولية هو رغبتها الظاهرة في نشر التكنولوجيا النووية.

ثالثاً: الاسلحة الكيميائية والبيولوجية لكوريا الشمالية

يشير قائد القوات الامريكية في كوريا كورتس سكاباروتي خلال شهادته امام الكونغرس بان كوريا الشمالية تمتلك (أحد أكبر مخزونات الاسلحة الكيميائية في العالم). ولديها ترسانة كبيرة من الاسلحة الكيميائية ومنها الخردل والفوسجين وغاز السارين. وتشير التقديرات الى ان كوريا الشمالية لديها 12 منشأة تقريبا للكيميائيات النقية والسلائف ومنشأة التسليح وكذلك ستة مخازن خفية للاسلحة الكيميائية، ويعتقد ان لدى كوريا الشمالية قدرة لانتاج اسلحة كيميائية تصل الى 4500 طن متري في السنة العادية و12 الف طن خلال اوقات الازمات وهناك مخزون حالي ما بين 2500 - 5000 طن. وتشير مصادر الى الطن الواحد من سلاح السارين الكيميائي يمكن ان يسبب عشرات الاف من الوفيات، واذا ما قررت كوريا الشمالية في لحظة ما مهاجمة دولة او اكثر من جيرانها سواء كوريا الجنوبية أو اليابان وهي الاهداف الاكثر احتمالاً. والحقيقة ان كوريا الشمالية لم توقع على اتفاقية الاسلحة الكيميائية والتي تمنع استخدام وخزن الاسلحة الكيميائية.

ولا تزال كوريا الشمالية ماضية في قدراتها الانتاجية للاسلحة الكيميائية، وتمتلك البنية التحتية التكنولوجية البيولوجية لدعم هكذا قدرات ولديها قدرة انتاج الذخيرة التي يمكن ان تستخدم للتسلح البيولوجي، وهناك اشارة الى ان كوريا الشمالية تمتلك الانتركس والجذري الى جانب اسلحة اخرى [338].

والى جانب الاسلحة الكيميائية، هناك برنامجاً نشطاً للأبحاث البيولوجية الحربية، وبلوتونيوم كاف لانتاج ما بين اربعة الى ثمانية رؤوس حربية. وساهمت كوريا الشمالية في نشر الصواريخ الباليستية والتكنولوجيا المتعلقة بالاسلحة النووية والاسلحة الكيميائية احتمالاً، واستمرت في ادارة عمليات عسكرية واستخبارية استفزازية ضد كوريا الجنوبية [339].

وقد تضمن تقرير عن العقوبات على كوريا الشمالية بموجب قرار مجلس الامن 1874، الاشتباه في امتلاك كوريا الشمالية مخزونًا ضخمًا من الاسلحة الكيميائية، وإدارتها لبرنامج اسلحة بيولوجية لكي تنمي وتنتج بشكل مستقل عوامل مثل جراثيم الجمرة الخبيثة، والجذري، والكوليرا منذ ثمانينيات القرن الماضي. ويعتقد ان كوريا الشمالية تمتلك انواعا من الاسلحة الكيميائية، بما في ذلك الفوسجين، والسارين، وخردل الكبريت، وعامل الاعصاب تابون، وعوامل دم غير محددة، وعوامل اعصاب مصنوعة من الفسفور العضوي، كما تمتلك ثمانية منشآت على الاقل لانتاج الاسلحة الكيميائية، منها المصنعان الكيميائيان في تشوتغسو وإيوندوك. وهناك هيئات رسمية كورية شمالية رفيعة تضطلع بأدوار رئيسة في الانشطة المتصلة بانتاج واستيراد وتصدير برامج الاسلحة الكيميائية والبيولوجية في كوريا الشمالية[340].

المبحث الثالث

الاستراتيجية العسكرية لكوريا الشمالية

تشير الاستراتيجية الى فن القيادة، والى الخدعة الحربية التي تستخدم في مواجهة العدو، وقد تعددت استخداماتها المعاصرة وشملت العديد من الميادين، فقد يوصف موقع دولة بأنه استراتيجي، ويوصف قرار سياسي أو اقتصادي مهم بأنه استراتيجي، وتوصف بعض الاسلحة بانها استراتيجية. كما توصف بعض الموارد والسلع الاقتصادية بأنها استراتيجية كالنفط مثلاً. وقد يوصف نمط من التفكير أو الدراسات المتخصصة بأنه تفكير استراتيجي أو دراسات استراتيجية[341]. وتتبع الاستراتيجية العسكرية من التوجه الاستراتيجي الوطني لتحقيق الاهداف والظروف التي تحقق المصالح الوطنية. فالاستراتيجية العسكرية تعكس القدرات في مواجهة الاعداء المحتملين، وتركيز الموارد وغايات الدولة المرغوبة، ولا تختلف كوريا الشمالية في ذلك، فاستراتيجيتها العسكرية تعكس اهدافها الوطنية، وهي تعكس ايضاً ما يمكن تسميته (القواعد الثقافية للاشتباك) وهم يستندون الى رؤى البناء الاجتماعي الفريد للأمم[342].

والاستراتيجية العسكرية لكوريا الشمالية هجومية ومصممة لتوفر خياراً عسكرياً يحقق إعادة التوحيد بتطبيق مفاجأة القوة، وقوة النيران الكاسحة والسرعة.

وقد صيغت بأيدولوجية النظام العسكرية والتأثير القوي للفكر العسكري السوفيتي والروسي مع جذور تاريخية من حركة المقاومة الكورية ضد الاستعمار الياباني، والخبرة الكورية في الحرب الاهلية الصينية، والاحداث الدولية في بداية سنوات الحرب الباردة كما فسرت من قبل الجنرال كيم ايل سونج. وبالرغم من كل التطورات حافظت بيونج يانج على هذه الاستراتيجية العسكرية الهجومية كخيار واضح لضمان استمرار النظام والوصول الى إعادة توحيد شطري كوريا. وتبرز خاصية الاستراتيجية العسكرية لبيونج يانج كما اظهرتها بتنظيم ونشر قواتها، والاداة الرئيسة في هذه الاستراتيجية هي القوات المسلحة، والمعروفة عموماً بالجيش الشعبي الكوري[343].

لقد طورت القيادة الكورية الشمالية والجيش الشعبي الكوري في استجابة للتهديدات الموجهة من الولايات المتحدة وترسانتها النووية ادوات استراتيجية والتي تم تحسينها مع الزمن استجابة للتغير الظروف في الداخل والخارج، فحتى عام 1989، قبل بداية ظهور برنامجها النووي، استندت استراتيجية بيونج يانج بالتهديد باستخدام الاسلحة الكيميائية مترافقة مع اجراءات دفاعية مثل بناء منشأة تحت الارض للردع والدفاع ضد الهجوم النووي. وتعزز التهديد لاحقاً بتوسع القوات المسلحة التقليدية الكبير وظهور القدرات اللامتناظرة مثل قوات العمليات الخاصة والصواريخ الباليستية.

وبتطور البرنامج النووي وانظمة الصواريخ وطائرات الايصال التي امتلكها الجيش الشعبي الكوري، بادر الجيش بدراسة منتظمة لمفاهيم واستراتيجيات الحرب النووية الامريكية والسوفيتية والصينية. وبحلول عام 1989 ظهرت استراتيجية نووية أولية ركزت على المنافع السياسية والدبلوماسية للأسلحة النووية أكثر من كونها اداة قتال في نزاع، وخلال هذه الحقبة اوضح الجنرال كيم ايل سونج في اول تصريح ان الاسلحة النووية لا يمكن ان تستخدم في شبه الجزيرة الكورية بسبب حجمها الصغير، فضلا عن ان كوريا الشمالية كانت راغبة في التوقيع على معاهدة منع الانتشار النووي والتي قد تعكس رؤية ان هذه الاسلحة قد يكون لها منفعة محدودة.

وخلال عقد التسعينيات ومطلع الالفية اختارت بيونج يانج الحصول على المنافع السياسية والدبلوماسية للأسلحة النووية، بالموافقة على وقف محدود لبرنامجها النووي المعتمد على البلوتونيوم في مقابل علاقة افضل مع الولايات المتحدة والتي تمثل تهديدا امنيا خارجيا. وبحلول نهاية التسعينيات ادركت القيادة الكورية الشمالية ان سلاحها الكيميائي لن يردع استخدام السلاح النووي الامريكي في شبه الجزيرة، وقد يكون ذلك تحولا نحو تخصيص اليورانيوم. فانهيار الجهود لتحسين العلاقات مع الولايات المتحدة في مطلع الالفية الثانية قاد الى تبني استراتيجية ردع جديدة والتي تعكس احتمالا دراسة الجيش الشعبي الكوري لتجارب دول اخرى، وظهور قدرات نووية طارئة تتألف من مقدار قليل من الاسلحة. وركزت كوريا الشمالية على استخدام التفوق المدفعي والقوات البرية التقليدية والصواريخ الباليستية وكذلك حقها في امتلاك اسلحة نووية لردع التهديد النووي الامريكي [344].

الاستراتيجية النووية [345]، لكوريا الشمالية ويقصد بها الخطط لكيفية استخدام هذه الاسلحة في وقت الحرب وتواصل هذه الخطط في وقت السلم لردع الاعداء، وهي عمل متطور. ولذلك يبدو توقع استراتيجية بيونج يانج في عام 2020 هو الأصعب آخذين في الحسبان عدد من المتغيرات، منها مستوى التطور في قدراتها النووية والصاروخية والذي ستصل اليه في السنوات الخمس القادمة. الا ان بيان تطور التفكير الكوري الشمالي حول الاسلحة النووية، واستراتيجيتها الدفاعية على مدى العقود الخمسة الماضية والاستثمارات الواضحة التي قامت بها لبرامجها النووية والصاروخية يمكن ان توفر مفاتيح مهمة للمستقبل.

لقد طورت القيادة الكورية الشمالية والجيش الشعبي الكوري الاستراتيجية بشكل تدريجي مع تطور البرنامج النووي وظهر ذلك بمراحل من النظر الى تلك الاسلحة كأداة سياسية لردع الهجوم بشكل اساسي، الى استراتيجية تركز على دفاع يراد به ايقاع خسائر غير مقبولة في القوات المهاجمة، والى منهج يرى امكانية الاسلحة النووية في مضمون مدى الاستراتيجية، واستخدامات عملياتية وفي ميدان المعركة خلال اوقات الحرب. وبشكل محدد فان رؤية بيونج يانج للأسلحة النووية يمكن تقسيمها على خمس حقب تاريخية، هي [346]:

الحقبة الاولى: حرب تحرير أرض الآباء وإعادة الاعمار (1950- 1960).

الاعتراف بالتدمير الكامن في الاسلحة النووية، والفقدان الكامل تقريبا للدفاع ضدها كان قد اعيد تأكيده بشكل واضح عندما هددت الولايات المتحدة باستعمال تلك الاسلحة لانهاء الحرب. وهذه التهديدات كان تأثير بارز على القيادة الكورية الشمالية ونشرت فكرها ونشاطات من قبل. ولذلك وضعت بيونج يانج استراتيجية لمواجهة ما سمي عندها (ABC) وهي السلاح (النووي، البيولوجي، الكيميائي)، لبدء برامج بحوثها النووية الخاصة- الضرورية لبناء المهارات لتطوير تدريجي لأسلحتها - واعدة تشكيل وحدات الدفاع الكيميائي والمسؤولة ايضا عن الاستعدادات ضد الهجوم النووي.

الحقبة الثانية: الاسلحة الكيميائية بديلة لغرض الردع النووي (1960- 1976)

خلال هذه الحقبة، انجز مؤسساتها دفاع محدود ولكنه عملي لقدرات الحرب النووية في استجابة لاستمرار القلق من تهديد الاسلحة النووية الامريكية. وبدا ان الجنرال كيم ايل سونج والقيادة الكورية الشمالية اعتقادا ان امتلاك البلاد للاسلحة الكيميائية كبديل للاسلحة النووية مترافقة مع تزايد القوة التقليدية للجيش الشعبي الكوري، يمكن ان تردع استخدام الولايات المتحدة للسلاح النووي. فضلا عن اقامة بيونج يانج لبرنامج انشاء منشأة تحت الارض وتركيز العمليات على التدريب الكيميائي والنووي في ساحة المعركة.

الحقبة الثالثة: الاسلحة النووية كأداة سياسية / دبلوماسية (1976 - 1989)

بتقدم البرنامج النووي لبيونج يانج وانظمة ايصال الصواريخ والطائرات وامتلاكها. بدأ الجيش الشعبي الكوري دراسات منظمة للمفاهيم والاستراتيجيات الحربية النووية للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والصين. وبحلول عام 1989 طورت استراتيجية ردع بدائية ركزت على المنافع السياسية والدبلوماسية للاسلحة النووية وليس كأداة لخوض الحرب. وقد بدت الرؤية مدعومة من الجنرال كيم ايل سونج الذي رأى ان الاسلحة النووية اداة تمكن من المناورة السياسية، وتأكدت بالضغط السياسية الدولية التي حملتهم على التوقيع اتفاقية حظر الانتشار النووي في عام 1985. وحتى الوقت الذي أصبح فيه الاسلحة النووية ممكنة، بدا ان قيادة كوريا الشمالية ترى في الاسلحة الكيميائية وتوسيع القوات المسلحة التقليدية، مترافقة مع ظهور القدرات اللامتناظرة كوسائل اساسية لردع تهديد الاسلحة النووية الامريكية.

الحقبة الرابعة: استراتيجية التهذيب (1989 - مطلع الالفية الثانية)

هذه الحقبة هي الاكثر اضطراباً في وجود كوريا الشمالية منذ الحرب الكورية. وفيها انهيار حليفها السوفيتي، وقيام العلاقات الصينية مع كوريا الجنوبية، والانتصار الامريكي السريع على العراق في عملية عاصفة الصحراء 1991، ووفاة الجنرال كيم ايل سونج وتراجع الاقتصاد وكذلك انتشار المجاعة. في ظل هذه الظروف، سعت كوريا للاستفادة المادية من المنافع السياسية والدبلوماسية للاسلحة النووية، بقبول قيود مهمة على برنامجها لانتاج المواد المشعة في مقابل علاقات افضل مع الولايات المتحدة. واستمرت برامج البحوث والتطوير كما فعلت مع تطوير

الصواريخ الباليستية، على الرغم من ان الاسلحة بعيدة المدى خضعت لوقف التجارب مع الولايات المتحدة.

وبحلول أواخر التسعينيات ادركت كوريا الشمالية ان الاسلحة الكيميائية العراقية لم تمنع الولايات المتحدة من ان تهزم سريعاً تلك الدولة، وان تلك الاسلحة لن تردع الولايات المتحدة من استخدام السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية. وظهر في مطلع الالفية الثانية، تبنى استراتيجية ردع، تستند الى دراسة الجيش الشعبي الكوري للاستراتيجيات النووية لدول اخرى وكذلك التجربة العراقية، بعد انهيار اتفاق الاطار الذي عقد في عام 1994، وعندما انجزت كوريا الشمالية قدرات نووية طارئة تستند الى اسلحة قليلة وانظمة ايصال صواريخ باليستية. وتطورت رؤية الحرب النووية والاستراتيجية لتعكس في حديث كوريا الشمالية عن استخدام المدفعية الشامل، والقوات البرية التقليدية والصواريخ الباليستية وكذلك حق بيونج يانج في حيازة الاسلحة النووية كرادع للتهديد النووي الامريكي.

الحقبة الخامسة: ظهور الانتقام المؤكد (مطلع الالفية الثانية - 2014)

فقد طورت كوريا الشمالية قوة نووية واستراتيجية لردع الولايات المتحدة وضمان استمرار النظام خلال سنوات قيادة الزعيم كيم جونج ايل وما بعده. وقد شهدت هذه الحقبة حدثين هما: الاول تخلي ليبيا عن برامج اسلحتها للدمار الشامل بضغط من الولايات المتحدة، اعقبها في اذار (مارس) 2011 هجوم امريكي على البلاد، وتدمير اسرائيل في 2007 بضربة جوية مفاعل كوري شمالي قيد الانجاز في سوريا، ليؤكد رؤية بيونج يانج ان تلك الاحداث لم تكن لتقع لو ان تلك الدول امتلكت اسلحة نووية. والحقيقة ان البرامج النووية والصاروخية الرئيسة قد اكملت في ظل قيادة الزعيم كيم جونج ايل وبوضوح اكثر في نهاية حياته. ومنذ وفاته اتخذت بيونج يانج خطوات سياسية لتأكيد اهمية الاسلحة النووية، ومنها ترسيخ امتلاكها في الدستور وتأكيد متزامنة تطوير الاسلحة النووية والاقتصاد الكوري. وقد اقترنت هذه الحقبة بأعدادات اكثر لمتطلبات ردع يدعم انتقاماً مؤكداً وربما بعض التفكير الاولي في استخدام الاسلحة النووية بمدى أوسع في الحالات الطارئة.

ولذلك تميزت بما يلي [347]:

1 - الاعتراف بهيئة توجيه تدريب الصواريخ الباليستية في قيادة القوات الاستراتيجية التي ظهرت لتكون بنفس وضع قيادات القوات البرية، والبحرية والجوية والدفاع الجوي لترفع اهمية الردع الكوري في استراتيجيته الدفاعية.

2 - استمرار حيازة الاسلحة الضرورية لتطور اكثر قوة نووية باقية بافضل قدرة لانجاز مهمة الردع ومنها الاسلحة المتحركة بعيدة المدى - صواريخ مودسان وKN-08 - واحتمالا صواريخ بحرية وصواريخ باليستية.

3 - ان بيونج يانج حققت تقدماً مهماً في انتاج المواد المشعة والسعي لتطور اكثر تقدماً، وتصغير الاسلحة التي يمكن تحميلها على انظمتها للايصال. (قامت كوريا الشمالية ايضا بأشارات عامة عديدة لاهمية تطوير تصغير الرؤوس النووية للصواريخ الباليستية).

4 - اجرت كوريا الشمالية عدداً متزايداً من تجارب الصواريخ الباليستية خلال السنوات الخمس الماضية التي زادت من الحجم، والواقعية (مثل تبادل اطلاق النار والانطلاق بسرعة). والتعقيد (وابل وتوقيت اطلاق النار على الهدف) وإظهار القدرات (مسارات قتال نموذجية). وهذه القدرات هي قابلة للاستخدام في كلا من الاسلحة التقليدية والنووية في وقت الحرب.

5 - شهدت السنوات الخمس الماضية ايضا تعقيدات جديدة في تعبيرات كوريا الشمالية لاستراتيجيتها النووية - التطبيق العسكري العملي لهذه الاسلحة ومنفعتها في متابعة الأولويات السياسية - التي قد تمتد الى المتابعين في الخارج وكذلك في الداخل. وبينما تطرح التصريحات المعلنة مرحلة تطور مهم في تفكير كوريا الشمالية حول الردع والاستراتيجية، فانهم ايضا يمكن ان يفهم كبلافة سياسية تطبق لتقليد التصريحات الامريكية أو كهدف طموح لمخططي الجيش الشعبي الكوري اخذين في الحسبان الحجم الصغير الحالي لمخزون كوريا الشمالية النووي وقدرات الايصال المحدودة.

وفي ضوء تطور استراتيجية الردع لكوريا الشمالية، واحداثها الاخيرة والتحديات التقنية والسياسية وغيرها التي تواجهها في صياغة منهج مستقبلي، يبرز السؤال حول مستقبل تطور الاستراتيجية النووية لكوريا الشمالية، وهنا نجد ثلاث رؤى، وهي [348].

الرؤية الاولى: استراتيجية الغاية الادنى: إذ تتسلح كوريا الشمالية بحوالي 200 سلاح نووي وتحسينات قليلة فقط في قوة انظمة الايصال الحالية وتبدو مستمرة احتمالاً في الاعتماد على سياسة الانتقام المؤكد والتهديد باستخدام هذه الاسلحة ردًا على هجوم نووي من قبل الولايات المتحدة. وفي هذا السياق وعند الضرورة استخدامها ضد اهداف في كوريا الجنوبية سيكون مسموحاً فقط في ظل ظروف قاهرة. وبداية استخدامها ضد اهداف في اليابان ستكون اقل.

الرؤية الثانية: استراتيجية متوسطة الغاية: بردع نووي من 50 سلاحاً نووياً وتنامي مدى الحمولة، وانظمة ايصال بمدى مسرح متحرك واحتمال ان تتضمن عدداً كبيراً من القواعد في البحر، وظهور القوة العابرة للقارات، إذ ستشكل بيونج يانج تهديداً للولايات المتحدة، بتأكدتها من قدرتها الانتقامية الكبيرة مما يسمح بتطوير خيارات محدودة اكثر لاستخدام هذه الاسلحة ضد اهداف مهددة وتحديداً في اليابان، ولايزال التقييد ضد استخدام هذه الاسلحة في شبه الجزيرة يبقى مهماً.

الرؤية الثالثة: استراتيجية عالية الغاية: تتسلح كوريا الشمالية ب 100 سلاح نووي بحمولة قليلة ومتوسطة وعالية والتي يمكن ان تحمل بلحظة في ساحة القتال وانظمة ايصال محلية وعابرة للقارات وسيكون لها بالتاكيد قدرة انتقام مؤكدة اكثر تأثيراً، فضلا عن حجم هذه القوات وتنوع

انظمة الايصال والقنابل النووية، يمكن القول ان كوريا الشمالية طورت اكثر استراتيجيتها النووية ابعد من الانتقام المؤكد الى السماح بالتهديد بالاستخدام الاول ولكن فقد في ظل ظروف معينة.

وفي هذا الاطار الاسلحة النووية القتالية سوف تدمج في خطط الحرب والاستخدام المحدود لهذه الاسلحة في شبه الجزيرة سيكون متوافقاً في ظروف محددة. وبداية استخدامها ضد اليابان سيكون ادنى كذلك.

الفصل الرابع العلاقات الإقليمية لكوريا الشمالية

المقدمة

تقع شبه الجزيرة الكورية وسط ثلاثة بلدان ذات قوة عالمية، الا وهي: الصين، أكبر بلد في العالم من حيث عدد السكان؛ وروسيا، أكبر بلد من حيث المساحة؛ واليابان ذات الاقتصاد القوي. وبهذه الميزة الجغرافية، كانت وستبقى امكانية التطور مع بلدان العالم القوية[349]. وهذه هي الفواعل الرئيسية في آسيا، وتتمتع فيتنام بقدرة عسكرية ضخمة، ولكنها لاتستطيع إظهار هذه القوة في مناطق أبعد من الدول المجاورة. ويمكن ان يقال ذلك أيضًا على كوريا الشمالية والجنوبية وتايوان. ولذلك فإن هذه القوى الآسيوية الثلاث الأكبر حجمًا هي محط الأنظار في دبلوماسية القوى الرئيسية مع ان هذه القوى عليها ان تضع الالتزام الأمريكي في المنطقة بتقديراتهم[350].

أن دُفرت السياسة الداخلية والخارجية لدى كوريا الشمالية، الى جانب انفتاحها على العالم، قد تكون عوامل فاعلة بالنسبة الى الأمن الاقليمي في منطقة آسيا الباسفيكية. كما ان تطوير القدرات النووية للبلاد لأغراض حربية، قد يكون ذا مضاعفات على الامن العالمي الذي يشهد توتر علائق بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وكوريا الجنوبية من جهة، وجمهورية كوريا الشمالية من جهة اخرى، ومن شأن استمرار كوريا الشمالية في عزل نفسها، وعدم احترامها لمعاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية، ان تكون لهما عواقب وخيمة بعيدة المدى على الأمن الاقليمي والعالمى[351].

وتتأثر العلاقات الإقليمية لكوريا الشمالية بعناصر خارجية كثيرة منها طبيعة النظام الدولي ونمط التحالفات مع القوى الفاعلة فيه، وعلاقتها بالاطراف الإقليمية.

وفي هذا الإطار فإنه في ظل النظام الثنائي القطبية لم تكن الامور كما اصبحت عليه بعد نهاية الحرب الباردة. وتظهر العلاقات الإقليمية لكوريا الشمالية ان هناك قوى عديدة ذات تأثير على علاقاتها بشكل مباشر أو غير مباشر. وتتمثل هذه القوى في كل من روسيا والصين من جانب وكوريا الجنوبية واليابان من جانب اخر، وهي تمثل القوى الاربع الرئيسية المهتمة بالاوضاع الجارية في شبه الجزيرة الكورية فضلا عن الولايات المتحدة، وقد اختلف تأثير هذه القوى من حيث النوعية والمدى من مرحلة الى أخرى طبقًا لوزن هذه القوى وعلاقتها مع كوريا الشمالية ومصالحها فيما بينها[352].

ويعد عام 1972، علامة كبرى لنهاية مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية في القارة الآسيوية وعلى وجه الخصوص في شرق آسيا. فقد قام الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون في شباط (فبراير) 1972، بزيارة الصين الشعبية بعد أكثر من عقدين كانت الولايات المتحدة ترفض

خلالهما الاعتراف بحكومة بكين. وفي أيار (مايو) من العام نفسه أعادت الولايات المتحدة جزيرة اوكيناوا للسيادة اليابانية وبذلك أنهت آخر مظهر من مظاهر الاحتلال الأمريكي لليابان. وتوصلت حكومتا كوريا في تموز (يوليو) 1972، لاتفاقيات لتخفيف حدة المواجهة بينهما. وفي أيلول (سبتمبر) من العام نفسه كانت أول زيارة لرئيس وزراء اليابان تاناكا إلى الصين منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وتم التوقيع خلالها على بيان عادت بموجبه العلاقات الطبيعية بين الدولتين بعد حقبة طويلة من التوتر والعداء والقطيعة[353].

وقد يبدو إقليم شرق آسيا مستقرا على السطح، ولكنه قد يتداعى إلى سلسلة متصاعدة من الصراعات المدمرة، إذا تعرض لصدمة حادة ومفاجئة. فليس هناك نظام للأمن الإقليمي يقوم على الاتفاق المشترك بين الأطراف الإقليمية، خاصة في إطار العداء التاريخي بين اليابان والصين، كما تتعدد بؤر الصراع وعدم الاستقرار في المنطقة، إذ يستمر انقسام شبه الجزيرة الكورية، والتنازع على القيادة الإقليمية بين اليابان، المدعومة من الولايات المتحدة والصين، والخلاف حول مستقبل تايوان وغيرها، وينعكس التنافس والتوتر في المنطقة على ارتفاع معدلات التسلح فيها بشكل واضح، وامتداد التنافس بين اليابان والصين بشكل خاص من مجال السيطرة على البحار، إلى السيطرة على الفضاء الخارجي[354]. ومن أجل تغطية الفصل سوف نتناول الموضوع كما يلي:

المبحث الأول المحادثات السداسية

كان برنامج الاسلحة النووية الكورية الشمالية موضع اهتمام الولايات المتحدة لثلاثة عقود. وتعد المحادثات السداسية واحدة من أهم المراحل في تطور العلاقات بين كوريا الشمالية والدول الإقليمية المهمة المجاورة لها، إذ تم تطويرها كصيغة جديدة لإدارة الازمة وعرفت بالمحادثات السداسية، وضمت فضلاً عن كوريا الشمالية والولايات المتحدة، كلاً من روسيا والصين واليابان وكوريا الجنوبية، بوصفها الأطراف الإقليمية والدولية الرئيسة المعنية بإدارة هذه الازمة، وقد نجحت هذه الآلية في انجاز خطوة مهمة في عام 2005، والذي عد بداية مهمة في التعامل مع برنامج كوريا الشمالية النووي. وكان تطورها كما يلي:

أولاً: بداية المحادثات وتطورها.

بدأت أول محادثات أمريكية - كورية شمالية في العام 1993، واستمرت على أساس متقطع حتى العام 1994، وانتهت بتوقيع اتفاق الاطار في عام 1994. وعقدت ستة اجتماعات رباعية (الولايات المتحدة وكوريا الشمالية وكوريا الجنوبية والصين) بين عامي 1997 - 1999 لمناقشة مطلب كوريا الشمالية باستبدال هدنة الحرب الكورية 1953، بمعاهدة سلام، إلا إن المحادثات

انهارت في نهاية المطاف، وفي نيسان (ابريل) 2003، وبعد رفض الولايات المتحدة عقد اجتماع ثنائي مع كوريا الشمالية، نظمت الصين واستضافت اجتماعا ثلاثي الأطراف، توسع إلى منتدى سداسي الأطراف بإضافة كوريا الجنوبية واليابان وروسيا لعقد ثلاثة اجتماعات سداسية ابتداء من آب (أغسطس) 2003، وحتى حزيران (يونيو) 2004.

فقد بدأ أعضاء المحادثات السداسية- الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية واليابان والصين وروسيا وكوريا الشمالية- الاجتماعات في 27 - 29 آب (أغسطس) 2003، في محاولة لحل الأزمة، وخلال هذه الاجتماعات عرضت كوريا الشمالية تجميد برنامج أسلحتها النووية مقابل استئناف الولايات المتحدة لشحنات زيت الوقود ورفع حظرها الاقتصادي وشطب اسم كوريا الشمالية من قائمة الدول الراحية للإرهاب[355]، إذ (طرحت بيونج يانج خطة من أربع مراحل متتالية تقوم على فكرة تزامن وتبادل التنازلات بينها من جانب، والولايات المتحدة وحلفائها من جانب آخر. وتقوم تلك الخطة على المراحل الأربع الآتية بالترتيب:

1 - عودة الإمدادات الغذائية والطاقة إلى كوريا الشمالية مقابل إعلانها موافقتها المبدئية على تجميد برنامجها النووي.

2 - إعلان الولايات المتحدة موافقتها على توقيع معاهدة عدم اعتداء مع كوريا الشمالية وتعويضها عن خسائرها من الطاقة الكهربائية في حالة إنهاء برنامجها النووي، وذلك مقابل موافقتها على بدء إجراءات تجميد برنامجها النووي واستئناف عمل مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية داخل المنشآت النووية الكورية الشمالية.

3 - تطبيع العلاقات الأمريكية- الكورية، والعلاقات اليابانية - الكورية، وذلك مقابل توقيع اتفاق بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية، تتعهد الأخيرة بموجبه بوقف برنامجها الصاروخي وصادراتها الخارجية من الصواريخ.

4 - تفكيك البرنامج والمنشآت النووية مع اكتمال عملية بناء المفاعلين النوويين اللذين يعملان بالماء الخفيف. وهكذا عكست الخطة الكورية المقترحة، بالإضافة إلى مبدأ التزامن وتبادل التنازلات والالتزامات، إن هناك مصالح/شروط كورية أساسية لتسوية أزمة برنامجها النووي، وهي: الحصول على التزامات أمريكية محددة في صورة معاهدة مكتوبة تضمن عدم الاعتداء عليها، وتطبيع العلاقات الأمريكية واليابانية مع بيونج يانج، والحصول على التعويضات الاقتصادية الملائمة في مجال الطاقة من خلال إمدادات النفط والكهرباء وبناء مفاعلين نوويين يعملان بالماء الخفيف[356]. إلا إن الولايات المتحدة أصرت على أنها لن تبدأ التفاوض حول حزمة معونة اقتصادية ومعاهدة عدم اعتداء متعددة الأطراف ما لم تجمد كوريا الشمالية برنامجها النووي بشكل يمكن التحقق منه[357].

وبعد تزايد حدة الخلاف لم تسفر الجولة الأولى من المحادثات السداسية سوى عن صدور بيان عام، أكد على الالتزام بالتسوية السلمية، والحاجة إلى خطة تسوية تقوم على مبادئ العدل

والعقلانية والتزامن، والالتزام باستمرار الحوار. وكان ذلك أيضا مصير الجولة الثانية من المحادثات السداسية التي جرت في 25 - 28 شباط (فبراير) 2004، فبالرغم من المرونة النسبية في البداية، عاد الطرفان إلى التشدد مرة أخرى إثناء المحادثات الفعلية، ولم تتمكن الأطراف الستة من الاتفاق على إصدار بيان مشترك [358]. وأقتصر الأمر على إصدار ممثل الصين بيانا خاصا أكد فيه أهمية تلك الجولة واتفاق الأطراف على تشكيل مجموعة عمل للاعداد للجولة القادمة.

وخلال الجولة الثالثة من المحادثات السداسية التي عقدت في 23 - 26 حزيران (يونيو) 2004، طرحت الولايات المتحدة خطة للتسوية تقوم على مرحلتين، إذ تقوم كوريا الشمالية خلال المرحلة الأولى، التي أطلقت عليها المرحلة التمهيديّة وتستغرق ثلاثة أشهر فقط، بتجميد برنامجها النووي، على أن تقوم خلال تلك المرحلة بتجهيز إعلان شامل لإزالة وتفكيك برنامجها النووي بشكل كامل ونهائي ليتم تطبيقه بعد نهاية المرحلة التمهيديّة، وان تتولى هيئة دولية التحقق من عملية التفكيك والإزالة. إما فيما يتعلق بالامتيازات المقترحة، فقد نصت الخطة على أن تبدأ إمدادات النفط إلى كوريا فور الاتفاق على طريقة تطبيق الإعلان المقترح كمرحلة أولى، على أن تحصل كوريا على ضمانات أمنية متعددة الأطراف، بالإضافة إلى حذف اسم كوريا من قائمة الدول الراحية للإرهاب، وإلغاء العقوبات الاقتصادية والمالية المفروضة عليها، وذلك بعد التنفيذ الكامل لبند إعلان تفكيك البرنامج النووي وقبول الأطراف الخمسة وتحقيقها من عملية التفكيك الكامل والنهائي، إلا أن الخطة الأمريكية أغفلت مبدأ التوازن والتزامن في تبادل التنازلات وهو ما تصر عليه بيونج يانج، التي رفضت الخطة، وانتهت الجولة الثالثة دون اتفاق محدد [359].

إلا أن الجولة الرابعة من المحادثات عقدت على مرحلتين، كانت الأولى خلال المدة من 26 تموز (يوليو) وحتى 7 آب (أغسطس) 2005، بينما عقدت المرحلة الثانية خلال المدة من 13-19 أيلول (سبتمبر) 2005، وفي 19 أيلول 2005 أصدرت الأطراف الستة إعلانا مشتركا (إعلان بكين) عن كيفية تحقيق نزع الأسلحة النووية ممكن إثباته أو التحقق منه في شبه الجزيرة الكورية، والذي شكل الأساس للاتفاقات المستقبلية. فقد نص على موافقة كوريا الشمالية على تجميد برنامجها النووي مقابل احترام جميع الأطراف طلب كوريا الشمالية الحصول على مفاعل يعمل بالماء الخفيف والعمل على مساعدتها في بنائه في الوقت المناسب، وعلى الرغم من أن هذا المبدأ لا يشكل جديدا بالقياس إلى اتفاق عام 1994، إلا أن هذا لا يقلل من قيمته بالقياس إلى التطورات السلبية التي شهدتها المحادثات السداسية خلال الجولات الثلاث السابقة والتدهور الذي طال العلاقات الكورية الشمالية - الأمريكية منذ تشرين الأول (أكتوبر) 2002، ونص الإعلان أيضا على تعهد بيونج يانج بالتخلي عن تطوير برامج التسليح النووي وتفكيك ترسانتها النووية، والعودة إلى معاهدة حظر الانتشار النووي في أقرب وقت ممكن، وذلك مقابل الاعتراف بحقها في امتلاك برنامج نووي للاستخدامات السلمية المدنية، والتزام الدول المشاركة في المحادثات السداسية بتقديم ضمانات أمنية واقتصادية لمساعدتها في كافة المجالات خاصة في مجال الطاقة والنفط من خلال تزويدها بمفاعل يعمل بالماء الخفيف للإغراض السلمية [360]، كما نص الإعلان على ضرورة إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية، وتعهد الولايات المتحدة بعدم الاعتداء على كوريا الشمالية، واتخاذ الخطوات اللازمة للتوصل إلى اتفاق سلام شامل يحل محل اتفاق وقف

إطلاق النار بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية والصين، الذي تم التوصل إليه في عام 1953 [361].

أعقب صدور إعلان بكين تطور في بعض المؤشرات الايجابية المهمة في العلاقات الأمريكية-الكورية الشمالية، فبالإضافة إلى ما شهدته الجولة الرابعة من عقد لقاءات مباشرة بين ممثل كوريا الشمالية ونظيره الأمريكي، بدعم من وزيرة الخارجية الأمريكية، وهو ما عد مؤشرا لرغبة الطرفين في إجراء حوار مباشر وبناء الثقة بينهما، حافظ الطرفان على حوار غير رسمي عبر ممثليهما في الأمم المتحدة، وكان المؤشر الايجابي الأبرز هو صدور معلومات حول الترتيب لزيارة كريستوفر هيل، الممثل الأمريكي في المحادثات السداسية، لكوريا الشمالية في أواخر عام 2005، إذ رحبت بيونج يانج بتلك الزيارة وأعلنت استعدادها لبدء محادثات ثنائية بين الطرفين بدون شروط، إلا إن مشروع الزيارة فشل بسبب اشتراط الولايات المتحدة إغلاق مفاعل يونج بيون وهو ما رفضته كوريا الشمالية [362].

لقد كان هناك مجموعة من العوامل التي ساهمت في التوصل إلى إعلان بكين يمكن تحديد أبرزها ب [363]:

1 - تزايد الحديث عن نجاح كوريا الشمالية في تطوير قدراتها النووية، وقدرتها على إنتاج من 8 - 10 قنابل نووية، وهو ما أكدته كوريا ذاتها. بالإضافة إلى امتلاكها قدرات صاروخية قادرة على حمل ونقل تلك القنابل إلى دول الجوار الإقليمي، خاصة اليابان وكوريا الجنوبية، إلى جانب التأثيرات المحتملة لتطور تلك القدرات على مسألة انتشار القدرات النووية والصاروخية إلى خارج إقليم شمال شرق آسيا.

2 - أهمية موقف كوريا الجنوبية فيما يتعلق بمنهج إدارة الأزمة والذي يؤكد على المنهج السلمي وسياسة الحوافز، مقابل الموقف الأمريكي - الياباني الذي شهد مزيدا من التشدد والحديث عن إمكانية تحويل الملف الكوري إلى مجلس الأمن الدولي، وتوجيه ضربات عسكرية استباقية ضد المنشآت النووية الكورية. فقد مثل التشدد الأمريكي- الياباني عامل ضغط مهم على النظام الكوري، فيما مثل الموقف الكوري الجنوبي المتميز عنهما تعبيراً مهما عن صعوبة بناء تحالف إقليمي قوي ضد بيونج يانج في حالة استخدام القوة العسكرية ضدها.

3 - دور الصين في إقناع كوريا الشمالية بقبول الإعلان، فالتشدد في الموقف الصيني تجاه بيونج يانج فيما يتعلق بمسألة العقوبات المالية الأمريكية ضد المؤسسات المالية الكورية، بدا واضحا عندما أبدت المؤسسات المصرفية الصينية درجة ملحوظة من المرونة في التجاوب تلك العقوبات وأبرزها قيام بنك الصين بتجميد حسابات بنكية كورية في مكاو بعد تطبيق العقوبات المالية الأمريكية في 15 ايلول (سبتمبر) 2005، وربما يكون النظام الكوري الشمالي قد قرأ هذا الموقف الصيني بشكل كان له تأثيره في سير الجولة الرابعة بشكل عام، وقبول إعلان بكين بشكل خاص.

4 - طبيعة الأوضاع الداخلية في كوريا الشمالية، ودورها في تفسير تحول الموقف الرسمي، فبالرغم من حالة السرية والغموض التي فرضها النظام حول واقع الأوضاع الداخلية، إلا إن التقديرات أشارت إلى تدهور شديد في الأوضاع الاقتصادية، وانتشار الفقر، وارتفاع الأسعار، واستمرار الأزمة الغذائية، وتدهور المستويات المعيشية.. الخ لقد مثل إعلان بكين تحولاً نسبياً في موقف الأطراف الستة، إلا أنه سرعان ما بدأ الخلاف بين الطرفين الكوري الشمالي والأمريكي حول تفسير عبارة (الوقت المناسب) لبناء المفاعل الذي يعمل بالماء الخفيف، فقد رأى كريستوفر هيل أن الوقت المناسب ينصرف إلى ما بعد اكتمال تفكيك كافة المنشآت النووية القائمة في كوريا الشمالية، بينما رأى ممثل بيونج يانج أنه يعني بناء تلك المفاعلات قبل التفكيك وليس بعده. ويعود الخلاف العميق بين الطرفين لماهية الوقت المناسب إلى إن عملية تفكيك المنشآت النووية الكورية القائمة قد تستغرق عدة سنوات، كما إن عملية بناء المفاعل النووي الجديد قد تستغرق حوالي ثماني سنوات أخرى، الأمر الذي يعني إن الوقت المناسب هنا - في حالة اعتماد التفسير الأمريكي - سوف يتعدى عقداً كاملاً من الزمن.

ولعل الأهم من ذلك إن الإعلان لم ينجح في تبديد حالة الشك المتبادل بين النظام الكوري الشمالي والولايات المتحدة، والقضاء على شعور بيونج يانج بالاستهداف من جانب الولايات المتحدة، والتخوف من الأهداف النهائية لصيغة المحادثات السادسة وإعلان بكين ذاته، فقد عبرت كوريا الشمالية بعد يومين فقط من صدور الإعلان عن إن الولايات المتحدة تسعى إلى تجريدها من سلاحها النووي تحت مظلة المحادثات السادسة لتضربها فيما بعد بسلاح نووي، وشهدت الأزمة مزيداً من التدهور بفعل عدد من العوامل الأخرى، كان أهمها تمسك الولايات المتحدة بالعقوبات المالية التي فرضت ضد عدد من المؤسسات المالية الكورية لاتهامها بإعمال مصرفية غير مشروعة تشمل غسل الأموال وتجارة المخدرات وتزوير العملة الأمريكية، خاصة تلك التي فرضت على المعاملات المصرفية الأمريكية مع بنك (دلتا آسيا). ولذلك فشلت الجولة الخامسة من المحادثات السادسة التي عقدت خلال المدة 9-11 تشرين الثاني (نوفمبر) 2005، في التوصل إلى جدول زمني محدد لتنفيذ إعلان بكين أو إقناع الولايات المتحدة بإلغاء العقوبات المالية على المؤسسات المصرفية وإعادة الأموال الكورية لدى بنك دلتا آسيا، وانهارت المفاوضات وأعلنت كوريا الشمالية امتلاكها للسلاح النووي في 21 آذار (مارس) 2006، ومن ثم أجرت تجربة نووية في تشرين الأول (أكتوبر) 2006 [364].

وفي 18 كانون الأول (ديسمبر) 2006، استؤنفت المحادثات السادسة في بكين بعد توقف دام سنة واحدة، وخلال احد الاجتماعات الثنائية التي عقدت على هامش المحادثات، عرضت الولايات المتحدة على كوريا الشمالية حزمة من تدابير المساعدة بالطاقة وأمور اقتصادية شريطة إن توافق كوريا الشمالية على بدء تفكيك بنيتها التحتية النووية، كما هو موجود في بيان 19 أيلول (سبتمبر) 2005 المشترك، إما كوريا الشمالية فقد أصرت من جانبها على إن ترفع الولايات المتحدة عقوباتها المصرفية وغيرها من العقوبات المالية قبل إن تدخل كوريا الشمالية في مناقشة نزع السلاح النووي، وعلقت المحادثات في 22 كانون الأول (ديسمبر) 2006، دون إي تقدم واضح ودون تحديد موعد للجولة التالية.

ثانياً: نتائج المحادثات السادسة

في 13 شباط (فبراير) 2007، توصلت كوريا الشمالية إلى اتفاق مع عدد من أعضاء المحادثات السادسة لبدء مرحلة أساسية من 60 يوماً، لتطبيق البيان المشترك منذ أيلول (سبتمبر) 2005 لنزع الأسلحة النووية. المرحلة الأولى من هذا الاتفاق تتضمن وقف إنتاج البلوتونيوم في المجمع النووي يونج بيون مقابل دفعة استهلاكية من زيت الوقود الثقيل إلى كوريا الشمالية والمرحلة الثانية تتضمن خطوات لتفكيك المنشآت في يونج بيون ونزع السلاح بإعلان "كامل ودقيق" من جمهورية كوريا الشمالية لأنشطتها النووية، مقابل إيصال زيت الوقود الثقيل وتكافئ بالإزالة من قانون التجارة مع العدو وتحديداً الدولة الراعية للإرهاب، ولا تزال الخطوات في المرحلة الثانية من هذه الخطة، فالولايات المتحدة تعمل مع كوريا الشمالية لتفكيك المنشآت الرئيسية. كما توفر الأموال والمساعدة التقنية لنشاطات التفكيك، ومساعدة الطاقة مقسمة تحديداً بين الأطراف الستة. وقدمت كوريا الشمالية إعلاناً عن أنشطة إنتاج البلوتونيوم السابقة في 26 حزيران (يونيو) 2008 ردّاً على البيان المشترك في 3 تشرين الأول (أكتوبر) 2007، عن أعمال المرحلة الثانية. وتلا ذلك أزال الرئيس بوش الابن كوريا الشمالية من قائمة قانون التجارة مع العدو وأبلغ الكونغرس عن نيته رفع كوريا الشمالية من قائمة الدول الراعية للإرهاب بعد موافقتها على شروط التحقق. إلا إن كوريا الشمالية لم تقبل المقترحات الأمريكية للتحقق المبدئي. وفي أيلول (سبتمبر) 2008 هددت بإعادة معالجة البلوتونيوم وأعلن المسؤولون الأمريكيون اتفاقاً ثنائياً على التحقق في تشرين الأول (أكتوبر) 2008، ورفعت إدارة بوش كوريا الشمالية من قائمة الدول الراعية للإرهاب [365]. واستأنفت بيونج يانج تعطيل منشآتها النووية في يونج بيون وسمحت بعودة مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، إلا ان الاتفاق كان قصير الأمد، فقد عرضت كوريا الشمالية والولايات المتحدة وصفين متضاربين لما تم الاتفاق عليه في الاتفاق الذي توسط فيه الصينيون. فالرؤية الأمريكية تضمنت ان الاتفاق فيه عدة عناصر ستسمح للأطراف بالتحقق بشكل موثوق من تفكيك البنية التحتية النووية لكوريا الشمالية، وقد تضمنت تلك العناصر شرطين أساسيين، هما: الاتفاق على استخدام الاجراءات العلمية، منها اخذ العينات وانشطة الكيمياء الشرعية النووية، والاتفاق على دخول المفتشين مواقع غير معلنة، بناء على تفاهم مشترك بدلاً من ان يكون بناء على الطلب، كما جاء في الاقتراح الأمريكي الأصلي. وان هذه الشروط تسري على التحقق من برنامج البلوتونيوم لدى كوريا الشمالية، فضلاً عن معالجة الهواجس المتعلقة بمجالي تخصيب اليورانيوم والانتشار. إلا ان بيان الخارجية الكورية الشمالية ناقض التفسير الأمريكي للاتفاق. وتأكيد ان كوريا الشمالية كانت قد اشترطت في الواقع وجوب اقتصار أي عمليات تفتيش يقوم بها خبراء امريكيون او خبراء اخرون على المواقع المعلن عنها في يونج بيون، وانها ستسمح للمفتشين بزيارة هذه المواقع والتأكد من الوثائق وإجراء مقابلات مع تقنيين، لكنها لن تسمح بجمع عينات، وما الى ذلك [366]. وان الاتفاق كان شفهيًا وقالت كوريا الشمالية عندها انه لا يوجد اتفاق لأخذ عينة من المواقع النووية، وهو العنصر الرئيس في التحقق من إنتاج البلوتونيوم السابق.

وحتى شباط (فبراير) 2008، لم تقدم خطة عمل نزع الأسلحة النووية أي نشاطات متعلقة بتخصيب اليورانيوم أو تفكيك الرؤوس الحربية وكان التركيز بدل ذلك على وقف وتفكيك منشآت

إنتاج البلوتونيوم الرئيسية. أكدت كوريا الشمالية في تشرين الثاني (نوفمبر) 2007 بأنها قامت بالتصريح عن برنامجها النووي وانها انجزت تقريرًا عن التصريح النووي، وشاركت في مشاورات كافية حول نواياها مع الولايات المتحدة. وفي الوقت نفسه، أعلنت بيونج يانج أنها أبطلت نقل قضبان الوقود المستهلك من المفاعل البحثي في يونج بيون - الخطوة الرئيسية المتبقية لتفكيك المفاعل - ردًا على تأخير في التسليم الموعد لزيت الوقود الثقيل من جانب الأطراف الأخرى، وعلى عدم بدء الولايات المتحدة برفع العقوبات التي فرضت عليها. بالمقابل رفض المسؤولون الأمريكيون بيان كوريا الشمالية، وأكدوا ان بلادهم أوفت بالتزاماتها المنصوص عليها في اتفاق تشرين الأول (أكتوبر) 2007. وأوضح كريستوفر هيل مساعد وزيرة الخارجية لشؤون شرقي آسيا والمحيط الهادئ بأن الحكومة الكورية الشمالية لم تقدم تصريحًا كاملاً مشيرًا الى ان تقرير تشرين الثاني (نوفمبر) 2007 لم يعالج القضيتين الاساسيتين أي تخصيب اليورانيوم والمساعدة النووية لسورية[367].

واجتمعت الأطراف السداسية في 11 كانون الأول (ديسمبر) 2008، لكنها لم تتوصل إلى اتفاق على إجراءات التحقق، وبقيت نشاطات التفكيك في يونج بيون وإيصال مساعدات الطاقة دون المستوى. وأكد كريستوفر هيل ان كوريا الشمالية لم تكن مستعدة فعلا للتوصل الى برتوكول تحقق وفقا لكافة المعايير المطلوبة، وان الولايات المتحدة ستعيد النظر في مقاربتها بناء على ذلك. وشدد هيل وغيره من المسؤولين على ان قرار كوريا الشمالية منع المفتشين من أخذ عينات بيئية مثير للاشكالات على الخصوص، ذلك ان اخذ العينات عمل ضروري لتحديد نطاق برنامج الاسلحة النووية وتحديد ان كان هناك انشطة نووية غير معلنة في كوريا الشمالية[368].

المرحلة الثالثة بدأت بعد اكتمال التفكيك والإعلان من قبل الأطراف السداسية للتعامل مع كل أوجه برنامج كوريا الشمالية النووي، بضمنها الأسلحة واستخدمت كوريا الشمالية الإعلان كأساس للعمل المستقبلي، ولفهم مدى البرنامج وقدرات الأسلحة سيتطلب ذلك شفافية وتحقق بعناية من التزام بنزع السلاح كي يتحقق بشكل "كامل ويمكن التحقق منه وغير خاضع للإلغاء"[369].

وفي 6 تشرين الأول (أكتوبر) 2009، أعلنت كوريا الشمالية أنها مستعدة للعودة إلى المحادثات السداسية شرط إن تجري أولاً محادثات ثنائية مع الولايات المتحدة لتحسين العلاقات بين البلدين، وقدم الزعيم الكوري الشمالي كيم جونج ايل هذا الالتزام إمام ضيفه، رئيس الوزراء الصيني وين جيا باو، من جهتها جددت واشنطن استعدادها لإجراء محادثات ثنائية بهدف إعادة كوريا الشمالية إلى المحادثات السداسية ولكن شددت على إن الهدف يجب إن يكون الوقف التام لبرنامج بيونج يانج النووية.

وأكد الزعيم الكوري الشمالي إن "العلاقات العدائية" بين كوريا الشمالية والولايات المتحدة "يجب تحويلها إلى علاقات سلمية من خلال المحادثات الثنائية حتما" وأضاف "أعربنا عن استعدادنا لإجراء مفاوضات متعددة الأطراف، بالنظر إلى نتيجة المحادثات" بين كوريا الشمالية والولايات المتحدة. من جانبه أكد المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية أيان كيلى "نحن وشركاؤنا في

المفاوضات السداسية نريد إن تدخل كوريا الشمالية في حوار يؤدي إلى نزع تام ويمكن التحقق منه للأسلحة النووية في شبه الجزيرة الكورية من خلال خطوات لا يمكن العودة عنها"[370].

وخلال عام 2011 استمر الخلاف بين كوريا الشمالية وأطراف المحادثات السداسية حول شروط استئناف المفاوضات. فقد ابدت كوريا الشمالية عن رغبتها أكثر من مرة في العودة الى المحادثات، لكنها شددت على عدم قبولها بأية شروط مسبقة لاستئنافها. فيما اصر الامريكيون والكوريون الجنوبيون على وجوب ان توقف بيونج يانج برنامجها الخاص بتخصيب اليورانيوم وتجاربهها على القذائف أولاً ليتسنى استئناف المفاوضات وهو ما رفضته كوريا الشمالية. الا ان الزعيم كيم جونج ايل المح في 24 اب (اغسطس) 2011 بعد لقاءه مع الرئيس الروسي ديمتري مدفيدف الى انه على استعداد للالتزام بوقف اختياري لإنتاج واختبار الاسلحة النووية والصواريخ في سياق استئناف المحادثات[371].

وفي دعوة مشتركة أبلغت روسيا والصين كوريا الشمالية، في 11 اذار (مارس) 2016 انه يتعين عليها استئناف المحادثات الدولية بشأن برنامجها للأسلحة النووية، والالتزام بقرار مجلس الأمن الذي يحظر اختبارات الصواريخ الباليستية. وأطلق وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف ونظيره الصيني وانغ يي الدعوة المشتركة بعد محادثات بينهما في موسكو. كما أكد الوزير ان بلديهما لا يعترفان بطموحات بيونج يانج في المجال النووي[372].

المبحث الثاني

العلاقات الإقليمية مع الأصدقاء بين الجنرال كيم ايل

سونج

سياسة بلاده الخارجية بقوله: (تصوغ حكومة الجمهورية سياستها الخارجية على اساس فكرة زوتشيه، وهي تهدي بفكرة زوتشيه في تنفيذ كل نشاط خارجي لها. بكلمة واحدة، تحافظ جمهوريتنا بثبات على الاستقلال في نشاطها الخارجي. وتعكس السياسة الخارجية المستقلة لحكومة الجمهورية صورة ما يصبو اليه شعبنا وشعوب العالم من امانى سامية. ونحن نحافظ في نشاطنا الخارجي على مبدأ تقوية التضامن والتعاون الأممين في آن مع التمسك بالاستقلال، وننشط علاقات صداقتنا وتعاوننا مع البلدان التي تصادق بلدنا كبيرة كانت أم صغيرة.. ان ما تلتزمه حكومة الجمهورية من مبدأ استقلال في نشاطها الخارجي لا يتناقض في أي وجه مع الأممية البروليتارية. لايمكن ان توجد أممية في معزل عن الاستقلال، وفي المقابل لا يوجد استقلال في معزل عن الأممية. وتلتزم حكومة الجمهورية التزامًا صارمًا بمبدأ الاستقلال في مالها من علاقات مع البلدان الاشتراكية)[373]. ويضيف الجنرال (إن السياسة الخارجية المستقلة لدى الحكومة الجمهورية تعكس التطلعات النبيلة عند شعبنا وشعوب العالم. فإذ نتمسك تمسكًا شديدًا بمبدأ الاستقلالية في الشؤون الخارجية، فإنما نتمسك بمبدأ تقوية التضامن والتعاون الدوليين. كذلك ايضا نقيم علائق صداقة وتعاون بالبلدان المتعاطفة معنا والميالة الى بلدنا، سواء كانت بلدانا صغيرة أو كبيرة.

وبالمثل لا نتدخل في مصالح البلدان الأخرى، الا اننا ايضا لن نسمح لأحد بأن يهين كرامة امتنا ويتدخل في شؤون بلدنا الداخلية. ومن شأن هذه السياسة التي تنتهجها حكومة الجمهورية ليس ان توافق مصالح الثورة وإعادة الاعمار في بلدنا فحسب، بل ان تتوافق كلياً ومصالح الثورة في العالم ايضاً.. إن حزب العمال في كوريا والشعب الكوري سوف يقومان في المستقبل، كما قاما في الماضي، بإعلاء راية الماركسية اللينينية والحركة العمالية العالمية، وراية الثورة على الاستعمار والكفاح المناهض للأمريكيين، وتمتين الروابط المسالمة في العالم، خائضين معركة شرسة لا هواده فيها ضد الاستعمار الامريكي والعسكرة اليابانية، وذلك في سبيل نصره القضية العظيمة: السلام والديمقراطية، والاستقلال الوطني، والاشتراكية والشيوعية)[374].

ويضيف الجنرال مؤكداً (يجب ان نواصل العمل على اقامة علاقاتنا السياسية والاقتصادية مع الدول الاخرى على اساس مبادئ المساواة التامة والاحترام المتبادل، وفيما يتعلق بالنضال المعادي للامبريالية والنضال ضد الانتهازية اليمينية والانتهازية اليسارية على السواء فاننا يجب ان نخوضه على الدوام ونحن مستندين الى احكامنا المستقلة واعتقادنا نحن وبما يتلاءم مع ظروفنا الواقعية، ولن نسمح لأي شخص بأن ينتهك ويمتهن حقوق وكرامة امتنا)[375].

في ضوء ما تقدم يمكن تحديد الاهداف الرئيسية للسياسة الخارجية الكورية الشمالية خلال مرحلة القطبية الثنائية والحرب الباردة بما يلي[376]:

1 - مكافحة الامبريالية العالمية المتمثلة في السياسة الجائرة للولايات المتحدة، وسياسة العسكرة لدى اليابان.

2 - الكفاح في سبيل احراز انتصار عالمي للاشتراكية والثورة المعادية للاستعمار.

3 - الكفاح لأجل توحيد كوريا إما بالقوة والذي جرت محاولة تحقيقه ابان الحرب الكورية (1950-1953). أو بمفاوضات التوحيد بأسلوب سلمي.

وتتباين علاقات كوريا الشمالية الإقليمية بشكل واضح، فهناك ما يمكن إن نطلق عليه مجازا حلفاء كوريا الشمالية والمقصود هنا الصين وروسيا، بالمقابل هناك ما يمكن إن نطلق عليه مجازا أعداء كوريا الشمالية والمقصود بهم كوريا الجنوبية واليابان، إضافة إلى حليفهم الولايات المتحدة. وسوف نحاول الإحاطة بشيء من التفصيل بمواقف الطرفين وكما يلي:

أولاً: العلاقة مع روسيا

كان للاتحاد السوفيتي حدودًا صغيرة تبلغ 10،4 ميل مع كوريا الشمالية[377]، وقد وصلت الاشتراكية الى كوريا على أيدي القوات المسلحة التابعة للاتحاد السوفيتي، وكان للدعم السوفيتي الشامل، على الصعيدين الاقتصادي والعسكري إسهام كبير في تكوين النظام في كوريا الشمالية والذي اعتمد اعتمادًا خاصًا على الاتحاد السوفيتي وغيره من بلدان الكتلة الشرقية، تلك التي أمدت البلاد بمساعدات سخية ودعم وافر. ومن ثم تأسست الاشتراكية في كوريا الشمالية في إطار النظراء الحاكمين في الاتحاد السوفيتي، على وجه الدقة، على ان قرب الصين الجغرافي وتأثيرها، فضلًا عن المساعدة والدعم اللذين قدمتهما، ولا سيما في الحرب الكورية، أثرا معًا في كوريا الشمالية التي أفادت الى حد كبير من الخبرات الصينية في تطوير الاشتراكية[378].

كان الفكر السوفيتي الخاص بالحرب الباردة يقوم على اساس ان البقاء الاستراتيجي إنما يتحدد أولاً وقبل كل شيء من خلال مستوى الدفاع وإمكاناته، ولذلك نشروا قوة بحرية ضخمة في الشرق الأقصى ودعم كوريا الشمالية عسكرياً[379]. والتزمت كوريا الشمالية بصرامة المصالح والاهداف السوفيتية المتصورة في سياستها الخارجية، قابلة دور موسكو بصفقتها المركز المهيمن على الكتلة الشرقية والثورة الاشتراكية العالمية. حتى حصول القطيعة بين الاتحاد السوفيتي والصين في عهد خروتشوف. إذ ابتعدت كوريا الشمالية عن النزعة التعديلية التي سادت الاتحاد السوفيتي، وحافظت على حالة معينة من المساواة في البعد بين الاتحاد السوفيتي والصين. ومن ثم تحسنت علاقات كوريا الشمالية مع الاتحاد السوفيتي في عهد ليونيد بريجنيف وظلت في تحسن متزايد حتى نهاية القطبية الثنائية والحرب الباردة[380].

وفي ظل رئاسة غورباتشوف، بدأت فلسفة سياسية جديدة تؤكد على ضرورة إدراك الحقائق القائمة، واهمها ان كوريا الجنوبية لها ثقلها الاقتصادي والسياسي في منطقة آسيا - الباسفيك وان تطبيع العلاقات معها يمكن ان يفيد الدولتين معا. ولذلك كان على القيادة السوفيتية ان تختار ما بين تعزيز وضعها السياسي والعسكري في الشمال ووقف العلاقات الاقتصادية مع الجنوب اتفاقاً مع الفكر السياسي القديم أو بدلاً من ذلك لعب دور فعال في التسوية الكورية والبحث عن أولويات استراتيجية جديدة تأخذ في الاعتبار الحقائق السياسية في شبه الجزيرة الكورية. وقد كانت مبادرة غورباتشوف بمثابة الاعلان عن مبادئ جديدة فيما يتعلق بالصراع الاقليمي الكوري، فقد اقترح مناقشة مسألة تخفيض التواجد العسكري في الشرق الاقصى في إطار دولي، والتفاوض بشأن منطقة منزوعة السلاح النووي في كوريا، وعرض امكانية قيام علاقات اقتصادية مع كوريا الجنوبية، وهذا ما تم في 30 ايلول (سبتمبر) 1990، وعدت كوريا الشمالية تلك الخطوة بمثابة خيانة لها واتهمت السوفييت بأنهم يعملون على عزل كوريا الشمالية واستمرار انقسام شبه الجزيرة الكورية. فيما كانت دوافع السوفييت اقتصادية بالاساس والتطلع الى المساعدات المالية والتكنولوجية والخبرة التعليمية من كوريا الجنوبية، والتي بدأت بالفعل تتدفق بعد هذا التطور [381].

كان انهيار الاتحاد السوفيتي استمراراً لتدهور علاقات روسيا مع كوريا الشمالية، واتبع الرئيس بوريس يلتسين خطى سياسة غورباتشوف بشأن النزاع الاقليمي في شبه الجزيرة الكورية، كما استمر التحسن في علاقات روسيا مع كوريا الجنوبية خاصة بعد زيارة الرئيس يلتسين اليها في عام 1992، فيما استمر الفتر والتدهور في العلاقة مع كوريا الشمالية [382].

الا ان العلاقات مع كوريا الشمالية شهدت تحسناً مع وصول فلاديمير بوتين الى سدة الحكم، فقد تم تبادل الزيارات بين قيادتي البلدين، وفي اذار (مارس) 1999 تجددت المفاوضات مع روسيا حول إعادة جدولة ديونها المستحقة لدى كوريا الشمالية، ثم كانت زيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الى بيونج يانج في عام 2000، والحديث عن تجديد التعاون العسكري بين البلدين. والتوقيع على مجموعة من الاتفاقيات التي اعادت بعض الحيوية للعلاقات، ومنا اتفاقات المجال العسكري، ومجالات البنية التحتية، والتبادلات الاكاديمية والعلمية بين الجانبين، وتحديث منشآت الطاقة في كوريا الشمالية، والصيد، الا انها بقيت دون مستوى الحقبة السوفيتية، كما انها دون مستوى العلاقة ما بين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية [383].

ويعتقد القادة الروس ان موسكو يمكن ان تؤثر في توازن القوى الإقليمية من خلال نقل الأسلحة إلى الصين ودول آسيا - الباسفيك الأخرى. وعند الأخذ بالاعتبار موقفها الضعيف في شرق آسيا، ترى روسيا ان صين قوية يمكن ان تكون موازناً لليابان والولايات المتحدة، فطموح موسكو في اللعب بورقة الصين ضد طوكيو وواشنطن يمكن ان يفسر أيضا بعزلتها عن المؤسسات الاقتصادية والأمنية الرئيسية الذي بدأ يتطور تدريجياً في منطقة آسيا- الباسفيك [384].

من جانبها أعلنت روسيا معارضتها صراحة لهيمنة قوة واحدة على النظام العالمي، في إشارة واضحة إلى الولايات المتحدة. وعبرت عن قلقها تجاه احتمالات تنامي الهيمنة الأمريكية في ظل سعي واشنطن إلى السيطرة على مصادر الطاقة الأساسية في العالم، ومد نفوذها شرقاً إلى الحدود الروسية. فالقيادة الروسية تدرك ضرورة القيام بدور أكثر فاعلية في مواجهة السياسة الأمريكية، وأهمية السير بخطى ثابتة، ولو بطيئة، لاستعادة بعض مواقع النفوذ التي فقدتها منذ سقوط الاتحاد السوفيتي، وتصحيح الخلل في التوازن بينهما إلى علاقة متكافئة بين شريكين على قدم المساواة، في إطار نظام متعدد الأقطاب ينهي الاحتكار والانفراد الأمريكي في إدارة الشأن الدولي[385].

في ضوء ما تقدم (ستظل شبه الجزيرة الكورية مهمة في السياسة الخارجية لأي حكومة روسية، سواء كانت إصلاحية، أو معتدلة أو قومية - محافظة. فروسيا لديها مصالح مهمة في شبه الجزيرة الكورية تتبع من حدودها المشتركة مع كوريا الشمالية، ومجاورتها للمراكز السكانية الرئيسية في الشرق الأقصى الروسي والعلاقات التجارية المتنامية مع كوريا الجنوبية ولا شك ان عدم الاستقرار في شبه الجزيرة الكورية لا بد وان يهدد المصالح الاقتصادية لروسيا. ان روسيا ملتزمة بمبدأ شبه جزيرة كورية خالية من السلاح النووي وهي مهتمة بالحد من انتشار الاسلحة النووية، إذ ان عددًا كبيرًا من سكان روسيا الشرق الأقصى يتركزون على بعد كيلومترات عدة من الحدود الروسية - الكورية الشمالية، وأي استخدام للأسلحة النووية في كوريا الشمالية سوف يلوث مساحة كبيرة من الشرق الأقصى الروسي. بالإضافة لذلك فإن أي صراع خطير (نووي - أو تقليدي) يمكن ان يؤدي الى تدفق سيل من اللاجئين عبر الحدود الروسية. ومن ثم فإن روسيا تؤيد الحاجة لمنع كوريا الشمالية من تطوير أو استخدام الاسلحة النووية.. وتعاونت روسيا الى حد كبير مع الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية بشأن تلك القضية)[386].

ثانيًا: العلاقة مع الصين

أرتبطت كوريا الشمالية بعلاقة وثيقة مع الصين في عهد ماوتسي تونج، وتوطدت العلاقة إبان الحرب الكورية، عندما حارب أكثر من 1200000 مليون متطوع صيني الى جانب كوريا الشمالية. وحتى في مرحلة الثورة الثقافية الصينية، وما تلاها من انفتاح الصين على الولايات المتحدة واليابان، الا ان العلائق الأخوية بالصين ضعفت، بزيادة تساوي البعد من موسكو وبكين[387].

(لقد حرر تغير البنية الهيكلية للنظام الدولي الحركة السياسية الخارجية للصين من جملة قيود كانت تكبلها، وفتح أمامها هامشاً واسعاً وفرصاً جديدة كي تتعامل مع جملة قضايا، ربما كانت في عهد القطبية الثنائية تعد حكرًا على القوتين العظميين، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق.

وأدركت الصين ضرورة إن يكون لها دور متميز في تفاعلات البيئتين الإقليمية والدولية، ولهذا تحركت باتجاه مجموعة قضايا، كانت بمنزلة محاور أساسية تعين على كشف حقيقة التغييرات في نمط التفكير الصيني ونماذج السلوكية للتحول من موقع الانحسار النسبي في مرحلة القطبية

الثنائية، إلى الانفتاح النشط في مرحلة القطبية الأحادية، الأمر الذي فرض على الصين إن تجهز نفسها للبحث عن مقومات دور جديد يتلاءم وحقائق التغيير، فتثبت من خلاله مكانتها الدولية في عالم انهارت فيه أسس الاحتكار الدولي لقوتين عظيمين.. وفي مقدمة مظاهر التغيير تأتي الإيديولوجية التي لم يعد لها الدور الحاسم نفسه في تشكيل رؤية الصين وصياغة أنماط تفاعلاتها الخارجية[388].

وأعلنت الصين رؤيتها الجديدة للنظام الدولي الجديد في بيان رسمي صدر في 18 اب (اغسطس) 2003 أكد على ضرورة الاحترام المتبادل للسيادة وللسلامة الإقليمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، ومعالجة النزاعات الدولية سلمياً، ومعارضة استخدام أو التهديد باستخدام القوة ودعم مفهوم جديد للأمن يكون جوهره الثقة المتبادلة، والمساواة في السيادة بين الدول أياً كانت ظروفها الاقتصادية والسياسية واحترام الظروف القومية الخاصة بكل دولة، وتحقيق التعاون المتبادل والتنمية المشتركة بين الدول كافة[389].

وفيما يتعلق بشبه الجزيرة الكورية، سعت الصين الى توطيد علاقاتها مع كوريا الجنوبية تحقيقاً لأهداف عدة، منها تأكيد دورها في اي مناقشة لقضية الوحدة الكورية، وتجنب مخاطر التحالفات الإقليمية وخصوصاً بين كوريا الجنوبية والولايات المتحدة، والحيلولة دون استئثار اليابان بالنفوذ الاقوى في المنطقة، ومحاولة طمأنة الدول المجاورة واقناعها بالفائدة المتبادلة في التعاون مع الصين[390].

ولذلك كان تأثير مرحلة ما بعد الحرب الباردة واضحاً في علاقة الصين مع كوريا الشمالية التي حددتها غايتان متضاربتان وهما:

1- الرغبة في تخفيض النفقات المالية المترتبة على دعمها لبيونج يانج. فسياسة الصين الاقتصادية تجاه كوريا الشمالية منذ عام 1990، لم تترك لمخططي الاقتصاد الكوريين الشماليين مساحة كبيرة للمناورة، وتقل أو تكاد تنعدم المؤشرات على امكانية تغيير هذه السياسة. فقد أوقفت بكين معوناتها الخاصة الى كوريا الشمالية، بل خفضت أيضاً عجزها التجاري معها تخفيضاً بيئاً. وتزايدت الضغوط السياسية والاقتصادية على الاعانات الصينية لكوريا الشمالية، وبحلول أواخر عام 1994 أصبحت كوريا الشمالية مصدرة للطاقة الشبكية. وبذلك فان تكاليف الموارد الفعلية، وضرورات العملة الاجنبية، أصبحت مطلوبة فيما يتعلق بالنفط والفحم الممنوحة كوريا الشمالية امتيازهما، وهي موضع اهتمام متزايد لدى صانع القرار الصيني، وبوفاة الجنرال كيم ايل سونج في عام 1994 ووفاة وزير الدفاع أوجن وو في عام 1995، تغيرت على نحو مفاجئ ودرامي نوعية العلاقة الشخصية التي تربط الاوساط العليا في الصين وكوريا الشمالية وبالشكل الذي لا يخدم مصالح بيونج يانج[391].

2- الرغبة في تقليل أي مخاطر من عدم الاستقرار تأتيها من كوريا الشمالية.

واعترفت الصين بكوريا الجنوبية، وتطورت العلاقات بينهما سريعا، خاصة في المجال الاقتصادي. الا ان الصين تدرك تماما انه ليس من مصلحتها انهيار كوريا الشمالية. وعلى ذلك فانها لا تعارض فقط استخدام القوة العسكرية ضدها، بل انها تعارض فرض المزيد من العقوبات عليها، وكانت تعارض نقل الملف النووي الى مجلس الامن، وتهدد باستخدام حق النقض الفيتو. وبذلك تجمع الصين بين منهجين في سياستها الخارجية؛ الاول، لا يغفل الاعتبارات الايديولوجية، والثاني براجماتي. فكوريا الشمالية الجارة الشيوعية للصين ويجمعهما تاريخ طويل من التضامن، وفي الوقت نفسه لا تريد ان ترى الولايات المتحدة وقد أحكمت سيطرتها على شطري كوريا، ولا تريد الصين عدم الاستقرار الذي قد ينجم في حال اندلاع عمليات عسكرية في المنطقة بما يؤثر سلبيا على تدفق الاستثمارات اليها، وتتخوف من تدفق اللاجئين من كوريا الشمالية لأراضيها، والأهم من ذلك ان الصين لا تريد ان تدخل في مواجهة عسكرية مع الولايات المتحدة بسبب كوريا الشمالية، وهذا ما يدركه الشماليون ويتصرفون على اساسه [392]. ولذلك فالبيئة الأمنية للصين أصبحت اقل خطرا إلى حد كبير، إلا أنها أكثر تعقيدا وغموضا. ومن المنظور الصيني، هناك خمسة ملامح مركزية تحدد هذه البيئة [393]:

- 1 - ان الولايات المتحدة دولة قوية وتشكل تهديدا محتملا، وهي على خلاف متزايد مع الصين حول مجموعة من القضايا المختلفة، وهي لا تزال القوة العسكرية المهيمنة في آسيا، ومع ذلك لا غنى عنها كقوة فعالة موازنة لليابان، وكسوق أساسية للصادرات الصينية.
- 2 - وجود اليابان كقوة اقتصادية، وأكثر استقلالية، ولديها مستويات أعلى للإنفاق العسكري، وقدرة اكبر على صنع الأسلحة التقليدية الهجومية (وربما الأسلحة النووية).
- 3 - نهضة الهند الأقدر عسكريا واقتصاديا، ذات المصالح البحرية المتزايدة، والاهتمام الأكبر بجنوب شرق آسيا.
- 4 - وجود مجموعة من الدول الآسيوية الناهضة من الدرجة الثانية أو الثالثة ومن ضمنها كوريا الجنوبية، ومعظم دول جنوب شرق آسيا وتايوان)، ولها اهتمام اكبر بالمصالح الإستراتيجية الخارجية (خصوصا البحرية)، وقدرات جوية وبحرية متنامية.
- 5 - ظهور دول إسلامية غير مستقرة نسبيا على حدود الصين في آسيا الوسطى، ومتخلفة اقتصاديا، وتمثل خطرا محتملا على الأقاليم الصينية التي تضم أقليات إسلامية كبيرة مثل إقليم زينج يانج.

فالصين تتبع إستراتيجية حذرة أطلق عليها البعض (إستراتيجية محسوبة)، إي أنها إستراتيجية تهدف إلى حماية البلاد من التهديدات الخارجية، في الوقت الذي تواصل فيه صعودها الاقتصادي والحصول على عناصر القوة. وفي هذا الإطار، فقد سعت إلى تجنب الاصطدام المباشر بالقوى الإقليمية، أو على الأقل وضع سقف لهذا الاصطدام، مع استمرار السعي لبناء علاقات إستراتيجية

مع دول جنوب شرقي آسيا[394]. وانطلاقا من ذلك يمكن ان نحدد عوامل تأثير الصين في أمن واستقرار شبه الجزيرة الكورية بما يل[395]:

1 - جوار الصين الجغرافي لشبه الجزيرة الكورية.

2 - نفوذ الصين المستمر على كوريا الشمالية.

3 - العلاقات الثنائية المتنامية بين الصين وكوريا الجنوبية.

4 - طبيعة العلاقة بين الصين والولايات المتحدة.

والواقع ان مواقف الصين وروسيا تنطلق من خصوصية علاقاتهما مع كوريا الشمالية، مع الاختلاف في الدرجة من ناحية، والاعتبارات المصلحية مع باقي الأطراف من ناحية أخرى. وتمثل كل منهما داعما أساسيا لكوريا الشمالية، ويمكن عددهما بمثابة حائط الصد ضد محاولات نقل الملفات الخاصة بها إلى مجلس الأمن. وفي حالة الموافقة على ذلك تحت ضغط تجاوز كوريا الشمالية لبعض الخطوط الحمراء، مثل امتلاك السلاح النووي، فإنهما تعملان على إن تكون القرارات في حدها الأدنى من حيث العقوبات. وفي حال تم القبول بتشديد العقوبات، كما حدث بعد التفجير النووي الثاني، فقد تم تعليق التنفيذ على آليات واشترطات يصعب معها التطبيق[396].

وهنا، يظهر اثر العامل الثاني الخاص بالحفاظ على مصالحها مع الجانب الآخر، وهي بالأساس الولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية. فالمصالح الإستراتيجية والقضايا العالمية مع الولايات المتحدة تستحق في أحيان كثيرة مرونة أكبر بالنسبة لملفات كوريا الشمالية للضغط على الولايات المتحدة في ملفات أخرى، وكذلك الحال مع اليابان وكوريا الجنوبية فان حجم المصالح معهما يجعلهما تسعيان دائما للظهور بمظهر المتوازن، والساعي لتحقيق الاستقرار والسلام، ولكن بأسلوب اهدأ من ذلك الذي تريده الأطراف الأخرى[397].

وترى الصين في الولايات المتحدة الأمريكية الدولة التي يمكن الاستفادة منها من الناحية التقنية في شتى المجالات، ومع ذلك فان الولايات المتحدة غالبا ما تستخدم الأداة الاقتصادية في مواجهة الصين حينما تتعارض المصالح في بعض المواقف السياسية. فالحفاظ على علاقات جيدة إلى حد ما مع الولايات المتحدة الأمريكية يخدم بشكل خاص الأهداف الأمنية الصينية المهمة وابرزها[398]:

أ- استمرار نجاح الإصلاحات الاقتصادية المحلية من خلال التجارة والاستثمارات الغربية.

ب- تلافي الضغوط الخارجية المفرطة على برنامج التحديث العسكري في الصين.

ت- ردع اليابان أو الحيلولة دون تحولها إلى دولة أكثر استقلالية أو إثباتا للوجود.

ث- تقليص الحوافز الأمريكية لتقديم المعونة العسكرية لتايوان.

ج- المساعدة على تسوية مختلف القضايا الحرجة ذات الاهتمام المشترك، مثل قضية انتشار الأسلحة النووية.

وهنا تبرز معارضة الصين للمحاولات الأمريكية للانفراد بشؤون القارة الآسيوية، وتبدي شكوكا قوية تجاه المساعي الأمريكية الرامية إلى تكثيف الروابط الأمنية مع العديد من دول القارة. وأبرزها الاتفاق الأمني بين اليابان والولايات المتحدة عام 1997، إذ شدد الاتفاق على ضرورة تعزيز الجانبين لتعاونهما العسكري وبخاصة في مجال القيادة والاستخبارات، وذلك للتصدي بشكل أفضل لازمات محتملة في المنطقة المحيطة باليابان، والتصدي لأي أزمة محتملة في شرق آسيا، وان تبذل الدولتين جهودا حثيثة وتخطيطا ثنائيا لتأمين تعاون فعال في حال تعرض اليابان لهجوم عسكري أو نشوء أزمات في المناطق القريبة منها[399].

وتدهورت علاقة الصين بالولايات المتحدة، بعد إطلاق كوريا الشمالية لقمر اصطناعي حلق فوق اليابان في أيلول (سبتمبر) 1998، وردت الولايات المتحدة بعرض مشروع إقامة نظام دفاع ضد الصواريخ لليابان وكوريا الجنوبية، الأمر الذي عارضته الصين، وخصوصاً أنه يطمح الى ان يشمل تايوان. وتخشى بكين ان يقضي مثل هذا النظام على مكانتها الردعية ومصدقية تهديدها العسكري لتايوان، والتهديد الكوري الشمالي في نظرها، ليس الا ذريعة يريد ورائها الامريكيون الهيمنة على المنطقة، بعد هيمنتهم على مناطق عدة اخرى من العالم[400].

وفي هذا السياق شهدت العلاقات الصينية-الروسية ازدهارا غير مسبوق منذ زيارة الرئيس الروسي بوريس يلتسين إلى بكين في كانون الأول (ديسمبر) 1992، إذ تم التفاهم على حل المشكلات الحدودية وتخفيض قوات الجانبين على طول الحدود المشتركة، وقد تمخضت هذه الزيارة عن توقيع جملة اتفاقيات تعاون في مجالات وميادين متعددة. وجاء الإعلان السياسي الصادر عن القمة الصينية - الروسية في 23 نيسان (ابريل) 1997، ليؤكد رفض الدولتين انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالعالم، وعكس البيان القلق من محاولة توسيع حلف الأطلسي وتدعيم التكتلات العسكرية، من خلال التركيز على إن ذلك يمكن إن يؤدي إلى تفاقم التوترات الإقليمية والدولية، فضلا عن كونه يمثل اتجاها يسيير ضد التيار الحالي للسلام والتنمية والاستقرار الدولي، كما شدد البيان على ضرورة إحياء عالم متعدد الأقطاب تتعامل فيه الدول على قدم المساواة[401].

لقد وقفت الصين وروسيا إلى جانب كوريا الشمالية في العديد من مراحل تطور الأزمة حول البرنامج النووي الكوري الشمالي، فبعد التجارب الصاروخية الكورية في 5 تموز (يوليو) 2006، رفضت الدولتان بشدة إصدار قرار من مجلس الأمن يفرض عقوبات اقتصادية ضد كوريا، كما رفضتا أيضا سياسة التصعيد العسكري والسياسي ضدها، رغم وجود قواسم مشتركة بين البلدين برفض تحول كوريا الشمالية إلى قوة نووية. وإزاء هذا الموقف اكتفى قرار مجلس الأمن رقم 1695 بإدانة التجارب الصاروخية ووقف تلك التجارب، وتعليق جميع الأنشطة المتعلقة ببرامجها الصاروخي والالتزام بتعهداتها الطوعي وقف تلك التجارب، والعودة إلى المحادثات السداسية بدون شروط، وتنفيذ إعلان بكين، والتخلي عن برامج الأسلحة النووية

والبرامج النووية القائمة والعودة إلى معاهدة عدم الانتشار. والاهم في كل ذلك إن القرار لم يشر إلى استناده إلى إحكام الفصل السابع من الميثاق، واكتفى فيما يتعلق بنطاق العقوبات بحصرها في منع نقل/شراء القذائف والأصناف والمواد والسلع والتكنولوجيا المتعلقة بها إلى (من) برامج كوريا الشمالية ذات الصلة بالقذائف وأسلحة الدمار الشامل ونقل إي موارد مالية ذات صلة بتلك البرامج، ولم يرق إلى فرض عقوبات اقتصادية شاملة[402].

والواقع إن الحديث عن المحادثات السادسة يكشف حقيقة إن الصين هي اللاعب الأكثر أهمية في حل أزمة شبه الجزيرة الكورية، فهي الحليف الأول، وربما الأوحد لكوريا الشمالية منذ مدة طويلة، بعد إن أصبحت المصدر الرئيس للغذاء والوقود اللازمين لعدم انهيار النظام الحاكم في بيونج يانج، في ضوء العقوبات الاقتصادية الصارمة المفروضة عليها من جانب مجلس الأمن الدولي وعدد من الدول المهمة في المجتمع الدولي. ومن ثم تملك الصين نفوذا اقتصاديا وسياسيا هائلا على قادة كوريا الشمالية.

ومن جهة أخرى، يثق صانعو القرار في بيونج يانج في إن نظرائهم في بكين لديهم حرص شديد على عدم انهيار النظام الحاكم في كوريا الشمالية، لأن ذلك من شأنه إن يتعارض مع المصالح الصينية القومية العليا، التي تؤكد الأهمية القصوى لعدم خسارة كوريا الشمالية بوصفها حاجزا عازلا بين القوات الصينية من جهة والقوات الأمريكية المتمركزة في كوريا الجنوبية من جهة أخرى[403].

لقد أوضحت الصين سياستها حيال شبه الجزيرة الكورية في ثمانية نقاط هي[404]:

- 1 - لن تبدأ الصين أية مشاورات عسكرية أو سياسية مع كوريا الشمالية.
- 2 - عدم الموافقة على أي توتر ايدولوجي بين الكوريتين.
- 3 - الرغبة في اخلاء شبه الجزيرة الكورية من الاسلحة النووية ومعارضة تطوير الاسلحة النووية فيها.
- 4 - تأييد الحوار بين الكوريتين ومفاوضات الوحدة السلمية.
- 5 - عدم امداد كوريا الشمالية بأية معدات عسكرية هجومية.
- 6 - تطوير العلاقة مع كوريا الجنوبية كأحد مبادئ سياستها الخارجية.
- 7 - محاولة افهام الجنوب بعدم وجود اسباب لمهاجمة الشمال عسكريًا.
- 8 - الرغبة في استمرار علاقات الصداقة مع كوريا الشمالية.

ولهذا يعتقد العديد من الخبراء الأمريكيين إن من الضروري إن تقابل طموحات الصين القومية وتنامي مؤشرات قوتها الاقتصادية، بتأكيدات من جانب الولايات المتحدة في التركيز على قوتها

العسكرية ونشاطها الدبلوماسي لتنشئ حزاما ساحليا يحيط بأوراسيا يمتد من اليابان عبر منطقة آسيان إلى الشرق الأوسط[405]. وهذه المصالح الصينية يمكن إن تفسر عدم قيام بكين بإدانة كوريا الشمالية بعد اتهامها بإغراق المدمرة الكورية الجنوبية تشيونان في آذار (مارس) 2010، أو بعد القصف المدفعي الكوري الشمالي لجزيرة دايبونبونجدو بالقرب من الحدود البحرية المشتركة في البحر الأصفر، والذي أسفر عن مقتل أربعة كوريين جنوبيين، نصفهم من المدنيين، والنصف الآخر من العسكريين في نهاية شهر تشرين الثاني (نوفمبر) 2010، على الرغم من الضغوط الأمريكية واليابانية والكورية الجنوبية عليها في هذا الاتجاه[406].

وجاءت زيارة الرئيس كيم جونج ايل الى الصين في 26 ايار (مايو) 2010، وهي الزيارة الرسمية الاولى له الى الصين بعد زيارة عام 2006 اليها، وبالرغم من ان الزيارة غير رسمية الا انه التقى بالزعيم الصيني واعضاء اللجنة الدائمة في الحزب، وتعهد بخلق الظروف الملائمة لعودة محادثات نزع الاسلحة النووية، وابلغ مضيفيه الصينيين بان كوريا الشمالية ستطبق البيان المشترك الذي صدر في ايلول (سبتمبر 2005) في المحادثات السداسية[407].

وخلال استقبال الرئيس الصيني هوجينتاو لنظيره الكوري الشمالي كيم جونج ايل أكد الرئيس الصيني على (أننا سوية مع القيادة الكورية، سوف تطور تدريجياً الصداقة والتعاون الثنائي بروح التقاليد المتوارثة، نسير الى المستقبل لبناء لصداقة جوار جيدة وتقوية التعاون. وبهذه الطريقة سوف نعمل بجد لانجاز البناء الاشتراكي في البلدين، للارتقاء بالمصالح المشتركة للجانبين والدفاع والارتقاء بالسلام والاستقرار والرفاهية في المنطقة)[408].

فقد بادرت الصين وبعد أزمة القصف الحدودي إلى اقتراح عقد اجتماع طارئ للمحادثات السداسية، من اجل بحث نزع السلاح النووي لكوريا الشمالية، وتطبيع العلاقات بينها من جهة، والولايات المتحدة واليابان من جهة أخرى. إلا إن المبادرة الصينية وجدت ردود فعل فاترة من جانب بعض إطراف المحادثات السداسية وتحديدا من جانب كوريا الجنوبية واليابان والولايات المتحدة، إذ سارعت سيؤل إلى تأكيد إن الوقت غير مناسب لعقد هذه المحادثات. وقالت واشنطن أيضا إن كوريا الشمالية عليها أولا تغيير توجهاتها الاستفزازية الحالية. واتبعت طوكيو الخط نفسه، مؤكدة ضرورة قيام بيونج يانج أولا بالاعتراف بمسؤولياتها عن أفعالها الاستفزازية.

وذهبت الإدارة الأمريكية خطوة ابعد في الرد على المبادرة الصينية، في إطار ضغوطها الدبلوماسية على بكين، إذ اتهمت الخارجية الأمريكية قادة الصين بأنهم يساعدون كوريا الشمالية في تطوير برنامج تخصيب اليورانيوم، وشن الهجمات العسكرية على كوريا الجنوبية، مشيرة إلى إن بكين تغض الطرف عن انتهاكات بيونج يانج لقرارات مجلس الأمن الدولي واتفاق الهدنة لوقف الحرب الكورية عام 1953، بل إن المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأمريكية لوحث إن بلادها ربما تحتاج إلى إنشاء حلف مضاد للصين في منطقة شرق آسيا، لان سلوكيات بكين المهادنة تشجع قادة كوريا الشمالية على التمادي في تصرفاتهم الاستفزازية[409].

وفي اعقاب التجارب النووية لكوريا الشمالية اثارت تصريحات القادة الصينيين التكهنات بان بكين قد اعادت ترتيب أهدافها وان نزع السلاح النووي قد برز ليكون في قمة أولوياتها. وأكد القادة الصينيين على الاصرار على هدف نزع السلاح النووي لشبه الجزيرة الكورية، والاصرار على ضمان السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية، والاصرار على حل القضايا ذات الصلة من خلال الحوار والمشاورات. وهذه النقاط الثلاث تغير النظام التقليدي للأولويات والتي كانت لا حرب، ولا عدم استقرار، ولا اسلحة نووية في نظام تنازلي. لكن بعض المحللين يشيرون الى ان (الاصرار الثلاثة) توضح فقط السياسة القائمة طويلا ولا يعني نزع السلاح النووي الآن تفوق الاستقرار. ويبقى منهج الصين الاساس استقرار المنطقة أولاً وعندها وفي منطقة مستقرة تحاول نزع السلاح النووي.

فأولوية الصين الرئيسة تبقى التنمية الاقتصادية والاستقرار الداخلي. فعدم الاستقرار في كوريا الشمالية سوف يكون مدمراً، وان طموحاتها النووية هي عنصر عدم استقرار رئيس، وتبدو بكين أكثر اهتماماً بأن النموذج الغربي لنزع السلاح النووي سوف يقود لانهايار النظام أو الحرب وتقويض المصالح الوطنية الصينية، وتعتقد ان نزع السلاح النووي يمكن ان يتحقق تحديداً في المدى البعيد عندما يضمن أولاً السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية، وضمن هذه الصيغة يرى الصينيون ان ليس هناك ضغط معقول أو رادع يمكن ان يثني بيونج يانج عن قدراتها النووية، ولا ترى الصين امكانية في المدى القريب لوقف كوريا الشمالية من القيام بمزيد من التجارب واطلاق الاقمار دون ان يعرض للخطر مصالحها الاساسية[410].

ولذلك يرى البعض ان أي عقوبات فعالة ضد كوريا الشمالية ستقوض الشركات المالية الصينية والمؤسسات التي تملك أكبر حصة في التجارة الخارجية لكوريا الشمالية. ومن المتوقع ان تكون الصين مترددة جداً إزاء فرض عقوبات جديدة، كما لا يتوقع ان تضغط واشنطن على بكين في وقت تمر فيه العلاقات الثنائية بينهما بمرحلة حساسة. وهناك احتمال ضئيل بأن تدعم الصين أي اجراءات قد تؤدي الى زعزعة استقرار نظام كيم جونج أون بشكل قوي، إذ لا ترغب بكين في رؤية كوريا موحدة على حدودها تلقى دعماً من واشنطن. ولهذا فمهما كانت اللغة الحازمة التي تستخدمها الصين لانتقاد كوريا الشمالية، فانها لن تنضم الى العقوبات التي من شأنها ان تؤثر بشكل حقيقي على النظام، وهي تعرف ذلك[411].

وكان ذلك واضحاً خلال زيارة وزير الخارجية الامريكية جون كيري الى بكين في 27 كانون الثاني (يناير) 2016، ولقاءه مع نظيره الصيني وانغ يي، ودعوته الى ايجاد سبيل لكبح البرنامج النووي لكوريا الشمالية وتهدة التوترات في بحر الصين الجنوبي. واكد كيري انه على الرغم من تحقيق الولايات المتحدة والصين تقدماً جيداً في قضايا تتراوح من تغير المناخ الى مكافحة الارهاب، (فمن الواضح ان لدينا عدة قضايا مهمة نحتاج الى ايجاد السبيل لإحراز تقدم فيها.. إحداهما البرنامج النووي لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية أو كوريا الشمالية الذي يمثل تحدياً كبيراً للأمن العالمي واحد اهم القضايا الخاصة بأمن الولايات المتحدة الامريكية).

واوضح كيري ان كوريا الشمالية تشكل تهديدًا صريحًا للعالم، وذلك بعد تجربتها النووية الرابعة، مستطردًا ان الولايات المتحدة ستبذل كل الجهود لحماية بلادنا واصدقائنا وحلفائنا في العالم، وان واشنطن وبكين متفقتان على اهمية صدور قرار من الامم المتحدة، في هذا الشأن وعلى تسريع جهودهما لتحقيق ذلك[412].

وجاء رد الصين سريعًا على التجربة الصاروخية الكورية الشمالية في مطلع شباط (فبراير) 2016، إذ عبرت بكين عن الاسف لذلك، لكنها ابدت في الوقت نفسه قلقها الشديد من خطة نشر الدرع المضاد للصواريخ، وبحسب الناطقة باسم وزارة الخارجية الصينية هوا شونينغ فان نشر مثل هذه الدرع لن يؤدي سوى الى تأجيج التوتر في شبه الجزيرة، والاساءة لجهود وقف البرنامج النووي الكوري الشمالي، ومطالبة الدول المعنية بتوخي الحذر، إذ تعدّ بكين نظام الدرع المضاد للصواريخ تهديدًا لسياستها في مجال الردع النووي، ويمكن ان يستخدم لمراقبة إطلاق صواريخ صينية على مسافة تصل الى جيان في شمال غربي البلاد. كما ان الصين ابرز شريك تجاري لكوريا الجنوبية، ويمكن ان يؤثر نشر الدرع في كوريا الجنوبية على العلاقات بينهما، وتسعى سيئول الى تطوير شراكة استراتيجية فعلية بينهما. ويمكن ان يكون نشر الدرع وسيلة لتوجيه إشارة الى الصين، تقول ان ما تقوم به كوريا الشمالية يترك عواقب فعلية بما يشمل على مصالح الصين الخاصة في مجال الأمن. وان عدم تمكن الصين والولايات المتحدة من الاتفاق على مقاربة مشتركة حيال كوريا الشمالية، سيفاقم الوضع في المنطقة اكثر[413].

وهناك من يرى استحالة حل القضية النووية دون تعاون الصين، واهمية ان تلعب بكين دورًا أكثر فاعلية، وبدا هذا واضحًا في فشل رئيسيين امريكيين في مناقشة واضحة لدور الصين في نزع السلاح النووي لكوريا الشمالية[414].

المبحث الثالث

العلاقات الاقليمية مع الأعداء يعد الصراع في شبه الجزيرة الكورية

واحدًا من أطول الصراعات في آسيا، وقد مر هذا الصراع بمراحل مختلفة، وتأثر بالكثير من العوامل منها ما هو داخلي يخص كلا الكوريتين، مثل طبيعة التوجهات السياسية والإيديولوجية، وطبيعة النظام السياسي وكيفية اتخاذ القرار فيه، والعلاقة بين المؤسسات المختلفة للنظام ومعدلات الانجاز الاقتصادي. والصراع في شبه الجزيرة الكورية الى جانب انه ثنائي، فانه في الوقت ذاته ذو طابع اقليمي ودولي، في ظل الدور القوي والتأثير المهم لهذه الاطراف على طرفي الصراع المباشرين، ومن ثم على سير الصراع، وقبل ذلك على تقسيم شبه الجزيرة الكورية، لدرجة ان هناك من يعلي العوامل الخارجية على العوامل الداخلية في حدوث التقسيم[415].

تشكل كوريا الشمالية بقدراتها العسكرية التقليدية والنووية أحد المصادر الأساسية للتهديد الأمني الدائم للدول المحيطة وخاصة كوريا الجنوبية. الا ان الاوضاع الاقتصادية الصعبة التي مرت بها كوريا الشمالية أوجدت الحاجة الى تحسين العلاقات مع كوريا الجنوبية والولايات المتحدة، ولذلك يمكن القول ان الاستراتيجية الامنية لكوريا الشمالية في علاقاتها الاقليمية والدولية تسعى الى تحقيق هدفين هما[416]:

الهدف الأول: ايجاد شرعية سياسية قوية، وهذا يعني الاعتراف بها من جانب الولايات المتحدة الامريكية، وذلك في ظل رغبة كوريا الشمالية في إنهاء عزلتها الدبلوماسية، وباستخدام وسائل عدة منها استخدام القضية النووية كورقة رابحة وسلاح دبلوماسي للدخول في معاهدة سلام مع الولايات المتحدة، والحصول على مساعدات اقتصادية تحتاجها لمواجهة ازمته الداخلية.

الهدف الثاني: المطالبة بخروج او تقليل القوات الامريكية الموجودة في كوريا الجنوبية، وهو مطلب كوريا الشمالية الدائم. وسوف نتناول هذا المبحث كما يلي:

أولاً: العلاقة مع كوريا الجنوبية

يبرز تطور العلاقات بين الكوريتين ان أكثر حقبة تكثفت فيها التفاعلات كانت حقبة الحرب الكورية، أي انها كانت تفاعلات صراعية، ولذلك يمكن تصنيف المراحل التي مرت بها العلاقات بين الكوريتين الى ثلاث مراحل اساسية، هي:

المرحلة الاولى: مرحلة الحرب والقطيعة التامة. ففي 25 حزيران (يونيو) 1950 اجتازت قوات كوريا الشمالية خط العرض 38 الفاصل بينها وبين كوريا الجنوبية، وتحت غطاء من القصف

النيران الكثيف بواسطة المدفعية ومجهزين بـ 242 دبابة من ضمنها 150 دبابة تي 34 السوفيتية الصنع، بجانب 180 طائرة حربية وعدد من الجنود وصل الى 135 الف جندي [417]. وكانت هذه العملية العسكرية الواسعة إيذاناً ببداية الحرب الكورية التي استمرت قرابة ثلاث سنوات تقريباً، (1950 - 1953) وكادت إن تنفجر بسببها حرب عالمية ثالثة.

وفي 28 حزيران (يونيو) 1950 استولى جيش الشمال على العاصمة سيئول، إلا أن مشاركة القوات الأمريكية الفاعلة في الهجوم المضاد تم تحرير سيئول والاستيلاء على بيونج يانج، ووصلت قوات الجنرال ماك آرثر الى نهر يالو، أي الحدود الصينية. وبحلول 29 تشرين الثاني (نوفمبر) 1950، اندفع الى ساحة القتال عدة مئات من آلاف المتطوعين الصينيين، وقدر عددهم بحوالي 1200000 مليون جندي، واستطاع المتطوعون الصينيون والفيالق الكورية الشمالية ان يحرروا الاقسام الشمالية من كوريا مجدداً في 3 كانون الثاني (يناير) 1951.

ووصلت القوات الأمريكية وقوات جمهورية كوريا الى خط العرض الثامن والثلاثين بالاستيلاء على سيئول، وكان طرفا النزاع يفقدان مواقعهما سجلاً، وبتا على استعداد لهدنة، وخشية من تحول الحرب الى نزاع واسع النطاق منع الرئيس الأمريكي هاري ترومان الجنرال ماك آرثر من تنفيذ خطته بقصف المواقع الصينية عبر نهر يالو، وأقاله من منصبه في 11 نيسان (ابريل) 1951. وعين ماثيو ريجواي قائداً جديداً لقوات الامم المتحدة، أي الولايات المتحدة بطبيعة الحال. وبدأت المفاوضات في سبيل هدنة في 10 تموز (يوليو) 1951، ثم توقفت في 8 تشرين الاول (اكتوبر) 1952، إذ تعذر التوصل الى اتفاق لتبادل أسرى الحرب. ثم استؤنفت المفاوضات في 8 حزيران (يونيو) 1953، وشاركت بعض الدول المحايدة، كالهند، في التوسط. وأخيراً، في 27 تموز (يوليو) 1953 وقع الهدنة مندوبو قوة الامم المتحدة والجيش الشعبي الكوري [418].

وبعد ثلاث سنوات من الحرب في كوريا انتهى الأمر برجوع الولايات المتحدة إلى المطالبة مرة ثانية بالعودة إلى الأوضاع السابقة على تدخل كوريا الشمالية عبر خط العرض 38 وتنازلها عن الهدف الذي حددته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 17 تشرين الأول (أكتوبر) 1950 والخاص بتوحيد كوريا، وبذلك انتهت الحرب من حيث بدأت إي بتجميد الأوضاع على سابق ما كانت عليه. وقد أدت هذه النتيجة في الواقع إلى زيادة عنيفة في سخط الرأي العام الأمريكي على سياسة الحصر التي أثبتت فشلها في ردع العدوان الشيوعي. ومن ناحية أخرى فقد أظهرت الحرب الكورية بداية بروز الصين الشيوعية كقوة كبرى يجب ان يحسب حسابها في أية مواجهات عسكرية تنشأ في القارة الآسيوية [419].

وكانت الحرب الكورية من أخطر النزاعات الشاملة بين الكتلتين الشرقية والغربية، والتي شكلت الحد الذي فيه بلغت الحرب الباردة ذروتها، وكان لها أسبابها المحلية الخاصة، متمثلة بتطلعات قيادة كوريا الشمالية ومساعدتها لتوحيد كوريا المنقسمة بالقوة، وترسيخ سيادة كوريا الشمالية المطلقة [420]. وقد عانى الشطرين الشمالي والجنوبي من دمار شامل سببته الحرب الكورية، وفي السنوات التي أعقبت الحرب استثمرت كوريا الشمالية قوتها العاملة ومواردها الطبيعية في محاولة

تحقيق تنمية اقتصادية سريعة وساعدت الكميات الكبيرة من المساعدات من البلدان الشيوعية الأخرى وتحديدا من الاتحاد السوفيتي والصين، النظام لتحقيق نسبة نمو عالية في حقبة ما بعد الحرب مباشرة[421].

وبعد مرور عقود على حرب قتل فيها الأخ أخاه، لم تعترف الهدنة بغالب ولا بمغلوب. إما توحيد كوريا من جديد فلم يكن مؤتمر برلين في شباط (فبراير) 1954، ولا مؤتمر جنيف في نيسان (ابريل) من العام نفسه قادرين على فرضه. وبعد مرور عقود على انتهاء الحرب، تعيش الكوريتان في حالة هدنة تتخللها أحيانا حوادث حدود، ولم يتبدل شيء في خريطة كوريا منذ ذلك التاريخ. وظل خط العرض 38 ° خط التقسيم بين الدولة الشمالية والدولة الجنوبية. وكان هذا التقسيم بضمانة الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية لسلامة أراضي كلا الدولتين.

ودفعت الأوضاع التي رافقت تقسيم شبه الجزيرة الكورية إلى شطرين وما أعقبها من تطورات مهمة، كل شطر إلى محاولة إيجاد أفضل السبل لإدامة واستمرار النظام القائم فيه وبمختلف الوسائل والأساليب، إذ اعتمد الشطر الجنوبي على الدعم الغربي عموما والأمريكي خصوصا، وتوطدت العلاقة بالاتفاقيات والوجود العسكري الأمريكي المباشر في الشطر الجنوبي. وعلى العكس من ذلك كانت الأوضاع في الشطر الشمالي فقد ترك التقسيم والحرب التي أعقبته القناعة لدى القيادة السياسية الكورية الشمالية بأهمية تطوير القدرات العسكرية المختلفة لتشكل حاجزا منيعا في مواجهة المخاطر والتهديدات التي يمثلها الوجود الأجنبي في الجزء الجنوبي وبقي هذا الخوف عنصرا مهما في تحرك وإدراك القيادة الشمالية حتى الآن، مما دفعها للتأكيد على أهمية التفوق في مستويات القدرات العسكرية التقليدية وغير التقليدية[422].

ويوضح الجنرال كيم ايل سونج طبيعة العلاقة مع كوريا الجنوبية خلال هذه المرحلة بأن (ليست كوريا الجنوبية مستعمرة للامبريالية الأمريكية فحسب، بل هي أيضا قاعدتها لشن العدوان على كل كوريا وآسيا. إن بلدنا هو واحدة من أنشط الجبهات في الكفاح ضد الاستعمار، إذ نقف وجهًا لوجه مقابل زعيمة الامبريالية العالمية، فيجب علينا ان نرغم المعتدين الامبرياليين الامريكيين على الخروج من كوريا الجنوبية، ونحقق توحيد وطننا، وبذلك تنجز المهمة الوطنية والدولية التي ائتمنا عليها)[423]. ويضيف مؤكداً (أن لثورتنا افقين، احدهما التوحيد السلمي لبلدنا والآخر توحيد البلد في الظروف التي تضعف فيها قوى الاستعمار بصورة سريعة عن طريق الحرب الكبرى.

ونضالنا من اجل التوحيد السلمي لبلدنا يقتصر على مسألتين - القيام بعمل البناء بشكل جيد في النصف الشمالي وممارسة العمل السياسي بشكل جيد تجاه النصف الجنوبي. فأذا ما وطدنا القاعدة الديمقراطية عن طريق تعجيل البناء الاشتراكي في النصف الشمالي وحفزنا شعب النصف الجنوبي الى الكفاح التحرري عن طريق ممارسة العمل السياسي بشكل جيد تجاه النصف الجنوبي فان التوحيد السلمي لبلدنا يمكن ان يحقق.. لهذا الهدف يجب ان نقوم ببناء الاشتراكية بصورة جيدة في النصف الشمالي. علينا ان نرفع مستوى الشعب المعاشي ونعزز القاعدة الاقتصادية ونلف الشعب كله حول حزبنا عن طريق القيام بالبناء الاقتصادي بشكل جيد في النصف الشمالي. عندها سوف لن يتمكن سنغمان ري (أول رئيس لكوريا الجنوبية) مهما استخدم من محاولات يائسة من

اثبات الروح النضالية لشعب النصف الجنوبي الذي يلهمه باستمرار البناء الاشتراكي في النصف الشمالي[424].

و (ينبغي توحيد وطننا سلميا وفق الارادة الديمقراطية للشعب الكوري ذاته، وبدون اي تدخل من اي بلد اخر. ان وطننا المنقسم الى الشمال والجنوب ينبغي توحيدة عن طريق انتخابات على نطاق البلد كله، تقام على اساس الاقتراع العام، المتساوي والمباشر والسري، بدون اي ضغط او تضيق من الخارج، وفي ظروف ضمان حرية نشاط الاحزاب السياسية كافة في شمال كوريا وجنوبها[425]. و (من البديهي ان النضال من اجل توحيد البلد السلمي نضال شاق يتطلب مدة طويلة.

لكن عندما تزداد قوتنا وعندما تتعزز قوى السلام والديمقراطية والاشتراكية دوليًا اكثر فأكثر فاننا سوف نصبح قادرين على تحقيق توحيد الوطن السلمي. هذا افق واحد من آفاق تطور الثورة وتوحيد الوطن في كوريا.

أن مسألة توحيد الوطن[426]. يمكن ان تحل كذلك ليس بالطرق السلمية بل بطريق الحرب واذ ما اشعل الامبرياليون نيران حرب كبرى على نطاق العالم فلن يكون لدينا بديل سوى القتال وعندها سيكون ممكناً تماماً بالنسبة لنا ان نقاتل الامبرياليين الامريكيين ونحقق الانتصارات في كوريا بقوتنا الذاتية.. وبهذه الطريقة سوف نتمكن من تحقيق توحيد البلاد في مجرى اكتساح قوى الاستعمار الامريكي من كوريا. وهذا افق آخر لتطور الثورة الكورية وتوحيد البلد. لكننا لا نريد مثل هذا الافق. اننا نرغب في الافق الاول، اي التوحيد الذي يقوم على الطرق السلمية واننا نناضل من اجل تحقيقه[427].

المرحلة الثانية: مرحلة الاتصالات المباشرة والاعتراف بالامر الواقع، فقد بدأت أولى جولات الحوار بينهما عام1971، وهو الحوار الذي استمر عدة سنوات برغم الكراهية الشديدة بينهما[428]. وكان من أهم نتائج هذه المرحلة هو اتفاق الكوريتين الشمالية والجنوبية على عقد محادثات في أب (أغسطس) 1971، ومن خلال لجان الصليب الأحمر بهدف جمع شمل عائلات كورية عديدة فصلت في إغقاب التقسيم والحرب الكورية، وبعد سلسلة من الاجتماعات السرية أعلن الجانبان في 4 تموز (يوليو) 1972، اتفاقاً للعمل باتجاه إعادة التوحيد السلمي وإنهاء الأجواء العدائية السائدة في شبه الجزيرة، وتبادل المسؤولين الزيارات وأقيمت الاتصالات المنظمة من خلال لجنة التنسيق بين الشمال- والجنوب والصليب الأحمر[429]. وفي عام 1973 قدمت كوريا الشمالية مشروعاً من عدة نقاط لتوحيد كوريا هي[430]:

1 - وقف المجابهة العسكرية وخفض التوترات بين الشمال والجنوب.

2 - إقامة مختلف اشكال التعاون والتبادل بين الشمال والجنوب.

3 - التنام الجمعية الوطنية الكبرى بحضور ممثلين لمختلف فئات الشعب وطبقاته وجميع الاحزاب السياسية والمنظمات الاجتماعية في الشمال والجنوب، لأقامة نظام كونفدرالي يجمع الشطرين تحت اسم جمهورية كوريا الكونفدرالية.

4 - الدخول الى الامم المتحدة بأسم الدولة الواحدة:جمهورية كوريا الكونفدرالية.

إلا إن هذه الاتصالات المبدئية انهارت وانتهت في 1973 في إغقاب إعلان رئيس كوريا الجنوبية بارك جان هي إن بلاده ستسعى منفصلة للانضمام إلى الأمم المتحدة وبعد اختطاف كيم داي جون زعيم المعارضة الكورية الجنوبية في طوكيو من قبل الاستخبارات الكورية الشمالية، لم يكن هناك إي اتصال مهم آخر بين كوريا الشمالية والجنوبية حتى العام 1984. وفي مبادرة مهمة في تموز (يوليو) 1988، دعى الرئيس الكوري الجنوبي رو تاي وو إلى جهود جدية للارتقاء بالمبادلات الشمالية - الجنوبية، وجمع شمل العائلات والتجارة الكورية والارتباط بالمننديات الدولية، وأعقب الرئيس وو هذه المبادرة في عرضه في خطابه في الجمعية العامة للأمم المتحدة وللمرة الأولى مناقشة الأمور الأمنية مع الشمال[431].

وواقع ان هذه المرحلة والتي امتدت منذ عام 1971 وحتى نهاية عام 1991، كانت قد شهدت 218 لقاءً على مستويات مختلفة، وتفاوتت اعداد اللقاءات من سنة الى اخرى، وكان اقصى عدد لها في عام واحد هو عام 1972 والذي شهد 36 لقاءً، في حين ان هناك اربع سنوات لم تشهد اية لقاءات هي اعوام 1978، حقبة 1981 وحتى 1983. وكان واضحاً ان الخلافات بين الجانبين كانت كفيلة في بعض الاحيان بوقف الحوار لمدة ثلاث سنوات متواصلة، كما ان العامل الخارجي كان حاضرًا بقوة، ولذلك يمكن القول ان الحوار بين الكوريتين قد تميز بثلاث مراحل مهمة هي المرحلة الاولى وامتدت حتى بداية عقد الثمانينيات، وكانت كوريا الشمالية تتمتع فيها بوضع نسبي أفضل من كوريا الجنوبية، ثم مرحلة التوازن، فمرحلة تفوق كوريا الجنوبية على الشمالية مع بداية التسعينيات. وفي مضامين الحوار خلال هذه المرحلة نجد ان كوريا الشمالية قدمت القضايا السياسية والامنية على ما عداها من قضايا، بالمقابل كانت كوريا الجنوبية تفضل البدء بالمسائل غير السياسية والمشاكل غير العسكرية من اجل بناء التفاهم المشترك والثقة، والعمل وفقا لمنهج الخطوة خطوة على صعيد العلاقات بدءاً بالمجالات الاقتصادية والاجتماعية[432].

المرحلة الثالثة: مرحلة السعي لتحسين العلاقات، في أواخر عقد الثمانينيات من القرن الماضي، بدأت مرحلة مهمة من العلاقة بين الكوريتين بعد اقتراح الرئيس وو انجاز اجتماع مبدئي بدأ في أيلول (سبتمبر) 1989، وفي أيلول (سبتمبر) 1990، كان هناك أول اجتماع من ثمانية على مستوى رؤساء الوزراء بين مسؤولي كوريا الشمالية والجنوبية تم في سيؤل مبتدأ حقبة من حوار بناء بشكل خاص، وأثمرت محادثات رئيسي الوزراء اتفاقيين مهمين هما:اتفاق على المصالحة وعدم الاعتداء والتبادل والتعاون (الاتفاق الأساسي)، وإعلان نزع الأسلحة النووية من شبه الجزيرة (الإعلان المشترك).

فالاتفاق الأساسي- وقع في 13 كانون الأول (ديسمبر) 1991 - دعا إلى المصالحة وعدم الاعتداء وتشكيل أربعة لجان مشتركة، هذه اللجان - في مصالحة الجنوب - شمال والشؤون العسكرية الجنوب - شمال، والتبادل الاقتصادي والتعاون الجنوب - شمال، والتبادل الاجتماعي والثقافي الجنوب - شمال -، ومهمتها العمل تحديدا لتطبيق المضامين العامة للاتفاق الأساسي، وشكلت لجان فرعية لانجاز قضايا معينة، وأنشئت مكاتب تراخيص في بان مون جوم لكن في نهاية 1992 واجهت العملية عقبة بسبب بروز التوتر حول القضية النووية[433]. فيما تضمن اتفاق إنهاء العداء وإقرار السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية بنودا عديدة منه[434].

- 1 - التزام الكوريتين باحترام النظام السياسي والاجتماعي القائم في كل منهما.
- 2 - الامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في تسوية المنازعات بين الدولتين.
- 3 - تشكيل لجنة عسكرية مشتركة لبحث الخطوات اللازمة لبناء الثقة العسكرية والحد من التسلح وإزالة أسلحة الدمار الشامل في شبه الجزيرة الكورية.
- 4 - دعم العلاقات التجارية والاقتصادية وتبادل الخبرات في المجالات العلمية والتكنولوجية بين الكوريتين.
- 5 - حرية المراسلات والاتصال وفتح المجال الجوي والبري للتنقل بين البلدين.

إلى جانب ما تقدم وقع البلدان على ثلاثة اتفاقيات مهمة هي:

- أ- بروتوكول عسكري يتضمن وضع خط ساخن بين الدولتين لضمان عدم وقوع حرب بينهما.
- ب- بروتوكول سياسي يتضمن إنهاء حملات الدعاية المتبادلة.
- ت- بروتوكول اقتصادي يشمل إلغاء التعريفات الجمركية بينهما.

وكان توقيع الكوريتان للاتفاقيتين التاريخيتين خطوة مهمة أولى نحو توحيد الكوريتين، وعده الرئيس كيم أيل سونج في خطاب له عام 1993 في معرض تقييمه للحوار انه قد دخل مرحلة متقدمة.

وكان الإعلان المشترك لنزع الأسلحة النووية قد بدأ في 31 كانون الأول (ديسمبر) 1991، إذ منع كلا الطرفين من تجربة وتصنيع وإنتاج وتلقي وامتلاك وخرن وإطلاق أو استخدام الأسلحة النووية ومنع امتلاك منشآت إعادة المعالجة النووية ومنشآت تخصيب اليورانيوم، ونظم إجراء للتفتيش داخل كوريا ولجنة السيطرة النووية المشتركة الشمالية - الجنوبية، وفوضت التحقق من نزع الأسلحة النووية في شبه الجزيرة[435].

طرح كوريا الشمالية اقتراحات اخرى لخفض التوتر في شبه الجزيرة الكورية، منها خفض القوات المسلحة في الشمال والجنوب مئة الف أو مئتي الف، شرط ان يغادر الامريكيون كوريا

الجنوبية. وكان جوهر الانسحاب المقترح للقوات الامريكية وتخفيض التسلح هو سحب الاسلحة النووية على مرحلتين قبل نهاية عام 1990. فالاسلحة النووية في المنطقة الواقعة شمال خط العرض 35:30 تسحب قبل نهاية عام 1989، أما الاسلحة النووية المنتشرة جنوبي خط العرض 35:30 فتسحب في نهاية 1990، على الا ترسل الولايات المتحدة قوات جديدة ولا تجهيزات عسكرية الى كوريا الجنوبية بعد بدء الانسحاب الامريكي، وعدم نقل اسلحة نووية، وسحب ما بقي من اسلحة ومعدات تقنية وحربية[436].

كانت مرحلة ما بعد الحرب الباردة مؤشراً لخسارة كوريا الشمالية لحلفاءها الرئيسيين، وواجهت احتمالات النبذ، وتطلعت الى اثبات تكيفها مع هذه المرحلة، ورضيت بقبولها في الامم المتحدة، هي وجمهورية كوريا في آن واحد، وذلك في 17 ايلول (سبتمبر) 1991. وبذلك انفتحت الابواب على عملية انفراج في العلاقات الكورية الداخلية، وأدت هذه الخطوة الى اقرار عدد من الاجراءات الرمزية لحل النزاعات بين البلدين[437].

والحقيقة إن مرحلة التسعينيات كانت مرحلة من التقدم والقلق حول البرنامج النووي الكوري الشمالي الذي أصبح القضية الرئيسية في العلاقات الكورية الشمالية- الجنوبية، وبين كوريا الشمالية والولايات المتحدة، وفقدان التقدم في تطبيق بنود الإعلان النووي المشترك في نظام التفتيش النووي داخل كوريا قاد إلى إعادة التأكيد على المناورات العسكرية الأمريكية-الكورية الجنوبية روح الفريق في 1993، وتدهور الوضع سريعاً عندما رفضت كوريا الشمالية في كانون الثاني (يناير) 1993 دخول مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى موقعين يشتبه بهما وأعلنت بعدها في آذار (مارس) 1993، نيتها الانسحاب من معاهدة حظر الانتشار النووي، وخلال العامين اللاحقين أجرت الولايات المتحدة محادثات مباشرة مع كوريا الشمالية أثمرت سلسلة من الاتفاقات في القضايا النووية[438].

الا ان المفاوضات بين الكوريتين لم تحرز تقدماً كبيراً، فقد استمر انعدام الثقة المتبادل بين الطرفين، بل ازداد بعد الاحداث التي اعقبت ذلك والتي كانت متعلقة بالبرامج النووية وإقامة نظام الطوارئ في كوريا الشمالية عام 1993، فضلا عن المناورات العسكرية المشتركة بين كوريا الجنوبية والولايات المتحدة، وحادثة الغواصة الشمالية في مياه كوريا الجنوبية عام 1996[439].

وفي عام 2000 أطلقت كوريا الجنوبية سياسة الشمس المشرقة. التي تهدف الى إعادة الجسور والتواصل بين البلدين، وقرر الرئيس الجنوبي كيم دي جونج لقاء نظيره الشمالي كيم جونج إيل في زيارة مفتوحة الى بيونج يانج، أستمرت للمدة من 13- 15 حزيران (يونيو) 2000، واسفرت الزيارة عن اعلان 15 حزيران (يونيو) والذي تضمن ما يلي[440].

1 - جهود مستقلة لتحقيق الوحدة.

2 - البحث عن ارضية مشتركة حول الوحدة بين الشمال والجنوب.

3 - لقاء الاسر المشتتة والبالغة مليون اسرة (7 ملايين كوري)، وحل قضية ما يعرف بالسجناء غير المحولين.

4 - زيادة التبادلات والتعاون الاقتصادي والثقافي والاجتماعي.

5 - استئناف الحوار الكوري الثنائي واستئناف برامج لقاء الاسر المشتتة.

وتكررت الزيارة الى كوريا الشمالية مجددًا بإقتراح من الرئيس الجنوبي روه موهيون في تشرين الأول (أكتوبر) 2007، والذي ذهب الى بيونج يانج عبر النقطة الحدودية بين البلدين، وفي اب (اغسطس) من العام نفسه أعلنت كوريا الشمالية انها ستعيد فتح حدودها مع الجنوب للسماح باستئناف الزيارات التي يقوم بها زوار وسياح من الجنوب للالتقاء بأقاربهم من الشمال [441].

والمواقع إن هناك عدة اعتبارات تحكم الموقف الكوري الجنوبي من كوريا الشمالية يمكن تحديد أبرزها:

1 - ارتباط كوريا الجنوبية بمعاهدة دفاع مشترك مع الولايات المتحدة وقعت في 1 تشرين الأول (أكتوبر) 1953، ودخلت حيز التنفيذ في 17 تشرين الثاني (نوفمبر) 1954، وبمقتضى هذه المعاهدة، تلتزم الولايات المتحدة بالدفاع عنها ضد أي هجوم خارجي، كما تحفظ الولايات المتحدة بموجبها بنحو ثلاثة وأربعين ألف جندي أمريكي في أراضي كوريا الجنوبية، والغرض من معاهدة الدفاع المشترك - التحالف الأمريكي- الكوري الجنوبي- بين الجانبين هدفين رئيسيين، الأول ويمثل أهدافا دفاعية، من خلال الدفاع عن كوريا الجنوبية، وردع أي هجوم من الشطر الشمالي، والثاني يحمل أهدافا سياسية، تتمثل في دعم شرعية النظام الكوري الجنوبي، وحماية الاستقرار الداخلي [442].

2 - حالة الخوف والشك المتبادل بين الطرفين والتي حكمت العلاقة بين الكوريتين منذ نهاية الحرب الكورية 1953، وحتى اليوم. وسعي كل منهما إلى تحقيق التفوق على الطرف الآخر بمختلف الإشكال والوسائل، والتي تثير حفيظة الطرف المقابل.

3 - تفوق كوريا الشمالية في قدراتها التقليدية والنووية، وبالشكل الذي يثير احتمالية الحرب أكثر من السلام في المنطقة، وتكرار حالات التوتر بين البلدين، والمناورات العسكرية المختلفة تدفع كوريا الجنوبية إلى الاعتماد على الدعم الغربي الذي يثير حفيظة الشمال وبما يعزز حالة عدم الاستقرار في العلاقة بينهما.

ان حالة التهديدات متبادلة بين الكوريتين على مرّ هذه السنين من عام 1990 حتى الآن، الا ان حرب لم تنشأ بين الطرفين، ولكنها لا تزال ممكنة من خلال الشرارة التي قد تُطلق في أي لحظة، وجراء الخلاف ما بين الدولتين، وإحداها ارادت إعادة التوحيد وهي عملية إعادة جمع الدولتين الكوريتين في دولة واحدة هي كوريا، وكان هذا هدف كوريا الشمالية التي لاتزال تسعى لكوريا واحدة ولا تزال على هذا المبدأ والنهج. وقد جرى عقد عدد من الاتفاقيات الكورية المتبادلة، ويمكن لكوريا الشمالية اليوم التلويح بالورقة النووية، وبما يشكل ضغطًا من أجل إعادة

التوحيد[443]. فالكورييتين في حالة حرب، من الناحية التقنية منذ الخمسينيات من القرن الماضي، وتعد المنطقة المنزوعة السلاح (MDL)[444]. وهي ليست حدودًا بل حدًا أو خط إداري، ما يؤكد إمكانية اندلاع الحرب بين الطرفين في المستقبل في أي حال من الاحوال وذلك بسبب هشاشة الوضع الدبلوماسي بين الطرفين ووجود ما يقارب الثلاثين الفا من الجنود الامريكين في كوريا الجنوبية، فيما لاتزال الاستراتيجية الكورية الشمالية هجومية وتهدف الى إعادة التوحيد بالقوة. وغالبًا ما تصف كوريا الشمالية المناورات الامريكية - الكورية الجنوبية بأنها تهديد وإعلان حرب، وتأكيدا على حق الرد فيما لو هوجمت أو انها ترفض هذا النوع من الاستفزازات، وانها ستحول كوريا الجنوبية الى (بحر من نار) عبر التهديد بقصفها بالمدفعية، وتأكيد قوتها العسكرية بالاستعراضات العسكرية الدائمة خاصة بعد عمليات إطلاق الصواريخ وتحديد خط مسار صواريخها فوق كوريا الجنوبية واليابان مما أزم العلاقة أكثر فأكثر وأدى الى توترها.

ولا تزال كوريا الشمالية تظهر العداء لكوريا الجنوبية، وفي تشرين الاول (اكتوبر) 2008 حذرت بيونج يانج جارتها الجنوبية في وجوب وقف سياسة التحدي التي تعتمد عليها الاخيرة، مهددة إياها بتحويلها الى كومة من الخراب. وأكد المتحدث بأسم الجيش الكوري الشمالي بأن كوريا الجنوبية وسلطاتها الدمى يجب أن تتوقف عن حملتها هذه، وان توقف هذه الحملة الملقفة، والا فإن الجيش سوف يعتمد إجراءات عملية وأن ضربتنا الاستباقية المتقدمة من أسلوبنا، سوف تحيل كل من يعارض أمتنا وإعادة التوحيد الى خراب، وليس فقط الى إشعالها. وازدادت إن ضربة استباقية من أسلوبنا سوف تكون أبعد من الخيال، وذلك باعتماد وسائل ضرب أقوى من السلاح النووي.

وتدهورت العلاقات بين الكورييتين في 25 ايار (مايو) 2009 بعد قيام كوريا الشمالية بتجربة نووية هي الثانية بعد التجربة الاولى في عام 2006، فضلاً عن اتهام كوريا الشمالية بإغراق سفينة حربية تابعة للقوات البحرية الكورية الجنوبية بطوربيد، فيما انكرت بيونج يانج ذلك وان الاتهام عارٍ عن الصحة، وان امريكا تقوم بالتلاعب بالتحقيق، و اشار التقرير الكوري الشمالي الى ضرورة انتباه امريكا الى تصرفاتها والتفكير بالعواقب الوخيمة التي تترتب على ذلك. وبعد ذلك أجلت بيونج يانج جلسة كان المفترض النقاش فيها حول موضوع اغراق السفينة.

وبحلول 16 اذار (مارس) 2012 اعلنت كوريا الشمالية عن خطط لإطلاق قمر اصطناعي للاحتفال بالذكرى المئة لميلاد الجنرال كيم ايل سونج. وبالفعل تم اطلاق الصاروخ في 13 نيسان (ابريل) 2012 الا انه فشل وانفجر قبل وصوله الى المدار، وقد اكدت كوريا الشمالية ذلك. لكن فشل الصاروخ لم يمنع الولايات المتحدة من انتقاده وإدانة عملية الاطلاق الى جانب كوريا الجنوبية وعدد آخر من الدول. ولذلك نجد ان الاستفزازات المستمرة التي تحصل بين الأطراف قد تشعل حربا ضخمة، خاصة مع زيادة التجارب الكورية الشمالية والصواريخ الجديدة بعيدة المدى التي تمت تجربتها[445].

وقد يكون تصاعد وتيرة الاحداث بين الطرفين، دافعا قويا نحو التوتر فقد صدر بيان كوري شمالي مشترك عن كل من الحكومة وحزب العمال الحاكم في 13 اذار (مارس) 2013، أعلن فيه إلغاء اتفاقية الهدنة الموقعة في عام 1953، وإعلان حالة الحرب بين البلدين، وقطع خط الاتصال

الساخن مع سيئول والذي انشئ في عام 2000 من قبل القيادة العسكرية للبلدين، واغلاق مجمع كيسونج الصناعي وهي منطقة استثمار مشترك مع كوريا الجنوبية[446].

وتبقى المساعدات الكورية الجنوبية عنصرًا في استمرار الحياة في الشطر الشمالي، فقد سجلت قيمة المساعدات مبلغ 3586 مليار وان في عهد الرئيس كيم داي جونج، وفي عهد الرئيس رو موهيون بلغت 8065 مليار وان، الى جانب ما تقدمه الجمعيات الخيرية والتي تصل قيمتها الى 1,49 مليار دولار سنويًا في شكل ملابس للأطفال وادوية الى رياض الاطفال وملجئ الايتام ومستشفى للأطفال في إقليم فيونجان الشمالي، في حين ارسلت مجموعة من الجمعيات الاخرى شحنات من القيق بمقدار 180 طنا الى المدارس الابتدائية وروضة الاطفال في اقليم هانج هيه الشمالي، وبالرغم من حالة التوتر بين الشطرين في 19 تشرين الاول (اكتوبر) 2014، الا ان بيونج يانج طلبت من الجنوب في 26 تشرين الاول (اكتوبر) من الشهر نفسه وعبر رئيسة منظمة الصليب الاحمر والنائبة البرلمانية الجنوبية كيم سونج الحصول على ادوية للوقاية من الامراض المعدية مثل فايروس إيبولا[447].

وبعد عقود عديدة على انتهاء الحرب بين الكوريتين، الا انه لم توقع بينهما اتفاقية سلام حتى الان، ولا يوجد بينهما تمثيل دبلوماسي، كما ان الانتقالات بينهما مازالت في أضيق الحدود بالنسبة الى الافراد والسلع والأفكار. فمازالت الكثير من الأسر المقسمة منذ الحرب الكورية 1950 - 1953 لم تتمكن من لم شملها أو حتى مجرد رؤية افرادها بعضهم البعض، وما زال انسياب السلع والخدمات بين الجانبين تحول دونه امور كثيرة، وتتحكم فيه الاعتبارات السياسية بشكل كبير. كما ان الافكار تواجه بقيود الخلاف الايديولوجي بين الظامين القائمين في شطري شبه الجزيرة. فكوريا الشمالية ترى في دخول الافكار الرأسمالية السائدة في الشطر الجنوبي من شأنه انهيار النظام والدولة تماما، وفي كوريا الجنوبية بقيت تهمة الشيوعية ومناصرتها سيقًا مسلطًا في وجه الكثير من المعارضين سنوات طويلة، وحوكم بسببها بعض القادة الذين اصبحوا فيما بعد رؤساء للدولة في ظل ما شهدته البلاد من تحول ديمقراطي.

كما شهدت العلاقات بين الكوريتين تفاعلات صراعية وصلت في بعض الأحيان الى الاشتباكات المسلحة، مما ساعد على توتر الاجواء، فضلا عن اللغة الاعلامية في وسائل اعلام البلدين والتي يغلب عليها التصعيد والهجوم المباشر أو غير المباشر، وبشكل حاد في أوقات التوتر[448]. فقد تصاعدت حدة التوتر بين الكوريتين في اعقاب التجربة النووية الكورية الشمالية الرابعة في 6 كانون الثاني (يناير) 2016، إذ استأنفت سيئول حربها الدعائية على الحدود بين الكوريتين. وقال الجيش الامريكي ان القاذفة (بي 52 ستراتوفورتريس) القادرة على حمل اسلحة نووية، حطقت لوقت قصير فوق القاعدة العسكرية الامريكية في اوسان على بعد 70كم جنوب خط الحدود مع الشمال. وعادت القاذفة التي واكبتها طائرة كورية جنوبية واخرى امريكية الى قاعدة اندرسن الجوية في جزيرة غوام في المحيط الهادئ بعد هذه المهمة الرامية الى الرد على استفزاز كوريا الشمالية الاخير، بحسب الجيش الامريكي. وقال الجنرال ترنس جاي اوشو غنسي مساعد قائد القوات الامريكية في كوريا الجنوبية ان لواشنطن كالعادة (إرادة من حديد) حين يتحتم الدفاع عن

الحليف الكوري الجنوبي. و اضاف في بيان (اننا نود ان نقدم لسيئول مظلة نووية وقوة الردع التي تؤمنها قواتنا التقليدية)، مضيئاً (ان مهمات القاذفة بي 52 تعزز التزام الولايات المتحدة بضمان أمن حلفائنا وشركائنا. و (ان) القوات الجوية الامريكية والكورية الجنوبية تعمل معاً بشكل وثيق يومياً واننا مستعدون تماماً لمواجهة أي خطر يهدد تحالفنا). وقد سبق وان اعلن الجيش الامريكي عن تحليق قاذفة من هذا النوع فوق كوريا الجنوبية في عام 2013 عقب اجراء كوريا الشمالية تجربتها النووية الثالثة، ويومها نشر البنتاغون قاذفة (بي52) واخرى خفيفة من طراز (بي 2) [449].

كما حثت كوريا الجنوبية الاسرة الدولية، على الرد بحزم على التجربة النووية الرابعة لكوريا الشمالية، واكدت رئيسة كوريا الجنوبية باك جون هاي انه يتوجب على الصين، كعضو دائم في مجلس الامن الدولي، ان تلعب دوراً كبيراً وملائماً، رداً على رابع تجربة نووية تجريها كوريا الشمالية. و اضافت هاي ان هناك احتمالاً لمزيد من استفزازات كوريا الشمالية، بما في ذلك الارهاب الالكتروني، موضحة ان التجربة التي اجرتها بيونج يانج تعد استفزازاً وتحدياً غير مقبول للأمن والسلام الدوليين. مشددة على ضرورة ان تتخذ الاسرة الدولية إجراءات مختلفة عن السابق إزاء كوريا الشمالية. وتابعت هاي ان سيئول تعمل بالتنسيق مع الامم المتحدة لضمان ان يكون القرار الخاضع للنقاش حالياً أكثر حزمًا. كما تريد التباحث مع الولايات المتحدة وحلفائها حول فرض عقوبات تأديبية إضافية [450].

وفي رد على التجارب الصاروخية الكورية الشمالية، اعلنت الولايات المتحدة عن محادثات حول نشر درع امريكية مضادة للصواريخ في كوريا الجنوبية، ويعد الدرع من بين الانظمة الاكثر تطوراً في العالم، وقال يو جيه - سونج نائب وزير الدفاع الكوري الجنوبي ان (التحالف الكوري الجنوبي - الامريكي لاختيار امامه سوى القيام بهذا التحرك الدفاعي لأن كوريا الشمالية تتبع استراتيجية استفزازية، وترفض اجراء حوار حقيقي حول نزع الاسلحة النووية). وقد يكون نشر الدرع المضاد للصواريخ مرده ليس ما تقوم به كوريا الشمالية من استفزازات، بل مرده ما لا تقوم به الصين، بوصفها الحليف الابرز لنظام بيونج يانج. ولذلك تمارس واشنطن وسيئول ضغوطاً على بكين لكي تعتمد موقفاً أكثر حزمًا حيال برامج التسلح الكورية الشمالية [451].

ثانياً: العلاقة مع اليابان

(عبرت جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية منذ أول يوم تأسيسها عن أملها في انشاء علاقات حسن الجوار مع اليابان رغم اختلاف نظامها الاجتماعي، وهي ترغب حتى الآن في إنهاء الوضع غير الطبيعي بين البلدين في وقت مبكر، وفي اقامة العلاقات الطبيعية بينهما).

وبغية انشاء علاقات الصداقة بين كوريا واليابان واقامة العلاقات الدبلوماسية الطبيعية بينهما، ينبغي للحكومة اليابانية قبل كل شيء، ان تغير موقفها من بلدنا. لم تنشأ علاقات صداقة بين كوريا واليابان حتى اليوم، ويعود هذا كلية الى سياسة العداء التي اتبعتها الحكومة اليابانية ازاء بلدنا. فإذا

احجمت حكومة اليابان عن التدخل في الشؤون الداخلية لشبه جزيرة كوريا، واتخذت موقفًا صديقًا ازاء بلدنا، سوف تحل كل المسائل القائمة بين كوريا واليابان دونما عناء[452].

وتعد اليابان العدو الثاني لكوريا الشمالية بعد الامبريالية الامريكية، وتوصف بالعدو اليابانية. وإذا كانت ضغائن الاحتلال الياباني لكوريا احد الاسباب، فأن السبب الاخر هو ان اليابان أصبحت رأس جسر أو يدًا متطاولة لتطبيق السياسة الامريكية في منطقة آسيا والباسفيك. كما لقيت اليابان انتقادات عنيفة على محاباتها لكوريا الجنوبية وتحاملها على كوريا الشمالية[453].

لقد بقيت آسيا لوقت طويل تعني، بالنسبة لليابانيين، العالم الصيني وتحديداً الصين وكوريا. وهذه الرؤية تطبع، الى حد ما، العلاقات اليابانية - الآسيوية. وهذا الواقع يحتوي على مفارقة انه اذا كانت الصين وكوريا تشكلان المرجعية المركزية لإرث اليابانيين الآسيوي، الثقافي والهويتي، فإن اليابانيين يشعرون، حيال هذين البلدين، بالانسلاخ والنفور. لكن الأجيال الجديدة الناشئة في اليابان تحس بالرغبة في العودة الى الجذور ويتطور سلوكها في هذا الاتجاه، لكنها تواجه ضرورة بناء نظرة متناغمة حيال الماضي المشترك المليء بالمتناقضات. فالحضارة الصينية تركت بصماتها في نسيج الثقافة اليابانية بكل مظاهرها وأوجهها. ولا عجب فخلال قرون عديدة انتظم جزء مهم من آسيا الشرقية حول القوة العظمى التي كانت تمثلها امبراطورية الوسط وطال التأثير الصيني كل مناحي الحياة اليابانية السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والدينية[454].

وتمثل شبه الجزيرة الكورية مصلحة مباشرة لليابان. وكانت اليابان قبل التطبيع الامريكي - الصيني في عام 1971، قد حرصت على اتباع سياسة المسافة المتساوية بين الكوريتين. الا ان واشنطن ضغطت على طوكيو للمشاركة الايجابية في تخفيف العبء على الدور الامريكي في شرق آسيا خاصة في كوريا الجنوبية بغية احتواء كوريا الشمالية. وشهدت تلك المرحلة صدور البيان المشترك (نيكسون - ساتو) في عام 1969، وصرح فيه رئيس الوزراء الياباني ساتو إن أمن جمهورية كوريا هو قضية حيوية لأمن اليابان. وعندما وقع التطبيع الامريكي - الصيني اندفعت اليابان الى التأكيد على وجود كوريتين وان سياستها هي التعايش السلمي بينهما.

وتكاد تفوق آثار التطورات بين الكوريتين على تلك التي بين الصين وتايوان. وذلك ما يجعل من أزمة الكوريتين أو من أزمة كوريا الشمالية ذات دلالات على الأمن والمصالح اليابانية أكثر خطورة من النزاع التايواني الصيني[455]. وترتكز سياسة اليابان تجاه شبه الجزيرة الكورية الى مبدئين اساسيين هما[456]:

الأول: الحفاظ على حالة السلم في شبه الجزيرة الكورية.

الثاني: منع سيطرة أية قوى شيوعية سواء كان الاتحاد السوفيتي أو كوريا الشمالية أو الصين.

ولذلك تنطلق اليابان في إستراتيجيتها من نظرة شمولية ترى إن لديها مصلحة أكيدة في حل النزاعات بالطرق السلمية، وتتبع في ذلك دبلوماسية براجماتية وضعت على رأس أهدافها خدمة

مصالح البلاد، وهي مصالح اقتصادية. وهي في الوقت عينه، إستراتيجية ترقبيه تنتظر تغييرات على المستوى العالمي لتلتحق بها، لكنها لن تغامر أبداً بتهديد المكتسبات الكبيرة والثروات الهائلة التي حققتها بفضل تحالفها الاستراتيجي الثابت والدائم مع الولايات المتحدة الأمريكية [457].

ويمكن القول إن مجمل العلاقات اليابانية مع العالم كانت تقام على أساس صيانة الأمن الشامل للبلاد. فأى خلل يهدد مصالحها الاقتصادية يعد مساساً بالأمن القومي للبلاد. ولهذا فالعلاقات السياسية والثقافية مرتبطة بالعلاقات الاقتصادية، التي تعدها اليابان علاقات إستراتيجية، فاليابانيون ينظرون إلى إغلاق مضيق هرمز أو مضيق مالاقا بنفس الاهتمام الذي ينظرون فيه إلى احتمال غزو السوفيت لبلادهم. وعلى هذا فإن تحديد نوع وأهمية العلاقات اليابانية مع الآخرين يخضع في النهاية إلى مدى انتفاع اليابان من هذه العلاقات، وهذه قاعدة عامة تشمل حتى تلك العلاقات المعقدة والمتشابكة التي تربطها مع الولايات المتحدة الأمريكية [458].

وبعد تقسيم شبه الجزيرة الكورية إلى دولتين، أرسيت العلاقات اليابانية مع كوريا الجنوبية برعاية الولايات المتحدة الأمريكية. وعدت كوريا عاملاً رئيساً في استقرار وأمن اليابان، وفي المناورات المشتركة بين اليابان وأمريكا في الأعوام 1965، 1964، 1969، 1970، 1971، تكرر تنفيذ خطة تمرينيه لاحتلال كوريا الجنوبية، ومهاجمة كوريا الشمالية. وهناك تعاون مستمر بين اليابان وكوريا الجنوبية في المجال العسكري، وإيفاد الخبراء العسكريين والصناعيين اليابانيين، وتقوم اليابان من خلال استثماراتها ومساعداتها في بناء الموانئ والمطارات وشق الطرق وهو دور فاعل في الاقتصاد الكوري الجنوبي [459].

لقد باشرت كوريا الشمالية مفاوضات مع اليابان في أواخر كانون الثاني (يناير) 1991، واستجابت اليابان من خلال محادثات التطبيع المستفيضة، وأقرت اليابان أربعة مبادئ أساسية لتوجيه محادثات التطبيع وأبرزها [460]:

- 1 - إجراء المفاوضات بما يؤول إلى تعزيز السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية.
- 2 - جعل العلاقات مع كوريا الشمالية طبيعية بطريقة لا تقوض علاقة الصداقة القائمة بين اليابان وكوريا الجنوبية.
- 3 - تأدية تعويضات عن ست وثلاثين سنة من الحكم الاستعماري، ولكن ليس عن خسائر ما بعد عام 1945.
- 4 - التماس قبول بيونج يانج التفتيش الدولي لمنشآتها النووية بالنظر إلى أهمية المسألة بالنسبة إلى أمن اليابان القومي.

وخلال الحقبة من كانون الثاني (يناير) 1991 وحتى 5 تشرين الثاني (نوفمبر) 1992، عقدت ثماني جولات من محادثات التطبيع بين كوريا الشمالية واليابان، ولم تحرز إلا نجاحاً يسيراً في حل عدد من المشاكل الشائكة بين البلدين، وبرزت عقبات عدة أبرزها [461].

أ- لم يستطع البلدان تضييق شقة الخلاف حول مسألة التعويضات. فقد أصرت كوريا الشمالية على ان تطبيع العلاقات الدبلوماسية هو خارج المسألة، ما لم تعترف اليابان وتعتذر عن افعالها الاجرامية الماضية بعبارات صريحة وتقدم تعويضا وافيا عنها. إذ طالبت كوريا الشمالية بأن تؤدي اليابان تعويضات لها، لأن البلدين كانا في حالة حرب في حقبة ما قبل 1945، فيما اكدت اليابان انهما لم يكونا في حالة حرب قبل الحرب العالمية الثانية وفي اثنائها، وينبغي ان يعامل مطلب بيونج يانج كقضية من القضايا التي تشتمل عليها مطالبة اليابان بالتعويض عن أضرار الممتلكات في حقبة ما قبل 1945، وقد طبق مع كوريا الجنوبية في عام 1965، ولذلك طالب اليابانيون كوريا الشمالية بتقديم بيانات وثائقية عن الأضرار التي سببتها اليابان خلال ايام الاستعمار، وقد رفض الشماليون ذلك، لأنها غضت النظر عن مسألتي الاعتذار والتعويض عن الأضرار التي لحقت بالأشخاص والأموال والتي انزلتها اليابان بالشعب الكوري من 1910 وحتى 1945، كما رفضت اليابان التعويض عن الخسائر الحاصلة بعد عام 1945، فليس هناك اساس شرعي للتعويض عن العلاقات غير الطبيعية بين البلدين. لقد أكدت كوريا الشمالية ان اليابان تتحمل مسؤولية إنقسام شبه الجزيرة الكورية من خلال مشاركتها في العدوان الأمريكي ضد الشعب الكوري 1950-1953، لأن عمليات القصف الجنوبي لكوريا الشمالية تمت من القواعد الأمريكية المتمركزة على الاراضي اليابانية، وانها انتهجت سياسة عدوانية في علاقاتها معها. فضلا عن ذلك تصر كوريا الشمالية على ان تعيد اليابان الآثار الثقافية والحضارية القيمة التي تم نقلها من قبل اليابانيين خلال مرحلة السيطرة الاستعمارية. لكن اليابان ترد على ذلك بانها لم تحارب كوريا، وان المسؤولية عن كل المآسي المترتبة على الحرب تقع على عاتق كوريا نفسها[462].

ب- الخلاف حول مسألة التفتيش الدولي للمنشآت النووية الكورية الشمالية. فقد اكد المفاوضون اليابانيون ان محادثات التطبيع ينبغي ان تستهدف ليس تطبيع العلاقات الدبلوماسية فحسب، بل تعزيز السلام والأمن في شرق آسيا أيضا، بما في ذلك شبه الجزيرة الكورية. الا ان كوريا الشمالية رفضت الطلب الياباني على اساس ان مسألة التفتيش النووي لم تكن موضوعا داخلا في محادثات التطبيع، وهي مسألة ينبغي بحثها مع الولايات المتحدة، وان تفتيشا مماثلا يجب ان يجري بشأن الأسلحة النووية الأمريكية المخزونة في كوريا الجنوبية. كما احتجت كوريا الشمالية بأن تلك المسألة لم تعد واردة بين البلدين بعد ان وقعت كوريا الشمالية على اتفاقية الاجراءات النووية الوقائية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في كانون الثاني (يناير) 1992، وعلى بيان مشترك حول نزع السلاح النووي مع سيئول في 16 كانون الاول (ديسمبر) 1991. الا ان اليابان أصرت على مطلبها بقبول بيونج يانج ليس اجراء التفتيش من قبل الوكالة الدولية فحسب، بل التفتيش المتبادل للمنشآت النووية مع كوريا الجنوبية ايضا، مشددة على انه ما لم يتم تبييد الشكوك حول المسألة النووية فمن الصعب على اليابان ان تطبع علاقاتها مع كوريا الشمالية.

ت- مطالبة اليابان بمعلومات عن امرأة يابانية مفقودة، اسمها (لي أن هاي)، وكان رد كوريا الشمالية بأن قضية لي ليست مفبركة فحسب، بل غير ذات صلة بمحادثات التطبيع ايضا. وقد استاء الشماليون للغاية من اصرار اليابان على القضية وانسحبوا مرتين من محادثات التطبيع، بما

فيها الجولة الثامنة في تشرين الثاني (نوفمبر) 1992. وقد ندد الوفد الكوري الشمالي بالطلب الياباني وعدّه اهانة خطيرة، واستبعد أي احتمال باستئناف المحادثات ما دامت اليابان مستمرة في إثارة المسألة.

ث- العديد من القضايا الأخرى، منها السماح للزوجات اليابانيات لدى الكوريين الشماليين بأن يزرن اليابان، وتعزيز الوضع القانوني للكوريين المقيمين في اليابان والمؤيدين لبيونج يانج. وبالرغم من اشارة الحكومة اليابانية الى استعدادها لاستئناف محادثات التطبيع المعلقة، وهي الاشارة التي نقلها مسؤول في الحزب الاشتراكي الديمقراطي الياباني في كانون الاول (ديسمبر) 1993، الا ان كوريا الشمالية اسقطت من حساباتها بالفعل امكانية استئناف المحادثات مع طوكيو ما دامت اليابان تنتهج سياسة عدوانية حيالها.

أعلنت اليابان في اب (اغسطس) 1993 ولأول مرة أنها تدرس إمكانية إنتاج السلاح النووي بسبب خوفها من نشوء قوة كورية موحدة مستقبلاً تمتلك هذا السلاح الخطير، عدا عن تنامي قدرات الصين الملقطة في هذا المجال. الا ان الحساسية المفرطة للرأي العام الياباني حيال هذا السلاح، بسبب ما تعرضت له البلاد في عام 1945، يمنع القادة اليابانيين من الخوض في برنامج نووي، على الرغم من قناعتهم المعلنة بأن نظاماً دفاعياً متكاملًا فعالاً يبقى غير ممكن في غياب الردع النووي.

ولذلك تراقب طوكيو وسيئول وبيونج يانج بعضها البعض عن كثب في لعبة قوة ثلاثية الجانب في آسيا الشمالية الشرقية. والكوريتان تنظران الى امتلاك طوكيو للبلوتونيوم كتهديد كاف، في حين أن اليابان تخشى توحد الكوريتين. واتفاق الإطار عام 1994 لم يهدئ من روع الدول المجاورة لأنه وإن سمح بالحد من البرنامج النووي الكوري الشمالي تحت الضغوط الامريكية، الا انه سمح له بالبقاء خارج رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية لمدة خمس سنوات [463].

وتحدد دور اليابان وكوريا الجنوبية في اتفاق الإطار في تحمل التكاليف المالية، ويحصر في تمويل بناء مفاعلات نووية بديلة عما هي قائمة في كوريا الشمالية لإبعاد شبح الأسلحة النووية عن المنطقة، ومن ثم إبعاد المخاطر الامنية عن اليابان ومنطقة شمال وشرق آسيا قاطبة. وحددت نهاية عام 2003 موعدًا للانتهاء من بناء هذه المفاعلات، وكان ذلك عندما تم الاتفاق في 25 شباط (فبراير) 1995 على إنشاء منظمة تنمية الطاقة الكورية (كيدو) والتي انيط بها إقامة المفاعلات النووية في غضون مدة لا تتجاوز عام 2003. وكان واضحًا ان اليابان بمشاركتها لكوريا الجنوبية في تكاليف إنشاء المفاعلين النوويين اللذين تم الاتفاق على إنشائهما في تشرين الاول (أكتوبر) 1994، بمشاركة الولايات المتحدة، سعت الى توثيق العلاقات مع كوريا الجنوبية بعقد قمتين بينهما في حزيران (يونيو) 1996، وكانون الثاني (يناير) 1997. وقد يفهم من ذلك بدء الاهتمام الياباني المباشر دون وكالة الولايات المتحدة بالأزمة الكورية من خلال توطيد العلاقات مع كوريا الجنوبية [464]. وتمثل الأزمة الكورية اختبارًا حقيقيًا ما بين يابان سلمية ودفاعية وغير اعتيادية ويابان هجومية واعتيادية ودولة كبرى. وتبرز اهمية هذا الاختبار في عدة حقائق مهمة أبرزها [465]:

1 - تزايد دور اليابان في السياسة الدولية والاقليمية، وسعيها الى تحسين موقعها في علاقة القوة الاقليمية.

2 - ان القيود الداخلية على السياسة اليابانية مثل الدستور وعدم حيازة الأسلحة النووية ونسبة 1% من اجمالي الناتج الوطني لأغراض الدفاع والنزعة السلمية للرأي العام الياباني تعرضت لهزة كبيرة مع بروز كوريا الشمالية كتهديد مباشر للمدرك الياباني [466].

3 - ان الأزمة الكورية تمثل اختبارًا دقيقًا لقابلية اليابان على التحرك حسب اعتبارات داخلية قومية التوجه في نطاق الطور الذي سارت عليه منذ عام 1951 والمتجسد في الاعتماد على المركز الامريكي، فهذه مناسبة قريبة الى المصالح اليابانية منها الى مصالح الحلف الامريكي- الياباني، ففي إدارة أزمة كوريا الشمالية تبدو اليابان ساعية وراء أهداف وبأساليب لا تتوافق كليًا مع تلك التي تضمهرها الادارة الأمريكية، فالأزمة الكورية ذات آثار مباشرة على اليابان أكثر من أي بعد آخر شأنها شأن حقيقة القوة الصينية في السياسة اليابانية الآسيوية.

4 - ان الازمة الكورية هي فرصة فريدة لليابان لمراجعة البعد الأمني في سياستها الشاملة، ومحاولة تعظيم دورها سياسيًا واقتصاديًا وأمنيًا.

وتعد كوريا الشمالية مصدر التهديد الثاني لليابان بعد الصين، وتواجه الحكومة اليابانية موقفًا حرجًا في الأزمة النووية الكورية والتساؤل إلى جانب من تقف طوكيو؟ إلى جوار الولايات المتحدة أم في صف آسيا؟ ففي الوقت الذي ترغب فيه الصين وروسيا وكوريا الجنوبية في إدارة الأزمة بأسلوب سلمي وبعيد عن استخدام القوة العسكرية، تركز السياسة الأمريكية على تضيق الخناق حول النظام الحاكم في بيونج يانج من اجل وقف برنامجه النووي، بل وإسقاط هذا النظام الشيوعي، إن واثتها الفرصة [467]. وتبين بعض الدراسات الى ان انهيار المعسكر الشرقي لم يقض على التهديدات القائمة في آسيا الشرقية، فالمنطقة تبقى خطرة بسبب طموحات كوريا الشمالية النووية والتوتر بين الصين وتايوان والتنافس في بحر الصين الجنوبي. ولا يستطيع أي بلد آخر غير الولايات المتحدة لعب دور ضامن الإستقرار [468].

وأضافت القدرات الصاروخية الكورية الشمالية مصدرًا آخر للمخاوف اليابانية، وخصوصًا في عام 1999 واستعدادات بيونج يانج لتجربة صاروخ تايبو دونج- 2 بعيد المدى في تموز (يوليو) 1999، وتحرك المبعوث الياباني ياسوشي أكاشي بزيارة الى كوريا الشمالية، وأبلغت طوكيو المسؤولين في بيونج يانج عن قلقها البالغ وما قد ينجم عنه من آثار سلبية على المساعدات اليابانية لهم. وقام رئيس الوزراء الياباني آنذاك كيزوا بوتشي بزيارة الى الصين ومنغوليان اللتين تعهدتا بالضغط على كوريا الشمالية لحملها على التخلي عن اجراء التجربة [469].

لقد سعت اليابان الى التقرب الى كوريا الشمالية، في سياق الواقعية الجديدة التي سيطرت على سياسات دول المنطقة، وفي مقدمتها الكوريتان، إذ زار رئيس الوزراء الياباني كوزومي، بيونج يانج في ايلول (سبتمبر) 2002 وكان من نتائج هذه الزيارة ما يلي [470].

1 - ان بيونج يانج حصلت على مسارات اقليمية ودولية للخروج من عزلتها السياسية والحصار الاقتصادي عليها.

2 - إنها زادت ثقة في تعاملها مع القوى الأساسية في إقليم شرق آسيا، لتصبح طرفًا لاعبًا في قضايا المشتركة.

3 - استعداد كوريا الشمالية الى العودة الى الاتفاقيات والقانون الدولي لتسوية القضية النووية.

4 - استعداد كوريا الشمالية للدخول في حوار مباشر مع اليابان لحل قضايا الخلاف بين البلدين.

وبرزت اهمية هذه التطورات في نقاط عدة أبرزها[471]:

1 - عقد لقاء بكين في نيسان (ابريل) 2002، باستضافة ممثلي الصليب الأحمر في كل من طوكيو وبيونج يانج لبحث القضايا الانسانية المعلقة بين الجانبين، وخاصة قضية المواطنين اليابانيين الذين اختطفتهم كوريا الشمالية.

2 - عقد لقاءات عدة بين رئيس الوزراء الياباني ورئيس كوريا الجنوبية، اتساقًا مع المصالح الاقتصادية والواقع الدولي بعد 11 ايلول (سبتمبر) 2001.

3 - رحبت كوريا الجنوبية في تشرين الاول (اكتوبر) 1999 بالاتصال المباشر بين كوريا الشمالية واليابان، واعلنت عدم اعتراضها على إقامة علاقات دبلوماسية بينهما.

4 - الاعداد للقاء قمة بين رئيس وزراء اليابان ورئيس كوريا الشمالية، بهدف تخفيف مخاطر التهديدات التي تحملها الصواريخ الباليستية الشمالية من ناحية، وفتح المنشآت الشمالية أمام المفتشين الدوليين من ناحية اخرى، وبما يعزز الهدوء والاستقرار وتحفيز الانتعاش الاقتصادي، ولو كان المقابل مزيدًا من المساعدات المالية أو التعويضات التي تطالب بها كوريا الشمالية عن حقبة الاحتلال الياباني لشبه الجزيرة، منذ مدة طويلة.

5 - ان القمة اليابانية الكورية الشمالية التي عقدت في ايلول (سبتمبر) 2002، كانت نتاجًا لجهود بدأت في عام 2000 استجابة للحاجة الملحة لتحسين العلاقات بينهما ومناقشة الامور العالقة فيما بينهما. وقد خرجت القمة بنتائج عديدة أهمها:

أ- اعتراف رئيس كوريا الشمالية، باختطاف 11 مواطن ياباني لم يبق منهم سوى 4 على قيد الحياة، والاعتذار عن وقوع هذه العمليات والالتزام بعدم تكرارها، بعد الانكار لأكثر من عقدين من الزمن، وقد تم الافراج عنهم.

ب- تعهد كوريا الشمالية بتنفيذ التزاماتها بشأن انتاج الصواريخ الباليستية ومحطات الطاقة النووية والسماح بالتفتيش الدولي، مما اشاع الطمأنينة لدى اليابانيين وكذا ارتياحًا امريكياً.

ت- إقرار حق مطالبة كوريا الشمالية بتعويض مالي قدره 10 مليار دولار وهو يعادل مبلغ 500 مليون دولار التي صرفت تعويضًا لكوريا الجنوبية في الستينيات، وصدق عليها البرلمان (الجمعية

الوطنية) في سيئول في اب (اغسطس) 1965[472].

ث- اتفاق الطرفين على ان تدفق هذه الاموال بصورة غير مباشرة عبر استثمارات ومشروعات مشتركة ومساعدات فنية ومعونات غذائية والاعتذار المتبادل بين الجانبين عن الوقائع والاحداث المتبادلة بين البلدين.

ج- رفض اليابان سياسة التصعيد التي تنتهجها الولايات المتحدة إزاء كوريا الشمالية، لأنها تقود الى حالة من عدم الاستقرار في المنطقة وبما يضر بمصالح اليابان الاقليمية والدولية.

لقد وفر الخطر الكوري الشمالي دافعا آخر لتحول الدبلوماسية والسياسة الخارجية والدفاعية اليابانية خاصة بعد إجراء كوريا الشمالية لسلسلة من التجارب الصاروخية ثم تجربتها النووية، فقد قدمت هذه التجارب مبررا قويا لمزيد من التشدد الياباني. إذ أصرت اليابان على تقديم مشروع قرار لمجلس الأمن بفرض عقوبات على بيونج يانج، رغم معارضة الصين وروسيا في البدء له، ودخولها بسبب ذلك في صدام صريح مع كوريا الجنوبية المعارضة لخطوة العقوبات والمحبذة لنهج التفاوض والحوار للتوصل لحل للامنة، إلا إن طوكيو حصلت على ما أرادت في 15 اب (أغسطس) 2006، بإقرار مجلس الأمن بالإجماع مشروع قرارها، وكونه يقر بالإجماع بان اليابان استمالت الصين، الحليف الأقرب لكوريا الشمالية، وأقنعتها بالموافقة عليه دون استخدام حق النقض الفيتو[473].

والواقع ان اليابان تفرض عقوبات على كوريا الشمالية تتجاوز العقوبات الواردة في قرار مجلس الأمن 1695، و1718، وقد تنوعت تلك العقوبات بدءا من القيود اليابانية المفروضة على التحويلات المالية اليابانية إلى المواطنين الكوريين، والتي تمثل احد المصادر الأساسية للعملات الأجنبية وانتهاء بحزمة العقوبات اليابانية التي فرضت على كوريا الشمالية بعد التجارب الصاروخية في تموز (يوليو) 2006، والتي شملت حظر دخول السفن الكورية الموانئ اليابانية، وحظر دخول المسؤولين الكوريين الأراضي اليابانية، ومنع دخول المسؤولين الكوريين المقيمين في اليابان والموجودين خارجها وقت صدور العقوبات من العودة إلى اليابان مرة أخرى، وتشديد الرقابة على الشركات اليابانية التي تتعامل مع شركات كورية، ووقف المعاملات المصرفية والمالية للشركات الكورية مع المؤسسات المصرفية اليابانية[474].

وجاء إقرار الوثيقة الخاصة بالقواعد الإرشادية للسياسة الدفاعية اليابانية لعام 2011، وما بعده (لمدة عشر سنوات)، وكذلك وثيقة برنامج الدفاع على المدى المتوسط 2011 - 2015، لتتضمن عدة نقاط أساسية، تتمثل في أسس الأمن الياباني، والبيئة الأمنية المحيطة باليابان، والسياسات الأساسية لضمان الأمن الياباني، وقواعد الدفاع في المستقبل.

إلا إن كوريا الشمالية عدت ما ورد في الوثيقة من نشر المزيد من القوات البحرية والجوية في المناطق الجنوبية الغربية القريبة من شبه الجزيرة الكورية والصين دليل آخر على نواياها في إعادة الغزو. ومن ثم، فقد عدت إن ذكر السياسة الدفاعية اليابانية لها وللصين كمصادر تهديد

بمثابة وثيقة حرب من أجل تبرير العمليات العسكرية ضد هذه الدول في إطار محاولة إعادة احتلالها. وأشارت بيونج يانج إلى إن حديث اليابان عن إرسال قوات لحماية اليابانيين في شبه الجزيرة، بمثابة خطة حرب خطيرة من قبل القوات العسكرية اليابانية لغزو ليس فقط كوريا الشمالية والصين، وإنما باقي آسيا، وإن هذه المخططات ستقودها إلى التدمير الذاتي [475].

(إن هناك بضعة مواضيع تعدّ حساسة بالنسبة الى اليابان، فالكمل هناك يدرك ان الاحتلال الياباني لكوريا والذي دام أربعين عامًا يجعلنا السياسة الكورية تتجه حتمًا نحو منع عودة ظهور الهيمنة اليابانية على شمال شرق آسيا وفي الوقت ذاته ترى اليابان أن من ضروريات أمنها عدم ارتباط كوريا بقوة رئيسة آسيوية أخرى كما انها لا تشعر بالارتياح الى انبعاث كوريا الجنوبية كمنافس اقتصادي ناهيك عن دبلوماسيتها وروابطها مع امريكا على الرغم من انها نادرًا ما تقر بذلك) [476].

وتبدو سياسة اليابان تجاه كوريا الشمالية متمسمة بالازدواجية والتدرجية وهما السمتان الاساسيتان لسلوك طوكيو، وتتمثل الازدواجية في التوفيق بين الفعل من طرف واحد والتحريك في نطاق حركة تعددية، والتعويل على دبلوماسية دفتر الصكوك والتلميح بالعدول عنها الى خيارات سياسية واقتصادية وعسكرية، والتوفيق بين دور القوة غير الاعتيادية وإشهار النوايا والمواقف لقوة اعتيادية، والجمع بين خطى التطبيع على مستويات مختلفة والنكوص عنها للإعراب عن الإحباط من جدواه، والتوكيد على الحلول السلمية ولكن دون الوقوف في وجه ترك جميع الخيارات على الطاولة إن كانت قادمة من طرف أساسي آخر [477].

والحقيقة ان كوريا الجنوبية واليابان هما الطرفين الاشد حساسية وتأثرًا من تصرفات كوريا الشمالية وخصوصًا تجاربها النووية، فقد ادانت الدولتان التجربة النووية الكورية الشمالية الرابعة في 6 كانون الثاني (يناير) 2016، وانتقد البلدان بعنف الاستفزات الكورية الشمالية، ودعت الرئيسة الكورية الجنوبية بارك غيون- هي الى اجتماع عاجل لمجلس الأمن القومي، الذي عبر بيانه عن ادانة شديدة لإجراء كوريا الشمالية لتجربتها النووية الرابعة، في انتهاك واضح لقرارات مجلس الامن الدولي وتحذيرات الاسرة الدولية، وأكد البيان ايضًا على اتخاذ كل الاجراءات الضرورية بما في ذلك فرض عقوبات اضافية من قبل مجلس الامن الدولي، لكي يدفع الشمال ثمن التجربة النووية. من جانبه أدان رئيس الوزراء الياباني شينزو أبي بقوله (أدين هذه التجربة النووية التي تشكل تهديدًا خطيرًا لأمن بلدنا، وتحديًا خطيرًا للجهود الدولية لمنع الانتشار) النووي [478].

في ضوء ما تقدم نجد إن دراسة الموقف الإقليمي في شبه الجزيرة الكورية يبرز حقيقة إن المستوى الذي وصلت إليه الأمور، سواء على صعيد العلاقات بين الكوريتين، أو على صعيد التفاعلات بين الأطراف الأربعة الأخرى وبينها وبين الكوريتين، يؤكد مجموعة من الأمور، أبرزها [479]:

1 - هشاشة العلاقات بين الكوريتين، وإمكانية تكرار حالة التوتر بينهما، ما لم تحل القضايا الأساسية بخصوص وضعهما، سواء من حيث الاعتراف بواقع التقسيم وما يترتب عليه من إقامة علاقات طبيعية تسودها الثقة، أو السعي الجدي ولو تدريجياً من أجل تحقيق الوحدة.

2 - إن التصعيد في الأزمات المختلفة ظل محكوماً، إلا إن هناك احتمال قائم بانفلات الأوضاع، الأمر الذي يمكن إن يتطور إلى حرب شاملة، قد يطول مداها الزمني. وقد تجد كل الأطراف نفسها مضطرة للدخول في معادلات الحرب.

3 - التداخل الواضح بين القوى الفاعلة في المنطقة، فقضايا شبه الجزيرة الكورية لا تخص الكوريتين وحدهما، وإنما هناك قوى أساسية تلعب أدواراً مهمة في هذه القضايا وهي بالأساس الولايات المتحدة والصين وروسيا واليابان. هذه القوى أدوارها ليست مستحدثة، وإنما هناك ارث تاريخي واضح يخص كلا منها، وتتراوح أوزان أدوار هذه الدول من مرحلة إلى أخرى، حسب قوة كل منها ونفوذها، والاتفاق أو الاختلاف فيما بينها.

4 - إن المنظمات الدولية والترتيبات الإقليمية لا يمكنها التوصل إلى حلول أو تسويات بخصوص قضايا شبه الجزيرة الكورية إلا عبر التوافق فيما بين هذه القوى، وما دامت هذه القوى مستمرة على خلافاتها، فإن الصراع في المنطقة مرشح للاستمرار لفترات قادمة، سواء كان بمستوى توتر عال أو منخفض.

5 - إمكانية القوى الصغيرة في منع القوى الكبيرة من الاستفراد بها وإملاء إرادتها عليها، ما دامت توافرت لها الحجة القوية، والقدرة على الصمود، وشبكة علاقات يمكنها التعويل عليها.

ختاماً، يبقى الوضع في شبه الجزيرة الكورية محملاً بدرجة من الخطورة. واحتمال اندلاع الحرب وارد نتيجة حسابات خاطئة لأحد الطرفين، وما يمكن أن تتضمنه من تدمير لكل الأطراف فيها وخصوصاً كوريا الشمالية، لاسيما إذا ما شاركت فيها الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية، لكن مشاركة قوات أخرى صينية أو روسية مع كوريا الشمالية ليست مستبعدة، وذلك وجه آخر من أوجه خطورة مثل هذه الحرب. وقد تكون هذه الحرب اختباراً صعباً للتحالف الأمريكي الياباني نفسه، وذلك رغم التفسيرات اليابانية التي ترجح مشاركة عسكرية يابانية تلقائية إلى جانب الولايات المتحدة ضد الصين، وهناك من يرى أن مثل هذه المشاركة لن تمر بسهولة. وهناك من يرى أن يستمر نوع من إدارة النزاع بقدر من التهذئة السياسية المتبادلة، مع الاستمرار في مباحثات للوحدة، التي تواجه صعوبات جمة، إلا أن قيمتها الأساسية تبدو في كونها إحدى وسائل ضبط الصراع وإدارته سياسياً [480].

المقدمة

تعد منطقة شمال شرق آسيا مسرحاً لتنافس القوى الدولية، وتتداخل مصالح الولايات المتحدة الاقتصادية والسياسية والإستراتيجية في المنطقة إلى حد كبير، ولذلك، كان اهتمام الدول العظمى في النظام الدولي بأمن واستقرار هذه المنطقة، حفاظاً على أمن واستقرار النظام العالمي. وتضم هذه المنطقة دولتين حليفيتين رئيسيتين للولايات المتحدة، تحدان كوريا الشمالية من الجنوب ومن الشرق، وهما كوريا الجنوبية واليابان، إلا إن كوريا الشمالية محاطة أيضاً بدولتين منافستين أيضاً للولايات المتحدة، هما جمهورية الصين الشعبية من الشمال الغربي، وروسيا الاتحادية في قطاع صغير جداً من الشمال الشرقي [481].

وقد تطورت رؤية كوريا الشمالية السلبية لتأثير التحولات الدولية والاقليمية على مستقبل النظامها السياسي، وتعمق هذا الادراك بفعل عدد من العوامل اهمها [482]:

- 1 - الخطاب الامريكي العدائي ضد كوريا الشمالية، وخصوصاً بعد خطاب الرئيس جورج بوش الابن بتاريخ 29 كانون الثاني (يناير) 2002 وطرحه مفهوم محور الشر وهو ما يفسر قرار بيونج يانج في تشرين الاول (اكتوبر) 2002 بتنشيط برنامج تخصيب اليورانيوم.
- 2 - تجربة الازمة الامريكية - العراقية وخبرة الخلاف بين العراق والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والتي انتهت بالحرب الامريكية على العراق واسقاط نظام صدام حسين استناداً الى دعاوى امتلاكه اسلحة نووية، وهي دعاوى ثبت عدم دقتها بعد انتهاء الحرب.
- 3 - تدهور الاوضاع الاقتصادية الداخلية وتدهور اداء الاقتصاد الكوري الشمالي، فقد تراجع حجم الناتج المحلي الاجمالي الكوري من 20,5 مليار دولار عام 1993 الى 15,9 مليار دولار عام 2002. ولهذا قررت كوريا الشمالية تنشيط برنامجها النووي كوسيلة للضغط على الدول الكبرى للحصول على اكبر قدر ممكن من المساعدات الاقتصادية.

المبحث الأول

كوريا الشمالية والعلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية

تتداخل المصالح السياسية والاقتصادية والأمنية الأمريكية في آسيا- الباسفيك الى حد كبير، وهناك من يرى ان المصالح الامريكية فصلها الى حزم منفصلة، إذ انها تعزز بعضها البعض. إن حيوية النظام الاقتصادي تستند الى النظام السياسي الدولي، والنظام السياسي يعتمد الى حد بعيد على النظام الأمني العسكري، والاستقرار الاقتصادي يقلل من احتمال الصراع الخطير. وعندما تكون كل ركيزة من هذه الركائز قوية فان التقدم على كل الجبهات يصبح أمرًا محتملاً، فإن إنهارت إحدى هذه الركائز فان الضغط على الركائز الأخرى سيضعف. وتؤكد الرؤية الأمريكية على انه في حين ان البعد العسكري وحده لا يمكنه ان يحل جميع القضايا بين الحكومات الا انه يمكنه ان يساعد على ارساء الاوضاع وإتاحة الوقت والمجال للعناصر الأخرى كالدبلوماسية كي تعمل وتثمر، فالأمن هو أمر مهم من اجل التمهيد لعمل الدبلوماسية والعلاقات الاقتصادية فهو الأساس للعلاقات الأوسع بين الدول، ويؤدي الأمن الاقليمي الى ارساء الاوضاع المستقرة التي تمثل مطلبًا مسبقًا لتحقيق الرفاهية، وفي ضوء ذلك فإن أمن منطقة آسيا- الباسفيك يرتبط مباشرة برفاهية الشعب الأمريكي [483].

لقد ارتبطت الولايات المتحدة بعلاقات وثيقة مع كوريا الجنوبية، وبقي الالتزام الأمريكي بالدفاع عنها واضحًا. وتؤكد عليه كل الادارات الأمريكية، فالرئيس بيل كلينتون في اثناء الازمة النووية الاولى في اوائل التسعينيات أكد ان اي اعتداء على كوريا الجنوبية هو بمثابة اعتداء على الولايات المتحدة. وتبقى مسألة سحب القوات الأمريكية من كوريا الجنوبية غير مطروحة، حتى في ظل تزايد المطالبة الشعبية بذلك، نظرًا لأنها تخدم الاستراتيجية الأمريكية العالمية، كما ان المسؤولين الجنوبيين يطالبون باستمرار هذه القوات، وان كانوا في الوقت ذاته لا يريدون توريطهم في أزمات اقليمية خارج شبه الجزيرة الكورية [484]. وسوف نتناول هذا المبحث كما يلي:

أولاً: بدايات العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

تاريخياً، ترى كوريا الشمالية في الولايات المتحدة عدوًا لدودًا، وهذا ما يوضحه الجنرال كيم ايل سونج بقوله: (أن الامبرياليين الأمريكيين حرقوا ارضنا وذبحوا شعبنا البريء بالجمله وانهم لايزالون يحتلون الجزء الجنوبي من ارض الوطن. انهم اعداؤنا الالء الذين لايمكن ان ننساه)، ويضيف مؤكداً (ان استنكار شعبنا للسياسة العدوانية للامبرياليين الأمريكيين تجاه كوريا وخوض نضاله ضدها لاينتاقضان ابداً ونضال شعوب العالم من اجل تخفيف حدة التوتر الدولي ومن اجل الدفاع عن السلام بل انهما سيساهمان في ذلك النضال. وفي الوقت نفسه فان نضال الشعوب المحبة للسلام في العالم كله، بما فيها شعوب الاتحاد السوفياتي، من اجل تخفيف حدة التوتر سيهيئ ظروفًا أكثر ملاءمة لنضال شعبنا المناهض للاستعمار) [485].

وفي بداية عقد السبعينيات من القرن الماضي، رأت كوريا الشمالية في مبدأ نكسون [486] كمحاولة تتوخى خداع البشرية المتطورة. ومع ذلك كانت الاصوات المستسلمة تتعالى بوضوح، على الأقل حين لاحت في الأفق إمكانية تحسين العلاقات بين كوريا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية، إلا ان كوريا الشمالية وضعت شرطاً واحداً، هو انسحاب القوات الامريكية من كوريا الجنوبية والإقلاع عن التدخل في شؤون الشعب الكوري الداخلية [487].

كانت أول مفاوضات رفيعة المستوى بين كوريا الشمالية والولايات المتحدة الامريكية خلال زيارة وفد مفوض من كوريا الشمالية برئاسة كيم يوج سن، سكرتير حزب العمال الكوري، الى نيويورك في 22 كانون الثاني (يناير) 1992. وترأس الوفد الامريكي المفاوض آرنولد كاتنر، مساعد وزير الخارجية الامريكي. وفي ايلول (سبتمبر) 1992 قام مندوب كوريا الشمالية في الامم المتحدة، هو يونج، بزيارة واشنطن إذ بوشرت محادثات بشأن البحث النووي في كوريا الشمالية، وكانت هذه المسألة شرط مسبق لأستئناف العلاقات الدبلوماسية مع كوريا الشمالية، وكان التردى الابرز في علاقات البلدين جاء بعد القرار الذي اتخذ في الدورة الخامسة للجنة الشعبية المركزية التاسعة في كوريا الشمالية والتي عقدت في 12 اذار (مارس) 1993، وذلك بانسحاب كوريا الشمالية من معاهدة الحد من التسلح النووي، والتي سبق وان وقعتها في عام 1985 [488].

والحقيقة انه لا يوجد للولايات المتحدة إي تمثيل دبلوماسي أو علاقات تجارية مع كوريا الشمالية، والمفاوضات هي أصلاً لتطبيق بنود اتفاق الإطار لعام 1994، بين البلدين لتبادل البعثات الدبلوماسية على مستوى وثيق، وفي 20 ايلول (سبتمبر) 1995، طبقت ترتيبات سلطة الحماية القنصلية بالسماح بحماية من قبل السفارة السويدية للمواطنين الأمريكيان المسافرين إلى كوريا الشمالية، إلا إن السفارة السويدية في بيونج يانج لم تفوض إصدار تأشيرات أمريكية، وعلى المواطنين الأمريكيين والمقيمين والراغبين بالسفر إلى كوريا الشمالية الحصول على التأشيرة من دولة ثالثة.

ومنذ كانون الثاني (يناير) العام 1988 أدرجت كوريا الشمالية ضمن قائمة الولايات المتحدة للدول الداعمة للإرهاب الدولي، بعد قيام عملاء كوريا الشمالية بتفجير طائرة الخطوط الجوية الكورية الجنوبية ومقتل 115 من ركابها في 29 تشرين الثاني (نوفمبر) 1987، ومنع القانون الأمريكي كل المبادلات المالية والتجارية مع كوريا الشمالية من قبل الأشخاص والشركات الخاضعة للولاية القضائية الأمريكية، ووضع استثناء في العام 1988 للمواد المعلوماتية والصادرات التجارية من البضائع لتلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية، وتصدير البضائع سواء مبيعات أو منح يحتاج إلى رخصة محددة من وزارة الخزانة الأمريكية، وبموجب اتفاق الإطار لعام 1994 تعهدت الولايات المتحدة بتسهيلات أكثر لعقوباتها على كوريا الشمالية وربطت ذلك بالتقدم المتحقق في تطبيق الاتفاق.

سعت الولايات المتحدة إلى التقرب من كوريا الشمالية في المجالات اللاحقة والتي بدت ضرورية لتحسين العلاقات الثنائية، كالإدانة الصادقة للإرهاب والحوار بين شمال وجنوب كوريا حول المستقبل وإمكانية توحيد شبه الجزيرة الكورية، والقضايا النووية، وإعادة ما تبقى من رفات

عناصر الجيش الأمريكي المفقودين خلال الحرب الكورية، واحترام أكبر لحقوق الإنسان، وعبرت الولايات المتحدة عن قلقها من الصادرات الكورية الشمالية من الصواريخ الباليستية والتكنولوجيا ذات الصلة، والتهديد العسكري التقليدي الكوري الشمالي[489].

ومنذ بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي، أكد المسؤولون الأمريكيون على مجموعة من المبادئ الأساسية التي تحكم السياسة الأمنية الأمريكية في آسيا. أهمها ضمان وتأكيـد الانخراط الأمريكي في آسيا والباسفيك، ونظام قوي من الترتيبات الأمنية الثنائية، والابقاء على القوات الأمريكية المنتشرة في المنطقة، وبناء قواعد عبر البحار كافية لدعم هذه القوات، واضطلاع حلفاء الولايات المتحدة في آسيا بمسؤولية أكبر في الدفاع عن انفسهم، وتعاون متكامل في مجال الدفاع. وتشكل هذه المبادئ في مجموعها الدور الأمني للولايات المتحدة في شرق آسيا وهي لا تركز على المدى المحدود من التهديدات القائمة ولكنها تسمح بمدى أكثر تنوعا من الاحتمالات الممكنة التي من الصعب التنبؤ بها[490]. وقد عبر عن هذه الرؤية التقرير الذي رفعه وليـم بيرري وزير الدفاع الأمريكي السابق. والذي خلص الى ان هناك مجموعة من العوامل التي يجب ان تأخذها السياسة الأمريكية تجاه كوريا الشمالية في الاعتبار، وأهمها[491]:

- 1 - صعوبة إحداث تغيير في كوريا الشمالية، وأهمية التعامل معها كما هي، وليس كما يريد الأمريكيان.
- 2 - ان اندلاع أي نزاع مسلح في شبه الجزيرة الكورية ستكون له مخاطره على القوات الأمريكية في كوريا الجنوبية، وان كان ذلك لا يعني هزيمة الولايات المتحدة.
- 3 - أهمية اتفاق الإطار واستمرار تطبيقه.
- 4 - أهمية الإعداد لإقامة علاقات دبلوماسية طبيعية مع كوريا الشمالية، استنادًا الى سياسة الارتباط والتعايش السلمي معها.
- 5 - فتح باب المفاوضات مع كوريا الشمالية في إطار منهج شامل لا يركز فقط على قضيتي البرنامج النووي والصواريخ، وانما يتخطى ذلك الى مبدأ التخفيض المتبادل للتهديد، والتنسيق مع الحلفاء الاقليميين كوريا الجنوبية واليابان، الذين قد لا تتفق مصالح كل منهما مع المصالح الأمريكية على طول الخط.

ثانيًا: العلاقة في ظل ادارة الرئيس بوش الابن (2000 - 2008)

كانت الحملة الانتخابية للمرشح الرئاسي جورج بوش الابن مؤشراً لتحول واضح في السياسة الأمريكية تجاه كوريا الشمالية، وبعد فوزه بالرئاسة جرت مراجعة للسياسة الأمريكية تجاهها، إذ كان الرئيس معارضاً لاتفاق الإطار الذي ابرم في عام 1994، وجرت مراجعة للحوار مع كوريا الشمالية ومتابعته على كل الصعد والمسائل، ومنها القوة العسكرية لكوريا الشمالية، وبرامج تطوير الصواريخ والتصدير، والمسائل المتعلقة بحقوق الانسان. وتعد الوضع أكثر بعد اعلان واشنطن

في عام 2002، بأن كوريا الشمالية تطور برنامجًا لتخصيب اليورانيوم للأغراض التسليحية، وامتلاك أسلحة نووية، وجاءت الانعطافة الأهم عندما عدّ الرئيس بوش كوريا الشمالية جزءًا من محور الشر، وذلك في خطابه أمام الكونجرس [492].

والواقع ان السياسة الأمريكية شهدت تحولًا ملحوظًا في ظل أدرة الرئيس جورج بوش الابن وفي مرحلة ما بعد أيلول (سبتمبر) 2001، وهو الانتقال من إدارة الأزمة في إطار حظر الانتشار النووي إلى إدارتها في إطار ما عرف بالحرب على الإرهاب، والربط المباشر بين سياستي حظر الانتشار والحرب على الإرهاب. وجاء إدراج كوريا الشمالية ضمن محور الشر ليرسخ القناعة لدى القيادة الكورية بان بلادهم ستكون المحطة الثالثة للحرب على الإرهاب بعد أفغانستان والعراق، ومن ثم أضحي امتلاك سلاح نووي هو الورقة الأكثر فاعلية للحفاظ على النظام وإدارة خلافاته الأساسية مع الولايات المتحدة [493].

وقد عزز ذلك إن سياسة الإدارة الأمريكية منذ تشرين الأول (أكتوبر) 2002، استندت إلى رؤيتين داخل الإدارة، الأولى وعبر عنها الرئيس بوش بعدم الثقة بكوريا الشمالية وزعيمها كيم جونج أيل، وكان هناك انقسام حول السياسة داخل إدارة بوش، فقد تألف تحالف مؤثر من مسؤولي ومستشاري البنتاغون حول وزير الدفاع دونالد رامسفيلد ومسؤولي مكتب نائب الرئيس تشيني وخبراء الانتشار النووي في وزارة الخارجية والبيت الأبيض بقيادة وكيل وزارة الخارجية السابق جون بولتون. إذ عارضوا رسميًا المفاوضات مع كوريا الشمالية لصالح إصدار مطلب تنازل كوريا الشمالية أحاديًا عن الأسلحة النووية والقضايا العسكرية الأخرى، وتبني إستراتيجية أمريكية شاملة لعزل كوريا الشمالية دبلوماسيًا وإسقاط النظام في كوريا الشمالية من خلال العقوبات الاقتصادية [494]. الرؤية الثانية وكانت في وزارة الخارجية أساسًا مؤكدًا أن الإدارة يجب أن تجرب المفاوضات قبل تبني إجراءات أشد قسرية، وأعلنوا الشك في فاعلية إستراتيجية جعل كوريا الشمالية تنهار.

وأهمية تشكيل جبهة موحدة مع روسيا واليابان وكوريا الجنوبية لإدارة المفاوضات مع كوريا الشمالية [495]. والحقيقة إن سياسة الإدارة الأمريكية خلال هذه المرحلة تضمنت ثلاثة عناصر أبرزها:

- 1 - المطالبة بتعهد كوريا الشمالية فورًا بالتفكيك.
- 2 - تجنب المفاوضات المباشرة مع كوريا الشمالية حتى تقبل بالتفكيك.
- 3 - عزل كوريا الشمالية بخلق حاجز من الحكومات مطالبة بقبول كوريا الشمالية التفكيك الكامل القابل للتحقق ولا يمكن الرجوع عنه.

لقد دعت الإدارة الأمريكية كوريا الشمالية إلى الالتزام واتخاذ إجراءات متناغمة للوصول إلى "تفكيك شامل وقابل للتحقق ولا يمكن الرجوع عنه" لبرامجها النووية، لكل من برنامج البلوتونيوم وبرنامج تخصيب اليورانيوم السري. وبيّنت الإدارة أنها ستناقش تحسين العلاقات الأمريكية-

الكورية الشمالية بعد قبول كوريا الشمالية التفكيك الشامل والقابل للتحقق ولا يمكن الرجوع عنه فقط واتخاذ إجراءات متناغمة لتطبيقها[496].

وعندما عقدت المفاوضات المباشرة بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية في تشرين الاول (اكتوبر) 2002، كان برنامج تخصيب يورانيوم على رأس الأجندة الامريكية.

وأعلن المسؤولون الكوريون الشماليون في البداية تأكيد ذلك. وبعدها أنكروا في العلن. وكان ذلك بمثابة خرق للاتفاق الذي وقعته في عام 1994، وأكد الجانب الامريكي على إنهاء هذا البرنامج قبل ان يحصل أي تقدم في العلاقات بين البلدين، وقاد النزاع سريعًا إلى انهيار صيغة الاتفاق، وناقشت إدارة بوش أن كوريا الشمالية كانت قد (خرقت مادياً) التزاماتها ومن ثم الاتفاق مع كوريا الجنوبية واليابان والاتحاد الأوروبي (الأعضاء الآخرين في منظمة التنمية الاقتصادية الكورية أو (KEDO) وأوقفت الخطوة التالية من شحنات زيت الوقود الثقيل، وفي ردها، طردت كوريا الشمالية المفتشين الدوليين وأزالت الأختام في المجمع النووي يونج بيون وأعدت العمل في مفاعلها ومفاعل إعادة المعالجة بعد ثمان سنوات من التجميد. وأوضح وزير الخارجية كولن باول في كانون الأول (ديسمبر) 2002 "نحن نعتقد الآن إن لديها (كوريا الشمالية) سلاحين نوويين وقد امتلكتهما من سنوات"[497].

وفي أواخر عام 2002 وأوائل عام 2003، انتهت كوريا الشمالية تجميد منشآتها النووية المعتمدة على البلوتونيوم، وطردت مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية ونزعت معدات المراقبة، كما انسحبت من معاهدة الحد من انتشار الاسلحة النووية. وأكملت معالجة الوقود النووي من اجل استخراج البلوتونيوم وهو العنصر الأساسي في صناعة الاسلحة النووية. وأعلنت بعد ذلك أنها تقوم بهذه الخطوات من أجل تأمين قوة ردع لنفسها أمام التهديدات والسياسة الامريكية المعادية، وكررت مرارًا في عام 2003 بأنها أنهت معالجة الوقود النووي الذي كان موجودًا ومجمدًا في يونج بيون.

لقد أكدت الادارة الامريكية ان هدفها هو إنهاء برنامج كوريا الشمالية النووي التسليحي بشكل غير قابل للرجوع عنه وبشكل مؤكد وثابت وواضح، كما اقترحت تغيير النظام في كوريا الشمالية تعده هدفًا رئيسًا. وبعد تهديد الصين بتوجيه اتهام علني لواشنطن بأنها ترفض اجراء مفاوضات مع كوريا الشمالية، وتم الاتفاق على عقد المفاوضات من اجل التوصل الى تسوية من خلال الدبلوماسية، وعدت كوريا الشمالية ان الخلاف النووي هو خلاف ثنائي بينها وبين الولايات المتحدة، ولذلك فهي تعارض المفاوضات الا انها وبعد ضغوط من جيرانها وتدخل فاعل من الصين، عادت ووافقت على محادثات ثلاثية بينها وبين امريكا والصين في نيسان (ابريل) 2003، وفي هذا الاجتماع وافقت كوريا الشمالية على المحادثات السداسية[498]. الا ان هذه المحادثات لم تمنع كوريا الشمالية من الاعلان رسميًا في شباط (فبراير) 2005، أن لديها "أسلحة مصنوعة للدفاع عن النفس" وعلى الرغم من أن كوريا الشمالية قد اختبرت أداة واحدة. فأن

المتحدث باسم وزارة الخارجية كيم جاي جوان قد قال سابقًا أن كوريا الشمالية تمتلك قنابل متعددة وقد صنعت أكثر. لقد بدا أن إستراتيجية كوريا الشمالية لديها أربعة أهداف[499].

1 - جعل مقترح إدارة بوش في حزيران (يونيو) 2004، كأساس للمفاوضات على القضية النووية.

2 - إقامة تسوية دبلوماسية طويلة الأمد في القضية النووية والتي سوف تستغرق على الأقل ولاية إدارة بوش الثانية.

3 - الحصول على مزيد من الوقت لاستمرار تطوير برامج الأسلحة النووية.

4 - اشتراط قبول الحكومات الأخرى لكوريا الشمالية كدولة بأسلحة نووية.

وأُتبع ببيونج يانج أربع تكتيكات أساسية لتحقيق هذه الأهداف. الأول مطالبة الولايات المتحدة بتغيير "سياستها العدائية" و"التهديد النووي" وعندها يمكن التوافق مع أجندتها لنزع السلاح الإقليمي، وسعت كوريا الشمالية تدريجيًا لتقليص الفجوة بين مقترحها الجوهرى ومقترح الولايات المتحدة في حزيران (يونيو) 2004. الثاني مقاطعة اجتماعات الأطراف الستة لمدة محددة من الزمن بما يساعد في ضمان تسوية سلمية مصانة والاستمرار في الضغط على حكومات الأطراف الأخرى المشاركة لاتخاذ مواقف كريمة تجاه جوهر المقترح الكوري الشمالي عندما تم الاجتماع الثالث، بواسطة إعلان نفسها دولة بأسلحة نووية، فقد سعت كوريا الشمالية احتمالًا إلى دفع الدول الأخرى تدريجيًا على الأقل للاعتراف واقعيًا بمطالبة كوريا الشمالية بوضعها لاستمرار التسوية الدبلوماسية، الرابع في نيسان (أبريل) 2005 أغلقت كوريا الشمالية المفاعل النووي 5 ميجاوات بعد عامين من العمل وأعلنت أنها أزالَت 8000 من قضبان الوقود من المفاعل لتحويلها لأسلحة من مادة البلوتونيوم، عندها إعادة كوريا الشمالية المفاعل للعمل في تموز (يوليو) 2005.

وهنا يبرز السؤال الرئيس فيما يخص دوافع كوريا الشمالية في إنهاء مقاطعتها الأولى والموافقة على محادثات تموز (يوليو) - آب (أغسطس) وأيلول (سبتمبر) 2005، كان فيما إذا قررت بيونج يانج تحديث أو تعليق هذه الأهداف أو رأت المشاركة في الاجتماع كتكتيك آخر لتحقيقها، وخصوصًا هدف التسوية الدبلوماسية طويلة الأمد. وجزء من السؤال كان كيف ستستجيب كوريا الشمالية لتعديل إدارة بوش المقترح في حزيران (يونيو) 2004، المبين من قبل كريستوفر هيل في اجتماع تموز (يوليو) - آب (أغسطس) 2005[500].

الا ان كوريا الشمالية أجرت اختبارًا لصاروخ بعيد المدى في 5 تموز (يوليو) 2006، وقد اثار ذلك مخاوف الولايات المتحدة نظرًا لقدرة هذا الصاروخ على ضرب السواحل الغربية لها وقدرته على حمل شحنات متفجرة مختلفة، وجاءت التجربة بعد تأكيد الرئيس بوش بأنه سيحمي أمريكا من أي تهديد. وكان هذا الحديث مؤشرًا على تحضيرات لهذا العمل، فقد أضيفت كوريا الشمالية الى لائحة الدول التي تبغى أمريكا توجيه ضربة نووية وقائية لها، أو ضدها ان صح التعبير.

وأكدت الولايات المتحدة للأعداء والاصدقاء بأنها تحمل مظلة نووية فوق كوريا حتى ولو لم يكن هناك اسلحة نووية على الارض، وذلك لانها سحبت الاسلحة النووية من كوريا الجنوبية عام 1991. وتأكيدها ان أي هجوم على كوريا الجنوبية قد يؤدي الى اشعال رد فعل نووي من قبل الولايات المتحدة على المعتدي [501].

وقد أثير التساؤل فيما إذا كانت تقديرات العام 2002، صحيحة. فقد سئل جوزي دي تراني في جلسة استماع أمام لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ الأمريكي في 27 شباط (فبراير) 2007، وهو مدير بعثة إلى كوريا الشمالية من مكتب مدير الاستخبارات الوطنية وكبير مفاوضين سابق في المحادثات السداسية الأطراف، من قبل السيناتور جاك ريد فيما اذا كان لديه (أي انطباع آخر بان البرنامج قد تقدم في السنوات الست الماضية، وبواحد أو اثنان - الأدلة - مصداقية الدليل بأن لدينا مبدئيًا، رؤية أنهم يمتلكون برنامجًا وليس طموحات؟) أجاب دي تراني أن (التقدير كان بثقة عالية أن الحقيقة، هي أنهم صاغوا أسئلة ضرورية لذلك، وعن برنامج مستوى الإنتاج لا تزال على ثقة أن البرنامج في حالة وجود- وبمستوى ثقة متوسط) وفي توضيح هذا الرد، بين دي تراني في مؤتمر الاستخبارات الوطنية كاشفًا أنه بقوله كان هناك مستوى عالي من الثقة في 2002 بأن كوريا الشمالية لديها برنامج تخصيب اليورانيوم و (على الأقل ثقة متوسطة في أن جهود كوريا الشمالية الماضية في امتلاك قدرات تخصيب اليورانيوم مستمرة اليوم). وقال مساعد وزيرة الخارجية كريستوفر هيل في شباط (فبراير) 2007، أن الولايات المتحدة غير متأكدة فيما إذا كانت كوريا الشمالية تدرت (على بعض تقنيات الإنتاج المهمة) وعلى الرغم من امتلاكهم لبعض التكنولوجيا لغرض برنامج التخصيب [502].

والحقيقة إن كوريا الشمالية قدمت نموذجًا مبكرًا للتعامل بشكل مركب مع قضايا مختلفة تتعلق بامتلاك الأسلحة النووية، أهمها خرق معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، فقد أقامت بيونج يانج برنامجًا نوويًا موازيًا، يعتمد على إحدى الطرق التقليدية لامتلاك الأسلحة النووية، وهي طريقة (البلوتونيوم 239)، منتهكة المعاهدة، قبل إن تهدد بالانسحاب من المعاهدة عندما بدأت الضغوط تتصاعد ضدها لقبول التفتيش الخاص، لكنها رغم ذلك لم تكن تبدو كأنها ترغب في امتلاك أسلحة نووية فعليًا، رغم إن معظم التقديرات تؤكد قدرتها على ذلك، فقد كانت تستخدم تلك القدرات كأداة تساوميه أو أداة ابتزاز نووي فقط، وللحصول على ضمانات أمنية، وعوائد اقتصادية، وتعويضات فنية نووية، وكما أنها طرحت حالة مثالية لانتهاك المعاهدة، طرحت كذلك أسلوبًا خاصًا في استخدام القدرات النووية المتطورة، كأداة سياسية، عبر أكثر من 17 عاما متواصلة. لكن الأهم إن مجمل تفاعلات الأزمة قدمت انموذجا للكيفية التي تدار بها الأزمات المرتبطة بامتلاك، أو منع امتلاك الأسلحة النووية، منذ نهاية الحرب الباردة، فلم تكن قضايا الامتلاك ترتبط في كل الأحوال بأساليب فنية، وإنما إدارة سياسية.

إن ما يحدث في شبه الجزيرة الكورية بين بيونج يانج وواشنطن يشير إلى إن المسألة كلها تتعلق بمباراة تدار بشكل متعقل رغم حدة صوت كوريا الشمالية وطلقات التحذير الصادرة من الولايات المتحدة، فكل طرف قد حدد أهدافه الخاصة جيدا ويدرك ما يريده الطرف الآخر بشكل واضح،

ويتبع كل منهما تكتيكات تترك معظم خياراته مفتوحة وتتيح له التراجع في الوقت الذي يحدده، ويمارس الطرفان ألعاب التهديد بمستويات لا تتجاوز ما يمكن إن يعتبره الطرف الآخر خطوطا حمراء بما لا يصل بالأزمة إلى حافة الهاوية، لذا ظلت احتمالات الحل السلمي مطروحة دائما أكثر من احتمالات الحرب. فأزمة شبه الجزيرة الكورية التي تسمى أحيانا أزمة البرنامج النووي لكوريا الشمالية تدار وفق أنماط بسيطة من سياسات القوة تقترب بها أحيانا من نماذج المباريات المدرسية التي يمكن توقع سلوك أطرافها بمدى انحراف بسيط نسبيا، ويمكن أيضا توقع نتائجها المحتملة، لكن ذلك لا يعني بالطبع أنها عملية لا تحمل مستوى من الخطورة، فضغط الوقت وسوء التقديرات واحتمالات التمادي يمكن إن تطرح سيناريوهات خطيرة، لكن حتى إذا سارت الأمور في ذلك الاتجاه تظل احتمالات الحل واردة.

إن أولى قواعد اللعبة بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية أنها مباراة ثنائية تتم بين الطرفين في الأساس، حتى في ظل المباحثات السداسية التي بدأت في آب (أغسطس) 2003 في بكين، فكوريا الشمالية لا ترغب في التفاهم إلا مع الولايات المتحدة، وكل اتصال يجري مع كوريا الجنوبية واليابان لا يمثل في الواقع مسارا مستقلا للحل وإنما إشارة سياسية أو ورقة تفاوضية في اتجاه واشنطن. كما إن واشنطن تحرص على إبعاد الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس الأمن عن الأزمة أو استخدامها كورقة تصعيد ضاغطة وقت الحاجة للإيحاء بنفاذ الصبر، والدول الوسيطة كالصين الشعبية وروسيا الاتحادية يمكنها إن تساهم في منع التصعيد، لكن ليس إرساء تسوية. وبقدر ما ترتبط سلوكيتهما بالتحالف التقليدي مع كوريا الشمالية لا يتم التغاضي كثيرا عن حسابات المصالح مع الولايات المتحدة.

فالمشكلة تدار بين عاصمتين تحرص كل منهما على السيطرة ليس على سلوكها فقط، وإنما على سلوك الطرف المناوئ لها أيضا.

القاعدة الثانية إن الصراع يدار في ظل أهداف مقبولة من جانب الطرفين، فكوريا الشمالية لا ترغب في امتلاك قوة نووية تمارس بها دورا إقليميا في شبه الجزيرة الكورية أو الإضرار بمصالح الولايات المتحدة في شرق آسيا، وإنما ترغب في الحصول على مساعدات اقتصادية و ضمانات أمنية واعتراف سياسي ولديها هواجس بشأن المستقبل، كما إن الولايات المتحدة لا تفكر في إسقاط النظام السياسي في بيونج يانج، وإنما في احتواء سياساته التهديدية المتعلقة بالتمسح النووي ومبيعات الصواريخ وتهديد دول الجوار، ويمكن التأكيد على إن كلا من الطرفين يتفهم أهداف الآخر، ويبدو على استعداد للتعامل معها لكن بطريقته وشروطه الخاصة في ظل حالة من عدم الثقة المزمنة.

القاعدة الثالثة لتلك المباراة، أنها تستند إلى امتلاك كل طرف أدوات قوة حقيقية تتيح له التأثير في سلوك الطرف الآخر بشكل فعال مع إدراك كل طرف لذلك، فكوريا الشمالية تمتلك أداة تأثير لاشك في مصداقيتها وهي قدراتها النووية، والولايات المتحدة تمتلك قدرة مزدوجة على إيذاء كوريا الشمالية وعلى مكافأتها في نفس الوقت لكن بفعل امتلاك بيونج يانج قدرة مضادة على الإيذاء فان

ورقة المساومة الأمريكية الحقيقية التي تمارس التأثير الأهم في الأزمة هي القدرة على المكافأة بوجهيها السلبي والايجابي إي المنح والمنع.

القاعدة الرابعة، هي إن النمط السائد للتفاعلات هو التهديدات المحكومة المسيطر عليها بدرجة كبيرة التي تتحرك بمنطق خطوة (أو خطوتين) للإمام وخطوة للخلف. فكوريا الشمالية تهدد بإنتاج السلاح النووي وليس باستخدامه، رغم بعض التصريحات المتشددة، ويتم تنفيذ التهديد عن طريق خطوات متدرجة كمنع المفتشين الدوليين وإزالة معدات المراقبة من مفاعل يونج بيون، والانسحاب من معاهدة منع الانتشار النووي، والحديث عن تجارب الصواريخ والتجارب النووية، مع ربط كل خطوة بشرط التراجع وعدم الإقدام بشكل مؤكد على تجاوز الخطوط الحمراء الخاصة بتنفيذ التهديد[503].

إما الولايات المتحدة فإنها احتفظت طوال الوقت بتأكيدات حول الخيار السلمي كوسيلة أساسية للتعامل مع كوريا الشمالية، رغم أنها مصنفة لديها كأحدى دول محور الشر، وتمثل التصعيد الحقيقي في مواقفها في التهديد باللجوء إلى وسائل عقابية سياسية أو اقتصادية وليس الخيار العسكري، رغم بعض التصريحات المتشددة أيضا بالتوازي مع إبداء الاستعداد للتفاهم حول المطالب الكورية، المعروفة جيدا بالنسبة لها بشرط تخلي كوريا الشمالية أولا عن طموحاتها النووية، لكن الأهم إن كل ذلك لم يترافق مع تحركات عسكرية، ذات طابع خاص باتجاه مسرح عمليات آسيا – الهادئ فالتهديدات تسير بدون حشد عسكري على نحو احتفظ بالأزمة الحادة في موقع اقرب للحل منه إلى الحرب[504].

(ويستند الاتجاه الرفض لاستخدام القوة العسكرية إلى حجم الخسائر الاقتصادية والبشرية المتوقعة في حالة نشوب حرب جديدة في شبه الجزيرة الكورية، خاصة في ظل القدرات العسكرية المهمة لنظام بيونج يانج، وارتفاع نسبة الإنفاق العسكري التي تزيد عن 25% من الناتج المحلي الإجمالي منذ التسعينيات، وحجم الجيش الكبير الذي يتجاوز المليون جندي يتمركزون بالقرب من المنطقة المنزوعة السلاح على الحدود مع كوريا الجنوبية والتي تبعد عن العاصمة سيؤل مسافة تقل عن 100 كم. ووقوع كوريا الجنوبية داخل مدى الأسلحة والصواريخ الكورية الشمالية، بالإضافة إلى نجاح النظام الكوري الشمالي في تعبئة المجتمع وعسكرته استعدادا لاحتمالات الغزو الأمريكي، وصعوبة توقع سلوك القيادة الشمالية في حالة الحرب. وفي ضوء هذه المعطيات، يذهب عدد كبير من المحللين الأمريكيين إلى انه رغم قدرة الولايات المتحدة وحلفائها على إحراز نصر كامل في إي حرب مع كوريا الشمالية إلا إن التكلفة الاقتصادية والبشرية ستكون ضخمة جدا. ويرى هؤلاء انه لا يجب استخدام القوة العسكرية ضد كوريا الشمالية إلا في حالة وجود تهديد حقيقي مثل وجود معلومات مؤكدة حول استعدادها لتوجيه ضربة نووية للولايات المتحدة أو احد حلفائها أو تصدير تكنولوجيا نووية إلى الخارج. وقد قدر قائد القوات الأمريكية في كوريا الجنوبية التكلفة الاقتصادية لنشوب حرب كورية جديدة-منذ أكثر من عقد - بحوالي تريليون دولار، بالإضافة إلى حوالي مليون قتيل منهم 52 ألف جندي أمريكي)[505].

إلا إن قوات التعاون الأمني (الأمريكية واليابانية والكورية الجنوبية) يجب إن تكون مستعدة للتعامل مع خطر كوريا الشمالية، وان تتخذ الحيطة إزاء سياسة روسيا والصين، كما ينبغي على الولايات المتحدة إن تستبقي عددا كافيا من القوات في المنطقة لإغراض الردع، وان تلحق بها تعزيزات للدفاع عن المصالح الحيوية الأمريكية واليابانية والكورية. ويبقى أكثر التهديدات احتمالا هو قيام كوريا الشمالية بهجوم عسكري على كوريا الجنوبية. وبطبيعة الحال فان انهيار كوريا الشمالية وتوحيدها مع كوريا الجنوبية قد يغير هذه الأوضاع تماما، إلى جانب انه سي طرح إمام الولايات المتحدة حقائق جديدة، تستلزم إعادة النظر في حجم القوات الأمريكية، لإغراض التخطيط عموما ومن اجل آسيا تحديدا[506].

فالولايات المتحدة لا تريد إن تبدو وكأنها تخضع للضغوط الكورية الشمالية أو إن تحقق مكاسب لها دون مقابل كبير رغم استعدادها للتفاهم مع بيونج يانج، والمشكلة أنها تضغط باتجاه قيام كوريا الشمالية بتنفيذ ما هو مطلوب منها أولا قبل إن تتحرك باتجاه تلبية المطالب الكورية الشمالية، وهو عكس ما تريده بيونج يانج، لذا فان كلا الطرفين يرغب في إن يستمع أولا إلى ما سيحصل عليه قبل إن يتحدث عما هو مطلوب منه، مع التقدم أحيانا في اتجاه حلول وسط وفي كل مرة لا يتم التوصل فيها إلى تفاهم تبدأ التهديدات في التحرك إلى مستوى أكثر حدة[507].

والواقع إن الخلاف بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية يدور حول عدد من القضايا التي يمكن تحديد أبرزها ب[508]:

1 - تفكيك البرنامج النووي، ويتعلق الخلاف هنا بمسألتين أساسيتين، الأولى هي متى يأتي التفكيك؟ إذ يقوم موقف بيونج يانج على ضرورة إن تأتي التعويضات الاقتصادية والضمانات الأمنية وتطبيع العلاقات السياسية والاقتصادية قبل التفكيك، بينما يقوم الموقف الأمريكي على وضع التفكيك كشرط مسبق قبل كل شيء.

والمسألة الثانية تتعلق بتمسك الولايات المتحدة بشرط التفكيك الكامل والنهائي للبرنامج النووي والتحقق من هذا التفكيك، والإشكالية الرئيسة هنا هي كيف يمكن الحكم بتحقيق التفكيك الكامل والنهائي؟ خاصة في ظل الاختلافات القائمة بين أطراف المحادثات السداسية.

2 - منع الانتشار، بمعنى كيفية التأكد من التزام كوريا بعدم تصدير التكنولوجيا النووية إلى الخارج، خاصة إلى الدول المناهضة للولايات المتحدة، وتؤكد كوريا في هذا الإطار بأنها تميز بين انتشار الصواريخ من ناحية، وانتشار الأسلحة والتكنولوجيا النووية من ناحية أخرى، وإنها تلتزم في هذا الإطار بحظر الانتشار النووي وبيع التكنولوجيا النووية سواء لدول أخرى أو لتنظيمات إرهابية، وانه لا داعي للربط بين كوريا الشمالية وقضية الانتشار النووي.

3 - تغيير النظام، فكوريا الشمالية تركز على حزمة التعويضات الاقتصادية والطاقة البديلة والضمانات الأمنية، والانفتاح على العالم الخارجي وتطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة واليابان، كشرط مسبق للتفكيك، لان تفكيك البرنامج قبل الحصول على تلك الضمانات والتعويضات قد

يؤدي إلى انهيار النظام، خاصة إن عملية التفكيك والتحقق من التفكيك قد تستغرق وفق بعض التقديرات 6 - 8 سنوات. ومن ثم فإن إي تسوية حقيقية للالزمة يجب إن تمر عبر حزمة المساعدات الاقتصادية والضمانات الأمنية بعدّها شروطا أساسية لبقاء النظام.

4 - الضمانات الأمنية، وهي مرتبطة بما تقدم، إذ تعد الضمانات الأمنية ضد أي هجوم عسكري أمريكي أحد المطالب الكورية الأساسية التي لا يتوقع تنازلها عنها.

وتعود المسألة إلى ما قبل بدء المحادثات السداسية، وتتراوح تلك الضمانات بين إعادة نشر القوات العسكرية الأمريكية في كوريا الجنوبية، وإخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية، ومرورا بتغيير السياسات العدائية الأمريكية تجاه كوريا الشمالية وأهمها حذف كوريا من قائمة الدول الراحية للإرهاب، وقائمة محور الشر، والتهديد بتوجيه ضربات استباقية، وتطبيع العلاقات الاقتصادية والسياسية، وانتهاء بتوقيع معاهدة عدم اعتداء، إلا إن الإدارة الأمريكية وخاصة الاتجاه المتشدد ترى إن تقديم تلك الضمانات الأمنية قد يمثل رسالة خاطئة للنظام الكوري الشمالي.

5 - التعويضات والمساعدات الاقتصادية، وتتركز المساعدات في مجال الطاقة أساسا بالإضافة إلى المساعدات الغذائية والتنمية، ويستند تشدد الإدارة الأمريكية إلى موقف الكونجرس الرفض لمنح أية امتيازات للنظام الكوري قبل تفكيك البرنامج النووي، ولذلك فقد اصدر الكونجرس عددا من القوانين المتشدد ضد كوريا منها قانون حقوق الإنسان في كوريا الشمالية في تشرين الأول (أكتوبر) 2004، كما تراجع المساعدات الأمريكية في مجالي الطاقة والغذاء وخصوصا بعد انهيار اتفاق الإطار 1994.

6 - الوضع النووي المستقبلي لكوريا الشمالية، إذ تصر بيونج يانج على حقها في بناء مفاعلين نوويين يعملان بالماء الخفيف كبديل للبرنامج النووي الحالي، وعلى حقها في امتلاك برنامج نووي سلمي، فيما يقوم الموقف الأمريكي ليس فقط على رفض امتلاكها برنامجا نوويا عسكريا، ولكن أيضا رفض امتلاكها لأي برنامج نووي بما في ذلك البرنامج السلمي. وقد لعبت الولايات المتحدة دورا مهما في تجميد مشروع بناء المفاعلين النوويين اللذين يعملان بالماء الخفيف بموجب اتفاق الإطار 1994.

7 - البرنامج الصاروخي الكوري الشمالي، فبالرغم من أهمية القدرات النووية لكوريا الشمالية، إلا إن القدرات الصاروخية لا تقل أهمية عن القدرات النووية، وقد أشارت تقارير أمريكية في عام 2006، إلى إن كوريا الشمالية تمتلك أكثر من 800 صاروخ ذاتي الدفع بعضها يمكنه حمل أسلحة كيميائية أو بيولوجية، كما إن بعض صواريخها القصيرة المدى تستخدم الوقود الصلب مما يعني إمكانية إطلاقها بسرعة أكبر وصعوبة صد هجومها خاصة في حالة إطلاقها على كوريا الجنوبية.

وتعقدت مشكلة البرنامج الصاروخي بعد التجارب التي قامت بها بيونج يانج في 5 تموز (يوليو) 2006، إذ شملت التجارب الصاروخية صاروخا من طراز تايبودونج - 2 بعيد المدى عابر القارات الذي يمكنه الوصول إلى الشواطئ الأمريكية، وقد عكست هذه التجارب رغبة كورية

شمالية في إدخال متغير جديد في معادلة التوازن الاستراتيجي في منطقة شمال شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ.

والواقع ان كوريا الشمالية أثبتت فعليًا من خلال تلاعبها بالولايات المتحدة على مر هذه السنين مقولة (ان لم تستطع قتال القوي فاخذه)، وقد فعلت ذلك، إذ قامت بشراء النفط من خلال اتفقاتها المتعددة مع الولايات المتحدة أكثر من مرة حتى استطاعت إجراء تجربة نووية في 9 تشرين الاول (اكتوبر) 2006، وهو ما أكد حصولها على الاسلحة النووية وتمكنها منها، وبذلك فقد حصلت على الورقة الأقوى في صراعها مع امريكا وأمنت التوازن العسكري الأقصى بينها وبين الأخيرة وهو توازن الرعب النووي، ما أدى الى حصانتها من التعرض لهجوم نووي من أمريكا وغيرها خوفًا من الرد المقابل وما يسمى بالضربة الثانية[509].

وهناك من يرى (ان ضعف وتناقض الرسائل الدولية الموجهة الى النظام الكوري لا ينفي أيضا مسؤولية الولايات المتحدة ذاتها عن دفع النظام الكوري الى الاصرار على البديل النووي العسكري. ونشير هنا بشكل خاص الى السياسة المتشددة التي تبنتها الولايات المتحدة ضد النظام الكوري، خاصة منذ وصول إدارة بوش الى السلطة وتراجع الجناح المؤيد للمنهج السلمي في إدارة أزمة البرنامج النووي الكوري. فقد تمسكت الولايات المتحدة بمطلب (التفكيك الكامل والنهائي الذي يمكن التحقق منه) كشرط مسبق لأية تنازلات أو امتيازات أو تعهدات يمكن تقديمها للنظام الكوري، وهو ما أدى الى تعميق أزمة الثقة بين النظام الكوري والولايات المتحدة واليابان، وتعميق الادراكات السلبية لهذا النظام إزاء المجتمع الدولي والنيات الحقيقية للولايات المتحدة بشأن مستقبل هذا النظام، وهو ما أدى في النهاية الى فشل المحادثات السادسة في انجاز تقدم ملموس طوال الجولات الخمس التي عقدت حتى تاريخ إجراء التجربة النووية الأولى[510].

ثالثًا: العلاقة في ظل ادارة الرئيس باراك أوباما (2008 - 2016)

تبنت ادارة الرئيس باراك أوباما سياسة جديدة تجاه كوريا الشمالية وعرفت ب (الصبر الاستراتيجي) وتهدف الى الضغط على النظام في بيونج يانج والاصرار على عودة كوريا الشمالية الى المحادثات السادسة. وتتضمن العناصر الرئيسية في هذه السياسة الاصرار على التزام بيونج يانج بخطوات نزع السلاح النووي كما تعهدت سابقا في المحادثات السادسة، وتنسيق وثيق مع الحلفاء وهما كوريا الجنوبية واليابان، ومحاولة اقناع الصين باتخاذ خط اكثر تشددًا من كوريا الشمالية، وتطبيق الضغوط على بيونج يانج من خلال منع التسلح والعقوبات. وقد بين المسؤولين الامريكيين انه في الظروف الملائمة، يسعون الى صفقة كاملة لنزع السلاح النووي الكوري الشمالي كاملا ولعودة العلاقات الطبيعية والمساعدة المهمة، لكنهم يصرون على ان تجمد نشاطاتها النووية ووقف التجارب قبل العودة الى المفاوضات.

وهذه السياسة هي بتنسيق وثيق مع كوريا الجنوبية ومترافقة بمناورات عسكرية واسعة لإظهار قوة التحالف الامريكي - الكوري الجنوبي[511]. وبحلول نهاية نيسان (أبريل) 2008، قامت إدارة أوباما بمراجعة السياسة تجاه كوريا الشمالية، بضمنها محادثات الأطراف السادسة وكان المتوقع

أن إدارة أوباما سوف تواصل صيغة الإطراف الستة. وقد تسعى أيضا لمناقشات ثنائية لحل المأزق الحالي. إذ وصفت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون في أول مؤتمر صحفي لها كوزيرة المحادثات السادسة "بالأساسية". وفي جلسة التصديق عليها أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ في 13 كانون الثاني (يناير) 2009. قالت الوزيرة كلينتون بأنها بينما تراجع سجل المفاوضات حتى الآن، كان الهدف إنهاء كل من برنامج معالجة البلوتونيوم وبرنامج اليورانيوم عالي التخصيب. أن كان موجودًا، وإنهاء الانتشار النووي لكوريا الشمالية مع الآخرين. كما عرض وزير الدفاع الأمريكي روبرت غيتس تقييمه أمام لجنة خدمات القوات المسلحة في مجلس الشيوخ الأمريكي في أواخر كانون الثاني (يناير) 2009، بقوله:

(في كوريا الشمالية، المحادثات السادسة حاسمة في تقديم بعض الزخم للإمام - خصوصًا فيما يتعلق بإنتاج البلوتونيوم الكوري الشمالي- على الرغم من عدم اعتقادي بأن أي أحد يستطيع الادعاء في أنه راض تمامًا بالنتائج لحد ما. هذه المحادثات توجد طريقًا محددًا وإزالة مأمولة لقدرتها على إنتاج بلوتونيوم أكثر أو تخصيب اليورانيوم، وتقليص احتمالية الانتشار النووي. ويبقى هدفنا نزع الأسلحة النووية، لكنه لا يزال علينا أن نرى فيما إذا كانت كوريا الشمالية قادرة على التخلي عن طموحاتها النووية تمامًا) [512].

وتصاعدت الأزمة النووية لكوريا الشمالية مع الولايات المتحدة والمجتمع الدولي مرة أخرى في ظل إدارة الرئيس باراك أوباما، ففي تحد صارخ للمجتمع الدولي قامت كوريا الشمالية في 5 نيسان (أبريل) 2009، بإطلاق صاروخ بعيد المدى لكن هذه التجربة لم تحقق أهدافها، فضلًا عن قيامها بإجراء تجربة نووية ثانية في 25 حزيران (يونيو) 2009، أعقبها قيام بيونج يانج بتجربة سبعة صواريخ قصيرة المدى، مما دفع الإدارة الأمريكية إلى حث المجتمع الدولي وحشد التأييد لنقل الأزمة إلى مجلس الأمن. وبالفعل صدر قرار مجلس الأمن المرقم 1874.

وواقع إن سياسة إدارة الرئيس أوباما تسير في مسارين بشكل متواز، تعمل من خلال المسار الأول على التواصل الثنائي وتسعى واشنطن من خلال مبعوثها لكوريا الشمالية إلى إتباع سياسة تهدف إلى محاولة تنقية أجواء العلاقات بين البلدين، إما المسار الثاني فيتمثل في إتباع سياسة متعددة الأطراف تلعب فيها الدول الإقليمية الرئيسة في شمال شرق آسيا دورًا فاعلاً وخاصة كوريا الجنوبية واليابان إلى جانب الصين التي لديها صورة واقعية لما يحدث داخل كوريا الشمالية، إذ تسعى الإدارة الأمريكية لتحقيق مصالحها بين شطري شبه الجزيرة الكورية وحل القضايا الخلافية بين اليابان وكوريا الشمالية والعمل على إدماج كوريا الشمالية في المجتمع الدولي وبيان الفوائد الاقتصادية التي ستعود على كوريا الشمالية نتيجة الاندماج في المجتمع الدولي. وكذلك الفوائد التي ستعود على الأطراف الأخرى إذ إن الاستقرار في منطقة شمال شرق آسيا أمر مهم لتحقيق الاستقرار على المستوى العالمي [513]، وما يدعم هذه الرؤية عدد من العوامل أهمها [514]:

1 - وجود اتجاه قوي داخل مؤسسات صنع القرار الأمريكية وعدد من المسؤولين عن الملفات الآسيوية، يرفض فكرة دفع النظام الكوري الشمالي إلى الانهيار عبر إحكام العزلة والحصار، ويرى في المقابل إن المفاوضات هي الوسيلة الأمثل لتسوية الخلاف مع هذا النظام.

2 - لا يتوقع إن تضحى سيؤل بسياستها الطبيعية مع كوريا الشمالية. (ويبدو إن خوفهم من حدوث انفجار داخلي في بيونج يانج قد يضطرهم فجأة إلى تحمل مسؤولية رفاهية مواطني الشمال.. هذا فضلا عن وجود مقولة تفيد انه إذا كان النظام الشمالي سيسقط على أية حال، فلا جدوى من المخاطرة بوقوع حرب بسبب القضية النووية)[515].

3 - إن القضية الأولى لدى كوريا الشمالية هي ضمان بقاء النظام وعدم انهياره تحت تأثير ضغط أو عدوان خارجي، أو تحت تأثير الأزمة الاقتصادية الداخلية، بينما تمثل القضايا الأخرى بما في ذلك البرنامج النووي، أدوات للحفاظ على بقاء النظام في مواجهة تلك التهديدات، وهنا تبرز إمكانية إن يميل النظام الكوري إلى التعاطي الإيجابي مع الإشارات التعاونية في ظل ما يحققه امتلاك السلاح النووي من تعميق الشعور بالثقة في التعامل مع الولايات المتحدة وجيرانه الإقليميين، وتراجع الشعور بالاستهداف الخارجي.

4 - دور الصين في تشجيع تلك السياسة في ضوء وجود مصلحة صينية لتحقيق تحول تدريجي للنظامين السياسي والاقتصادي الكوري وفقا للنموذج الصيني في التحول، ولاشك إن مثل تلك السياسة تجاه كوريا الشمالية ستضمن عدم الانهيار المفاجئ للنظام الكوري، كما ستضمن توفير المساعدات الاقتصادية والمالية الغربية اللازمة لعملية التحول، وبما يعني تقليل نصيب الصين من تكلفة عملية التحول تلك.

5 - الاستفادة من الفرضيات النظرية حول العلاقة بين النظام الديمقراطي والسياسة الخارجية السلمية، الأمر الذي يعني إن مساعدة النظام الكوري على التحول التدريجي نحو الديمقراطية والليبرالية الاقتصادية وتعميق حالة الاعتماد المتبادل بين الاقتصاد الكوري ومنطقة آسيا - المحيط الهادئ سوف تساهم في انتهاج هذا النظام سياسة خارجية سلمية، بمعنى آخر، فإن كوريا ديمقراطية أكثر ضمانا لتحقيق الاستقرار في المنطقة من كوريا الشيوعية.

بالمقابل جاءت إحداه تبادله القصف المدفعي بين الكوريتين في تشرين الثاني (نوفمبر) 2010، لتدفع الإدارة الأمريكية إلى إتباع منهج أكثر تشددا وصرامة تجاه كوريا الشمالية. وأكد المسؤولون الأمريكيون على رسالة مفادها إن التصرفات السيئة من جانب كوريا الشمالية لابد من التعامل معها بحزم وقوة من الآن فصاعدا، وإن تكرار قيام بيونج يانج لهذه التصرفات في المستقبل لن يمر دون عواقب وخيمة عليها. كما سارعت واشنطن أيضا إلى مطالبة حلفائها بفرض عقوبات اقتصادية شاملة على كوريا الشمالية، والتخلي عن المحادثات السداسية الرامية إلى تفكيك البرنامج النووي الخاص بهم. ويمكن تفسير الموقف الأمريكي المتشدد في ضوء عدة اعتبارات أهمها[516]:

- رغبة الإدارة الأمريكية في المحافظة على قوتها في المنطقة وتعميق تحالفها الأمني والاستراتيجي مع اليابان وكوريا الجنوبية في ضوء ما تمثله كوريا الشمالية من خطر ومن خلفها الصين في منطقة البحر الأصفر، والذي يبرر وجودها العسكري المكثف في منطقة شرق آسيا، ومواجهة الأصوات الراضة للوجود الأمريكي في المنطقة.

- سعي واشنطن إلى توجيه رسالة تحذير قوية إلى الصين، بعد تزايد قوتها العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية، والذي شجعها على اتخاذ مواقف أكثر تصلباً في منازعاتها الإقليمية مع الدول المجاورة، خاصة اليابان بشأن الجزر المتنازع عليها في بحر الصين الشرقي، وهنا نجد إن الموقف المتشدد تجاه كوريا الشمالية والمناورات العسكرية المشتركة مع اليابان وكوريا الجنوبية تهدف إلى إبلاغ قادة الصين بحقيقة أنهم لن يكونوا أمنين، إذا ما استمرت محاولاتهم لتغيير الوضع القائم في بحر الصين الشرقي.

- حاجة الإدارة الأمريكية إلى توافقات سياسية داخلية لحل العديد من الملفات الداخلية، واسترضاء بعض الأصوات المعارضة لمنهج الإدارة في التعامل مع الصين وكوريا الشمالية، كما أنها أيضاً تأتي في إطار الاستجابة لمتطلبات صناعة السلاح الأمريكية وجذب حلفاء الولايات المتحدة في شرق آسيا، إلى مشاريع دروع صاروخية دفاعية مشابهة لتلك التي يتم إنشاؤها في أوروبا الشرقية، لمواجهة الخطر الداهم من جانب كوريا الشمالية.

وبعد التجربة النووية الكورية الشمالية الرابعة في 6 كانون الثاني (يناير) 2016، أبدت واشنطن شكوكاً فيما أعلنته بيونج يانج، وأوضحت أن الأدلة والتقييمات التي لديها لا تتوافق مع ادعاءات كوريا الشمالية بنجاح هذا الاختبار، وقال جوش أرنست، المتحدث بأسم البيت الأبيض، إن (التحليلات الأولية لدينا والأدلة الحالية لا تتسق مع ادعاءات كوريا الشمالية بأنها قامت بتجربة ناجحة لقنبلة هيدروجينية.. وسنستمر في العمل لمعرفة تفاصيل الاختبار، وسنراقب الموقف ونستمر في تقييم الأدلة)، مضيفاً أن (كوريا الشمالية تعد أكثر دولة منعزلة، وستتزايد عزلتها الدولية بسبب تصرفاتها، ليس فقط فيما يتعلق بالتجارب النووية، لكن أيضاً فيما يتعلق بتجارب الصواريخ الباليستية). وطالب أرنست بأن تقوم كوريا الشمالية بالتوقف عن تلك التصرفات أيضاً كافة، والقيام بدور في تحقيق الاستقرار لشبه الجزيرة الكورية واليابان ومنطقة الباسيفيك، مبيئاً التزام الولايات المتحدة بحماية أمن حلفائها في المنطقة، وضمان أمن كوريا الجنوبية واليابان والصين. من جهة أخرى وعد البيت الأبيض برد مناسب على استفزازات كوريا الشمالية، وقال نيد برايس، الناطق بأسم مجلس الأمن القومي في البيت الأبيض، في بيان (ندين كل انتهاك لقرارات مجلس الأمن الدولي، وندعو كوريا الشمالية من جديد إلى احترام التزاماتها وتعهداتها الدولية)، مضيفاً أن الولايات المتحدة (سترد بشكل مناسب على كل الاستفزازات الكورية الشمالية) [517].

لقد شكل إعلان كوريا الشمالية عن تجربتها النووية الرابعة نكسة لاستراتيجية الولايات المتحدة الهادفة للحد من انتشار الأسلحة النووية، والذي عدّ أحد ركائز السياسة الخارجية التي أطلقها الرئيس باراك أوباما في خطابه الشهير في براغ عام 2009، بدعوته إلى عالم خالٍ من الأسلحة النووية، ومنذ إعلان كوريا الشمالية عن نجاح تجربتها الأولى لقنبلة هيدروجينية، هاجم الخصوم الجمهوريون للرئيس الأمريكي استراتيجيته حيال بيونج يانج، وقال إد رويس، رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب أنه فشل ذريع، داعياً إلى (ممارسة المزيد من الضغوط بشكل ملح لمواجهة تهديدات كوريا الشمالية)، ورد وزير الخارجية الأمريكي جون كيري بأن الولايات المتحدة (لم تقبل ولن تقبل أن تمتلك كوريا الشمالية السلاح النووي).

وهناك من يرى ان ادارة أوباما لم تطبق بالكامل القانون الامريكي في مجال العقوبات، إذ استهدفت منظمات كورية شمالية أقل مقارنة مع ما قامت به بالنسبة لدول البلقان وبورما، وكوبا وايران وزيمبابوي. ولذلك تبدو الادارة الامريكية قد فشلت في مقاربتها مع كوريا الشمالية، وتبدو سياسة الحوار الدبلوماسي وليس حول نزع الاسلحة النووية مع بيونج يانج هي الاله لكن العملية الدبلوماسية لا تزال مجمدة[518].

وفي 10 شباط (فبراير) 2016 صوت مجلس الشيوخ الامريكي لصالح مشروع قرار، يقضي بتشديد العقوبات على كوريا الشمالية بعد اجرائها تجارب نووية وصاروخية في مطلع العام، وقال السيناتور بوب مينينديز، أحد رعاة مشروع القانون، ان المشروع الذي وافق عليه مجلس النواب (لا يدع مجالاً للشك بشأن تصميمنا على تحييد أي تهديد بدبلوماسية قوية وواقعية للوصول الى الهدف الواضح، المتمثل في نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية). ويشدد مشروع القانون العقوبات المفروضة على البرامج النووية والصاروخية الباليستية الكورية الشمالية، ويطلب الحكومة الامريكية بالتحقيق في الأنشطة الجديرة بالعقوبات، وفرض عقوبات على الذين يدعمون النظام في كوريا الشمالية، وتطبيق عقوبات بسبب الهجمات الالكترونية وانتهاكات حقوق الانسان من جانب كوريا الشمالية[519]. وقد وقع الرئيس الامريكي باراك أوباما في 16 اذار (مارس) 2016 الأمر التنفيذي بالعقوبات الجديدة، وأكد البيت الابيض ان الرئيس وقع أمراً تنفيذياً لهذه العقوبات التي تستهدف قطاعات الطاقة والمال والشحن البحري. كما بينت الوثيقة ان (هذه الاجراءات لا تستهدف شعب كوريا الشمالية بل الحكومة، وتستهدف العقوبات خصوصاً إدارة الدعاية في حزب العمال الكوري الشمالي، فضلاً عن شركات التعدين التي توفر للدولة جزءاً من السيولة التي تحتاجها البلاد، إذ تقدر وزارة الخزانة الامريكية عائدات الفحم بأكثر من مليار دولار سنوياً[520].

وهناك من ينتقد سياسة (الصبر الاستراتيجي) بأنها سمحت لبيونج يانج في السيطرة على الموقف والتحسين التدريجي لبرامجها النووية والصاروخية، وقد انتهكت بشكل فاضح قرارات مجلس الامن بإطلاق الصواريخ والتجارب النووية. فالسياسة لا تعتمد فقط على اظهار قدرة الصين المتزايدة لاقناع كوريا الشمالية، ولكنها تعتمد ايضاً على استمرار وحدة حلفاء الولايات المتحدة، والمنهج الذي يوصي اذا اتخذ الحلفاء مناهج متباينة. فانهيار محادثات نزع الاسلحة النووية قد عزز القلق حول الانتشار النووي وامكانية لجوء بيونج يانج الى مصادر دخل اخرى. وبسبب الاءاء الاقتصادي الضعيف لكوريا الشمالية هناك مخاوف قوية من انها قد تباع تكنولوجيا النووية أو المواد المشعة الى بلدان اخرى أو فاعلين من غير الدول. ويشير الخبراء الى دلائل للتعاون النووي مع سوريا وليبيا[521].

وتبقى الحقيقة المهمة وهي ضرورة استمرار تقسيم كوريا لمزيد من المحافظة على التوازن في آسيا بشكل عام وهو مهم للولايات المتحدة بل ومهم للغاية حتى الآن خاصة ظهور الخوف والترقب في اليابان الحليف الامريكي المطيع والمتوازن حتى الآن خاصة مع ظهور التطور التسليحي في كوريا الشمالية ودخولها المعترك النووي[522].

المبحث الثاني

العلاقة مع الأمم المتحدة

ساهمت الأمم المتحدة في الحرب الكورية (1950 - 1953) إذ شكلت المنظمة قوات دولية قاتلت القوات الكورية الشمالية، وبدأت النظرة الى الأمم المتحدة كأداة لسياسة الجور التي تنتهجها الولايات المتحدة الأمريكية. وكذلك النظر الى اللجنة التي فوضت الأمم المتحدة اليها توحيد كوريا وإعادة إعمارها، بوصفها أداة في يد الولايات المتحدة للتدخل في شؤون الشعب الكوري الداخلية[523].

وقد طرحت القضية الكورية في دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1972، وعن هذا يوضح الجنرال كيم ايل سونج بالقول: (ان موقفنا وموقف عدونا متعارضان من حيث الاساس في الوقت الحاضر فيما يخص مناقشة المسألة الكورية في دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا العام. ويستخدم الامبرياليون الامريكيون وحكام كوريا الجنوبية.. تكتيك تأجيل مناقشة المسألة الكورية في دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة. يقولون بأن لا حاجة للجمعية العامة للأمم المتحدة لمناقشة المسألة الكورية. وبأن مناقشتها واجبة التأجيل لأن المحادثات قد بدأت ما بين منظمتي الصليب الاحمر في شمال كوريا وجنوبها والحوار دائر ما بين الشمال والجنوب (20 ايلول (سبتمبر 1972). بتأجيل مناقشة المسألة الكورية في دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة، يحاول الامبرياليون الامريكيون ان يستروا سياستهم العدوانية حيال كوريا، في حين ان حكام كوريا الجنوبية يريدون ابقاء مرابطة جيوش العدوان الامبريالية الامريكية في كوريا الجنوبية. ولذا، فان تكتيك الامبرياليين الامريكيين وحكام كوريا الجنوبية حيال الأمم المتحدة، هو عدواني ومناهض للشعب من اوله الى آخره.

انا نرى انه ينبغي للأمم المتحدة ان توازر كفاح الشعب الكوري في سبيل تحقيق توحيد وطنه توحيداً مستقلاً وسلمياً، في ظروف اجراء الحوار ما بين الشمال والجنوب، واستمرار المحادثات ما بين منظمتي الصليب الاحمر في شمال كوريا وجنوبها، وصدور البيان المشترك للشمال والجنوب الداعي لوحدة الأمة الكورية في توحيد الوطن توحيداً سلمياً وخالصاً من تدخل القوى الخارجية. فاذا ما أرادت الأمم المتحدة ان توازر توحيد كوريا توحيداً مستقلاً وسلمياً، ان تتخذ من الخطوات ما يؤاتي كفاح الشعب الكوري في سبيل توحيد وطنه سلمياً على مبدأ تقرير المصير القومي. على الامم المتحدة أولاً، أن تحل لجنة الامم المتحدة لتوحيد كوريا وانعاشها، وتنزع قبعة قوات الامم المتحدة عن رؤوس جنود الامبريالية الامريكية العدوانية التي تحتل كوريا الجنوبية تحت لافتة الامم المتحدة، وتجعلهم ينسحبون من كوريا الجنوبية. وفي الوقت ذاته، عليها ان تلغي كل ما اتخذ من قرارات وخطوات تناهض كفاح الشعب الكوري في سبيل توحيد البلد، وان تتخذ قراراً يؤيد توحيد كوريا توحيداً مستقلاً وسلمياً. لاشك ان الامم المتحدة، اذا هي اتخذت مثل هذه الاجراءات، فسوف تنشأ ظروف أشد مؤاتة لتوحيد كوريا سلمياً[524].

وفي 1973 ولأول مرة في تاريخ الأمم المتحدة، حضر ممثل لجمهورية كوريا الشمالية في دورة الجمعية العمومية، بصفة مراقب. وفي عقد الثمانينيات من القرن الماضي بقيت كوريا الشمالية تعارض بشدة، الاقتراح القائل بأن كلتا الكوريتين ينبغي ان تصبحا عضوين في الأمم المتحدة في آن واحد، ولذلك أدعت كوريا الشمالية بأن من شأن ذلك ان يسهم في استدامة انقسام كوريا. وبحلول عام 1991 قبلت كوريا الشمالية ان تدخل في عضوية الأمم المتحدة هي وجمهورية كوريا[525].

وجاء قرار كوريا الشمالية بالانسحاب من معاهدة الحد من الاسلحة النووية ليصل بالعلاقات الامريكية- الكورية الشمالية الى حالة من التوتر، مما فرض ضرورة متابعة المحادثات في القضية النووية. وبمبادرة من الولايات المتحدة، صدر بيان رئاسي عن مجلس الأمن في الأمم المتحدة في 31 اذار (مارس) 1994، بطالب كوريا الشمالية أن تقبل تفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والا تفرض عليها عقوبات، لكنها رفضت الطلب[526].

وقد ساهمت الأمم المتحدة بدور محدود في معالجة الازمة الانسانية في كوريا الشمالية، ففي عام 2003 وجهت المنظمة الدولية نداءً لجمع مبلغ 100 مليون دولار لشراء كميات إضافية من الغذاء لحوالي 7، 9 ملايين فرد في كوريا الشمالية تعرضوا لخطر المجاعة. وبين برنامج الغذاء العالمي في 15 ايلول (سبتمبر) 2003 انه يحتاج الى 194876 طنا من الاغذية تبلغ قيمتها 100 مليون دولار. وأعلنت مديرة البرنامج كاترين برتيني في بيان لها، برفع المبلغ الاضافي في المعونات في اطار البرنامج الى 876933 طن من الغذاء بتكلفة اجمالية تبلغ 3، 58 ملايين دولار. ولعبت السياسة الحكومية في التوزيع غير المتساوي للمساعدات، والقيود المفروضة على تنقل المواطنين، وتحديد الحكومة لحركة المنظمات الانسانية دورًا مهمًا في تفاقم الازمة في البلاد[527].

أولاً: انتهاك قرارات مجلس الأمن لعب مجلس الأمن الدولي دورًا واضحًا في تطور الأزمة الكورية الشمالية مع المجتمع الدولي، فبعد التجارب الصاروخية التي قامت بها بيونج يانج في 5 تموز (يوليو) 2006، حاولت الولايات المتحدة واليابان فرض عقوبات اقتصادية ضد كوريا الشمالية الا ان روسيا والصين رفضتا اصدار قرار من مجلس الامن بذلك، كما رفضتا التصعيد السياسي والعسكري ضدها، ولذلك اكتفى قرار مجلس الأمن 1695 بإدانة التجارب الصاروخية ومطالبة كوريا الشمالية بوقفها وتعليق جميع الانشطة المتعلقة ببرنامجهما الصاروخي والالتزام بتعهدها الطوعي بوقف تلك التجارب، والعودة الى المحادثات السداسية دون شروط، وتنفيذ "اعلان بكي" ايلول (سبتمبر 2005)، والتخلي عن جميع برامج الاسلحة النووية والعودة الى معاهدة عدم الانتشار النووي.

ورغم ان القرار 1695 عدّ التجارب الصاروخية الكورية الشمالية تعرض السلام والاستقرار والأمن في المنطقة وخارجها للخطر، الا انه لم يشر الى استناده الى احكام الفصل السابع من الميثاق، واكتفى بحصر العقوبات في منع نقل وشراء القذائف والاصناف والمواد والسلع والتكنولوجيا المتعلقة بها من والى كوريا الشمالية ذات الصلة بالقذائف أو اسلحة الدمار الشامل،

ونقل أي موارد مالية ذات صلة بتلك البرامج، ولم يرق إلى فرض عقوبات اقتصادية شاملة[528].

وفي رده على التجربة النووية الأولى في 9 تشرين الأول (أكتوبر) 2006، عقد مجلس الأمن جلسة طارئة، اقترحت الولايات المتحدة فيها وبتأييد من اليابان العضو غير الدائم، مشروع قرار صارم يحظر، من بين أمور أخرى، كل إشكال التجارة بالسلع والمعدات العسكرية مع كوريا الشمالية، واعترضت الصين وروسيا، مقترحتين بدل ذلك إجراءات أقل صرامة، وشددتا على إن يتخذ إي قرار بموجب المادة 41 من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وهي المادة التي تسمح بتدابير اقتصادية وتدابير أخرى تجعل قرارات مجلس الأمن سارية المفعول لكنها تحول دون استخدام القوة العسكرية. ولذلك وافق مجلس الأمن بالإجماع على القرار 1718 في 14 تشرين الأول (أكتوبر) 2006، واستند القرار إلى المادة 41، (وعبر عن أقصى حالات القلق) إزاء تجربة كوريا الشمالية النووية، وأعلن إن على كوريا الشمالية (التخلي عن جميع الأسلحة النووية والبرامج النووية القائمة) فضلا عن (جميع البرامج الأخرى المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل والصواريخ البالستية) ب (طريقة كاملة ويمكن التحقق من صحتها ولا يمكن إلغاؤها). كما دعا كوريا الشمالية إلى (العودة فوراً إلى المحادثات السداسية من دون شروط مسبقة)، وطلب القرار من جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة اتخاذ جملة إجراءات لمنع دخول أية أنظمة أسلحة تقليدية وسلع ومواد معينة ثنائية الاستخدام إلى كوريا الشمالية، كما طلب من الدول الأعضاء اتخاذ تدابير (وفقاً لسلطاتها وتشريعها الوطني، وانسجاماً مع القانون الدولي)، للحيلولة دون نقل مفردات محظورة إلى كوريا الشمالية بتفتيش الشحنات وهي في طريقها إلى البلد ومنه، وقد أثار هذا الطلب جدلاً في كوريا الجنوبية، إذ دأبت حكومة الرئيس رو مو هيون على استبعاد المشاركة في جهود اعتراض سبل القطع البحرية الكورية الشمالية كجزء من مبادرة أمن الانتشار التي تقودها الولايات المتحدة، كما عبرت الصين عن معارضتها إجراءات تفتيش الشحنات[529]. وطالب القرار كوريا الشمالية بـ[530]:

1 - التوقف عن التجارب النووية أو الصاروخية.

2 - العودة إلى معاهدة حظر الانتشار النووي (NPT).

3 - تعليق برامجها لأسلحة الدمار الشامل والصواريخ البالستية.

والحقيقة إن نص القرار أثار تساؤلات مهمة حول حدود التصعيد المحتمل ضد كوريا الشمالية، ومدى فعالية القرار في إثنائها عن طموحاتها النووية، رغم موافقة روسيا والصين عليه. وتشير بعض التحليلات إلى إن القرار لم يستهدف البرنامج النووي الكوري بقدر ما استهدف تحقيق هدفين أساسيين، الأول هو الحفاظ على قوة الموقف الأمريكي بشأن مسألة الانتشار النووي. والثاني، هو إيصال رسالة قوية إلى إيران بأن المجتمع الدولي ومجلس الأمن لن يتردد في اتخاذ إجراءات عقابية ضدها في حالة عدم انصياعها للمطالب الأمريكية.

إلا إن القرار 1718 ورغم استناده إلى إحكام الفصل السابع، لكنه لا يمثل ضماناً لعدم تدهور الوضع الأمني في شبه الجزيرة الكورية، ولم يكن رادعاً قوياً للنظام الكوري، فقد استند إلى المادة 41 فقط وتحت إصرار الصين مما يعني عدم جواز الانتقال إلى استخدام القوة العسكرية قبل الرجوع إلى مجلس الأمن مرة أخرى، والحصول على تفويض من خلال قرار جديد، وهو أمر يصعب تحقيقه بالنظر إلى معارضة الصين وروسيا لهذا المستوى من التصعيد، فموافقتهما على بديل العقوبات لا يعني دعمهما لسيناريو التصعيد العسكري. وقد كان رفضهما لهذا السيناريو وراء إدخال التعديلات على الصيغة الأمريكية الأصلية للقرار [531].

وعند المقارنة بين القرارين 1695 و1718 نجد أن القرار 1718 قد توسع في نطاق الحظر المفروض على كوريا الشمالية مقارنة بالقرار 1695 إلا أنه يظل أيضاً حظراً نوعياً غير شامل، إذ يقتصر على التجارة العسكرية من أسلحة وغيرها، أو توفير المساعدات التقنية والخبرة المرتبطة بالمعدات العسكرية. واقتصرت العقوبات الاقتصادية على حظر تصدير السلع الفاخرة إلى كوريا الشمالية وتجميد الصناديق والأرصدة المالية والموارد الاقتصادية الأخرى ذات الصلة بالبرنامج النووي، دون أن يرقى إلى حظر اقتصادي شامل، وهنا تبرز حقيقة محدودة أثر مثل هكذا عقوبات على الاقتصاد والمجتمع الكوري الشمالي [532].

وفي 5 نيسان (أبريل) 2009، قامت كوريا الشمالية بإطلاق صاروخ بعيد المدى لكن هذه التجربة لم تحقق أهدافها، فضلاً عن قيامها بإجراء تجربة نووية ثانية في 25 حزيران (يونيو) 2009، أعقبها قيام بيونج يانج بتجربة سبعة صواريخ قصيرة المدى، مما دفع الإدارة الأمريكية إلى حث المجتمع الدولي وحشد التأييد لنقل الأزمة إلى مجلس الأمن. وبالفعل صدر قرار مجلس الأمن المرقم 1874، بموافقة جميع الأعضاء وأدان التجربة النووية الثانية لكوريا الشمالية إذ شدد هذا القرار العقوبات المالية والتجارية. وبرز ما تضمنه القرار [533].

- 1 - تشديد عملية تفتيش السفن الزاهية إلى والآتية من كوريا الشمالية، وتفتيش الشحنات الجوية.
- 2 - منع تجارة الأسلحة النووية وتكنولوجيا الأسلحة النووية وتجارة الصواريخ الباليستية.
- 3 - تجميد الأصول المالية الكورية الشمالية في بنوك الدول الأجنبية، وتمثل ذلك بقيام مجلس الأمن بفرض عقوبات على خمس هيئات كورية شمالية.

وكان القرار اختباراً لقدرة الصين على موازنة مصالحها في ادامة استقرار كوريا الشمالية وصورة الصين دولياً كصاحبة مصلحة مسؤولة. فبعد مفاوضات شديدة لعبت فيها الصين دوراً مركزياً، وافق مجلس الأمن على القرار 1874 والذي وضع عقوبات قوية وهادفة للحد من قدرة كوريا الشمالية لتمويل برنامجها النووي.

وفي الأشهر التي أعقبت صدور القرار، عملت الصين مع الولايات المتحدة وغيرها في المنطقة لتطبيق العقوبات [534].

كما بدأ التوتر في التصاعد مجددًا في نهاية عام 2012، وتزايد مع اطلاق قمر صناعي في 12 كانون الاول (ديسمبر) 2012، باستخدام تكنولوجيا صاروخ باليستي، اعقبتها التجربة النووية الثالثة في 12 شباط (فبراير) 2013، وقد استهدفت الاجراءات العقابية الدولية البرامج النووية وبرنامج الصواريخ، وحظر استيراد وتصدير الاسلحة والمواد والتكنولوجيا التي يمكن ان تساهم في البرامج النووية والصاروخية وبرامج اسلحة الدمار الشامل الاخرى، فضلا عن اجراءات اضافية شملت قطاعات التجارة والنقل والتمويل، من قبل الامم المتحدة وبشكل مستقل من قبل الاتحاد الاوربي، الذي عزز اجراءاته في 22 نيسان (ابريل) 2013 لتفعيل اجراءات قرار مجلس الامن المرقم 2094 في عام 2013. فيما قامت كوريا الشمالية بمزيد من الاعمال الاستفرازية والتصريحات (اعلان نيتها إعادة فتح منشأة يونج بيون النووية، ونشر صاروخين متوسطي المدى في الساحل الشرقي، والتهديد بضربات نووية وقائية ضد كوريا الجنوبية والولايات المتحدة، وإلغاء هدنة الحرب الكورية)[535].

وقد أدان مجلس الأمن الدولي بالاجماع ما قامت به كوريا الشمالية من اختبار نووي في 6 كانون الثاني (يناير) 2016، ووصف اعضاء المجلس الاختبار بأنه (انتهاك واضح لقرارات مجلس الامن)، وقال المجلس في ختام اجتماع طارئٍ دعت اليه الصين، ومشاورات مغلقة استمرت لأكثر من ساعتين، ان مجلس الامن يدين بشدة التجربة النووية لكوريا الشمالية، واصفًا الاختبار النووي بأنه انتهاك واضح لقرارات مجلس الأمن، وتهديد للسلام والأمن الدوليين، وتعهد بالعمل على صياغة قرار لفرض عقوبات جديدة ضد كوريا الشمالية. وقال ألبيو روسيلي، سفير أوروغواي لدى الامم المتحدة، الذي ترأست بلاده دورة مجلس الامن ان (أعضاء مجلس الامن اعربوا في السابق عن عزمهم اتخاذ مزيد من التدابير العامة في حالة إقدام كوريا الشمالية على اختبار نووي آخر، وتماشياً مع هذا الالتزام وخطورة هذا الانتهاك، فإن مجلس الأمن سيبدأ على الفور في وضع تدابير في قرار جديد لمجلس الأمن)، مشددًا على ان كل اعضاء مجلس الامن يرون ان الاختبار النووي يعد انتهاكًا واضحًا لقرارات مجلس الامن ويزعزع الاستقرار الاقليمي. كما ادان الامين العام للأمم المتحدة بان كي مون ما قامت به كوريا الشمالية، وقال ان (الاختبار تحت الارض الذي اعلنت عنه كوريا الشمالية ينتهك مرة اخرى كثيرًا من قرارات مجلس الامن على الرغم من الدعوة الموحدة من قبل المجتمع الدولي الى وقف هذه الانشطة، وهو ايضا خرق خطير للمعايير الدولية للتجارب النووية)، مؤكدًا ان (هذا العمل يقوض الجهود الدولية لمكافحة الانتشار النووي، وأنا أدينه بشكل لاليس فيه، وأطالب كوريا الشمالية بوقف أي أنشطة نووية اخرى، والوفاء بالتزاماتها في نزع الاسلحة النووية)[536].

وجاء قرار مجلس الامن رقم 2270، الذي صدر في 2 اذار (مارس) 2016، ليؤكد ما جاء في قرارات المجلس السابقة، الا انه تشدد في بعض الاجراءات، فضلا عما اقره من قيود تخص التدريب، أو التدريس للأفراد الكوريين الشماليين في المجالات التي قد تستفيد منها برامج التسلح الكورية الشمالية، مثل الفيزياء، والمحاكاة الحاسوبية، والهندسة النووية، والفضائية، وهندسة الطيران، فضلا عن الاجراءات الخاصة بتفتيش السفن والطائرات المتجهة لكوريا الشمالية، أو المتوجهة منها، وادراج كيانات وافراد جدد يحظر التعامل معهم[537]. فقد وضعت 16 شخصية

و12 منظمة على القائمة السوداء. وفرض حظر تصدير الفحم والحديد والذهب والتيتانيوم وأية معادن اخرى قد تستخدم في برنامج الصواريخ الباليستية، وحظر تأجير سفن أو طائرات أو تسجيلها باسم كوريا الشمالية. وتجميد الاصول الكورية الشمالية المرتبطة بالبرنامج النووي وبرنامج الصواريخ الباليستية، وحظر فتح فروع لمؤسسات مالية للدول الاعضاء في الامم المتحدة في كوريا الشمالية. واتخذ المجلس القرار بالاجماع واعلن مندوب الصين الدائم لدى الامم المتحدة ليوجيه يي ان العقوبات ليست غاية بحد ذاتها ولن توفر قرار ات مجلس الامن حلاً جوهرياً للقضية النووية في شبه الجزيرة الكورية، الا ان القرار الاخير يجب ان يكون حجرًا مهمداً للتسوية السياسية للقضية النووية في شبه الجزيرة الكورية. فيما اعلنت الخارجية الروسية انها تعلق الأمل على ان تقبل بيونج يانج قرار مجلس الامن الدولي بالشكل المناسب، وان تعود الى طاولة المفاوضات لتسوية الملف النووي في شبه الجزيرة الكورية، وفق اعلان بكين في 19 ايلول (سبتمبر) 2005، وتحقيق الانفراج العسكري السياسي في شمال شرق آسيا وتفكيك البنية التحتية للنزاع وصياغة آليات حقوقية دولية فعالة للأمن. وقال الرئيس الامريكي باراك أوباما ان المجتمع الدولي يتحدث بصوت واحد ليوجه رسالة الى بيونج يانج ان عليها التوقف عن البرامج الخطرة واختيار طريق افضل لشعبها[538].

وقد رفضت كوريا الشمالية العقوبات الجديدة التي فرضها مجلس الأمن الدولي عليها وعدتها جائزة وغير مشروعة وغير اخلاقية، متوقعة بمواصلة بناء ترسانتها النووية. وسبق صدور قرار العقوبات تهديد الرئيس كيم جونج أون باستخدام السلاح النووي، وقال (علينا ان نكون مستعدين في كل لحظة لاستخدام ترسانتنا النووية)، في تحد جديد للمجتمع الدولي. محذراً من ان الوضع في شبه الجزيرة الكورية المقسمة تدهور بشدة، مما يستوجب على كوريا الشمالية تغيير استراتيجيتها العسكرية، متوعداً بشن ضربات وقائية. من جانبها قالت وزارة الخارجية الكورية الشمالية في بيان لها، ان (تعزيز قوة الردع النووية لدينا هو ممارسة مشروعة لحقنا في الدفاع عن النفس وسيستمر طالما استمرت سياسة العداء الامريكية تجاهنا)[539].

والواقع ان تشديد العقوبات المفروضة على كوريا الشمالية بعد التجارب السابقة، من خلال وضع تدابير اضافية مهمة، ولكن ليس هناك اجماع على ماهية هذه التدابير، وعدم فاعلية العقوبات الحالية، ويبدو ان جوهر المشكلة هو تحديد ما اذا كان يجب تشديدها أكثر أو الحوار، أو القيام بالأمرين معاً. فالولايات المتحدة وحليفاتها كوريا الجنوبية ترفضان مكافأة السلوك السيئ، وتشددان على وجوب ان تتخذ بيونج يانج خطوة ملموسة نحو نزع السلاح النووي قبل بدء محادثات جديدة معها، فيما يرى كثيرون ان هذا الشرط الاساسي غير واقعي تماماً.

وهناك من يرى ان العقوبات وحدها غير كافية بكل بساطة، ويجب ان تكون هناك امكانية للحوار على الرغم من صعوبة قبول ذلك، فالاستراتيجية الامريكية تقوم على ان تجاهل كوريا الشمالية ستؤدي الى اختفاء المشكلة. الا ان مشكلة كوريا الشمالية لا يمكن تجاهلها، وخاصة انها مصممة على المضي قدماً على طريق الاسلحة النووية. فالاولوية هي ايجاد السبل لمزيد من الضغوط على كوريا الشمالية من اجل الحد من قدراتها في الاسلحة النووية، وإقامة اتصالات دبلوماسية[540].

ثانيًا: انتهاكات حقوق الانسان تميزت كوريا الشمالية بانتهاكات حقوق الانسان الواسعة والمنتظمة، وبين التقرير الخاص للأمم المتحدة عن حقوق الانسان ان النظام السياسي مارس مختلف اشكال الانتهاكات لحقوق الانسان. فقد بين التقرير الخاص لعام 2010، ان من الواضح ان ست سنوات من المراقبة لوضع حقوق الانسان في كوريا الشمالية ان الظلم ضد عامة السكان والذي كانت السلطة مسؤولة عنه هو فظيع ومستوطن. وفي عام 2012 عبر مجلس حقوق الانسان عن قلقه العميق من الانتهاكات المستمرة لوضع حقوق الانسان في البلاد، وفي عام 2013 استنتج التقرير الخاص ان الطبيعة الواسعة والمنظمة لبعض انتهاكات حقوق الانسان يمكن ان يشار اليها بأنها جرائم ضد الانسانية مورست كجزء من اعتداءات منظمة وواسعة ضد السكان المدنيين. وسجلت الامم المتحدة وجود عدة قضايا ونماذج من انتهاكات حقوق الانسان، وهي [541]:

- 1 - التعذيب ومعاملة أو عقوبات قاسية وغير انسانية اخرى.
- 2 - الاعتقال التعسفي كأحد اشكال الاضطهاد وفقدان حكم القانون.
- 3 - الاختفاء القسري ومن ضمنه لأفراد اجانب.
- 4 - القيود الشديدة على الحقوق مثل حريات التفكير والاعتقاد والدين والرأي والتعبير والتجمع السلمي 5 - انتهاك الحق في الطعام.
- 6 - تقييد حرية الحركة والمعاملة القاسية للمواطنين وإعادتهم بالقوة.
- 7 - التمييز الواضح ضد مجموعات معينة ومنها المرأة والاطفال وغيرهم.
- 8 - انتهاكات اخرى لحق الحياة ومنها الاجهاض القسري وقتل اطفال الامهات المعتقلات.

المبحث الثالث

العلاقة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية

كان عقد الخمسينيات من القرن العشرين بداية العصر النووي في شبه الجزيرة الكورية، وانضمت دولتي كوريا الى الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإنشاءت مراكز البحوث النووية الوطنية: بيونج بيون (على بعد نحو 100 كم شمال بيونج يانج) في الشمال، وتاينونج في ضاحية سيئول في البداية، ثم انتقل الى دايدوك، في الجنوب. وبقيت البرامج النووية في كل دولة معزولة عن برامج الدولة الأخرى.

الا ان أوجه الشبه قد زالت في منتصف سبعينيات القرن العشرين، عندما فرضت كوريا الشمالية عزلة وسرية على برنامج تطوير الاسلحة النووية، واكتشفت الوكالة الدولية للطاقة الذرية نوايا كوريا الشمالية العسكرية لأول مرة في عام 1992، عندما كشف تقرير الجرد الأولي لكوريا الشمالية عن تناقضات خطيرة، خصوصاً في كمية البلوتونيوم المستخرج من مفاعل الجرافيت في يونج بيون، وعدد المرات التي استخرج فيها. وكان مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية وقتئذ هانز بليكس، ضمن الوفد الأول من المندوبين الدوليين الذين زاروا موقع يونج بيون في عام 1992. وأبدى الكوريون الشماليون لبليكس استعدادهم لتحويل مفاعلات الجرافيت التي لديهم الى مفاعلات تعمل بالماء الخفيف للمرة الأولى [542].

ويعد البرنامج النووي لكوريا الشمالية، بتفاعلاته المستمرة لأكثر من عقد ونصف عقد، إنموذجاً واضحاً لعيوب وثرغرات نظام حظر الانتشار النووي في العالم، الذي لم يفلح في تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية أو على الأقل، وقف الانتشار النووي في العالم وحصره ضمن الدول الخمس الكبرى النووية المعترف بها في المعاهدة، وهي الولايات المتحدة، وروسيا، وبريطانية، والصين، وفرنسا [543].

كانت نهاية مرحلة القطبية الثنائية والحرب الباردة، وتولي الولايات المتحدة القطب الأوحده بداية للسعي الى اقناع كوريا الشمالية بالتوقيع على اتفاقية الضمانات الخاصة بعمليات التفتيش للمنشآت النووية كخطوة أولى لإنهاء البرنامج النووي لكوريا الشمالية، وبالفعل وقعت بيونج يانج على معاهدة خاصة بعمليات تفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فينا في أواخر كانون الثاني (يناير) 1992، سمح خلالها لمفتشي الوكالة بتفتيش المنشآت النووية الكورية الشمالية في حزيران (يونيو) 1992، الا ان كوريا الشمالية سرعان ما أوقفت تعاونها مع الوكالة وعمليات التفتيش الخاصة بها في النصف الثاني من عام 1992، وأعلنت الوكالة عن تفاوت المعلومات حول كمية البلوتونيوم المنتجة والمعلنة من جانب كوريا الشمالية، ونتيجة لذلك طلبت الوكالة المسؤولين في كوريا الشمالية في التاسع من شباط (فبراير) 1993 بالسماح بعمليات تفتيش للمنشآت النووية الكورية الشمالية [544].

الا ان كوريا الشمالية رفضت قبول التفيتش من الوكالة الدولية للمجمع النووي في يونج بيون، وهددت بالانسحاب من معاهدة حظر الانتشار النووي في اذار (مارس) 1993، والتي ادت الى تهديد بضربة عسكرية وقائية من قبل الولايات المتحدة، وبعد مدة من الشد والجذب والتحذيرات والتهديدات المتبادلة بين الطرفين، زار الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر بيونج يانج في حزيران (يونيو) 1994 للقيام بجهود وساطة تنهي الأزمة النووية، ونتج عن هذه الزيارة إبرام اتفاق الإطار في 21 تشرين الاول (اكتوبر) 1994. وتلا ذلك مناشدتها للأمم المتحدة في عام 1995 لمعونات للمساعدة في تخفيف الوضع الانساني المتدهور الذي جعل البلاد قضية قلق دولي مستمر [545].

لقد انسحبت كوريا الشمالية من معاهدة حظر الانتشار النووي مرتين، الأولى عام 1993، والثانية عام 2003، وتمكنت من إجراء تجاربها النووية عامي 2006 و2009، دون إن تفلح العقوبات الدولية، سواء الصادرة عن مجلس الأمن، أو العقوبات الفردية من جانب الولايات المتحدة، في إثنائها عن وقف برنامجها [546].

وفي 6 كانون الثاني (يناير) 2003 عقد مجلس حكام الوكالة الدولية للطاقة الذرية جلسة طارئة واتخذ قرارًا استنكر فيه اجراءات كوريا الشمالية من جانب واحد، وهي الاجراءات التي عدت مثيرة لمخاوف كبيرة من الانتشار النووي. وطالب القرار بيونج يانج بالامتنال لمعاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية والتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والسماح لمفتشي الوكالة بالدخول لاتمام مهامهم. الا ان كوريا الشمالية ردت على القرار في 10 كانون الثاني (يناير) 2003 بالانسحاب من معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية [547].

واشار تقرير أعده المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية يوكيا أمانو ونشر في ايلول (سبتمبر) 2011، الى ان تصميم مجموعات أجهزة الطرد المركزي المتعاقبة التي في المنشأة وخصائصها الفيزيائية متسقة على العموم مع تصميم نشر من خلال شبكة عبد القدير خان. وان المعلومات اشارت الى ان كوريا الشمالية سعت الى حيازة مواد ومعدات ملائمة للاستخدام في برنامج تخصيب من طائفة واسعة من الموردين، وقد زودت شبكة خان في تسعينيات القرن الماضي كوريا الشمالية بطقم تشغيل لأجهزة الطرد التي تضمنت اجهزة طرد من الجيل الاول P1 واجهزة طرد من الجيل الثاني P2 معتمدة على تصاميم باكستانية.

وكانت كوريا الشمالية قد نقلت سرًا من قبل مواد ومعدات وتكنولوجيا متصلة بتطوير اسلحة نووية ووسائل ايصالها الى دول اخرى. ورجحت الوكالة الدولية ان تكون كوريا الشمالية مصدر سادس فلوريد اليورانيوم الذي عثر عليه في اسطوانة شحنتها شبكة خان الى ليبيا في عام 2001، واستنتجت الوكالة ان كوريا الشمالية شاركت بشكل روتيني ايران في بنود محظورة ذات صلة بالقذائف الباليستية في انتهاك للعقوبات التي فرضتها الامم المتحدة على كوريا الشمالية، ويعتقد ان عمليات النقل تلك تمت عبر رحلات مبرمجة ومنظمة عبر دولة ثالثة مجاورة، يعتقد العديد من الدبلوماسيين في الامم المتحدة انها الصين [548].

وبعد التجربة النووية الكورية الشمالية الرابعة في 6 كانون الثاني (يناير) 2016، عدت الوكالة الدولية ذلك تحديًا جديدًا للمجتمع الدولي، وانتهاكًا لقرارات الامم المتحدة، وقال مدير الوكالة يوكيا أمانو ان (التجربة النووية لكوريا الشمالية تشكل، إذ تأكدت، انتهاكًا أكيدًا لقرارات مجلس الامن الدولي)[549]. وهي ضربة جديدة للنظام الدولي لمنع الانتشار النووي، وامكانية امتلاك الاسلحة النووية خارج نطاق اتفاقية حظر الانتشار النووي الموقعة في عام 1968، وطريقة التعامل مع مختلف الحالات، سواء بالتشجيع والحماية من أي نقد، أو بغض الطرف، كما هو في حالة اسرائيل، وفرض بعض العقوبات الوقائية، كما حدث مع الهند وباكستان، أو حتى بالدخول في تعاون نووي سلمي مع بعضها، مثل ماجرى بين الولايات المتحدة والهند، وهذه الحالات هي التي دعت البعض الى وصف ردود الافعال الدولية على التجربة النووية الكورية الشمالية الرابعة بأنها نوع من النفاق، أو التعامل بمعايير مزدوجة[550].

فالوكالة الدولية للطاقة الذرية وهي الجهة المخولة تطبيق المعاهدة والمراقبة والتفتيش على عمليات تخصيب اليورانيوم لم تمتلك بعد الصلاحيات القانونية أو المالية أو الأدوات التكنولوجية التي تمكنها من أداء دورها في الرقابة والتفتيش لوقف الانتشار النووي. وكما فعلت كوريا الشمالية، تستطيع الدول التي تمتلك برامج نووية في إي لحظة طرد المفتشين الدوليين أو إعاقة عملهم، دون إن تكون هناك إجراءات دولية رادعة ضد هذه الدول. وعندما يتصل الأمر باتخاذ قرار بشأن ما إذا كانت إحدى الدول تدير برنامجا سريا لتصنيع الأسلحة النووية أم لا، فإن مفتشي الوكالة الدولية كثيرا ما يجدون أيديهم مقيدة، إما بسبب افتقارهم إلى السلطة القانونية اللازمة لدخول المواقع كافة التي يرون ضرورة لتفتيشها، أو لان المختبرات التحليلية التابعة للوكالة قديمة، وعفى عليها الزمن، أو لان الوكالة تفتقد السبل اللازمة للحصول على القدر الكافي من صور الأقمار الصناعية[551].

في ضوء ماتقدم نجد انه وبالرغم من مبادرات المشاركة بعد تولي الرئيس أوباما السلطة، فإن سلسلة خروقات بيونج يانج عرقلت التقدم في المفاوضات اكثر. هذه الخروقات للقانون الدولي بدأت دورة دورية من الفعل ورد الفعل، وفيها ركزت الولايات المتحدة على بناء توافق في مجلس الأمن ومعاينة كوريا الشمالية من خلال تشديد العقوبات متعددة الاطراف. فتجربة الصاروخ الباليستي في ايار (مايو) 2009، والتجربة النووية الثانية في تشرين الثاني (نوفمبر) من العام نفسه، حفزت اقرار قرار مجلس الامن المرقم 1874 والذي وضع سلسلة من العقوبات لمنع المنافع المالية عن نظام كوريا الشمالية. وبعد ذلك بثلاث سنوات تكررت الدائرة نفسها، أطلقت كوريا الشمالية صاروخين بعيدي المدى في عام 2012، واستجاب مجلس الامن بالادانة، واجرت كوريا الشمالية تجربة نووية في شباط (فبراير) 2013، واستجابت الولايات المتحدة مرة اخرى بعقوبات شديدة من خلال قرار مجلس الامن المرقمين 2087 و2094، وفي منتصف كانون الثاني (يناير) 2016، ناقش مجلس الامن كيفية الاستجابة للتجربة النووية الكورية في 6 كانون الثاني (يناير) 2016، وبالرغم من ذلك يشير الخبراء الى توقع امكانية ان تجري كوريا الشمالية تجربة نووية اخرى أو تجارب صاروخية بعيدة المدى لاحقا.

وقد يكون الاستثناء البارز لهذا الانموذج من الاتهام المضاد المتبادل حدث في شباط (فبراير) 2012، بعد وفاة الزعيم كيم جونج ايل بمدة قصيرة، وتقديمه (اتفاق قفزة يوم) بالتزام كوريا الشمالية بوقف التجارب النووية، واطلاق الصواريخ بعيدة المدى، ونشاطات تخصيب اليورانيوم في منشآت يونج بيون النووية، وكذلك اعادة مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية. بالمقابل تعهدت ادارة اوباما بتقديم 240 الف طن متري من مساعدات التغذية وخطوات للتبادل الثقافي بين الشعبين مع كوريا الشمالية، التي قطعت الاتفاق بعد شهرين فقط باطلاق صاروخ بعيد المدى، اعقبها بتجربة نووية ثالثة في شباط (فبراير) 2013 [552].

الخاتمة

لقد امتلكت كوريا الشمالية القدرات النووية وبرهنت على هذا الامتلاك بإجراء أكثر من تجربة نووية خلال سنوات لتؤكد لكل الأطراف الأخرى مصداقية الردع النووي الكوري الشمالي، واستعداد النظام السياسي القائم في بيونج يانج للمواجهة مع استمرار مسيرة المفاوضات الدولية. فبرز ما تطرحه التجربة الكورية الشمالية في هذا الإطار هو قدرة النظام السياسي على استثمار كل الموارد المتوافرة لدى الدولة للوصول إلى امتلاك القدرات النووية على الرغم من الحصار والمقاطعة التي حاولت الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة فرضها إلا أنها أقرت أخيراً بالأمر الواقع وحققت كوريا الشمالية هدفها التاريخي بالمفاوضات الثنائية مع الولايات المتحدة والإقرار الفعلي بالنظام القائم في بيونج يانج.

والحقيقة إن أسباب كوريا الشمالية متعددة لامتلاك وتطوير القدرات النووية، ونجد من أبرزها:

- 1 - السعي لردع القوات الأمريكية على الحدود الكورية - الكورية.
- 2 - رغبة كوريا الشمالية في مواجهة تفوق الشطر الجنوبي في المجالات التقنية والتسليحية والتي تزودها الولايات المتحدة بها.
- 3 - تعزيز مكانة البلاد وهيبته وإعطاء المزيد من عوامل القوة للبلاد على المستوى الدولي.
- 4 - تعزيز شرعية النظام السياسي القائم في مواجهة التهديدات والتحديات الخارجية وخصوصاً من الولايات المتحدة وحلفائها.

إن السياسة الأمريكية تجاه الأوضاع في شبه الجزيرة الكورية، والتي تتسم بالصلابة ومحاولة خنق النظام الحاكم في كوريا الشمالية، أو دفعه نحو الهاوية بفرض مزيد من العزلة الاقتصادية والدبلوماسية عليه، هي سياسة محدودة النتائج وغير فعالة في تحقيق الاستقرار في شبه الجزيرة، بل أنها تؤدي في معظم الأحيان إلى نتائج عكسية من شأنها أن توجب الأزمة هناك بدلاً من حلها.

وفي مجمل سلوكيات النظام السياسي في كوريا الشمالية من تجارب نووية وصاروخية مختلفة تطرح حقيقة إن هناك رغبة كورية شمالية إلى لفت نظر العالم إلى أنها تستحق اهتماما أكثر واحتراما اكبر في المفاوضات السياسية التي تجري بين الدول الست لتشكيل الملامح الرئيسة لمستقبل كوريا الشمالية. فالوضع لا يزال خطيرا في شبه الجزيرة الكورية، والانتظار لعدة سنوات أخرى، دون إحداث تقدم ملموس لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة، سيؤدي إلى عواقب وخيمة، من أبرزها مزيد من التطوير في القدرات النووية والصاروخية الكورية الشمالية، فضلا عن مزيد من التصرفات العسكرية الاستفزازية من جانب بيونج يانج ومن ثم يبدو إن الانتظار لن يكون الحل الأمثل لضمان الاستقرار والأمن في شبه الجزيرة الكورية.

وسيكون البديل، في المدى القصير، هو ضرورة التعاون الأمريكي - الصيني لتجميد البرامج النووية والصاروخية لدى كوريا الشمالية، مقابل دفع ثمن مناسب بالطبع، ولكن في المدى الطويل، ستظل أزمة شبه الجزيرة الكورية بلا نهاية، ما دامت أسرة كيم تسيطر على السلطة السياسية في بيونج يانج، والمخاوف المستمرة من إمكانية انهيار النظام تحت وطأة الأزمات الاقتصادية والسياسية التي تعيشها البلاد، وهنا من الصعب تخيل حجم الفوضى وعدم الاستقرار الذي يمكن حدوثه في المنطقة، والخوف من الأسلحة النووية التي تمتلكها كوريا الشمالية، لتبقى الحقيقة وهي إن التوتر وعدم الاستقرار في هذه المنطقة المضطربة سيستمران لفترة طويلة مقبلة. وبهذه الكلمات أقول أنهى الكتاب ولكن فصول القصة مستمرة دون نهاية.

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر العربية:

الكتب

- 1- احمد عبد الجبار عبد الله. الصين والتوازن الاستراتيجي العالمي بعد عام 2001 وآفاق المستقبل. الدار العربية للعلوم ناشرون. بيروت. الطبعة الاولى. 2015.
- 2- أسامة أمين الخولي (محررا). العرب والعمولة. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. الطبعة الثالثة. 2000.
- 3- إسماعيل صبري مقلد. الإستراتيجية والسياسة الدولية، المفاهيم والحقائق الأساسية. مؤسسة الأبحاث العربية. بيروت. الطبعة الثانية. 1984.
- 4- أشرف عبد العزيز عبد القادر. الولايات المتحدة الامريكية وأزمات الانتشار النووي، الحالة الايرانية 2001-2009. مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. ابو ظبي. الطبعة الاولى. 2010.
- 5- أطلس بلدان العالم لاروس. عويدات للنشر والطباعة. بيروت. 2013.
- 6- بايك يونغ. سيرة كيم ايل سونغ (1). دار الطليعة. بيروت. 1968.
- 7- بدرية البشر. وقع العمولة في مجتمعات الخليج العربي دبي والرياض أنموذجان. سلسلة أطروحات الدكتوراه 70. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. الطبعة الأولى. 2008.
- 8- بول كير كبرايد. العمولة: الضغوط الخارجية. تعريب رياض الابرش. مكتبة العبيكان. الطبعة الأولى. 2003.
- 9- بول هيرست وجراهام طومبسون. ما العمولة، الاقتصاد العالمي وإمكانات التحكم. ترجمة فالح عبد الجبار. سلسلة علم المعرفة. العدد 273. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. الكويت. (أيلول) سبتمبر 2001.
- 10- التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي. الكتاب السنوي 2007. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. تشرين الثاني (نوفمبر) 2007.
- 11- التسلح ونزع السلاح والامن الدولي، الكتاب السنوي 2009. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. الطبعة الاولى. 2009.

- 12- التسلح ونزع السلاح والامن الدولي، الكتاب السنوي 2012. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. الطبعة الاولى. 2012.
- 13- التقرير الاستراتيجي العربي 1995. مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية. القاهرة. 1996.
- 14- التقرير الاستراتيجي العربي 2003- 2004. مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية. القاهرة. 2004.
- 15- التقرير الاستراتيجي العربي 2005- 2006. مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية. القاهرة. 2006.
- 16- التقرير الاستراتيجي العربي 2006- 2007. مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية. القاهرة. 2007.
- 17- جونج تشون لي. جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بعد انهيار الاشتراكية الفعلية. ترجمة الباز الأشهب. بيسان للنشر والتوزيع والاعلام. بيروت. الطبعة الاولى. 2004.
- 18- رعد سامي عبد الرزاق التميمي. العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي. دار دجلة. عمان. 2008.
- 19- روبرت د. كانتور. السياسة الدولية المعاصرة. ترجمة أحمد الطاهر. مركز الكتب الاردني. عمان. 1989.
- 20- رياض عزيز هادي. المنتدى الاجتماعي العالمي، عالم آخر ممكن (دراسة في حركة مناهضة العولمة). المكتبة القانونية. بغداد. 2004.
- 21- زلمي خليل زاد (محررا). التقييم الاستراتيجي. دراسات مترجمة. العدد 5. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية. أبو ظبي. الطبعة الأولى. 1997.
- 22- سعد حقي توفيق. الإستراتيجية النووية بعد انتهاء الحرب الباردة. دار زهران. عمان. 2008.
- 23- سيار الجميل. العولمة الجديدة والمجال الحيوي للشرق الأوسط، مفاهيم عصر قادم. مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق. بيروت. الطبعة الأولى. 1997.
- 24- طاهر شلبي. لغز كوريا الشمالية الدولة الأكثر غموضًا. دار الكتاب العربي. دمشق- القاهرة. الطبعة الاولى. 2015.

- 25- عبد الإله بلقزيز. العولمة والممانعة: دراسات في المسألة الثقافية. منتدى المعارف. بيروت. الطبعة الأولى. 2011.
- 26- عبد الباسط عبد المعطي (محرراً) العولمة والتحول المجتمعية في الوطن العربي. دار الكتاب الجديد المتحدة. بيروت. الطبعة الثانية. 2005.
- 27- عبد السلام ابراهيم بغدادي. الوحدة الوطنية ومشكلة الاقليات في افريقيا. سلسلة اطروحات الدكتوراه 23. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. الطبعة الثانية. 2000.
- 28- عبد العزيز شادي ومدحت أيوب (محررين). التحولات السياسية في كوريا. مركز الدراسات الآسيوية. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة القاهرة. 2002.
- 29- عبد القادر محمد فهمي. المدخل الى دراسة الاستراتيجية. كلية العلوم السياسية. جامعة بغداد. الطبعة الاولى. 2004.
- 30- عمر جمعة عمران. العولمة والتحول الديمقراطي في الوطن العربي. دار الفراهيدي للنشر والتوزيع. بغداد. الطبعة الأولى. 2012.
- 31- العولمة، رؤية تحليلية لواقع الظاهرة ومستقبلها. في العولمة وأثرها في المجتمع والدولة. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية. أبو ظبي. الطبعة الأولى. 2002.
- 32- غسان العزّي. سياسة القوة، مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى. مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق. بيروت. الطبعة الاولى. 2000.
- 33- فردريك معتوق. المارد الآسيوي يسيطر. منتدى المعارف. بيروت. الطبعة الاولى. 2013.
- 34- كاظم هاشم نعمة. اليابان في السياسة الآسيوية ما بعد الحرب الباردة. أمانة للنشر والتوزيع. عمان. 2013.
- 35- كرار انور ناصر البديري. الصين بزوغ القوة من الشرق. مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية. بغداد. الطبعة الاولى. 2015.
- 36- كمال المنوفي (محررا). الاتجاهات المعاصرة في السياسات العامة الكورية. مركز الدراسات الآسيوية. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة القاهرة. 2006.
- 37- كوريا. الهيئة الكورية للاستعلامات عبر البحار. بلا تاريخ.
- 38- كيم إيل سونج. حول فكرة زوتشييه وتجسيدها في كوريا. ترجمة سامي الكعكي. دار الطليعة. بيروت. بلا تاريخ.
- 39- كيم بيونغ-كو. طريق الحرير النووي: توطين صناعة تكنولوجيا الطاقة النووية في كوريا الجنوبية. مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. ابو ظبي. الطبعة الاولى. 2012.

- 40- ماجدة علي صالح (محررة). عظماء آسيا في القرن العشرين. مركز الدراسات الآسيوية. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة القاهرة. 2000.
- 41- مجد الدين خمش. العولمة وتأثيرها في المجتمع العربي. دار مجدلاوي للنشر والتوزيع. عمان. الطبعة الأولى. 2011.
- 42- مجدي كامل. الأسرار النووية. دار الكتاب العربي. دمشق- القاهرة. الطبعة الأولى. 2008. مجموعة باحثين. العولمة والنظام الدولي الجديد. سلسلة كتب المستقبل العربي (38). مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. الطبعة الأولى. 2004.
- 44- محمد السيد سليم ونيفين عبد المنعم مسعد (محررين). العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا. مركز الدراسات الآسيوية. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة القاهرة. 1997.
- 45- محمد السيد سليم والسيد صدقي عابدين (محررين). آسيا والعولمة. مركز الدراسات الآسيوية. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة القاهرة. 2003.
- 46- محمد السيد سليم ورجاء إبراهيم سليم (محرران). الأطلس الآسيوي. مركز الدراسات الآسيوية. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة القاهرة. 2003.
- 47- محمد السيدسليم (محررا). اسيا والتحولت العالمية. مركز الدراسات الآسيوية. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة القاهرة. 1998.
- 48- محمد صالح المسفر. العرب والغرب والعولمة. مكتبة دار الفتح. الدوحة. 1998.
- 49- محمد نصر مهنا. العلاقات الدولية بين العولمة والأمركة. المكتب الجامعي الحديث. الإسكندرية. 2006.
- 50- محمد نعمان جلال. الصراع بين اليابان والصين. مكتبة مدبولي. القاهرة. 1989.
- 51- مدحت أيوب (محررا). كوريا والعولمة. مركز الدراسات الآسيوية. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة القاهرة. 2002.
- 52- ممدوح عبد المنعم. رياح من الشرق:الصين- كوريا- اليابان. مركز الازهرام للنشر والترجمة. القاهرة. الطبعة الأولى. 2011.
- 53- منير الحمش. العولمة... ليست الخيار الوحيد. الأهلي للطباعة والنشر والتوزيع. دمشق. الطبعة الثانية. 2001.
- 54- موجز تاريخ النشاط الثوري للرفيق كيم ايل سونج. دار الطليعة. بيروت. بلا تاريخ.
- 55- موسى مَحُول. موسوعة الحروب والأزمات الإقليمية في القرن العشرين –آسيا. بيسان للنشر والتوزيع والإعلام. بيروت. الطبعة الثانية. 2006.

- 56- ميلاد المقرحي. تاريخ آسيا الحديث والمعاصر. منشورات جامعة قار يونس. بنغازي. الطبعة الأولى. 1997.
- 57- نسرين حكيم. اليابان وإستراتيجية القوة. ترجمة كمال السيد. دار الحق. بيروت. الطبعة الأولى. 1994.
- 58- هادي زعرور. توازن الرعب القوى العسكرية العالمية. شركة المطبوعات للتوزيع والنشر. بيروت. الطبعة الأولى. 2013.
- 59- هدى ميتكيس والسيد صدقي عابدين (محررين). المجتمع المدني في كوريا. مركز الدراسات الآسيوية. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة القاهرة. 2004.
- 60- هدى ميتكيس والسيد صدقي عابدين (محررين). قضايا الأمن في آسيا. مركز الدراسات الآسيوية. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة القاهرة. 2004.
- 61- هدى ميتكيس وخديجة عرفة محمد (محررين). النظام الحزبي وقضايا التنمية في كوريا الجنوبية. مركز الدراسات الآسيوية. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة القاهرة. 2005.
- 62- هدى ميتكيس ونيللي كمال الامير (محررتان). التغيرات في السياسة الخارجية اليابانية. مركز الدراسات الآسيوية. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة القاهرة. 2005.
- 63- هدى ميتكيس (محررة). العلاقات الآسيوية- الآسيوية. مركز الدراسات الآسيوية. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة القاهرة. 2007.
- 64- وليم بوروس وروبرت ويندورم. أسلحة الدمار الشامل. ترجمة دار الجليل. دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية. عمان. الطبعة الأولى. 1994.

ثانياً: الدوريات

- 1- احمد سيد احمد. البرنامج النووي الكوري ونظام منع الانتشار. مجلة السياسة الدولية. العدد 180. ابريل 2010.
- 2- احمد قنديل. الاستقرار الإقليمي على محك الأزمة الكورية. مجلة السياسة الدولية. العدد 183. يناير 2011.
- 3- احمد قنديل. الاستقرار الإقليمي على محك الأزمة الكورية. مجلة السياسة الدولية. العدد 183. يناير 2011.
- 4- تايهو كيم. التحدي المتزايد لأمن الجزيرة الكورية، موازنة التحالف مع الولايات المتحدة والتعاون مع الصين. مجلة دراسات سياسية. العدد 10. بيت الحكمة. بغداد. خريف 2002.

- 5- حنان قنديل. الصين واستمرارية الصعود السلمي. مجلة السياسة الدولية. العدد183. يناير 2011.
- 6- حنان قنديل. الصين واستمرارية الصعود السلمي. مجلة السياسة الدولية. العدد183. يناير 2011.
- 7- رعد ابراهيم. بيونج يانج النووية.. تعهدات غير مضمونة. مجلة المشهد. العدد20. بتاريخ 15- 30 كانون الثاني 2010.
- 8- ستار جبار علاي. الصواريخ البالستية في آسيا، رؤية في القدرات. محطات استراتيجية. العدد72. مركز الدراسات الدولية. جامعة بغداد. 2001.
- 9- السياسة الامريكية تجاه إيران وكوريا الشمالية. دراسات مترجمة. العدد29. ترجمة زينب ضياء. مركز الدراسات الدولية. جامعة بغداد. 2003.
- 10- السيد صدقي عابدين. التوجهات العسكرية تتغير:السياسة الدفاعية اليابانية الجديدة. مجلة السياسة الدولية. العدد184. ابريل2011.
- 11- السيد صدقي عابدين. تعقيدات التصعيد في شبه الجزيرة الكورية. مجلة السياسة الدولية. العدد204. أبريل 2016.
- 12- السيد صدقي عابدين. شبه الجزيرة الكورية.. أدوات وحدود التصعيد. مجلة السياسة الدولية. العدد182. اكتوبر2010.
- 13- عبد القادر محمد فهمي. دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي. دراسات إستراتيجية. العدد42. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية. أبو ظبي. الطبعة الأولى. 2000.
- 14- كارن أبو الخير. آسيا وملامح نظام عالمي جديد.. تقديم. مجلة السياسة الدولية. العدد183. يناير2011.
- 15- ماري بث نيكيتاين. الاسلحة النووية الكورية الشمالية، القضايا التقنية. ترجمة ستار جبار علاي. دراسات مترجمة. العدد41. مركز الدراسات الدولية. جامعة بغداد. كانون الأول2009.
- 16- محمد إبراهيم الدسوقي. اليابان نحو دور اكبر في النظام الدولي. كراسات إستراتيجية. العدد189. مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية. القاهرة. يوليو2008.
- 17- محمد السيد سليم. واقع ومستقبل التحالفات في آسيا. مجلة السياسة الدولية. العدد183. يناير2011.

18- محمد شاكِر إبراهيم. معاهدة منع الانتشار النووي.. تحديات المراجعة. مجلة السياسة الدولية. العدد180. ابريل2010.

19- محمد فايز فرحات. الأزمة النووية الكورية، مستقبل سباق التسلح والتعاون الأمني. كراسات إستراتيجية. العدد171. مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية. القاهرة. يناير2007.

20- محمد فايز فرحات. التداخيات الإستراتيجية للتجربة النووية الكورية. ملف الأهرام الاستراتيجي. العدد144. ديسمبر2006.

21- محمد فايز فرحات. مستقبل الانتشار النووي في شمال شرق آسيا. مجلة السياسة الدولية. العدد167. يناير2007.

22- مسعود ضاهر. الإستراتيجية اليابانية تجاه الشرق الأوسط بعد إحداث الحادي عشر من سبتمبر. سلسلة محاضرات الإمارات. العدد91. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية. أبو ظبي. الطبعة الأولى. 2005.

23- مغاوري شلبي علي. الولايات المتحدة والصين.. قطبية ثنائية جديدة؟ مجلة السياسة الدولية. العدد179. يناير2010.

24- مي عبد الرحمن غيث. أمريكا وكوريا الشمالية.. أي مستقبل للعلاقة؟ مجلة السياسة الدولية. العدد178. أكتوبر2009.

25- مي عبد الرحمن غيث. كوريا الشمالية: التحدي الذي يواجه إدارة اوباما في شمال شرق آسيا. ملف الأهرام الاستراتيجي. العدد177. أيلول (سبتمبر) 2009.

26- نورهان الشيخ. روسيا... الشريك الطبيعي للصين. مجلة السياسة الدولية. العدد183. يناير2011.

ثالثا: الرسائل الجامعية 1- حسين علي إبراهيم. العولمة ومستقبل السيادة في العالم الثالث- دراسة نقدية. رسالة ماجستير (غير منشورة). كلية العلوم السياسية. جامعة بغداد. بغداد. 1999.

2- عبد الرزاق ربيع احمد. القدرات النووية لكوريا الشمالية وانعكاساتها على الامن الاقليمي الآسيوي. رسالة ماجستير (غير منشورة). كلية العلوم السياسية. جامعة بغداد. 2005.

3- محمد جبار حسين. العلاقات اليابانية- الامريكية وآفاقها المستقبلية، دراسة في ضوء المتغيرات الدولية الجديدة. رسالة ماجستير (غير منشورة). كلية العلوم السياسية. جامعة بغداد. 1998.

4- مي عبد الرحمن محمد غيث. سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه القدرات النووية لكوريا الشمالية (1991-2007). رسالة ماجستير (غير منشورة). كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. قسم العلوم السياسية. جامعة القاهرة. 2009.

رابعاً: الصحف

جريدة الشرق الاوسط. (اعداد مختلفة)

خامساً: مواقع الانترنت

1- موقع 2 bbcArabic.com

2- موقع http://dorar.net/enc/mazahib/9793

3- موقع https://www. aswat. com/ar

ثانياً: المصادر الأجنبية

(A- Books 1-Constitution of North Korea (1972

Brian Rajewski (end). Countries Of The World1998. Easword -2
.Publications Development Inc, Cleveland, Ohio 1998

Gerald Segal, The Soviet Union and Korea, In Gerald Segal (end), -3
.The Soviet Union in East Asia, Heinemann, London, 1983

Hak-Joon Kim, The Unification Policy Of South and North Korea-a -4
Comparative Study-, Seoul National University Press, Seoul, Korea.
.1977

Man Singh Das and Panos D. Bardis (end), The Family in Asia, -5
.Vikas Publishing House PVT LTD, New Delhi, 1978

Michael J. Deane, PhD, The Collapse of North Korea; prospect To -6
.Celebrate Or Fear? Johns Hopkins University, Washington

B- Reports 1- Andrew Scobell, Kim Jong Il And North Korea:The
Leader And The System, Strategic Studies Institute Army, USA,
.March 2006

Arun Vishwanathan and Others, North Korea's 2016 Nuclear -2
Test:An Analysis, International Strategic and Security Studies
Programme, National Institute of Advanced Studies, Bangalore,
.India, Jan 2016

Bates Gill, China's North Korea Policy, Special Report, 283, -3
.United State Institute of Peace, Washington, July 2011

Choe Sang-Hun, New North Korean constitution Bolsters Kim's -4
.Power, Washington Post, September 29, 2009

.Constitution of North Korea -5

Country Profile; North Korea, Library of Congress-Federal -6
.Research, July2007

Dae-Kyu Yoon, The Constitution of North Korea; Its Changes and -7
Implication, Fordham International Law Journal, volume 27, Issue 4,
.2003

Daniel Wertz and Matthew McGrath, North Korea's Nuclear -8
Weapons Program, NCNK, The National Committee On North
.Korea, January 2016

David Hawk, North Korea's Hidden Gulag:Interpreting Reports of -9
Changes in the Prison Camps, The Committee For Human Rights in
.North Korea, Washington, DC

David Shim and Dirk Nabers, North Korea and the Politics of -10
Visual Representation, GIGA, German Institute of Global and Area
.Studies, No164, April 2011

Emma Chanlett-Avery and Others, North Korea:U. S. Relations, -11
Nuclear Diplomacy, and Internal Situation, Congressional Research
.Service, Washington, January 15, 2016

Fier on the city gate: Why China Keeps North Korea Close, -12
International Crisis Group, Asia Report N254, Belgium,
.9December2013

Homer T. Hodge, North Korea's Military Strategy, Parameters, -13
.Spring 2003

.(Jang Song Taek (1946-2013 -14

Joel S. Wit and Sun Young Ahn, North Korea's Nuclear -15
Futures:Technology and Strategy, US- Korea Institute At Sais, U. S.
.A, 2015

Kim Kwangjin, After Kim Jong-Il:Can We Hope For Better Human -16
Rights Protection In North Korea? The Brookings Institution,
.Washington, October27, 2009

Larry A. Niksch. North Korea"s Nuclear Weapons Program. CRS -17
.Report for Congress. August27, 2003

Mary Beth D. Nikitin, North Korea's January 6, 2016, Nuclear -18
.Test, CRS INSIGHT, January 7, 2016

Mary Beth Nichtin. North Korea Nuclear Program:Ticnical -19
.lessues. CRS Report for Congress. May29, 2009

Moon Chang-Keuk, North Korean Nuclear Issue:A Gateway to -20
Reunification, Korea Focus, Vol. 17, No. 3, Korea Foundation,
.Autumn 2009

.North Korea rewrites rules to legitimize Kim family succession-21

North Korea; Report on the Famine in the Hwanghae Provinces -22
and the Food Situation 2012, Asiapress International/North Korea
.Reporting Team, Japan, 2013

.North Korean constitution- April 2009 -23

North Korea's Nuclear Program, 2003, Nuclear Notebook, -24
.Bulletin of The Atomic Scientists, March/April 2003

North Korea's Nuclear Program, 2003, Nuclear Notebook, Vol -25
.59, N. 2, Bulletin Of the Atomic Scientists, March/April 2003

Ralph N. Clough, East Asia and US. Scurity, The Brookings -26
.Institution, Washington

Sino-Russian Military Cooperation; Russian Perspective. -27
Spotlight On Regional Affairs. Vol. XVI. No. 10-11. Institute Of
.Regional Studies, Islamabad, October-November1997

Strategic Survey 2010, The Annual Review of World Affairs, The -28
.International Institute for Strategic Studies

The Death Penalty in North Korea, in the machinery of a -29
totalitarian stste, International Federation for Human Rights (FIDH),
.France, Sep 2014

The EU and the Democratic People's Republic of Korea, -30
.Factsheet, Brussels, 29 April 2013

The Military Balance 2011, The International Institute For -31
.Strategic Studies, London

.C- InterNet 1- <http://ir.lawnet.fordham.edu>

<http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2016/3/160303-north-korea-missils> -2

<http://en.wikisource.org> 4- <http://www.asiamatters.blogspot.com> -3
5- <http://koreanlii.or> 6- <http://www.scmp.com> 7-
<http://nkleadershipwatch.files.wordpress.com> 8- <http://dorar.net/enc/mazahib/979> 9- <https://www.aswat.com/ar> 10- <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp%3Faid%3D245775>

المؤلف
د. ستار جبار علاي

المؤهلات العلمية:

- 1- بكالوريوس علوم سياسية/كلية العلوم السياسية/جامعة بغداد/1992.
- 2- ماجستير علوم سياسية /كلية العلوم السياسية /جامعة بغداد/1998.
- 3- دكتوراه علوم سياسية /كلية العلوم السياسية /جامعة بغداد/2003.

البحوث المنشورة:

- 1- العلاقات الهندية – الروسية مرحلة الاعلان الاستراتيجي. جامعة بغداد. 2001.
- 2- السياسة الخارجية الهندية الثابت والمتغيرات. 2004.
- 3- المجتمع المدني والدولة في العراق، 2005.
- 4- المشكلة الطائفية في سريلانكا، 2006.

الكتب المنشورة:

- 1- العراق: قراءة لوضع الدولة وعلاقاتها المستقبلية، 2006.
- 2- النظم الانتخابية في العالم. الاردن. 2007. (مؤلف جماعي).
- 3- الاستراتيجية الامريكية في العراق وتداعياتها، من منظور داخلي- واقليمي- ودولي. مركز العراق للدراسات. بيروت. 2008. (مؤلف جماعي).

المؤتمرات الداخلية والخارجية:

- 1- المشاركة في مؤتمر النظم الانتخابية في العالم. مركز عمان لحقوق الانسان، عمان 2006.
- 2- المشاركة في مؤتمر المجتمع المدني في العراق. العراق. 2005.

للتواصل: sattargabaar@yahoo.com

Contents

مكتبة Telegram Network

المقدمة

الفصل الأول قيام الدولة والنظام السياسي في كوريا

المقدمة

المبحث الأول قيام جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية

المبحث الثاني النظام السياسي في كوريا الشمالية

أولاً: الدستور ومؤسسات النظام السياسي الكوري الشمالي.

ثانياً: مؤسسات النظام السياسي

المبحث الثالث الأحزاب السياسية في كوريا الشمالية

أولاً: بداية الحركة الحزبية في كوريا

ثانياً: حزب العمال الكوري

ثالثاً: الإسهامات الفكرية للجنرال كيم أيل سونج

رابعاً: هيكلية الحزب

الفصل الثاني العولمة وتأثيرها في كوريا الشمالية

المقدمة

المبحث الأول تعريف العولمة وأثرها في آسيا

أولاً: تعريف العولمة

ثانياً: العولمة وتأثيرها في آسيا

المبحث الثاني العولمة السياسية وتأثيرها في كوريا الشمالية

أولاً: طبيعة النظام السياسي ومركزاته

ثانياً: موقف النظام السياسي من العولمة السياسية

المبحث الثالث العولمة الاقتصادية وتأثيرها في كوريا الشمالية

أولاً: طبيعة النظام الاقتصادي في كوريا الشمالية ومركزاته

ثانياً: موقف النظام السياسي من العولمة الاقتصادية

المبحث الرابع العولمة الثقافية وتأثيرها في كوريا الشمالية

أولاً: طبيعة الثقافة في كوريا الشمالية ومركزاتها

ثانيًا: موقف النظام السياسي من العولمة الثقافية

الفصل الثالث القدرات العسكرية لكوريا الشمالية

المقدمة

المبحث الأول القدرات العسكرية التقليدية لكوريا الشمالية

المبحث الثاني القدرات العسكرية غير التقليدية لكوريا الشمالية

أولاً: القدرات النووية لكوريا الشمالية

ثانيًا: القدرات الصاروخية لكوريا الشمالية

ثالثًا: الاسلحة الكيميائية والبيولوجية لكوريا الشمالية

المبحث الثالث الاستراتيجية العسكرية لكوريا الشمالية

الفصل الرابع العلاقات الإقليمية لكوريا الشمالية

المقدمة

المبحث الأول المحادثات السداسية

أولاً: بداية المحادثات وتطورها.

ثانيًا: نتائج المحادثات السداسية

المبحث الثاني العلاقات الإقليمية مع الأصدقاء بين الجنرال كيم ايل سونج

أولاً: العلاقة مع روسيا

ثانيًا: العلاقة مع الصين

المبحث الثالث العلاقات الإقليمية مع الأعداء يعد الصراع في شبه الجزيرة الكورية

أولاً: العلاقة مع كوريا الجنوبية

ثانيًا: العلاقة مع اليابان

الفصل الخامس العلاقات الدولية لكوريا الشمالية

المقدمة

المبحث الأول كوريا الشمالية والعلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية

أولاً: بدايات العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

ثانيًا: العلاقة في ظل ادارة الرئيس يوش الأبن (2000 - 2008)

ثالثًا: العلاقة في ظل ادارة الرئيس باراك أوباما (2008 - 2016)

المبحث الثاني العلاقة مع الأمم المتحدة

المبحث الثالث العلاقة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية

الخاتمة

المصادر والمراجع

المؤلف د. ستار جبار علي

Notes

[←1]

Brian Rajewski (end). Countries Of The World1998. Easword :وللمزيد من المعلومات انظر:
.Publications Development Inc, Cleveland, Ohio 1998. pp. 717- 719

[←2]

أطلس بلدان العالم لاروس. عويدات للنشر والطباعة. بيروت. 2013. ص81.

[←3]

ميلاد المقرحي. تاريخ آسيا الحديث والمعاصر. منشورات جامعة قار يونس. بنغازي. الطبعة الأولى. 1997.
ص283-284.

[←4]

كوريا. الهيئة الكورية للاستعلامات عبر البحار. بلا تاريخ.

[←5]

ميلاد المقرحي. مصدر سابق. ص 283 - 284.

[←6]

المصدر نفسه. ص284.

[←7]

تعود أصول فكرة التقسيم الى القرن التاسع عشر، وأول من طرحها الروس على امتداد خط العرض الثامن والثلاثين، واقتراحهم ان تتولى اليابان تقسيم كوريا في العقد الأخير من القرن التاسع عشر، الا ان اليابان لم تقبل الاقتراح، لأن سيادتها على كوريا بأكملها آنذاك كانت مضمونة. وللمزيد من التفاصيل أنظر: جونج تشون لي. جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بعد انهيار الاشتراكية الفعلية. ترجمة الباز الأشهب. بيسان للنشر والتوزيع والاعلام. بيروت. الطبعة الاولى. 2004.
ص105. أيضا: Brian Rajewski (ed). OP. Cit. p. 717.

[8←]

ولد الجنرال كيم أيل سونغ لأسرة فقيرة في مركز مانغيو نغداي التابع لمدينة بيونج يانج في 15 نيسان (ابريل) 1912، وكان الابن الأكبر للسيد كيم هيونغ زيك، وهو المناضل ضد اليابان، وللسيدة كانغ بان سوك. وفي 25 نيسان (ابريل) 1932، أسس الجنرال جيش حرب العصابات ضد اليابان، وبدأ في إقامة قواعد حرب العصابات في المناطق المحررة في مقاطعات شرق منشوريا، وأقامت حكومة الشعب الثورية في القواعد، ويقود إصلاحات اجتماعية-اقتصادية بما في ذلك الإصلاح الزراعي. وفي 8 اب (أغسطس) 1945، أصدر امرا للجيش الشعبي الثوري الكوري بشن هجوم نهائي على القوات اليابانية بمناسبة إعلان الاتحاد السوفيتي الحرب على اليابان. توفي الجنرال في 8 تموز (يوليو) 1994، واعلن نبأ الوفاة بعد مرور 34 ساعة، وكان سبب الوفاة ذبحة قلبية نتيجة الجهود المضنية التي بذلها، واعلن الحداد لمدة 9 ايام وجرت مراسم التشييع بعد 11 يومًا من وفاته، وتم الاستعانة بخبراء روس لتحنيط الجثة وحفظها في أحد المزارات بالعاصمة داخل قصر (كوم سوسان). وللمزيد من التفاصيل انظر: - بايك بونغ. سيرة كيم ايل سونغ (1). دار الطليعة. بيروت. 1968. ص20-516. أيضًا: طاهر شلبي. لغز كوريا الشمالية الدولة الأكثر غموضًا. دار الكتاب العربي. دمشق- القاهرة. الطبعة الاولى. 2015. ص55.

[←9]

استفاد الجيش الكوري في شمال البلاد من تركة الجيش السوفيتي من ناحية السلاح والخبرات التنظيمية والتعبوية، إذ كان يضم 136 ألف جندي، والعتاد الحربي كله الذي تركه الجيش السوفيتي بعد إعلان الجمهورية في كوريا، فضلا عن 234 دبابة تي 54 و211 طائرة مقاتلة، وعدد كبير من قطع المدفعية. انظر: Brian Rajewski (ed). OP. Cit. p. 717 أيضًا: فردريك معتوق. المارد الآسيوي يسيطر. منتدى المعارف. بيروت. الطبعة الاولى. 2013. ص57.

[←10]

موجز تاريخ النشاط الثوري للرفيق كيم ايل سونج. دار الطليعة. بيروت. بلا تاريخ. ص93.

[←11]

طاهر شلبي. مصدر سابق. ص5.

[←12]

سارة محمد حسن. كوريا الديمقراطية. في محمد السيد سليم ونيفين عبد المنعم مسعد (محررين). العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا. مركز الدراسات الأسيوية. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة القاهرة. 1997. ص238-239.

[←13]

كيم إيل سونج. حول فكرة زوتشيه وتجسيدها في كوريا. ترجمة سامي الكعكي. دار الطليعة. بيروت. بلا.
ص146.

[←15]

Kim Jong Il And North Korea: The Leader And The System, Strategic Studies Institute Army, USA, March 2006, p1

[←16]

السيد صدقي عابدين. النظام الحزبي في كوريا الشمالية. في هدى ميتكيس وخديجة عرفة محمد (محررين). النظام الحزبي وقضايا التنمية في كوريا الجنوبية. مركز الدراسات الآسيوية. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة القاهرة. 2005. ص220-221. أيضا: السيد صدقي عابدين. العلاقة بين الدولة والمجتمع في كوريا الشمالية. في هدى ميتكيس والسيد صدقي عابدين (محررين). المجتمع المدني في كوريا. مركز الدراسات الآسيوية. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة القاهرة. 2004. ص225-226. أيضا: فردريك معتوق. مصدر سابق. ص62-65.

[←17]

Andrew Scobell, op, cit, pp3- 4

السيد صدقي عابدين. النظام الحزبي في كوريا الشمالية. مصدر سابق. ص221-222.

[←19]

Dae-Kyu Yoon, The Constitution of North Korea; Its Changes and Implication, Fordham International Law Journal, volume 27, Issue 4 2003 Article 2, pp1292-1294. <http://ir.lawnet.fordham.edu/cgi/viewcontent.cgi?article%3d1934&context%3dilj>

أيضا: السيد صدقي عابدين. النظام السياسي في كوريا الشمالية. في عبد العزيز شادي ومدحت أيوب (محررين). التحولات السياسية في كوريا. مركز الدراسات الآسيوية. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة القاهرة. 2002. ص181.

[←20]

.Dae-Kyu Yoon, op, cit, p 1295

[←21]

السيد صدقي عابدين. جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية (كوريا الشمالية). مصدر سابق. ص373.

[←22]

.Sung Chul Yang, op, cit, PP 897-933

[←23]

Ibid, pp 225-237. Also: Constitution of North Korea (1972) [http://en.wikisource.org/wiki/constitution_of_north_korea_\(1972](http://en.wikisource.org/wiki/constitution_of_north_korea_(1972)

ولد كيم جونج إيل في 16 شباط (فبراير) 1941، في بلدة (خياروفيسك) بالاتحاد السوفيتي عندما كان والده قائداً للكتيبة الأولى في اللواء 88 السوفيتي، أجبرته الحرب الكورية على التنقل من مدرسة إلى مدرسة خلال تعليمه الابتدائي، وفي عام 1960 تخرج من المدرسة التقدمية المتوسطة، ثم تخرج من قسم الاقتصاد السياسي بجامعة كيم إيل سونج عام 1964، وكان أول منصب شغله في اللجنة المركزية لحزب العمال في قسم المشاريع ثم مدير عام المكتب التنظيمي للحزب وكان يتم ترقيته كل عامين، ففي عام 1967 عين رئيساً لمكتب الدعاية والحماس ثم نائباً لرئيس الحزب في عام 1969، ورئيساً لمكتب الفنون والثقافة في عام 1971، وانتخب سكرتيراً للتنظيم والدعاية ورئيس المكتب التنظيمي ومشرفاً على منظمة الثورات العظيمة الثلاث وهي الايديولوجية والتكنولوجية والثقافية في عام 1973، وفي شباط (فبراير) 1975 قرر الحزب وبموافقة جماعية التأكيد على لقب (القائد العزيز) وبذلك تأكد انه الوريث الشرعي للسلطة، وتعزز ذلك بانتخابه في تشرين الاول (اكتوبر) 1980 في المكتب السياسي وسكرتيراً وعضواً في لجنة الدفاع مما مهد لفرض سيطرته على المسؤولين العسكريين، وبحلول عام 1988 بدأ يستعمل مصطلح (الفحص الميداني) الذي كان يقوم به والده. وفي آذار (مارس) 1990، عين نائبا أول لرئيس لجنة الدفاع الوطني، وفي كانون الأول (ديسمبر) 1991 أصبح القائد الأعلى للجيش الشعبي الكوري بدلا من والده الذي شغل هذا المنصب منذ تأسيس كوريا الشمالية، وفي نيسان (ابريل) 1992 رقي إلى رتبة مارشال، وفي تشرين الأول (أكتوبر) 1997 تم انتخابه سكرتيراً عاما لحزب العمال الكوري، وتوفي عن تسعة وستين عاما. وجاء في البيان إن كيم جونج أيل توفي بسبب الإجهاد في العمل بدنيا وذهنيا. إلا أن وكالة الأنباء الرسمية في البلاد أفادت في بيان منفصل بإصابته بنوبة قلبية حادة أثناء سفره بالقطار، وأضافت الوكالة أن تشريح الجثة أكد سبب الوفاة. وكان الزعيم قد أصيب بأزمة قلبية سابقا عام 2008، وغاب عن الحياة العامة عدة أشهر وللمزيد من التفاصيل انظر: - طاهر شلبي. مصدر سابق. ص56-57. أيضا: السيد صدقي عابدين. جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية (كوريا الشمالية). في محمد السيد سليم ورجاء إبراهيم سليم (محرران).

الأطلس الآسيوي. مركز الدراسات الآسيوية. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة القاهرة. 2003. ص375. أيضا: عن سيرة الزعيم الجديد لكوريا الشمالية كيم جونج أون انظر: كوريا الشمالية تعلن وفاة زعيمها كيم جونج 19 كانون الأول (ديسمبر) 2011. موقع bbcArabic.com أيضا: من هي الأسرة الحاكمة في كوريا الشمالية. 19 كانون الأول (ديسمبر) 2011. موقع bbcArabic.Com.

السيد صدقي عابدين. النظام السياسي في كوريا الشمالية. مصدر سابق. ص182.

[←26]

Dae-Kyu Yoon, op, cit, pp 1301-1302,2 -Choe Sang-Hun, New North Korean constitution Bolsters Kim's Power-2

[←27]

Washington Post, September 29, 2009. pp1

[←28]

سعى كيم جونج ايل لضمان ولاء النخبة وخصوصًا ولاء الجيش الشعبي الكوري، فقد اشترى كيم ولاء كبار الضباط بالهدايا من السيارات والشقق السكنية الفارهة. واعلن سياسة الجيش أولاً في عام 1997 لتشير الى ان كيم حدد ما هي قاعدته الأكثر أهمية التي يعتمد عليها، وكان واضحاً ان الكيان الاكثر اهمية في كوريا الشمالية هو دون شك حزب العمال الكوري، ولكن ولكن بدلا من الجيش الشعبي الكوري. وبدا ان منصب كيم الأكثر اهمية هو ليس قائد حزب العمال الكوري بل رئيس لجنة الدفاع الوطني. وللمزيد من التفاصيل انظر:

.Andrew Scobell, op, cit, pp24- 25

.Choe Sang-Hun, op, cit, p2

[←29]

North Korean constitution- April 2009, pp 2-4
<http://www.asiamatters.blogspot.com/2009/10/north-korean-constitution-april.html>.2009

[←30]

.Ibid, pp 4 -5

[←31]

Ibid, pp 6-7

[←32]

Ibid, pp 7-9

[←33]

.Ibid, pp 9- 16

[←34]

Constitution of North Korea. pp2.http://koreanlii.or.kr/w/index.php/constitution_of_north_korea 9Dec2013

[←35]

.PP 265-266 ‘Sung Chul Yang, op, cit

[←36]

سارة محمد حسن. مصدر سابق. ص228. أيضًا: جونج تشون لي. مصدر سابق. ص112-113.

[←37]

.North Korean constitution- April 2009, op, cit, pp12-13

السيد صدقي عابدين. النظام السياسي في كوريا الشمالية. مصدر سابق. ص 186-187.

[←39]

.Andrew Scobell, op, cit, pp21- 22

[←40]

.North Korean constitution- April 2009, op, cit, pp 10-11

[←41]

.Ibid, p10

[←42]

.Choe Sang-Hun, op, cit, pp 1-2

[←44]

جونج تشون لي. مصدر سابق. ص 154 - 155.

[←45]

ولد كيم جونج أون في 8 كانون الثاني (يناير) 1983 في العاصمة بيونج يانج، وهو الابن الثالث من زوجته كوي ونج هو، درس في مدرسة بيرني الدولة في سويسرا حتى عام 1998، عندما عاد إلى البلاد ليلتحق بجامعة كيم إيل سونج العسكرية في حقبة 2002-2007، وفي عام 2009 ابُلغت جميع الخدمات الدبلوماسية الأجنبية أن كيم جونج أون سيخلف والده الذي دعا جميع المسؤولين بالولاء له وأنه قام بزيارة الصين سرًا ليقدم نفسه إلى القيادة الصينية، وفي أيلول (سبتمبر) 2010 عين أون جنرالًا بأربعة نجوم وأُعطِيَ مناصب قيادية رئيسية في الحزب الحاكم وتسلم إدارة جهاز الشرطة السرية لكوريا الشمالية، وبدأ ظهوره العلني إلى جوار والده في المناسبات الرسمية والعسكرية، حتى رحيل والده إذ أعلن عن تنصيبه في استعراض عسكري ضخّم من عشرات الآلاف من الجنود شهدته ساحة كيم إيل سونج في 29 كانون الأول (ديسمبر) 2011 في آخر يوم حداد وطني على وفاة والده. وللمزيد انظر: طاهر شلبي. مصدر سابق. ص 66-69.

[←46]

طاهر شلبي. مصدر سابق. ص49.

[←47]

المصدر نفسه. ص45.

[←48]

.North Korean constitution- April 2009, op, cit, pp9-10

السيد صدقي عابدين. النظام الحزبي في كوريا الشمالية. مصدر سابق. ص235.

[←50]

.North Korean constitution- April 2009, op, cit, pp11-12

[←51]

السيد صدقي عابدين. النظام السياسي في كوريا الشمالية. مصدر سابق. ص 185 - 186.

[←52]

North Korean constitution- April 2009, op, cit, p 12

[←53]

.North Korean constitution- April 2009, op, cit, pp 13-14

[←54]

.Ibid, p14

[←55]

North Korean constitution- April 2009, op, cit, pp 14-16

[←56]

.Sung Chul Yang, op, cit, pp 219-221

[←57]

.Hak-Joon Kim, op, cit, p258

[←58]

كيم جونج أيل، في مواصلة فكرة زوتشييه وتطويرها. دار النشر باللغات الأجنبية. بيونج يانج. 1995. ص279.

[←59]

السيد صدقي عابدين. النظام الحزبي في كوريا الشمالية. مصدر سابق. ص 212-213.

[←60]

.Sung Chul Yang, op, cit, p 191

[←61]

السيد صدقي عابدين. النظام الحزبي في كوريا الشمالية. مصدر سابق. ص213.

[←62]

.Sung Chul Yang, op, cit, p 267

[←63]

جونج تشون لي. مصدر سابق. ص 114-115.

[←64]

يرى المؤرخ جارلس ارمسترونج ان ظهور كيان حزب العمال الكوري الشمالي يعود تحديداً الى 29 اب (اغسطس) 1946، عندما اندمج الحزب الشيوعي الكوري (مكتب كوريا الشمالية)، بقيادة كيم ايل سونج وحزب الشعب الجديد بقيادة كيم تو بونج ليشكلا حزب العمال الكوري، وضم الكيان الجديد مئات الاف من الاعضاء وتنامى عدد اعضاءه وتنظيمه. وبدأ الحزب لينينياً تقليدياً يركز على مبدأ الديمقراطية المركزية. وللمزيد من التفاصيل أنظر:

Andrew Scobell, op, cit, pp17- 18

.Sung Chul Yang, op, cit, pp 268-270

[←65]

السيد صدقي عابدين. النظام الحزبي في كوريا الشمالية. مصدر سابق. ص 215-217.

[←67]

السيد صدقي عابدين. النظام الحزبي في كوريا الشمالية. مصدر سابق. ص 218. أيضا: السيد صدقي عابدين.
النظام السياسي في كوريا الشمالية. مصدر سابق. ص194.
أيضا: فردريك معتوق. مصدر سابق. ص57-60.
أيضا: موسى مَحُول. موسوعة الحروب والأزمات الإقليمية في القرن العشرين – آسيا. بيسان للنشر والتوزيع
والإعلام. بيروت. الطبعة الثانية. 2006. ص179-180.

[←68]

كيم إيل سونج. حول فكرة زوتشييه وتجسيدها في كوريا. ترجمة سامي الكعكي. دار الطليعة. بيروت. بلا. ص3.

[←70]

كيم جونج أيل. مصدر سابق. ص 17-32.

[←71]

المصدر نفسه. ص32-33.

[←72]

المصدر نفسه. ص 11-12.

[←73]

کیم جونج ایل. مصدر سابق. ص 50-51.

[←74]

كانت محاولة الجنرال كيم ايل سونج توحيد شبه الجزيرة الكورية بالقوة، فرصة للحصول على الدعم بالرجال والسلاح والمعدات من موسكو وبكين، واستغلت أجنحة مختلفة الحرب الكورية (1950 - 1953) كفرصة لتقوية كل منها، واستند الجنرال كثيرًا الى جناحه الحزبي- وهم مجموعة ضمت تقريبًا 300 شخص قاتلوا سوية في منشوريا، وقد اتهمت مجموعة الشيوعيين الكوريين الوطنيين بتدبير انقلاب ضد الجنرال كيم ايل سونج خلال الحرب الكورية. إذ اتهم اثنا عشر فردًا في تموز (يوليو) 1953 وادينوا في الاشهر اللاحقة. واعدم عشرة منهم وحكم على الباقين بالسجن لمدة طويلة، وفي عام 1955 حوكم باك هون يونج وحكم بالاعدام ونفذ فيه، وبذلك فقد الجنرال كيم الروابط مع الاتحاد السوفيتي وتدرجيًا ضعفت قوة الجناح السوفيتي الكوري بالتخلص من قائده الابرز، وكان قد اقصي من الحزب في تشرين الثاني (نوفمبر) 1951 وادين بعد ذلك في اب (اغسطس) 1953. وبحلول عام 1958 طهر الجنرال كيم القيادة من جناح يانان ومنهم القائد البارز كيم تو بونج والذين عملوا أو قاتلوا مع الحزب الشيوعي الصيني أو قواته المسلحة. Andrew Scobell, op, cit, p19. أيضا: SungYang, op, cit, pp 182-183.

[←75]

.Andrew Scobell, op, cit, p19

[←76]

كیم إیل سونج. مصدر سابق. ص 15-16 -

[←77]

.Sung Chul Yang, op, cit, pp 183- 184

[←78]

السيد صدقي عابدين. كيم أيل سونج. في ماجدة علي صالح (محررة). عظماء آسيا في القرن العشرين. مركز الدراسات الآسيوية. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة القاهرة. 2000. ص61-59.

[←79]

کیم ایل سونج. مصدر سابق. ص10.

[←80]

كيم ايل سونج. مصدر سابق، ص 112-115.

[←84]

السيد صدقي عابدين. النظام الحزبي في كوريا الشمالية. مصدر سابق. ص218. أيضا: السيد صدقي عابدين.
النظام السياسي في كوريا الشمالية. مصدر سابق. ص194.
أيضا: فرديريك معتوق. مصدر سابق. ص60-57.
أيضا: موسى مخول. مصدر سابق. ص179-180.

[←85]

السيد صدقي عابدين. النظام الحزبي في كوريا الشمالية. مصدر سابق. ص219-220.

[←86]

.Andrew Scobell, op, cit, p20

[←87]

السيد صدقي عابدين. النظام الحزبي في كوريا الشمالية. مصدر سابق. ص 220-222.

[←88]

.North Korean constitution- April 2009, op, cit, p 3

[←89]

.Sung Chul Yang, op, cit, p270-276

[←90]

.p1290 'Dae-Kyu Yoon, op, cit

[←91]

North Korea rewrites rules to legitimize Kim family succession. pp 1-2. <http://www.scmp.com/news/asia/article/1296394/democratic-peoples-monarchy-korea-Chan>
.13Aug2013

[←92]

ولد جانج سونج تيك في مطلع عام 1946، دخل جامعة كيم ايل سونج كما دخل المدرسة الحزبية العليا ودرس في جامعة موسكو. وفي الجامعة التقى كيم كيونج هوي وهي الابنة الأكبر للزعيم كيم ايل سونج وتزوجا عام 1972، إلا أنهما افترقا في عقد التسعينيات، بدأ جانج وظيفته عام 1972 معلما سياسيا في لجنة الشعب لمدينة بيونج يانج، وكان عضوا فاعلا في ثلاثة حركات ثورية، وكان مفوضا سياسيا في إجراءات التعاقب الوراثي لكيم جونج ايل في السبعينيات، وفي عام 1982 عين مساعداً لرئيس فرع التنظيمات العمالية لحزب العمال الكوري، وأصبح نائبا لمدير القسم في عام 1985. وفي أواخر الثمانينيات كان يدير ثلاثة أفرع مركزية للحزب هي: فرع الشباب في حزب العمال الكوري، وفرع إنشاءات العاصمة لحزب العمال الكوري (وكلاهما قد دمجا)، وتنظيمات العمال. انتخب نائبا لأول مرة في جمعية الشعب العليا عام 1986 وبقي حتى كانون الأول (ديسمبر) 2013.

في مطلع عقد التسعينيات أصبح جانج اقرب مساعدي الزعيم كيم جونج ايل، وبحلول عام 1995 أصبح جانج مسؤولا عن إدارة العمل اليومي لوزارة أمن الدولة ووزارة الأمن الشعبي (الشرطة الوطنية) ومكتب الادعاء العام الأعلى للبلاد، والمحكمة العليا للبلاد والعديد من اللجان السياسية الاقتصادية. وفي تشرين الأول (أكتوبر) 2007 عين جانج مديرا في فرع الإدارة لحزب العمال الكوري وعاد إلى القيادة المركزية، وما بين كانون الأول (ديسمبر) وكانون الثاني 2011 ظل جانج مساعدا للرئيس الجديد، وفي نيسان (ابريل) 2012 رقي جانج إلى العضوية الكاملة في المكتب السياسي لحزب العمال الكوري، وكان جانج الأبرز في قادة البلاد فقد أصبح أول رئيس للجنة الثقافة البدنية العامة والرياضة التي شكلت في تشرين الثاني (نوفمبر) 2012، وبعد تولي كيم جون أون السلطة أقيمت سونج من كل مناصبه وفصل من الحزب وقدم للمحاكمة بتهمة سوء إدارة النظام المالي للدولة والفسق والفساد وتعاطي المخدرات. أعدم في 12 كانون الأول (ديسمبر) 2013. وللمزيد أنظر:

Jang Song Taek (1946-2013)، pp1-6

المصدر: <http://nkleadershipwatch.files.wordpress.com/2013/12/jstobit.jpg>

أيضًا: طاهر شلبي. مصدر سابق. ص74-75.

[←93]

Emma Chanlett-Avery and Others, North Korea:U. S. Relations, Nuclear Diplomacy,
and Internal Situation, Congressional Research Service, Washington, January 15,
.p10 ,2016

وللمزيد من التفصيل أنظر: سيار الجميل (تعقيب) على بحث السيد يسين. في مفهوم العولمة. في أسامة أمين الخولي (محرراً). العرب والعولمة. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. الطبعة الثالثة. 2000. ص39. أما مصطلح العولمة لغويًا فهو لفظ مأخوذ من (عالم)، ويتصل بها فعلٌ (عولم) على صيغة (فَعَّل) وهي من أبنية الموازين الصرفية العربية. ونلاحظ على دلالة هذه الصيغة أنها تفيد وجود فاعل يفعل. وكما أن الناس اختلفوا فيها ما بين مندد ومسدد، فقد اختلفوا كذلك في تعريفها، ولكن يكاد يتفق الجميع على حد أدنى، وهو اصطباغ عالم الأرض بصبغة واحدة شاملة لجميع من يعيش فيه، وتوحيد أنشطتهم الاقتصادية والاجتماعية والفكرية من غير اعتبار لاختلاف الأديان والثقافات، والجنسيات والأعراق. فمهما تعددت السياقات التي ترد فيها (العولمة)، فإن المفهوم الذي يعبر عنه الجميع، في اللغات الحيّة كافة، هو الإتجاه نحو السيطرة على العالم وجعله في نسق واحد. ومن هنا جاء قرار مجمع اللغة العربية بالقاهرة بإجازة استعمال العولمة بمعنى جعل الشيء عالميًا. وكل هذا لا يخرج عن اعتبار العولمة - في دلالتها اللغوية أولاً - هي جعل الشيء عالميًا، بما يعني ذلك من جعل العالم كله وكأنه في منظومة واحدة متكاملة. وهذا هو المعنى الذي حدّده المفكرون باللغات الأوروبية للعولمة Globalization في الإنجليزية والألمانية، وعبروا عن ذلك بالفرنسية بمصطلح Mondialisation، ووضعت كلمة (العولمة) في اللغة العربية مقابلًا حديثًا للدلالة على هذا المفهوم الجديد. وتظهر مشكلة العولمة في هذا التعريف، فطالما أن الأعراق متنوعة، والثقافات متعددة، والأديان مختلفة، والأهواء متباينة، فمن يحكم هذه الصيغة الواحدة؟ من يضع ضوابطها ويحدد قوانينها؟ ويمكن القول بأن العولمة، بالموجهات الرئيسية التي تحركها، لا تتضمن أي جديد بل هي شكل من الاستعمار لا تختلف في أهدافها عن أهداف الموجات الاستعمارية السابقة. وللمزيد انظر: الدرر السنية. موسوعة المذاهب الفكرية المعاصرة، تعريف العولمة. ص9791/enc/mazahib/dorar.net/http://

[←95]

ماجدة صالح. الأبعاد الثقافية للعولمة في آسيا. في محمد السيد سليم والسيد صدقي عابدين (محررين). آسيا والعولمة. مركز الدراسات الآسيوية. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة القاهرة. 2003. ص 113-114.

[←96]

نقلًا عن: محمد السيد سليم. الأصول التاريخية للعولمة في آسيا. في محمد السيد سليم والسيد صدقي عابدين محررين. آسيا والعولمة. مصدر سابق. ص 3-4.

[←97]

محمد عبد الشفيق عيسى. الأبعاد الاقتصادية للعولمة في آسيا. في محمد السيد سليم والسيد صدقي عابدين
محررين. آسيا والعولمة. مصدر سابق. ص 47.

[←98]

عصام خفاجي. ملاحظات حول العولمة والدولة القومية. في عبد الباسط عبد المعطي (محررًا) العولمة والتحويلات المجتمعية في الوطن العربي. دار الكتاب الجديد المتحدة. بيروت. الطبعة الثانية. 2005. ص413.

السيد يسين. في مفهوم العولمة. في أسامة أمين الخولي (محررا). مصدر سابق. ص23.

[←100]

بول كير كبرايد. العولمة: الضغوط الخارجية. تعريب رياض الابرش. مكتبة العبيكان. الطبعة الأولى. 2003.
ص29.

[←101]

نقلا عن: عمر جمعة عمران. العولمة والتحول الديمقراطي في الوطن العربي. دار الفراهيدي للنشر والتوزيع. بغداد. الطبعة الأولى. 2012. ص 27.

[←102]

نقلا عن: محمد صالح المسفر. العرب والغرب والعولمة. مكتبة دار الفتح. الدوحة. 1998. ص25.

[←103]

بول کیر کبراید. مصدر سابق. ص338.

[←104]

أحمد صدقي الدجاني. العولمة، رؤية تحليلية لواقع الظاهرة ومستقبلها. في العولمة وأثرها في المجتمع والدولة. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية. أبو ظبي. الطبعة الأولى. 2002. ص 19-20.

[←105]

عبد الإله بلقزيز. العولمة والهوية الثقافية: عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة. في أسامة أمين الخولي (محررا).
مصدر سابق. ص412.

[←106]

محمد نصر مهنا. العلاقات الدولية بين العولمة والأمركة. المكتب الجامعي الحديث. الإسكندرية. 2006.
ص330.

[←107]

نيفين حليم صبري. الأبعاد السياسية والأمنية للعولمة في كوريا. في مدحت أيوب (محررا). كوريا والعولمة. مركز الدراسات الآسيوية. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة القاهرة. 2002. ص 123.

سيار الجميل (تعقيب) على بحث السيد يسين. مصدر سابق. ص 42.

[←109]

المصدر نفسه. ص38.

[←110]

جلال أمين. العولمة والدولة. في أسامة أمين الخولي (محررا). مصدر سابق. ص165.

[←111]

عبد الإله بلقزيز (المناقشات) على بحث السيد يسين. في مفهوم العولمة. في أسامة أمين الخولي (محررا).
مصدر سابق. ص 69-70.

[←112]

السيد يسين. في مفهوم العولمة. في أسامة أمين الخولي (محررا). مصدر سابق. ص28-27.

[←113]

العولمة: مفهوم العولمة.. تعريف العولمة.. ما هي العولمة؟

<https://www.aswat.com/ar> Submitted by Samer. f. hasan on 09/01/2010 - 00:56

[←114]

حسين علي إبراهيم. العولمة ومستقبل السيادة في العالم الثالث- دراسة نقدية. رسالة ماجستير (غير منشورة). كلية العلوم السياسية. جامعة بغداد. بغداد. 1999. ص 12.

[←115]

عبد الأمير السعد. العولمة... مقارنة في التفكير الاقتصادي. في مجموعة باحثين. العولمة والنظام الدولي الجديد. سلسلة كتب المستقبل العربي (38). مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. الطبعة الأولى. 2004. ص88.

[←116]

نيفةن حلیم صبري. مصدر سابق. ص 122-123.

[←117]

بدرية البشر. وقع العولمة في مجتمعات الخليج العربي دبي والرياض أنموذجان. سلسلة أطروحات الدكتوراه
70. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. الطبعة الأولى. 2008. ص44.

[←118]

احمد صقر. مفهوم العولمة وصراع الحضارات. الحوار المتمدن-العدد: 3275 بتاريخ 2/12/2011 ص10-18.

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp%3Faid%3D245775>

[←119]

سعيد الصديقي. هل تستطيع الدولة الوطنية أن تقاوم تحديات العولمة؟ في مجموعة باحثين. العولمة والنظام الدولي الجديد. مصدر سابق. ص114-115.

[←120]

لابد من التمييز بين مفهوم السيادة والاستقلال، فهناك من يرى إنهما مفهومان متطابقان، إلا أن هناك توجهاً يرى ضرورة التمييز بين المفهوم القانوني لنظام الدولة الذي يعبر عنه مفهوم السيادة، وواقع علاقات القوة السياسية الذي يجب أن يعكس الاستقلال الحقيقي للدولة. ذلك أن الاستقلال مفهوم يترجم القدرة النسبية لدولة ما لإدارة شؤونها الخاصة رغم الضغوط الاقتصادية والاجتماعية والإستراتيجية التي تفرضها البيئة الدولية، وهذا الاستقلال يعكس قدرة الحكومات على العمل بشكل مستقل في تحديد أهداف سياستها الداخلية والدولية وتنفيذها. وقد أخضعت ظاهرة العولمة مفهوم السيادة وغيره من المفاهيم الرئيسة في علم السياسة للمراجعة وإعادة التعريف، فالرهانات الدولية الجديدة والمشكلات غير المسبوقة والحدود الاقتصادية والكمركية التي رسمتها تحولات العولمة لا تتوافق مع الحدود السياسية التي يقوم عليها المفهوم التقليدي للسيادة. وللمزيد أنظر: سعيد الصديقي. مصدر سابق. ص 116-119.

[←121]

عبد الإله بلقزيز (المناقشات) على بحث السيد يسين. في مفهوم العولمة. في أسامة أمين الخولي (محررا).
مصدر سابق. ص70.

[←122]

محمد عبد الجابري. العولمة والهوية الثقافية: عشر أطروحات. في أسامة أمين الخولي (محررا). مصدر سابق. ص300.

[←123]

حسين معلوم. التسوية في زمن العولمة. في عبد الباسط عبد المعطي (محررا). مصدر سابق. ص124-125.

أضحت الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة في عالم يزداد تقلصًا. ومع تنامي التداخل ووسائل الاتصال والعولمة في مجالات السياسة والأمن والاقتصاد وتبادل المعلومات والثقافة، ونظرًا إلى دور الولايات المتحدة المركزي في معظم هذه المجالات، بات من الصعوبة بمكان التمييز بين الحد الذي ينتهي عنده النفوذ الأمريكي والحد الذي تبدأ معه العولمة سواء أكانت العولمة مجرد شكل من أشكال الأمركة العالمية، أم كانت فعلاً ظاهرة مستقلة في ذاتها ستتحسر السيطرة الأمريكية عنها شيئاً فشيئاً في المستقبل المنظور. وللمزيد أنظر: بول سالم. الولايات المتحدة والعولمة: معالم الهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين. في أسامة أمين الخولي (محرراً). مصدر سابق. ص 209. أيضاً: منير الحمش. العولمة... ليست الخيار الوحيد. الأهلي للطباعة والنشر والتوزيع. دمشق. الطبعة الثانية. 2001. ص 48-49.

[←125]

حسين معلوم. مصدر سابق. ص125.

[←126]

عمر جمعة عمران. مصدر سابق. ص30-31.

[←127]

جلال أمين. العولمة والدولة. في أسامة أمين الخولي (محررا).. مصدر سابق. ص154-157.

[←128]

السيد صدقي عابدين. كوريا الشمالية والعولمة. في مدحت أيوب (محررا). كوريا والعولمة. مصدر سابق. ص213.

[←129]

طلال عتريسي. الأمن القومي وسيادة الدولة في عصر العولمة. في العولمة وأثرها في المجتمع والدولة. مصدر سابق. ص42.

[←130]

تعد قارة آسيا من أعرق وأوسع القارات في العالم، مع ما تتميز به من ثقل ديمغرافي/بشري كبير، وإمكانات اقتصادية هائلة من الموارد، وبتكويناتها التاريخية والجغرافية العريقة والمتنوعة وبتعدد حضارات شعوبها وتجاربهم العقائدية والسياسية فضلا عن تنوع في الأعراق والأجناس والأصول واللغات. وعلية ستبقى هذه القارة موضع تنافس دولي لاستنزاف إمكاناتها، وإثارة الأزمات العاصفة فيها، وفرض حالات عدم الاستقرار، والهيمنة بوسائل شتى. ولعل القوميات الآسيوية قاطبة كانت الأقل تأثرا بتلك الوسائل والأدوات الأوربية كالتبشير واللغة والثقافات من القوميات الأخرى في أفريقيا وأمريكا. وللمزيد أنظر: سيار الجميل. العولمة الجديدة والمجال الحيوي للشرق الأوسط، مفاهيم عصر قادم. مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق. بيروت. الطبعة الأولى. 1997. ص40.

[←131]

محمد السيد سليم. الرؤى الآسيوية للعولمة. في محمد السيد سليم والسيد صديقي عابدين (محررين). آسيا
والعولمة. مصدر سابق. ص40.

[←132]

هدى ميتكيس. الأبعاد السياسية للعولمة في آسيا. في محمد السيد سليم والسيد صدقي عابدين (محررين).
آسيا والعولمة. مصدر سابق. ص74.

[←133]

محمد السيد سليم. الأصول التاريخية للعولمة في آسيا. في محمد السيد سليم والسيد صدقي عابدين (محررين). آسيا والعولمة. مصدر سابق. ص5.

وتبرز هنا مدرسة أنصار العولمة وهي واضحة الفكر والمعالم ويمثلها كل من أومي وييب. وهم لا يتساءلون حول وجودها أو ما سيكون لها من أثر على الشركات في عقود زمنية مقبلة لأنها تمثل بالنسبة لهم التقاء الأذواق وتوحد متزايد يسمح باستخدام المنتجات المعيارية والعمليات الصناعية على المستوى العام، واندماج عمليات الشراء والتصنيع بشكل يسمح لهم بالتسويق والتسويق العالميين، وسيطرة أشخاص معينين على صناعات عالمية معينة، ووجود شركات كبرى تسيطر عليها ثقافة عالمية وبني فكرية واحدة. كذلك يرى الكاتبان أوهمه ورايش أن الدول القومية تحولت إلى سلطات محلية للنظام الكوني، ولم يعد بمقدورها أن تؤثر، بصورة مستقلة على مستوى النشاط الاقتصادي أو العمالة داخل حدود أراضيها: فذلك يتحدد بما تمليه خيارات رأس المال العالمي طليق الحركة، وأن وظيفة الدول القومية باتت شبيهة بوظيفة البلديات داخل الدول، وعليها أن تقدم الهياكل الارتكازية والسلع العامة التي تحتاجها الشركات بأدنى تكلفة ممكنة. وللمزيد انظر: بول كير كرايد. مصدر سابق. ص33. أيضا: بول هيرست وجراهام طومبسون. ما العولمة، الاقتصاد العالمي وإمكانات التحكم. ترجمة فالح عبد الجبار. سلسلة علم المعرفة. العدد273. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. الكويت. (أيلول) سبتمبر2001. ص387.

وينتقد هؤلاء العولمة ويعارضون نتائجها. إلا أنها شيء لا يمكن مقاومته أو محتوم وهي طبيعية الحدوث ولكنهم يحاربون إستراتيجية الهيمنة الكائنة وراءها، والتي يمارسها عدد محدود وقليل من الشركات متعددة الجنسيات بدون شفافية ولا رؤية ديمقراطية. فالمؤسسات الدولية (المالية) تسعى علنا لتحقيق أهداف أيديولوجية تحت شعار الترويج الحر والحيادي للتنمية الاقتصادية والتجارة. وكان هناك أيضا المنتدى الاجتماعي العالمي في إطار الحركة العالمية المناهضة للعولمة والليبرالية الجديدة. وأول من بادر إلى طرح فكرة المنتدى هو البرازيلي اوديد كراجيو مؤسس ورئيس معهد أتوس البرازيلي، الذي اقترح فكرة المنتدى على مواطنه فرانسيسكو وتيكر عضو اللجنة البرازيلية للعدالة والسلام. وقد عقد المنتدى مؤتمرات عدة منذ عام 2001 في مدينة بورتو اليغري عاصمة ولاية ريو كراند دوسول في جنوب البرازيل وهي الولاية التي عرفت في العالم كله بتجاربها الديمقراطية وجهودها في مقاومة الليبرالية الجديدة. وكان المنتدى منذ البدء فضاءً مفتوحا لمناقشة المشاكل التي سببها النظام الليبرالي الرأسمالي والبحث عن بدائل جديدة لبناء عالم آخر. وقد عد المنتدى وشعاره (عالم آخر ممكن) بمثابة نقطة تحول في الحركة الاجتماعية العالمية المناهضة للعولمة. وللمزيد من التفاصيل أنظر: بول كير كبرايد. مصدر سابق. ص 48-49. أيضا: رياض عزيز هادي. المنتدى الاجتماعي العالمي، عالم آخر ممكن (دراسة في حركة مناهضة العولمة). المكتبة القانونية. بغداد. 2004. ص 3-7.

[←136]

محمد السيد سليم. الرؤى الآسيوية للعولمة. في محمد السيد سليم والسيد صديقي عابدين (محررين). آسيا
والعولمة. مصدر سابق. ص 33-37.

[←137]

نيفين حليم صبري. مصدر سابق. ص125.

[←138]

هدى ميتكيس. الأبعاد السياسية للعولمة في آسيا. في محمد السيد سليم والسيد صدقي عابدين (محررين).
آسيا والعولمة. مصدر سابق. ص73

[←139]

سعيد الصديقي. هل تستطيع الدولة الوطنية أن تقاوم تحديات العولمة؟ في مجموعة باحثين. العولمة والنظام الدولي الجديد. مصدر سابق. ص121.

[←140]

Changes and Implication, Korea; Its Dae-Kyu Yoon, The Constitution of North
.Fordham International Law Journal, volume 27, Issue 4 2003 Article 2, pp1297-1298

[←141]

أنظر حول نص المادة 3 من دستور كوريا الشمالية في:

Sung Chul Yang, The North and South Korean Political Systems Comparative-Analysis, Hollym Elizabeth N J, Seoul, 1999, p225

أيضا: سارة محمد حسن. مصدر سابق. ص238-239.

[←142]

موجز تاريخ النشاط الثوري للرفيق كيم ايل سونج. دار الطليعة. بيروت. بلا تاريخ. ص 168 - 169.

[←143]

كيم جونج أيل، في مواصلة فكرة زوتشيه وتطويرها. دار النشر باللغات الأجنبية. بيونج يانج. 1995. ص1.

[←145]

كيم جونج أيل، في مواصلة فكرة زوتشيه وتطويرها. مصدر سابق. ص 32-33.

[←148]

.Sung Chul Yang, op, cit, pp 182-183

[←149]

.ibid, pp 183- 184

[←150]

السيد صدقي عابدين. كيم أيل سونج. في ماجدة علي صالح (محررة). عظماء آسيا في القرن العشرين. مصدر سابق. ص 59-61.

[←151]

کیم ایل سونج. مصدر سابق. ص 62-63.

[←152]

هدى ميتكيس. الأبعاد السياسية للعولمة في آسيا. مصدر سابق. ص75.

[←153]

طلال عتريسي (تعقيب) على بحث السيد يسين. في مفهوم العولمة. في أسامة أمين الخولي (محررا). مصدر سابق. ص 44-46.

[←154]

السيد صدقي عابدين. كوريا الشمالية والعولمة. مصدر سابق. ص220-221. أيضا: حول نفس التوجه انظر:
أيضا: بدرية البشر. مصدر سابق. ص48.

[←155]

جونج تشون لي. مصدر سابق. ص 152-153.

[←156]

David Hawk, North Korea's Hidden Gulag: Interpreting Reports of Changes in the Prison Camps, The Committee for Human Rights in North Korea, Washington, DC, .pp9- 10

[←157]

The EU and the Democratic People's Republic of Korea, Factsheet, Brussels, 29 April
.pp1- 2 ,2013

[←158]

تقترن قضية حقوق الانسان في كوريا الشمالية بالحديث عن معسكرات الاعتقال والتعذيب وابرزها خمسة وهي: يودوك وهو اقدمها واكثرها بشاعة ثم 14 و15 و16 و18، بدأ العمل فيها منذ عام 1950 ويموت فيها اكثر من 10 آلاف معتقل سنويًا. ومساحة المعسكرات الخمسة الاجمالية 12479 كم أي ضعف مساحة سيئول عاصمة كوريا الجنوبية، وهناك المعسكر 15 الواقع جنوب البلاد ومساحته 370 كم، والمعسكر 16 ويقع في الشمال على مساحة 560 كم وفيه 20 الف معتقل، ومعسكر 18 في بيوجونج على مساحة 420 كم وفيه 30 الف معتقل. وللمزيد أنظر: طاهر شلبي. مصدر سابق. ص104-110.

هدى ميتكيس. الأبعاد السياسية للعولمة في آسيا. مصدر سابق. ص79.

أشر القرن العشرين العديد من الثورات والتي مست تقريبًا كل مؤسسة في المجتمع بتأثيرها، وحتى عام 1900 كانت العائلة الكورية قرابية الدم وتتبع مبدأ الأبوة. ولذلك كانت العائلة التقليدية كبيرة ومتعددة الفروع وشرقية بشكل هرمي، ووحدة ثابتة طويلًا، ومجموعة جماعية. إذ كان لكوريا نظام جماعة عائلي شبه جماعي حيث الذكر الأكبر عليه المسؤولية الأوسع في رعاية رفاة أعضائها ومنها قضية الزواج، وأغلب نشاطات جماعة العائلة جماعية، سواء كانت اقتصادية أو تعليمية أو دينية أو فيما يتعلق بانضباط أفرادها. ومنذ عام 1900 وتحديداً عام 1945 وتأثير التغريب مع التصنيع والتحضر ووعي السكان السياسي تغيرت بشكل جذري هيكل ووظيفة العائلة الكورية، وتحول تفوق الذكر في العائلة وتبدل النظام الاجتماعي والقانون ليتحول تدريجياً إلى مبادئ المساواة. فالعائلة الحديثة وتحديداً في المناطق المدنية هي دون شك وحدة اقتصادية، وكذ دينية وتعليمية. وانتشرت حالات التزاوج بين مختلف الطبقات الاجتماعية وخصوصاً بين الشباب. وللمزيد من التفاصيل انظر: هدى ميتكيس. الأبعاد السياسية للعولمة في آسيا. مصدر سابق. ص95. أيضاً:

The ،(Dae H. Chang, The Korean Family, In Man Singh Das and Panos D. Bardis (end
.Family in Asia, Vikas Publishing House PVT LTD, New Delhi, 1978, p278

[←161]

السيد صدقي عابدين. كوريا الشمالية والعولمة. مصدر سابق. ص220-221.

[←162]

السيد صدقي عابدين. العلاقة بين الدولة والمجتمع في كوريا الشمالية. في هدى ميتكيس والسيد صدقي عابدين (محررين). المجتمع المدني في كوريا. مصدر سابق. ص 217-218.

[←163]

.North Korean constitution- April 2009, op, cit, p 7

[←164]

طاهر شلبي. مصدر سابق. ص111.

[←165]

السيد صدقي عابدين. العلاقة بين الدولة والمجتمع في كوريا الشمالية. مصدر سابق. ص222-223.

[←166]

Kim Kwangjin, After Kim Jong-Il:Can We Hope For Better Human Rights Protection In
.North Korea? The Brookings Institution, Washington, October27, 2009. pp4-6

[←167]

.p 9 ‹Kim Kwangjin, op, cit

[←168]

السيد صدقي عابدين. كوريا الشمالية والعولمة. مصدر سابق. ص220-221.

[←169]

ماجدة صالح. الأبعاد الأمنية لقضايا إعادة التوحيد في آسيا: كوريا وتايوان. في هدى ميتكيس والسيد صدقي عابدين (محررين). قضايا الأمن في آسيا. مركز الدراسات الآسيوية. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة القاهرة. 2004. ص148.

[←170]

The Death Penalty in North Korea, in the machinery of a totalitarian stste,
.International Federation for Human Rights(FIDH), France, Sep 2014, p8

[←171]

تشير بعض التقديرات الى ان عدد سكان كوريا الشمالية يبلغ 23,790,000 مليون نسمة، ويبلغ عدد سكان العاصمة بيونج يانج 3,351,000 مليون نسمة، والكثافة السكانية 197 نسمة/كم²، ونسبة سكان المدن 61,6%، وفي الزراعة فإن اهم المحاصيل هي الصويا والذرة والأرز والمواشي، وهناك المعادن من رصاص ونحاس ولينيت وحديد الى جانب الفحم الحجري، والمنتجات من حرير وفوسفات ونتاج الخشب الخ. وللمزيد من التفاصيل أنظر: هادي زعرور. توازن الرعب القوى العسكرية العالمية. شركة المطبوعات للتوزيع والنشر. بيروت. الطبعة الاولى. 2013. ص155-156. أيضًا: أطلس بلدان العالم لاروس. مصدر سابق. ص81.

[←172]

.The Death Penalty in North Korea, op, cit, p8

[←173]

وللمزيد من التفاصيل أنظر: هادي زعرور. مصدر سابق. ص 156.

[←174]

.North Korean constitution- April 2009, op, cit, pp 4-5

[←175]

طاهر شلبي. مصدر سابق. ص 103-104.

[←176]

لقد طورت الشركات في كوريا الجنوبية وتايوان وهونغ كونغ وسنغافورة وتايلاند قدرات واسعة للتعاقد الفرعي (من الباطن). ودعمت حكومات هذه البلدان القطاع الخاص باستثمارات في البحث والتطوير والتدريب وبتبني سياسات مالية وسياسات نقل تقانة ملاءمة. وقد أنتجت هذه البلدان الصناعية الجديدة بحلول عام 1990 حوالي ثمانية بالمائة من الإنتاج العالمي من الالكترونيات بقيمة بلغت نحو 60 مليار دولار، كما ركزت هذه البلدان لتكون مشاركة في تقانة المعلوماتية والقدرة على تحقيق فائدة من عولمة الاقتصاد العالمي. وللمزيد من التفاصيل أنظر: أنطوان زحلان. العولمة والتطور التقاني. في أسامة أمين الخولي (محررا). مصدر سابق. ص 87-88. أيضا: عصام خفاجي. مصدر سابق. ص 413.

[←177]

طلال عترسي (تعقيب) على بحث السيد يسين. في مفهوم العولمة. في أسامة أمين الخولي (محررا). مصدر سابق. ص44.

[←178]

مجد الدين خمّش. العولمة وتأثيرها في المجتمع العربي. دار مجدلاوي للنشر والتوزيع. عمان. الطبعة الأولى. 2011. ص201.

[←179]

- بول کیر کبراید. مصدر سابق. ص33-34.

[←182]

زياد حافظ. مضمون واتجاه التغيير في البيئة العامة على الصعيد الدولي وفي المنطقة العربية. في مجموعة باحثين. العولمة والنظام الدولي الجديد. مصدر سابق. ص49.

السيد يسين. في مفهوم العولمة. في أسامة أمين الخولي (محررا). مصدر سابق. ص32.

[←186]

.Choe Sang-Hun, op, cit, pp 1-2

[←187]

.Andrew Scobell, Kim Jong Il And North Korea, op, cit, p35

[←190]

.Choe Sang-Hun, op, cit, pp 1-2

[←191]

لقد كان معدل النمو الاقتصادي في عام 1978 قد وصل إلى 5,6% سنويًا، وارتفع في عام 1979 ليصل إلى 6,9% سنويًا. إلا أن عقد الثمانينيات كان بداية الانخفاض ليصل في عام 1980 إلى 3,8% سنويًا، ووصل في عام 1981 إلى 3% سنويًا، ثم ارتفع في عام 1982 إلى 4,8% سنويًا، ليعود إلى الانخفاض في عام 1983 ليصل إلى 4,4% سنويًا، ثم في عام 1984 ليصل إلى 3,9% سنويًا، وليبدأ عقد التسعينيات نموًا سلبيًا للاقتصاد الكوري الشمالي. وكانت نسب النمو في الناتج المحلي الإجمالي لحقبة (1990-2003) في عام 1990 هي 3,7- وعام 1991 هي 3,5- وعام 1992 هي 6,0 - وعام 1993 هي 4,2- وعام 1994 هي 2,1- وعام 1995 هي 4,1- وعام 1996 هي 3,6 - وعام 1997 هي 6,3- وعام 1998 هي 1,1- وعام 1999 هي 6,2 وهي المرة الأولى الايجابية بعد سنوات وعام 2000 هي 1,3 وعام 2001 هي 3,7 وعام 2002 هي 1,2 وعام 2003 هي 1,8 وتبين الأرقام تراجعًا واضحًا في نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي وتراجع نسبة الصادرات بشكل مثير مترافقة مع تراجع نسبة النمو بشكل أساسي، وبالرغم من التحسن في أواخر التسعينيات إلا أن الجمود استمر واستمرت القطاعات الرئيسية تعاني من مشاكل مهمة. وللمزيد من التفاصيل انظر:

Michael J. Deane, PhD, The Collapse of North Korea; prospect To Celebrate Or Fear?
.Johns Hopkins University, Washington, p3
.Also, North Korean constitution- April 2009, op, cit, p 10

[←192]

جونج تشون لي. مصدر سابق. ص 175-178.

[←193]

طاهر شلبي. مصدر سابق. ص 58-59.

[←194]

السيد صدقي عابدين. النظام السياسي في كوريا الشمالية. مصدر سابق. ص195-196.

[←195]

.North Korean constitution- April 2009, op, cit, p 10

[←197]

Fier on the city gate: Why China Keeps North Korea Close, International Crisis Group,
.Asia Report N254, Belgium, 9December2013, p9

[←198]

.Dae-Kyu Yoon, op, cit, pp1299-1300

[←199]

.pp 4-5 ,Michael J. Deane, PhD, op, cit

[←200]

.Country Profile; North Korea, Library of Congress-Federal Research, July2007, p8

[←201]

جونج تشون لي. مصدر سابق. ص 124-125.

[←202]

.Country Profile; North Korea, op, cit, p8- 9

[←203]

يمكن تفسير قيام النظام بذلك في ضوء حاجة النظام الى استعادة السيطرة على البلاد، والسعي الى اخراج عمال المساعدة الاجانب من البلاد، فهم يؤثرون سلبيًا ويشكلون خطرًا محتملاً على الشعب في كوريا الشمالية، وان النظام تجنب الادراك بين الشعب بأن البلاد تعتمد على المساعدة الخارجية، وان الوضع الغذائي قد تحسن بشكل واضح بالرغم من مشكلات المرتبطة به من سوء التغذية الواسع، وهذا ما تؤكده الامم المتحدة بأن هناك 7% من السكان تقريباً يعانون من الجوع، واكثر من ثلث السكان يعانون من سوء التغذية المزمن، وقد سعى النظام الى الحصول على مساعدات مهمة من الصين وكوريا الجنوبية وبدون قيود، ويبدو ان المساعدات من دول الجوار هي الاكثر تفضيلاً من تلك التي تقدمها المنظمات غير الحكومية الغربية ووكالات الاغاثة. وللمزيد من التفاصيل أنظر:

Andrew Scobell, Kim Jong Il And North Korea, op, cit, p3 1

[←204]

The International Strategic Survey 2010, The Annual Review of World Affairs
.Institute for Strategic Studies, pp360- 361

[←205]

قدرت الامم المتحدة ان حوالي 16 مليون شخص في كوريا الشمالية يعانون من سوء التغذية وفقدان الامن الغذائي، وان الرعاية الصحية والصرف الصحي ضعيف في المناطق الريفية، فيما وفيات الرضع عالية. ويمثل سوء التغذية المزمّن والحاد عقبة امام النمو والانتاجية. ومع الانتشار الواسع لإزالة الغابات وتآكل التربة لم تتمكن المشاريع الزراعية من الحد من النقص الغذائي؛ انتاج الحبوب تزايد بحوالي 10% في عام 2012 ولكن يتوقع ان يتراجع مجددًا في عام 2013، نتيجة نقص البذور في الشتاء والربيع، فضلًا عن نقص الطاقة والمواد الأولية والمخصبات، ولذلك سجل النمو الاقتصادي معدل 0,4% في الناتج المحلي الاجمالي. وللمزيد من التفاصيل أنظر:

North Korea; Report on the Famine in the Hwanghae Provinces and the Food Situation 2012, Asiapress International/North Korea Reporting Team, Japan, 2013, p2. Also, The EU and the Democratic People's Republic of Korea, op, cit, p1

[←206]

.Country Profile; North Korea, op, cit, pp9-12

[←207]

.North Korean constitution- April 2009, op, cit, pp9-10

[←208]

احمد عبد الحافظ. السياسات العامة في كوريا الشمالية. في كمال المنوفي (محررا). الاتجاهات المعاصرة في السياسات العامة الكورية. مركز الدراسات الآسيوية. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة القاهرة. 2006. ص224-225.

[←209]

نقلا عن: بدرية البشر. مصدر سابق. ص50-51.

[←210]

محمد عابد الجابري. العولمة والهوية الثقافية عشر أطروحات. في أسامة أمين الخولي (محررًا). مصدر سابق. ص 297-298.

أن الثقافة ليس لها مؤسسات واضحة ومحددة، وليس لها ذرائع قانونية أو مبررات دولية للتدخل، فالثقافة هي كل معقد ومتداخل تتميز الجماعات الإنسانية بها وتتمايز فيما بينها. وثقافة الدولة القومية هي ثقافة تؤكد التجانس والاندماج، بينما تنزع عولمة الثقافة إلى تقديم نموذج واحد موحد للسلوك والأذواق، يخترق من خلال منتجات الإعلام والإعلان هذا التجانس المفترض. كما تؤدي كثافة التدفقات الثقافية العالمية وسرعتها إلى انتشار أنماط ثقافية تؤثر في كل الثقافات الأخرى. وتتضاءل قدرة الدولة على احتكار المعرفة والمعلومات، والسيطرة على وسائل الإعلام، وعلى ممارسة الضبط الأيديولوجي والثقافي. وقد لعبت الفضائيات والبريد الإلكتروني والهواتف النقالة، دورًا مهمًا في فقدان الدولة جزءًا مهمًا من سيادتها الأيديولوجية. أما ثقافة المجتمع فتشير إلى جميع السمات المميزة للأمة من مادية وروحية وفكرية وفنية ووجدانية. وتشمل مجموعة المعارف والقيم والالتزامات الأخلاقية المستقرة فيها وطرائق التفكير والإبداع الجمالي والفني والمعرفي والتقني وسبل السلوك والتصرف والتعبير وطرز الحياة. كما تشمل تطلعات الإنسان للمثل العليا، ومحاولاته إعادة النظر في منجزاته، والبحث الدائم عن مدلولات جديدة لحياته وقيمه ومستقبله وإبداع كل ما يتفوق به على ذاته. وتتميز القيم في هذا الإطار في أنها تعد قالبًا لنظام ثقافي معين، وتعبيرًا عن خصائص حضارية لشعب معين يملك أفراداه افتراضات، واتجاهات سلوكية ومعتقدات تعد محددًا لسلوكهم وتفكيرهم وكل ما يميزهم. وللمزيد أنظر: طلال عتريسي. الأمن القومي وسيادة الدولة في عصر العولمة. في العولمة وأثرها في المجتمع والدولة. مصدر سابق. ص 65. أيضا: ماجدة صالح. الأبعاد الثقافية للعولمة في آسيا. في محمد السيد سليم والسيد صدقي عابدين(محررين). آسيا والعولمة. مصدر سابق. ص 114. أيضا: مجد الدين خمش. مصدر سابق. ص 228-229.

[←212]

هناك من يشير الى ان الثقافة حقيقة من طراز معقد، لها ابعاد وآفاق واسعة، ومكونات وعناصر متعددة، ومدلولات واتجاهات متنوعة، مما يصعب معه ان تختزل، وان تندرج ضمن اطار تعريف مبسط ونهائي، ولذلك تتداخل مع مفاهيم ومصطلحات اخرى، كالحضارة، والمدنية، والايديولوجية، والرسالة وغيرها. وهنا يواجه تحديد معنى الثقافة صعوبات، ويتعرض لخطأ منهجية، لابد من الاحتراز والتنبيه لها منذ البدء. وللمزيد من التفاصيل انظر: عبد السلام ابراهيم بغدادي. الوحدة الوطنية ومشكلة الاقليات في افريقيا. سلسلة اطروحات الدكتوراه 23. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. الطبعة الثانية. 2000. ص51-52. أيضا: طلال عتريسي(تعقيب) على بحث السيد يسين. في مفهوم العولمة. في أسامة أمين الخولي(محررا). مصدر سابق. ص46-47.

[←213]

كوريا. الهيئة الكورية للاستعلامات عبر البحار. بلا.

[←214]

لقد تركت تجربة الاحتلال الياباني أثرًا عميقًا في إدراك وسلوك الكوريين وكان تأثيرها واضحًا في جوانب عدة أبرزها:

أولًا: التمسك بالانتماء القومي الكوري، وجعله يتقدم على كل انتماء.

ثانيًا: التمسك بالأخلاق الكونفوشية القديمة، والموروثة عن الأسلاف.

ثالثًا: تبني نموذج اقتصادي متميز يدحض تفوق اليابان، وبما يطرح نموذجًا إنسانيًا وسياسيًا للمستقبل.

وللمزيد من التفاصيل أنظر: فردريك معتوق. مصدر سابق. ص55. أيضًا: مجد الدين خمش. مصدر سابق. ص75-78.

[←215]

فردريك معتوق. مصدر سابق. ص 61-65.

[←216]

.North Korean constitution- April 2009, op, cit, pp11-12

[←217]

عبد الإله بلقزيز. العولمة والهوية الثقافية: عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة. في أسامة أمين الخولي (محررا).
مصدر سابق. ص314.

[←218]

عبد الإله بلقزيز. العولمة والممانعة: دراسات في المسألة الثقافية. منتدى المعارف. بيروت. الطبعة الأولى. 2011. ص 49-50.

[←219]

مصطفى بن تمسك. العولمة وتنامي خطاب الهوية. في مجموعة باحثين. العولمة والنظام الدولي الجديد.
مصدر سابق. ص133.

[←220]

محمد عابد الجابري. العولمة والهوية الثقافية عشر أطروحات. في أسامة أمين الخولي (محررا). مصدر سابق. ص301.

[←221]

عبد الهادي الجوهري. العولمة والانتماء الوطني (حالة مصر). في العولمة وأثرها في المجتمع والدولة. مصدر سابق. ص 143-144.

[←222]

بدرية البشر. مصدر سابق. ص52.

[←223]

.Andrew Scobell, op, cit, p30

[←224]

.ibid, pp30- 31

[←225]

.Ibid, p32

[←226]

السيد صدقي عابدين. كوريا الشمالية والعولمة. مصدر سابق. ص224-225.

[←227]

ماجدة صالح. الأبعاد الثقافية للعولمة في آسيا. في محمد السيد سليم والسيد صدقي عابدين (محررين). آسيا والعولمة. مصدر سابق. ص 114-115.

[←228]

محمد عابد الجابري. العولمة والهوية الثقافية عشر أطروحات. مصدر سابق. ص 305-306.

[←229]

عبد الإله بلقزيز. العولمة والهوية الثقافية: عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة. في أسامة أمين الخولي (محررا).
مصدر سابق. ص 319.

تشير اغلب الدراسات التي تناولت العولمة إلى اتجاهين، احدهما يشير إلى أن العولمة تقود إلى الاختراق الثقافي وفرض قيم وعادات وأفكار الرأسمالية التي تقودها الولايات المتحدة، أي فرض الثقافة الأمريكية. فيما يشير الاتجاه الآخر، إلى أن العولمة تقود إلى التفاعل الثقافي بين الشعوب والمجتمعات، وهي لا تقود إلى إلغاء الخصوصية الثقافية بقدر ما تقود إلى التفاعل بين الثقافات، مما يولد ثقافة مشتركة أكثر انفتاحًا بين الشعوب. إلا أن نموذج التنمية البشرية المستدامة يؤكد على الخصوصية الثقافية مع ضرورة التفاعل الثقافي بين الشعوب أيضًا، وذلك للانفتاح على ثقافات وحضارات الغير التي تجعل الإنسان أكثر انفتاحًا وأكثر وعيًا واطلاعا، وبما يجعله عنصرا فاعلا داخل مجتمعه. وللمزيد من التفاصيل أنظر: رعد سامي عبد الرزاق التميمي. العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي. دار دجلة. عمان. 2008. ص 195-196. أيضا: بدرية البشر. مصدر سابق. ص 31-32.

[←231]

فالعولمة الثقافية تعمل على تنميط الأخلاق والقضاء على الثقافات لصالح تكوين حضارة مادية لتكريس هيمنة وسيطرة الطرف القوي، وهنا تنطوي العولمة على ثنائية متلازمة تتأرجح بين التوحيد والتفكيك. وهي حين تتجاوز الدولة والانتماء القومي تفرض على المجتمعات نمطا جديدا من المفاهيم الثقافية الغربية عنها بيئيا وتاريخيا، وذلك عن طريق المعلومات عبر التقنيات الإعلامية والثقافية المتطورة والحديثة. وهنا تبرز مرتكزات ثقافة الهيمنة التي يمكن القول أنها اللغة والجامعات على مستوى العالم ووسائل الاتصال. وللمزيد من التفاصيل أنظر: حسين علي إبراهيم. مصدر سابق. ص25-26. عبد الإله بلقزيز. العولمة والممانعة: دراسات في المسألة الثقافية. مصدر سابق. ص22-24.

[←232]

Ralph N. Clough, East Asia and US. Scurity, The Brookings Institution, Washington,
.pp. 159- 160

[←233]

أبدى خبراء أمنيون ومسؤولون أمريكيون قلقًا متزايدًا من قدرات الهجمات الإلكترونية المتطورة لكوريا الشمالية. ففي آذار (مارس) 2013 كان هناك هجمات على أنظمة الكمبيوتر في عدة وسائل إعلام كورية جنوبية ومؤسسات مالية أوقفت أعمالها لعدة أيام، في واحدة من أكثر الهجمات الإلكترونية أهمية في تاريخ البلاد، وقد حدد خبراء الهجمات الإلكترونية قرصنة من كوريا الشمالية كمجرمين. كما حدد (FBI) ان قرصنة كورين شماليين هم المسؤولين عن الهجمات الإلكترونية في تشرين الثاني (نوفمبر) 2014، على شركة سوني وكانت محاولة لمعاقة الشركة لانتاجها فلما يغتال فيه صحفي أمريكي الرئيس كيم جون أون. وللمزيد من التفاصيل انظر:

.Emma Chanlett-Avery and Others, op, cit, pp 17- 18

[←234]

يأتي الجيش الشعبي الكوري بعد جيوش كل من الصين والولايات المتحدة والهند. وللمزيد أنظر:
The Military Balance 2011, The International Institute For Strategic Studies, London,
.p205

[←235]

.Homer T. Hodge, North Korea's Military Strategy, op, cit, p73

[←236]

.Homer T. Hodge, North Korea's Military Strategy, op, cit, p. 72

[←237]

.ibid, 73

[←238]

.Emma Chanlett-Avery and Others, op, cit, p 17

[←239]

.Homer T. Hodge, op, cit, p73

[←240]

هادي زعرور. مصدر سابق. ص 156-157.

[←241]

هادي زعرور. مصدر سابق. ص 162-164.

[←242]

.Homer T. Hodge, op, cit, p73

[←243]

هدد الرئيس الكوري كيم جونغ أون في 20 اذار (مارس) 2016، بـدفن أعداء البلاد المهاجمين في البحر، وذلك خلال تفقده لتدريبات قواته البحرية التي تجريها. وتعد هذه التدريبات الاحدث لاستعراض قوة البلاد في مواجهة واشنطن وسيئول، بعد اجرائهما لمناورات عسكرية مشتركة ينظر اليها من قبل الشمال كاستعداد للحرب ضدها. وقال الرئيس أون ان(هذا الانزال المفاجئ والهجوم على الساحل من شأنه ان يؤدي الى النصر في معركة...وان) الانتصار في معركة برمائية يعتمد بشكل رئيس على كيفية تحييد الحركات المضادة للإنزال المحتملة للعدو والوصول الى الدفاعات الساحلية دفعة واحدة من اجل دفن الاعداء المهاجمين في البحر، ينبغي تكثيف التدريب بين الوحدات والوحدات الفرعية للجيش الشعبي الكوري). وللمزيد من التفاصيل انظر: هادي زعرور. مصدر سابق. ص 164-167. أيضا:

كوريا الشمالية تفقد غواصة وتهدد بحرب خاطفة لتحرير سيول. جريدة الشرق الاوسط. العدد13619. بتاريخ 12/3/2016. أيضا:الزعيم الكوري الشمالي يهدد ب(دفن اعدائه في البحر). جريدة الشرق الاوسط. العدد13627. بتاريخ 20/3/2016.

[←244]

هادي زعرور. مصدر سابق. ص 157-168.

[←245]

.Military Balance 2011, op, cit, pp205- 206

[←246]

.Brian Rajewski(ed). OP. Cit. p. 722

[←247]

.Military Balance 2011, op, cit, p206

[←248]

.Emma Chanlett-Avery and Others, op, cit, pp17- 18

[←249]

أستمرت الولايات المتحدة في نشر انواع عدة من الاسلحة النووية في كوريا الجنوبية، أذ كان عام 1958 عام الانتشار النووي الأوسع للولايات المتحدة الامريكية، وبدأ الأمر بنشر أربعة انواع مختلفة من الاسلحة النووية للقوات الامريكية في كوريا الجنوبية، وهي صواريخ أونست جون أرض - أرض، وبندقية 280 ملم الهائلة، ومدفعية 8 انش، وذخائر التدمير الذرية. وفي اذار(مارس) 1958 أضيفت قنابل الجاذبية للطائرات. وخلال حقبة 1960-1964 أضيفت خمسة انواع من انظمة الاسلحة، وبلغت هذه الترسانة أكبر قدرتها في عام 1967 ووصلت تقريبا الى 950 رأسا حربيًا من تسعة أنواع، وتراجع هذا العدد الى 150 رأسا بحلول منتصف عقد الثمانينيات، وفي نهاية عام 1991 أمر الرئيس بوش الأب بإزالة كل الاسلحة الباقية والذي انجز في عام 1992. وللمزيد أنظر:

North Korea's Nuclear Program, 2003, Nuclear Notebook, Bulletin of The Atomic Scientists, March/April 2003, p74

[←250]

Joel S. Wit and Sun Young Ahn, North Korea's Nuclear Futures: Technology and
.Strategy, US- Korea Institute At Sais, U. S. A, 2015, p7

[←251]

سعد حقي توفيق. مصدر سابق. ص130.

[←252]

وليم بوروس وروبرت ويندورم. مصدر سابق. ص 374-375.

[←253]

.Mary Beth Nichtin, op, cit, p7

[←254]

نقلا عن: وليم بوروس وروبرت ويندورم. مصدر سابق. ص 374- 375.

[←255]

المصدر نفسه. ص377.

[←256]

مي عبد الرحمن محمد غيث. سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه القدرات النووية لكوريا الشمالية (1991-2007). رسالة ماجستير (غير منشورة). كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. قسم العلوم السياسية. جامعة القاهرة. 2009. ص 89.

[←257]

محمد فايز فرحات. الأزمة النووية الكورية، مستقبل سباق التسلح والتعاون الأمني. مصدر سابق. ص 6-7.
أيضًا:

.North Korea's Nuclear Program, 2003, op, cit, pp74- 7

[←258]

التقرير الاستراتيجي العربي 1995. مصدر سابق. ص 135.

[←259]

.Larry A. Nicksch. op, cit. pp10-13

[←260]

التقرير الاستراتيجي العربي 1995. مصدر سابق. ص 135-136.

[←261]

زلمي خليل زاد (محررا). مصدر سابق. ص 192-193.

[←262]

أشرف عبد العزيز عبد القادر. الولايات المتحدة الأمريكية وأزمات الانتشار النووي، الحالة الإيرانية 2001-2009. مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. ابوظبي. الطبعة الاولى. 2010. ص 85.

[←263]

سعد حقي توفيق. الإستراتيجية النووية بعد انتهاء الحرب الباردة. دار زهران. عمان. 2008. ص131-133.

[←264]

مي عبد الرحمن محمد غيث. سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه القدرات النووية لكوريا الشمالية (1991-2007). مصدر سابق. ص89.

[←265]

شانون ن كاييل. حظر الأسلحة النووية والحد من انتشارها. التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي. الكتاب السنوي 2007. مصدر سابق. ص713.

[←266]

.Mary Beth Nichtin. Op, cit. p9

[←267]

.Mary Beth Nichtin. Op, cit, p10

[←268]

هادي زعرور. مصدر سابق. ص 44-45.

[←269]

.Mary Beth Nichtin. Op, cit. p9

[←270]

شانون ن كايل واخرون. القدرات النووية العسكرية لكوريا الشمالية. التسليح ونزع السلاح والامن الدولي،
الكتاب السنوي 2012. مركز دراسات الوحدة العربية.
بيروت. الطبعة الاولى. 2012. ص462-463.

[←271]

هادي زعرور. مصدر سابق. ص46.

[←272]

Daniel Wertz and Matthew McGrath, North Korea's Nuclear Weapons Program,
NCNK, The National Committee On North Korea, January 2016, pp2-3

[←273]

.Larry A. Nicksch. Op, cit. p 11

[←274]

.Daniel Wertz and Matthew McGrath, Op, cit, p3

[←275]

.Larry A. Nicksch. Op, cit. p 11

[←276]

.Daniel Wertz and Matthew McGrath, Op, cit, p3

[←277]

.Larry A. Nicksch. Op, cit. p 11

[←278]

.North Korea's Nuclear Program, 2003, op, cit, p75

[←279]

.Mary Beth Nichtin. Op, cit. p11

[←280]

.p12 «Ibid

[←281]

.Daniel Wertz and Matthew McGrath, Op, cit, p3

[←282]

شانون ن كايل واخرون. القدرات النووية العسكرية لكوريا الشمالية. التسليح ونزع السلاح والامن الدولي, الكتاب السنوي 2012. مصدر سابق. ص463.

[←283]

.Daniel Wertz and Matthew McGrath, Op, cit, p3

[←284]

شانون ن. كايل. البرنامج النووي الكوري الشمالي. التسليح ونزع السلاح والامن الدولي. الكتاب السنوي 2012. مصدر سابق. ص502.

[←285]

.Daniel Wertz and Matthew McGrath, Op, cit, pp3- 4

[←286]

هادي زعرور. مصدر سابق. ص173.

[←287]

.Daniel Wertz and Matthew McGrath, Op, cit, p4

[←288]

.Joel S. Wit and Sun Young Ahn, op, cit, pp7- 8

[←289]

.Joel S. Wit and Sun Young Ahn, op, cit, p21

[←290]

.Daniel Wertz and Matthew McGrath, Op, cit, p4

[←291]

شانون ن كاييل. حظر الأسلحة النووية والحد من انتشارها. التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي. الكتاب السنوي 2007. مصدر سابق. ص709-710.

[←292]

.Mary Beth Nichtin. Op, cit. p10

[←293]

.Ibid, p 11

[←294]

.Ibid, p12

[←295]

شانون ن كايل واخرون. القدرات النووية العسكرية لكوريا الشمالية. التسليح ونزع السلاح والامن الدولي،
الكتاب السنوي 2012. مصدر سابق. ص462.

[←296]

طاهر شلبي. مصدر سابق. ص 198-199.

[←297]

.Daniel Wertz and Matthew McGrath, Op, cit, p5

[←298]

تعتمد فكرة القنبلة الهيدروجينية أو القنبلة النووية الحرارية على عملية الاندماج النووي، وان تفاعل التحام النوى عبارة عن تفاعلات نووية حرارية وذلك لأنها لا تبدأ الا اذا ارتفعت درجة حرارة المواد المتفاعلة الى درجة حرارة عالية جدًا، والذي يجعل هذا التفاعل يستمر حتى تنتهي المكونات هو ان هذه التفاعلات نفسها تفاعلات طاردة للحرارة(مولدة للطاقة). ويمر التفاعل داخل القنبلة الهيدروجينية بثلاث مراحل هي:

المرحلة الاولى، انشطار نواة ذرة اليورانيوم 235 أو البلوتونيوم 239.

المرحلة الثانية، اندماج أنوية الذرات الخفيفة من نظائر الهيدروجين(ليثيوم، ديوتيريوم).

المرحلة الثالثة، انشطار لنواة ذرة اليورانيوم 238(الغلاف الخارجي للقنبلة) إذ يعطي ذلك كمية تلوث إشعاعي كبيرة. فضلا عن طاقة أكبر بمئات المرات من تلك الناتجة عن انفجار القنبلة الذرية، وهي غير محددة بكتلة حرجة. وللمزيد من التفاصيل انظر: مجدي كامل. الأسرار النووية. دار الكتاب العربي. دمشق- القاهرة.

الطبعة الاولى. 2008. ص100-101.

[←299]

أشار تحليل بيانات التجربة الى ان هزة ارضية بقوة 4,85 درجة على مقياس ريختر ناتجة عن تجربة نووية وليس من هزة ارضية عادية. ووضحت بيانات كوريا الشمالية في اعقاب التجربة بانها قنبلة هيدروجينية. وللمزيد من التفاصيل انظر:

Arun Vishwanathan and Others, North Korea's 2016 Nuclear Test:An Analysis, International Strategic and Security Studies Programme, National Institute of Emma Chanlett-Avery and :أيضًا. Advanced Studies, Bangalore, India, Jan 2016, p2 .Others, op, cit, pp2-3

[←300]

.Daniel Wertz and Matthew McGrath, Op, cit, p5

[←301]

Mary Beth D. Nikitin, North Korea's January 6, 2016, Nuclear Test, CRS INSIGHT,
.January 7, 2016, p1

[←302]

تنديد دولي بإعلان كوريا الشمالية إجراء تجربة ناجحة لقنبلة هيدروجينية. جريدة الشرق الاوسط.
العدد 13554. بتاريخ 7/12/2016.

[←303]

كوريا الشمالية تؤكد نجاح أول اختبار لقنبلة هيدروجينية.. وأميركا تشكك. جريدة الشرق الاوسط.
العدد13554. مصدر سابق.

[←304]

.Daniel Wertz and Matthew McGrath, Op, cit, p5

[←305]

كوريا الشمالية تبرر تجربتها النووية.. وأميركا ترسل القاذفة (بي 52) لاستعراض القوة. جريدة الشرق الاوسط.
العدد 13558. بتاريخ 11/1/2016.

[←306]

واشنطن تؤيد توسيع العقوبات على كوريا الشمالية.. وبيونج يانج:أصبحنا أكبر تهديد لأمريكا. جريدة الشرق الاوسط. العدد13561. بتاريخ 14/1/2016.

[←307]

السيد صدقي عابدين. تعقيدات التصعيد في شبه الجزيرة الكورية. مجلة السياسة الدولية. العدد 204. أبريل 2016. ص 171-172.

أكدت بيونج يانج عدم محاولة استخدام الاسلحة النووية ضد القوات أو الاراضي الامريكية ما لم تدرك ان النظام بات على حافة الهزيمة العسكرية والمخاطرة بفقدان السيطرة، وان التحركات لتوسيع ترسانتهم النووية هي استجابة لإدراكهم للتهديدات من قبل الولايات المتحدة ضد نظام كوريا الشمالية. فالاسلحة النووية تعطي كوريا الشمالية أيضًا حيزًا في المفاوضات الدبلوماسية والتهديد الخطابي يلائم أوقات الازمات أو التحولات في المفاوضات. وللمزيد أنظر: شانون ن كاي. حظر الأسلحة النووية والحد من انتشارها. التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي. الكتاب السنوي 2007. مصدر سابق. ص710. أيضًا: ماري بث نيكيتاين. الاسلحة النووية الكورية الشمالية، القضايا التقنية. ترجمة ستار جبار علاي. دراسات مترجمة. العدد41. مركز الدراسات الدولية. جامعة بغداد. كانون الأول 2009. ص23.

[←309]

شانون ن كاييل. حظر الأسلحة النووية والحد من انتشارها. التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي. الكتاب السنوي 2007. مصدر سابق. ص711.

[←310]

مي عبد الرحمن محمد غيث. سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه القدرات النووية لكوريا الشمالية (1991-2007). مصدر سابق. ص 84-85.

[←311]

.Joel S. Wit and Sun Young Ahn, op, cit, p11

[←312]

شانون ن كاييل. حظر الأسلحة النووية والحد من انتشارها. التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي. الكتاب السنوي 2007. مصدر سابق. ص712.

[←313]

.Mary Beth Nichtin. Op, cit. p13

[←314]

محمد فايز فرحات. التداعيات الإستراتيجية للتجربة النووية الكورية. مصدر سابق. ص 143-133.

[←315]

محمد فايز فرحات، الأزمة النووية الكورية، مستقبل سباق التسلح والتعاون الأمني. مصدر سابق. ص 27.

[←316]

.North Korea's Nuclear Program, 2003, op, cit, p76

[←317]

.Military Balance 2011, op, cit, p205

[←318]

هادي زعرور. مصدر سابق. ص 159-168.

[←319]

رعد ابراهيم. بيونج يانج النووية.. تعهدات غير مضمونة. مجلة المشهد. العدد20. بتاريخ 15- 30 كانون الثاني 2010. ص32.

[←320]

مي عبد الرحمن محمد غيث. سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه القدرات النووية لكوريا الشمالية (1991-2007). مصدر سابق. ص 90.

[←321]

جمال زهران. نمط السياسة اليابانية تجاه الازمة الكورية في ظل تحولات النظام الدولي. في هدى ميتهيس
ونيللي كمال الامير(محررتان). التغيرات في السياسة الخارجية اليابانية. مركز الدراسات الآسيوية. كلية
الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة القاهرة. 2005. ص61.

[←322]

- ستار جبار علاي. الصواريخ البالستية في آسيا، رؤية في القدرات. محطات استراتيجية. العدد 72. مركز الدراسات الدولية. جامعة بغداد. 2001. ص 6.

[←323]

زئنب عبء العظفم. الأمن فف آسفا بفن الرؤفئفن الأمرفكفة والرؤسفة. فف هءف مفئكفس والسفء صءقف عبءفن
(مءررآن). قضافا الأمن فف آسفا. مصدر سابق. ص 87.

[←324]

شانون ن. كايل واخرون. القوى النووية في العالم. التسليح ونزع السلاح والامن الدولي، الكتاب السنوي 2009. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. الطبعة الاولى. 2009. ص565.

[←325]

.Joel S. Wit and Sun Young Ahn, op, cit, p9

[←326]

مي عبد الرحمن محمد غيث. سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه القدرات النووية لكوريا الشمالية (1991-2007). مصدر سابق. ص90.

[←327]

إدانات دولية إثر إطلاق كوريا الشمالية صاروخًا بعيد المدى. جريدة الشرق الاوسط. العدد13585. بتاريخ
.7/2/2016

[←328]

سيول تتوعد بيونج يانج باسقاط أي صاروخ يهدد اراضيها. جريدة الشرق الاوسط. العدد13582. بتاريخ
4/2/2016

[←329]

إدانات دولية إثر إطلاق كوريا الشمالية صاروخًا بعيد المدى. جريدة الشرق الاوسط. العدد13585. بتاريخ
.7/2/2016

[←330]

أنباء عن تحضيرات لكوريا الشمالية لإطلاق صاروخ باليستي بعيد المدى. جريدة الشرق الاوسط.
العدد 13575. بتاريخ 28/1/2016.

[←331]

إدانات دولية إثر إطلاق كوريا الشمالية صاروخًا بعيد المدى. جريدة الشرق الاوسط. العدد13585. بتاريخ
.7/2/2016

[←332]

كوريا الشمالية تطلق صواريخ بعد عقوبات الامم المتحدة. 3/3/2016.
المصدر <http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2016/3/160303-north-korea-missils>

[←333]

زعيم كوريا الشمالية يعلن عزم بلاده إجراء تجربة نووية جديدة. جريدة الشرق الاوسط. العدد13622.
بتاريخ 15/3/2016.

[←334]

كوريا الشمالية تعلن عن (انجاز تاريخي) في برنامجها النووي. جريدة الشرق الاوسط. العدد13631. بتاريخ
.24/3/2016

[←335]

.Joel S. Wit and Sun Young Ahn, op, cit, p10

[←336]

.Joel S. Wit and Sun Young Ahn, op, cit, p22

[←337]

.Emma Chanlett-Avery and Others, op, cit, p16

[←338]

.Ibid, p13

[←339]

.Military Balance 2011, op, cit, p205

[←340]

جون هارت. مزايم وجود برامج اسلحة كيميائية وبيولوجية. التسلح ونزع السلاح والامن الدولي. الكتاب السنوي 2012. مصدر سابق. ص540-541.

[←341]

تعبير الاستراتيجية (strategy) مشتق أصلاً من الكلمة اليونانية (strato) وتعني جيش أو حشد، ومن مشتقات هذه الكلمة (stratego) والتي تعني فن القيادة، ومنها ايضاً (stratagem) وتعني الخدعة الحربية التي تستخدم في مواجهة العدو. ولم تكن كلمة استراتيجية مستخدمة حتى نهاية القرن الثامن عشر تقريباً، وكان اللفظ المستخدم لوصف ادارة الحرب هو فن الفروسية. واول من استخدمه الكاتب الفرنسي جولي دي ميزروا قبل الثورة الفرنسية عام 1789. وللمزيد من التفاصيل انظر: عبد القادر محمد فهمي. المدخل الى دراسة الاستراتيجية. كلية العلوم السياسية. جامعة بغداد. الطبعة الاولى. 2004. ص 12-13.

[←342]

.Homer T. Hodge, North Korea's Military Strategy, Parameters, Spring 2003, p68

[←343]

.p73 «Homer T. Hodge, op, cit

[←344]

.Joel S. Wit and Sun Young Ahn, op, cit, p11

[←345]

ظهرت الاستراتيجية النووية كرد فعل منطقي لامتلاك القوى الكبرى في المجتمع الدولي، وبرزها الكتلتان الغربية بزعامة الولايات المتحدة والشرقية بزعامة الاتحاد السوفيتي للأسلحة النووية أو اسلحة الدمار الشامل، ولوسائل نقلها عبر قارات العالم المختلفة بالقذائف الصاروخية الموجهة التي حققت مستوى مذهلا من كفاءة التشغيل ودقة التصويب. وللمزيد انظر: إسماعيل صبري مقلد. الإستراتيجية والسياسة الدولية، المفاهيم والحقائق الأساسية. مؤسسة الأبحاث العربية. بيروت. الطبعة الثانية. 1984. ص133.

[←346]

.Joel S. Wit and Sun Young Ahn, op, cit, pp26- 28

[←347]

.Joel S. Wit and Sun Young Ahn, op, cit, p28

[←348]

.Joel S. Wit and Sun Young Ahn, op, cit, p13- 14

[←349]

جونج تشون لي. مصدر سابق. ص15.

[←350]

روبرت د. كانتور. السياسة الدولية المعاصرة. ترجمة أحمد الطاهر. مركز الكتب الاردني. عمان. 1989.
ص47.

[←351]

جونج تشون لي. مصدر سابق. ص15.

[←352]

السيد صدقي عابدين. العلاقات بين الكوريتين. في هدى ميتكيس (محررة). العلاقات الآسيوية- الآسيوية. مركز الدراسات الآسيوية. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة القاهرة. 2007. ص96.

[←353]

في 12 أّب (أغسطس) 1978، تم التوقيع في بكين على معاهدة السلام والصدّاقة من قبل وزيرى خارجية اليابان والصين بعد ثلاث سنوات من توقف المفاوضات الخاصة بها. وتكونت المعاهدة من ديباجة وخمس مواد وعقدت في إطار البيان المشترك بين البلدين عام 1972. وللمزيد انظر:- محمد نعمان جلال. مصدر سابق.
ص327-291.

[←354]

كارن أبو الخير. مصدر سابق. ص46.

[←355]

سعد حقي توفيق. مصدر سابق. ص134.

[←356]

التقرير الاستراتيجي العربي 2005-2006. مصدر سابق. ص 182-183.

[←357]

سعد حقي توفيق. مصدر سابق. ص134.

[←358]

التقرير الاستراتيجي العربي 2005 - 2006. مصدر سابق. ص183.

[←359]

التقرير الاستراتيجي العربي 2005 - 2006. مصدر سابق. ص 183-184.

تثير هذه الحقبة الكثير من الشكوك حيال منهج الادارة الامريكية تجاه كوريا الشمالية، فقد اكد الرئيس بوش الابن انه لا يكافئ التصرفات السيئة، رافضاً أي تفاوض مباشر مع كوريا الشمالية، كما اكد على ذلك ايضا نائب الرئيس ديك تشيني في عام 2004، بقوله (نحن لا نتفاوض مع الشر، نحن ننتصر عليه). ولم يعرف كيف جرى اتخاذ القرار في واشنطن باستئناف المفاوضات مع بيونج يانج، وفي 19 ايلول (سبتمبر) 2005 اتفقت الولايات المتحدة وكوريا الشمالية على بعض المبادئ التي تفسح الطريق أمام عملية نزع السلاح، خصوصاً الالتزام الامريكي بعدم مهاجمة كوريا الشمالية، الا انه بعد ثلاثة ايام، فرضت وزارة الخزانة الامريكية على كوريا الشمالية، التي اهتمتها بممارسة نشاطات غير شرعية مع بنك بانكو دلتا آسيا في مكاو (الصين)، وكان من نتائجها عزل البلاد عن النظام المالي الدولي. ويعود النشاط غير الشرعي المكتشف الى عام 1994 ويتعلق بمبلغ 250 مليون دولار من النقود المزورة كودانغ، وهناك من رأى ان الامر يتعلق بقلق واشنطن من عمليات بيع الذهب بين كوريا الشمالية والبنك، وفي الاخير اعترف المسؤولون الامريكيون ان الاجراء يهدف الى إعاقة عملية التطبيع الجارية بين البلدين، واختفت القضية عندما اعادت الولايات المتحدة دفع الایداعات كافة التي وضعت اليد عليها الى كوريا الشمالية. وللمزيد من التفاصيل أنظر: التقرير الاستراتيجي العربي 2005 - 2006. مصدر سابق. ص179. أ يضاً: ممدوح عبد المنعم. رياح من الشرق: الصين- كوريا- اليابان. مركز الاهرام للنشر والترجمة. القاهرة. الطبعة الاولى. 2011. ص211-212.

[←361]

احمد قندیل. مصدر سابق. ص85.

[←362]

التقرير الاستراتيجي العربي 2005 - 2006. مصدر سابق. ص 179.

[←363]

التقرير الاستراتيجي العربي 2005 - 2006. مصدر سابق. ص 180-181.

[←365]

.Mary Beth Nichtin. Op, cit. p15

[←366]

شانون. ن. كايل واخرون. القدرات النووية العسكرية لكوريا الشمالية. التسليح ونزع السلاح والامن الدولي، الكتاب السنوي 2009. مصدر سابق. ص 594-595.

[←367]

هناك رؤية تطرح ان كريستوفر هيل وكيم كيم غوان، نائب وزير خارجية كوريا الشمالية وكبير المفاوضين في الفريق النووي، قد توصلوا الى اتفاق تسوية في لقاء جرى في سنغافورة في 8 نيسان (ابريل) 2008، تصرّح كوريا الشمالية بموجبه عن برنامجها للبلوتونيوم بشكل رسمي، ومقدار البلوتونيوم الذي انتجته، واستكمال تعطيل منشآتها النووية في يونج بيون استعدادًا لتفكيكها النهائي. ومهدا هذا التفاهم الثنائي الطريق امام كوريا الشمالية لكي تسلم الولايات المتحدة أكثر من 18، 000 صفحة من الوثائق التي يعود تاريخها الى عام 1986 وتسجل التاريخ التشغيلي للمفاعل البحثي والمنشآت المصاحبة له في يونج بيون. وللمزيد من التفاصيل انظر: شانون ن. كايل واخرون. القدرات النووية العسكرية لكوريا الشمالية. التسلح ونزع السلاح والامن الدولي، الكتاب السنوي 2009. مصدر سابق. ص589-590.

[←368]

شانون ن. كايل واخرون. القدرات النووية العسكرية لكوريا الشمالية. التسليح ونزع السلاح والامن الدولي، الكتاب السنوي 2009. مصدر سابق. ص595.

[←369]

.Mary Beth Nichtin. Op, cit. p15

[←370]

جريدة الشرق الأوسط. العدد 11271. بتاريخ 7/10/2009.

[←371]

شانون ن. كايل. البرنامج النووي الكوري الشمالي. التسليح ونزع السلاح والامن الدولي. الكتاب السنوي
2012. مصدر سابق. ص501.

[←372]

روسيا والصين تدعوان كوريا الشمالية الى استئناف المحادثات النووية. جريدة الشرق الاوسط.
العدد13618. بتاريخ 11/3/2016.

[←373]

کیم ایل سونج. مصدر سابق. ص 158-159.

[←374]

نقلًا عن: جونج تشون لي. مصدر سابق. ص 130-131.

[←375]

كيم ايل سونج. مصدر سابق. ص 61 - 62.

[←376]

جونج تشون لي. مصدر سابق. ص 129-130.

[←377]

تعود بداية الاهتمام الروسي بكوريا الى اتفاقية 1860 مع الصين في بيكنج، وحددت حدود نهر تومين، واتفاقية عام 1895 في شيمونسكي، والتي اشترت قيام روسيا قوية وضعف الصين، فيما قيدت اتفاقية بورتسموث في عام 1905 قوة روسيا وبرزت قوة اليابان، الا ان هزيمة اليابانيين في عام 1945 من قبل الاتحاد السوفيتي والاتفاق مع الولايات المتحدة الامريكية لتقسيم شبه الجزيرة الكورية مؤقتًا أظهر تغييرًا آخر في ترتيب القوى العظمى. وبرز هذا الإنموج التاريخي أهمية ثلاثة دول في تحليل الانغماس الروسي في كوريا وهي:الصين واليابان والولايات المتحدة الامريكية. وللمزيد انظر:

The Soviet Union in ،(end) Gerald Segal, The Soviet Union and Korea, In Gerald Segal East Asia, Heinemann, London, 1983, p70

[←378]

جونج تشون لي. مصدر سابق. ص 99-100.

[←379]

زئنب عبء العظفم. الأمن فف آسفا بفن الرؤفئفن الأمرفكفة والرؤسفة. فف هءف مفئكفس والسفء صءقف عبءفن
(مءررآن). قضافا الأمن فف آسفا. مصدر سابق. ص102.

[←380]

هناك من يرى ان الاتحاد السوفيتي سعى الى تحقيق عدة اهداف من خلال علاقته بكوريا الشمالية، في مقدمتها الرغبة الطبيعية في حماية الأمن ضد التهديدات الكامنة سواء من التدخل الامريكي أو الاستفزازات الكورية أو المنافسة الصينية، والرغبة في احتواء النفوذ الصيني، وهذا ما ظهر واضحًا تحديدًا في حقبة (1958- 1972)، واحتواء النفوذ الامريكي الذي بدا في المرتبة الثانية من الاهمية، واحتواء النفوذ الياباني الذي يبدو اقل اهمية من الدول السابقة. وللمزيد انظر: جونج تشون لي. مصدر سابق. ص131. أيضًا: Gerald Segal, op, cit, pp82- 83.

[←381]

زينب عبد العظيم. مصدر سابق. ص 102-103.

[←382]

المصدر نفسه. ص103.

[←383]

السيد صدقي عابدين. العلاقات بين الكوريتين. في هدى ميتكيس (محررة). العلاقات الآسيوية- الآسيوية. مصدر سابق. ص105. أيضا: السيد صدقي عابدين.
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية (الشمالية). في محمد السيد سليم ورجاء ابراهيم سليم (محررين). مصدر سابق. ص377.

[←384]

.Sino-Russian Military Cooperation, op, cit, P6

[←385]

لقد أكد رئيسا روسيا، ديمتري ميدفيدف، والصيني، هوجينتاو-خلال لقائهما في بكين في 27 ايلول (سبتمبر) 2010، اتفاق وجهات نظر الدولتين ومواقفهما من مجموعة القضايا الدولية والاقليمية، منها مشكلات التنمية العالمية، والتغيرات المناخية، ودور الامم المتحدة في مكافحة الارهاب، ومنع انتشار اسلحة الدمار الشامل، والموقف من كوريا الشمالية. وللمزيد انظر: نورهان الشيخ. روسيا.. الشريك الطبيعي للصين. مجلة السياسة الدولية. العدد 183. مصدر سابق. 93-94.

[←386]

زينب عبد العظيم. مصدر سابق. ص103.

[←387]

تتشارك الصين وكوريا الشمالية حدودًا طويلة تبلغ 1,416 كم وهي الحدود الأطول لكوريا الشمالية في مقابل 283 كم فقط مع كوريا الجنوبية. وللمزيد انظر: جونج تشون لي. مصدر سابق. ص 132.

[←388]

عبد القادر محمد فهمي. مصدر سابق. ص16-17.

[←389]

التقرير الاستراتيجي العربي 2006-2007. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية. القاهرة. 2007. ص63.

[←390]

كرار انور ناصر البديري. الصين بزوغ القوة من الشرق. مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية. بغداد. الطبعة الاولى. 2015. ص186-187.

[←391]

جونج تشون لي. مصدر سابق. ص 132-133.

[←392]

ازداد حجم التبادل التجاري بين الصين وكوريا الجنوبية بنسبة 23% سنويًا، وفي عام 2012 بلغ حجم التبادل التجاري 256 مليار دولار، والصين أكبر شريك تجاري لكوريا الجنوبية وأكبر سوق للصادرات الكورية الجنوبية، التي هي ثالث أكبر شريك تجاري للصين ومن المتوقع زيادة حجم صادرات كوريا الجنوبية بمعدل 76,27 مليار دولار سنويًا، ليصل إجمالي حجم التبادل الى 300 مليار دولار في عام 2015. وللمزيد من التفاصيل انظر: السيد صدقي عابدين. العلاقات بين الكوريتين. في هدى ميتكيس (محررة). العلاقات الآسيوية- الآسيوية. مصدر سابق. ص106. أيضًا: احمد عبد الجبار عبد الله. الصين والتوازن الاستراتيجي العالمي بعد عام 2001 وآفاق المستقبل. الدار العربية للعلوم ناشرون. بيروت. الطبعة الاولى. 2015. ص278.

[←393]

زلمي خليل زاد (محررا). مصدر سابق. ص210-211.

[←394]

محمد السيد سليم. واقع ومستقبل التحالفات في آسيا. مجلة السياسة الدولية. العدد 183. يناير 2011. ص 52.

[←395]

تايهو كيم. التحدي المتزايد لأمن الجزيرة الكورية، موازنة التحالف مع الولايات المتحدة والتعاون مع الصين.
مجلة دراسات سياسية. العدد 10. بيت الحكمة.
بغداد، خريف 2002. ص 67.

[←396]

السيد صدقي عابدين. شبه الجزيرة الكورية.. أدوات وحدود التصعيد. مجلة السياسة الدولية. العدد 182. أكتوبر 2010. ص 176.

[←397]

المصدر نفسه. ص177.

[←398]

زلمي خليل زاد (محررا). مصدر سابق. ص221.

[←399]

عبد القادر محمد فهمي. مصدر سابق. ص 22-23.

[←400]

غسان العزّي. سياسة القوّة، مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى. مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق. بيروت. الطبعة الاولى. 2000. ص 279.

[←401]

لقد وقع البلدان اتفاقية عدم الانضمام إلى تحالفات عسكرية معادية تهدد أمنهما في عام 1992، كما تم توقيع عدد من الاتفاقيات حول مجموعة قضايا من أهمها توقيع اتفاقية عسكرية بين الدولتين تختص بتبادل الخبراء والمشاورات بين كبار المسؤولين في البلدين، وتنسيق المواقف الخاصة بقضايا الحدود، وتبادل الخبراء في المجال العسكري. وكانت زيارة رئيس الوزراء الروسي فكتور تشيرنوميردين إلى الصين في حزيران (يونيو) 1994، لتؤكد ضرورة تطوير العلاقات التجارية المشتركة والتعاون في مجال الطيران والفضاء وإقامة مشروعات لإنتاج الطائرات المقاتلة وتحسين طرق النقل البحرية وسكك الحديد بين البلدين. وأهم الاتفاقيات بين البلدين كان توقيع اتفاق الشراكة الإستراتيجية للقرن الحادي والعشرين على أساس المساواة والثقة والتنسيق المشترك، وتضمن الاتفاق جملة من القضايا الأمنية من بينها عدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل من البلدين وللمزيد انظر: عبد القادر محمد فهمي. مصدر سابق. ص 28-41.

[←402]

التقرير الاستراتيجي العربي 2005-2006. مصدر سابق. ص186.

الواقع إن المعلومات الواردة في الوثائق الأمريكية التي تسربت عبر موقع ويكيليكس في نهاية شهر تشرين الثاني (نوفمبر) 2010، تشير إلى إن التأثير الصيني في كوريا الشمالية أقل كثيرا مما هو متصور خاصة بعد تراجع النفوذ السياسي الصيني لدى بيونج يانج بدرجة ملحوظة منذ التجارب النووية والصاروخية التي أجرتها الأخيرة في عام 2009، بل إن الصينيين أصبحوا يعتقدون إن الكرة الآن أصبحت في الملعب الأمريكي لتحقيق التقدم في المباحثات مع كوريا الشمالية عن طريق المفاوضات الثنائية المباشرة، وهذا ما ذكرته برقية دبلوماسية أمريكية، بأن نائب وزير الخارجية الصيني أكد لمسؤولين أمريكيين إن بيونج يانج كانت تتصرف مثل (الطفل المدلل) لتجذب انتباه واشنطن للمفاوضات المباشرة بإجرائها تجارب صاروخية في نيسان (ابريل) 2009. وللمزيد من التفاصيل انظر: احمد قنديل. مصدر سابق. ص 82-83.

[←404]

عبد الرزاق ربيع احمد. القدرات النووية لكوريا الشمالية وانعكاساتها على الامن الاقليمي الآسيوي. رسالة ماجستير (غير منشورة). كلية العلوم السياسية. جامعة بغداد. 2005. ص135.

غالبا ما يدور الجدل بين فريقين يعبران عن وجهتي نظر متباينتين حول ما ينبغي إن تكون عليه الإستراتيجية الأمريكية في مواجهة الصين. فهناك فريق يدعو إلى إتباع سياسة احتواء الصين قبل إن تبرز قوة محاربة أو متحدية تقود إلى عدم الاستقرار في آسيا، وهذا بحد ذاته يشكل تحديا للمصالح الأمريكية الحيوية، وحثهم في ذلك إن بروز الصين قوة آسيوية قد يدفع بها إلى المطالبة ومن ثم العمل على تحقيق قائمة طويلة من الطموحات الإقليمية. بالمقابل هناك أنصار الدعوة إلى الانفتاح على الصين والارتباط معها في برامج التعاون الاقتصادي والأمني والتقني، بل وبناء مشاركة معها حول قضايا مختلفة يمكن إن تمد جسور التقارب والتعاون، وان معاملة الصين كعدو قد يدفع بها لتكون كذلك مستقبلا. وقد كشفت الأزمة المالية التي ضربت الاقتصاد العالمي في خريف 2007، عن أهمية دور الصين في تحقيق النمو الاقتصادي العالمي، وأدت إلى تغيير جوهرى في مفردات ومضمون الخطاب الأمريكي تجاه الصين، وقد ظهر ذلك بوضوح في الزيارة التي قام بها الرئيس الأمريكي باراك اوباما للصين خلال شهر تشرين الثاني (نوفمبر) 2009، إذ سعت اجتماعات هذه الزيارة إلى التنسيق بين البلدين فيما يتعلق بالقضايا العالمية الرئيسية، بشكل غير مسبق، كما أكد الرئيس اوباما على إن الولايات المتحدة لا تسعى إلى احتواء الصين، وان النهوض الصيني ليس مصدر تهديد للولايات المتحدة، بل أنها ترحب بان تلعب الصين دورا اكبر على الساحة العالمية. وللمزيد من التفاصيل انظر: عبد القادر محمد فهمي. مصدر سابق.

ص23-25. أيضا: مغاوري شلي علي. مصدر سابق. ص83-84.

[←406]

احمد قندیل. مصدر سابق. ص 83.

[←407]

Strategic Survey 2010, op, cit, p342

[←408]

Bates Gill, China's North Korea Policy, Special Report, 283, United State Institute of
.Peace, Washington, July 2011, p2

[←409]

احمد قندیل. مصدر سابق. ص 83.

[←410]

.Fire on the city Gate, op, cit, p20

[←411]

بعد إجراء تجربتها النووية الرابعة.. هل يستطيع العالم ترويض كوريا الشمالية؟. جريدة الشرق الاوسط.
العدد13556. بتاريخ 9/1/2016.

[←412]

الولايات المتحدة تضغط على الصين لاجاد سبيل يكبح برنامج كوريا الشمالية النووي. جريدة الشرق الاوسط. العدد13574. بتاريخ 27/1/2016.

[←413]

مبادرة اميركا للرد على تهديد كوريا الشمالية تحدث انقسامًا دوليًا. جريدة الشرق الاوسط. العدد13590.
بتاريخ 12/2/2016.

[←414]

Moon Chang-Keuk, North Korean Nuclear Issue:A Gateway to Reunification, Korea
.Focus, Vol. 17, No. 3, Korea Foundation, Autumn 2009, p8

[←415]

ممدوح عبد المنعم. مصدر سابق. ص179.

[←416]

ماجدة صالح. الأبعاد الأمنية لقضايا إعادة التوحيد في آسيا: كوريا وتايوان. في هدى ميتكيس والسيد صدقي عابدين (محرران). قضايا الأمن في آسيا. مصدر سابق. ص 147-148.

[←417]

طاهر شلبي. مصدر سابق. ص149.

[←418]

تشير بعض المصادر الكورية الشمالية الى ان العدو خسر في سنوات الحرب الثلاثة نيفاً و10938000 رجلاً، منهم أكثر من 397000 من الجنود الامريكيين، ونيفاً و12200 طائرة، وحوالي 250 سفينة حربية من مختلف الاصناف، وكمية ضخمة من التجهيزات القتالية والفنية الاخرى. ومعدل الخسائر الامريكية في الحرب ناهز 2،3 ضعفاً مما خسروه ابان السنوات الاربع من حرب المحيط الهادئ في الحرب العالمية الثانية، سواء من حيث الرجال أو من حيث العتاد القتالي والفني. وللمزيد انظر: موجز تاريخ النشاط الثوري للرفيق كيم ايل سونج. مصدر سابق.. ص150. وهناك من يطرح ان الخسائر كانت أربعة ملايين نسمة (مليونان ونصف من الجانب الكوري الشمالي- الصيني، ومليون ونصف في الجانب الكوري الجنوبي- الصيني) في نزاع شارك فيه مليون ومئتا الف متطوع صيني، فضلاً عن جيوش الولايات المتحدة وبعض البلدان الأخرى من الدول الاعضاء في الامم المتحدة. كما ان ما مجموعه 43% من المصانع والمنشآت الصناعية، 33% من المنازل قد دمرت. أنظر: جونج تشون لي. مصدر سابق. ص110-188.

[←419]

وللمزيد من التفاصيل انظر:- Hak-Joon Kim, op, cit, pp, 109-142. أيضا: إسماعيل صبري مقلد.
مصدر سابق. ص 654-656.

[←420]

جونج تشون لي. مصدر سابق. ص55.

[←421]

.Brian Rajewski (ed). OP. Cit. p. 717-719

[←422]

وللمزيد من التفاصيل انظر: Hak-Joon Kim, op, cit, pp, 145-166. أيضا: السيد صدقي عابدين.
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية (الشمالية). في محمد السيد سليم ورجاء ابراهيم سليم (محررين).
مصدر سابق. ص375.

[←423]

نقلا عن: جونج تشون لي. مصدر سابق. ص 137.

[←424]

کیم ایل سونج. مصدر سابق. ص 17-18

[←425]

موجز تاريخ النشاط الثوري للرفيق كيم ايل سونج. مصدر سابق. ص200.

[←426]

ترى القيادة الكورية الشمالية ان الوحدة الكورية يمكن ان تتم من خلال اقامة اتحاد كونفدرالي، يقوم على المبادئ اللينينية، وشعاره كونفدرالية ديمقراطية لكوريو، وهو الاسم القديم لكوريا، وتتألف الكونفدرالية من دولتين لكل منها نظامها السياسي الخاص بها، وتحقق هذه الدولة من خلال التفاوض في إطار مؤتمر يشارك فيه مندوبو الجماعات السياسية والمدنية، وليس عن طريق الانتخابات. وللمزيد من التفاصيل انظر: ماجدة صالح. الأبعاد الأمنية لقضايا إعادة التوحيد في آسيا: كوريا وتايوان. في هدى ميتكيس والسيد صدقي عابدين (محرران). قضايا الأمن في آسيا. مصدر سابق. ص144.

[←427]

کیم ایل سونج. مصدر سابق. ص 17-18.

[←428]

ماجدة صالح. اتجاهات الوحدة القومية في اسيا: كوريا والصين. في محمد السيد سليم (محررا). اسيا والتحولت العالمية. مصدر سابق. ص257.

[←429]

.Brian Rajewski (ed). OP. Cit. p. 721

[←430]

جونج تشون لي. مصدر سابق. ص 140-141.

[←431]

.Brian Rajewski (ed). OP. Cit. p. 721

[←432]

السيد صدقي عابدين. العلاقات بين الكوريتين. في هدى ميتكيس (محررة). العلاقات الآسيوية- الآسيوية. مصدر سابق. ص 110-111.

[←433]

.Brian Rajewski (ed). OP. Cit. p. 721

[←434]

ماجدة صالح. اتجاهات الوحدة القومية في اسيا: كوريا والصين. في محمد السيدسليم (محررا). اسيا والتحولت العالمية. مصدر سابق. ص258-259.

[←435]

تجدر الإشارة الى ان البرنامج النووي الكوري الجنوبي بدأ في أواخر الخمسينيات القرن العشرين تحت رعاية الرئيس الاول سينغمان ري، إذ اوجد البنية الاساسية النووية داخل الحكومة، وتم اصدار سلسلة من القوانين الخاصة بالطاقة الذرية، وانشأ مكتب الطاقة الذرية الذي يتبع مباشرة لرئيس الجمهورية ومعهد بحوث الطاقة الذرية في عام 1959. اضافة الى ذلك، تم انشاء مفاعل صغير للبحوث، تريغا مارك- 2 في معهد بحوث الطاقة الذرية الكوري في العام نفسه.

وفي عام 1968 تم اتخاذ القرار ببناء أول محطة للطاقة النووية في كوريا الجنوبية، وهي وحدة كوري 1، وقد أوكل تنفيذ المشروع الى شركة وستنجهاسوس الامريكية وفق صيغة تسليم المفتاح بالكامل، وبدأ تشغيله التجاري في عام 1978. وللمزيد من التفاصيل انظر: Brian Rajewski (ed). OP. Cit. p. 722. ايضاً: كيم بيونغ- كو. طريق الحرير النووي: توطين صناعة تكنولوجيا الطاقة النووية في كوريا الجنوبية. مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. ابوظبي. الطبعة الاولى. 2012. ص 23- 24.

[←436]

جونج تشون لي. مصدر سابق. ص141.

[←437]

المصدر نفسه. ص 88-89.

[←438]

.Brian Rajewski (ed). OP. Cit. p. 722

[←439]

جونج تشون لي. مصدر سابق. ص89. وهي السياسة التي تبناها الرئيس الجنوبي كيم داي جونج وتضمنت التوجهات الايجابية نحو الشمال وضرورة الوحدة بين الشطرين، كما تضمنت برنامجًا للنهوض بالشرط الشمالي لمساواته مع النهضة الاقتصادية في الشرط الجنوبي، مستفيدة من تجربة الوحدة الالمانية. وكانت هذه السياسة تتويجًا للرغبة الجارفة والملحة للشرط الشمالي تجاه الوحدة حرصًا على ميلاد دولة كبيرة موحدة قادرة على حماية نفسها وتحمل اسباب بقائها اقليميًا. الا ان هذه السياسة تعثرت في ظل تصاعد حدة الازمة بين كوريا الشمالية والولايات المتحدة. وللمزيد من التفاصيل أنظر: جمال زهران. نمط السياسة اليابانية تجاه الازمة الكورية في ظل تحولات النظام الدولي. في هدى ميتكيس ونييلي كمال الامير (محررتان). التغيرات في السياسة الخارجية اليابانية. مصدر سابق. ص58-59.

[←440]

طاهر شلبي. مصدر سابق. ص154. أيضًا: جمال زهران. نمط السياسة اليابانية تجاه الازمة الكورية في ظل تحولات النظام الدولي. في هدى ميتكيس ونيللي كمال الامير (محررتان). التغيرات في السياسة الخارجية اليابانية. مصدر سابق. ص65.

[←441]

طاهر شلبي. مصدر سابق. ص 154-155.

[←442]

تعود علاقات التعاون الدفاعي بين الجانبين إلى الرابع عشر من تموز (يوليو) 1950، عندما وضع الرئيس الكوري الجنوبي القوات الكورية تحت قيادة الجنرال ماك آرثر. وساعدت القوات الأمريكية كوريا الجنوبية في صد هجمات الشطر الشمالي. وللمزيد انظر: مي عبد الرحمن غيث. أمريكا وكوريا الشمالية.. أي مستقبل للعلاقة؟ مصدر سابق. ص148.

[←443]

هادي زعرور. مصدر سابق. ص43.

[←444]

المنطقة المنزوعة السلاح: هي قطاع من الارض عرضه 4 كم ويمتد بمساحة 255 كم، وتبعد مسافة 120 كم عن بيونج يانج و40 كم عن سيئول، وتنتشر حولها حقول الالغام تحت الارض ويصل عددها الى مليون لغم، وتتجول الدوريات العسكرية من الجانبين في طرق ضيقة محددة وسط هذا القطاع، مع ارتفاع اسوار طويلة من الاسلاك الشائكة وابراج المراقبة المرتفعة، وفيها ما يسمى المنطقة الأمنية المشتركة في بان مون جوم ويمر خط التقسيم في وسطها وبطريقة تمكن وفود البلدين من الالتقاء دون ان يغادر اي منهما ارضه، وفيها تعقد الاجتماعات والزيارات الرسمية لممثلي الامم المتحدة والمسؤولين الاجانب وتبادل الاسرى والمعتقلين وتوقيع اتفاقيات الاغاثة والمساعدة لضحايا المجاعة والفيضانات، وفيها تم تقسيم شبه الجزيرة الكورية على ايدي القوى الكبرى في الحرب العالمية الثانية. وللمزيد من التفاصيل أنظر: طاهر شلبي. مصدر سابق. ص147.

[←445]

هادي زعرور. مصدر سابق. ص 43-47.

[←446]

مجمع كيسونج الصناعي هو عبارة عن منطقة صناعية في مدينة كيسونج في كوريا الشمالية، وهي منطقة استثمار مشترك مع كوريا الجنوبية. وتبعد مسافة 10 كم عن المنطقة المنزوعة السلاح بين البلدين وبها طريق بري وقطار يربطهما، وقد بدأ إنشاؤها في حزيران (يونيو) 2003، وبدأ نشاطها الصناعي خلال النصف الثاني من عام 2004، وتعمل بها 123 شركة من كوريا الجنوبية، وحوالي 50 الف عامل من كوريا الشمالية، وهي مصدر مهم للدخل القومي، وتعرضت للاغلاق في نسيان (ابريل) 2013، واعدت تشغيلها تجريبياً مرة اخرى في 16 ايلول (سبتمبر) 2013، وبدأ التشغيل فأعلنت شركات جنوبية عدة قرارها إغلاق مصانعها وبيع منشآتها في المجمع، وذلك نتيجة لعدم إحداث إصلاحات في نظم السفر والاتصالات والجمارك وضعف حماية العمال الجنوبيين. وفي 9 اذار (مارس) 2016، اعلنت كوريا الشمالية تصفية أصول لكوريا الجنوبية في مشروعين مشتركين، هما مجمع كيسونج الصناعي المشترك، ومنتجج كومغانج السياحي. وأكد البيان الرسمي (اعتباراً من الآن نعلن ان كل الاتفاقيات المبرمة بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية في ما خص التعاون الاقتصادي وبرامج التبادل هي اتفاقيات لاغية).

وللمزيد من التفاصيل أنظر: طاهر شلي. مصدر سابق. ص159. أيضاً: جريدة الشرق الاوسط. العدد 13617. بتاريخ 10/3/2016.

[←447]

طاهر شلبي. مصدر سابق. ص 160-161.

[←448]

السيد صدقي عابدين. العلاقات بين الكوريتين. في هدى ميتكيس (محررة). العلاقات الآسيوية- الآسيوية. مصدر سابق. ص 95-96.

[←449]

اعلنت كوريا الجنوبية ان عدد العسكريين الامريكيين الذين شاركوا في المناورات السنوية المشتركة معها في اذار (مارس)، سيضاعف بمعدل اربع مرات مما كان مرتقبًا، إذ ستحشد الولايات المتحدة 15 الف جندي مقابل 3700 في عام 2015، خلال المناورات السنوية (كي ريزولف) المشتركة مع جيش كوريا الجنوبية على حد تعبير وزير الدفاع هان مين-غو. وتبدأ هذه المناورات بالتزامن مع مرحلة ثانية من المناورات المشتركة التي تعرف بأسم (فل ايغل) التي تستمر 50 يوما وتتضمن مشاركة عناصر اساسيين في الجيش الامريكي مثل فرقة مقاتلة ووحدة تقودها حاملة طائرات وغواصة بدفع نووي. وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الامريكية ان واشنطن تأخذ على محمل الجد تهديدات بيونج يانج بشن ضربات نووية تستهدف الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية بسبب المناورات العسكرية. وللمزيد انظر: كوريا الشمالية تبرر تجربتها النووية.. وأميركا ترسل القاذفة (بي 52) لاستعراض القوة. جريدة الشرق الاوسط. العدد13558. بتاريخ 11/1/2016. أيضا: الولايات المتحدة تعتزم مضاعفة عدد جنودها 4 مرات في المناورات السنوية المرتقبة مع سيول. جريدة الشرق الاوسط. العدد13596. بتاريخ 18/2/2016. أيضًا: واشنطن: ماضون في مناوراتنا مع سيول.. ونأخذ تهديدات بيونج يانج النووية على محمل الجد. جريدة الشرق الاوسط. العدد13615. بتاريخ 8/3/2016.

[←450]

واشنطن تؤيد توسيع العقوبات على كوريا الشمالية.. وبيونج يانج:أصبحنا أكبر تهديد لأمريكا. جريدة الشرق الأوسط. العدد13561. بتاريخ 14/1/2016.

[←451]

تطلق منظومة ثاد صواريخ صممت لتتصدى للصواريخ الباليستية وتدمرها، لدى وجودها خارج المجال الجوي أو فور دخولها، خلال مرحلة تحليقها الأخيرة، ولم تزود الصواريخ الاعتراضية بأي حمولة، وتستند إلى الطاقة الحركية لتدمير أهدافها. وللمزيد انظر: مبادرة اميركا للرد على تهديد كوريا الشمالية تحدث انقسامًا دوليًا. جريدة الشرق الأوسط. العدد 13590. بتاريخ 12/2/2016. أيضًا: عرض قوة لأربع طائرات مطاردة اميركية في كوريا الجنوبية. جريدة الشرق الأوسط. العدد 13595. بتاريخ 17/2/2016.

[←452]

کیم ایل سونج. مصدر سابق. ص 174.

[←453]

جونج تشون لي. مصدر سابق. ص 135-136.

[←454]

غسان العزّي. مصدر سابق. ص 223-224.

[←455]

كاظم هاشم نعمة. اليابان في السياسة الآسيوية ما بعد الحرب الباردة. أمانة للنشر والتوزيع. عمان. 2013.
ص350-351.

[←456]

عبد الرزاق ربيع احمد. مصدر سابق. ص132.

[←457]

أدت إحداه 11 أيلول (سبتمبر) 2001، إلى موقف ياباني متقارب إلى حد بعيد مع موقف الولايات المتحدة التي نجحت في دفعها إلى إرسال قوات خارج حدودها الجغرافية وتجاوز المادة التاسعة من دستورها السلمي، وكانت بصفة قوات سلام للمساعدة الإنسانية، إذ رفضت اليابان رفضاً قاطعاً المشاركة في أي عمل عسكري. وللمزيد انظر: مسعود ضاهر. الإستراتيجية اليابانية تجاه الشرق الأوسط بعد إحداه الحادي عشر من سبتمبر. سلسلة محاضرات الإمارات. العدد 91. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية. أبو ظبي. الطبعة الأولى. 2005. ص 3-5.

[←458]

انتهى الاحتلال الأمريكي لليابان بعد توقيع معاهدة سان فرانسيسكو في 8 ايلول (سبتمبر) 1951، مع ثمان وأربعين دولة اخرى بضمنها الولايات المتحدة، التي أبرمت في اليوم ذاته معاهدة الأمن المتبادل مع اليابان ترجمة لما جاء في أحد بنود معاهدة السلام. إذ ابدت اليابان استعدادها للسير مع الولايات المتحدة، ادراكاً منها لضعف موقفها الأمني الجديد وحجم التهديدات الاقليمية المحيطة بها. وقد اعترفت اليابان بعدم قدرتها على الدفاع عن نفسها، مانحة الولايات المتحدة الحق في ان تبقي على قواتها العسكرية المختلفة، في الجزر اليابانية وحولها، لصيانة السلام والامن في الشرق الاقصى، والمحافظة على امن اليابان من أي عدوان مسلح يقع عليها، والتعهد بعدم منح أية دولة اخرى أية حقوق في الابقاء على قوات أو اخرى على اراضيها. وفي 19 كانون الثاني (يناير) 1960، وقعت معاهدة الأمن المتبادل، التي تضمنت احتفاظ الولايات المتحدة بقواعد عسكرية في اليابان لمدة عشر سنوات، واحتفاظ اليابان بقوة دفاعية في أراضيها لا يحق لها إرسالها إلى الخارج، وان يكون لليابان حق تقرير مسألة تزويد القواعد الأمريكية بالأسلحة النووية. وللمزيد انظر: نسرين حكيم.. اليابان واستراتيجية القوة. ترجمة كمال السيد. دار الحق. بيروت. الطبعة الأولى. 1994. ص 89. أيضاً: مي عبد الرحمن غيث. أمريكا وكوريا الشمالية.. أي مستقبل للعلاقة. مصدر سابق. ص 145-147.

أيضاً: محمد السيد سليم. واقع ومستقبل التحالفات في آسيا. مصدر سابق. ص 49. أيضاً: محمد جبار حسين. العلاقات اليابانية- الأمريكية وآفاقها المستقبلية، دراسة في ضوء المتغيرات الدولية الجديدة. رسالة ماجستير (غير منشورة). كلية العلوم السياسية. جامعة بغداد. 1998. ص 63-64.

[←459]

نسرین حکمی. مصدر سابق. ص 114-115.

[←460]

جونج تشون لي. مصدر سابق. ص 82-85.

[←461]

المصدر نفسه. ص 82-85.

[←462]

ناجي عبد الباسط هدهود. علاقات اليابان بإطارها الاقليمي. في هدى ميتهكيس (محررة). العلاقات الآسيوية - الآسيوية. مصدر سابق. ص 302.

[←463]

غسان العزّي. مصدر سابق. ص99.

[←464]

جمال زهران. نمط السياسة اليابانية تجاه الازمة الكورية في ظل تحولات النظام الدولي. في هدى ميتهيس
ونيللي كمال الامير (محررتان). التغيرات في السياسة الخارجية اليابانية. مصدر سابق. ص 64-65.

[←465]

كازم هاشم نعمة. ص 346-350.

[←466]

تعود فكرة امتلاك السلاح النووي في اليابان الى منتصف الستينيات من القرن الماضي، فقد طرح رئيس الوزراء الياباني اساكو ساتو على الرئيس الامريكي ليندون جونسون اثناء قمة بينهما في عام 1965 حق اليابان في امتلاك سلاح نووي بعد ان امتلكته الصين، واثير الجدل مرة اخرى في أوائل التسعينيات مع بداية مشكلة البرنامج النووي الكوري الشمالي، إذ قامت وكالة الدفاع اليابانية بإجراء دراسة حول هذا البديل، وانتهت الى عدم الجدوى الاستراتيجية لامتلاك اليابان لهذا السلاح. وقد عاد الجدل حول البديل النووي بقوة داخل اليابان منذ عام 2002 على خلفية اندلاع الازمة النووية الكورية الشمالية، وتصريح العديد من القيادات السياسية اليابانية التي طالبت بإعادة النظر في السياسة النووية اليابانية. وللمزيد انظر: محمد فايز فرحات. مستقبل الانتشار النووي في شمال شرق آسيا. مصدر سابق. ص118.

هناك خلاف بين اليابان والصين حول الأراضي التي تحوي احتياطات بترولية مهمة لكليهما، ووقوف الصين عام 2005، ضد الرغبة اليابانية في الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن، وموقف اليابان من قضية انضمام تايوان إلى الصين، والتي فضلت فيها طوكيو الإبقاء على الوضع القائم، بدلا من تشجيع الوحدة مع الدولة إلام. هذا من جهة، ومن جهة أخرى هناك قضية البرنامج النووي الكوري الشمالي إذ لا ينحصر التهديد الكوري لليابان في البرنامج النووي فحسب، بل أيضا بسبب قدراتها الفعلية في مجال الصواريخ البالستية إذ تمتلك بيونج يانج نحو 500 صاروخ من طراز سكود القادر على الوصول بسهولة إلى أهداف في كوريا الجنوبية، و100 صاروخ بالستي متوسط المدى، بالإضافة إلى مخزونها الضخم من الأسلحة الكيماوية والتي تقدر بحوالي 500 طن وكذلك الأسلحة البيولوجية المختلفة التي يمكن توجيهها صوب التجمعات السكانية اليابانية. وللمزيد من التفاصيل انظر: محمد إبراهيم الدسوقي. اليابان نحو دور أكبر في النظام الدولي.

كراسات إستراتيجية. العدد 189. مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية. القاهرة. يوليو 2008. ص 30.
أيضا: حنان قنديل. الصين واستمرارية الصعود السلمي.
مجلة السياسة الدولية. العدد 183. مصدر سابق. ص 57.

[←468]

غسان العزّي. مصدر سابق. ص 214-215.

[←469]

عبد الرزاق ربيع احمد. مصدر سابق. ص133.

[←470]

كازم هاشم نعمة. مصدر سابق. ص365.

[←471]

جمال زهران. نمط السياسة اليابانية تجاه الازمة الكورية في ظل تحولات النظام الدولي. في هدى ميتهيس
ونيللي كمال الامير (محررتان). التغيرات في السياسة الخارجية اليابانية. مصدر سابق. ص 66-67.

[←472]

أبرمت اليابان وكوريا الجنوبية في 28 كانون الاول (ديسمبر) 2015، اتفاقًا تاريخيًا لتسوية الخلاف حول (نساء المتعة) وهن حوالي مائتي الف، معظمهن من الكوريات الجنوبيات وكذلك الصينيات والاندونيسيات ومواطنات دول آسيوية أخرى اللواتي أرغمن على العمل في بيوت دعارة تابعة للجيش الياباني خلال الحرب العالمية الثانية. ووافقت اليابان بموجب الاتفاق على دفع مليار ين (أي 8، 22 مليون دولار) لحوالي 46 كورية جنوبية من (نساء المتعة) اللاتي ما زلن على قيد الحياة.

وكانت رئيسة كوريا الجنوبية باك غيون- هي قد تبنت هذه القضية منذ وصولها الى السلطة في شباط (فبراير) 2013، والتي وصفتها بأنها (أكبر عقبة) في طريق تحسين العلاقات الثنائية مع اليابان. وكانت اليابان قد اعترفت في عام 1993 بذنبها في استغلال هؤلاء النسوة، واقيم صندوق حينذاك لدفع تعويضات مالية لهن، لكن الصندوق كان يمول بهبات من افراد وليس من قبل الحكومة اليابانية على الرغم من استياء سيئول، التي عدت اتفاق 1965 لا يشمل دفع تعويضات فردية الى ضحايا جرائم الحرب التي ارتكبتها الجيش الامبراطوري. أنظر: جريدة الشرق الاوسط. العدد 13545. بتاريخ 29/12/2015.

[←473]

محمد إبراهيم الدسوقي. مصدر سابق. ص.14-15.

[←474]

محمد فايز فرحات، الأزمة النووية الكورية، مستقبل سباق التسلح والتعاون الأمني. مصدر سابق. ص25.

[←475]

السيد صدقي عابدين. التوجهات العسكرية تتغير: السياسة الدفاعية اليابانية الجديدة. مصدر سابق. ص146-148.

[←476]

ممدوح عبد المنعم. مصدر سابق. 195-196.

[←477]

كازم هاشم نعمة. مصدر سابق. ص358.

[←478]

جريدة الشرق الاوسط. العدد13554. بتاريخ 7/12/2016.

[←479]

السيد صدقي عابدين. شبه الجزيرة الكورية.. أدوات وحدود التصعيد. مصدر سابق. ص177.

[←480]

حسن ابو طالب. الرؤى الآسيوية الكبرى للأمن في آسيا. في هدى ميتكيس والسيد صدقي عابدين (محرران).
قضايا الأمن في آسيا. مصدر سابق. ص31.

[←481]

مي عبد الرحمن غيث. أمريكا وكوريا الشمالية.. أي مستقبل للعلاقة؟ مصدر سابق. ص144.

[←482]

أشرف عبد العزيز عبد القادر. مصدر سابق. ص86.

[←483]

زينب عبد العظيم. مصدر سابق. ص70.

[←484]

السيد صدقي عابدين. العلاقات بين الكوريتين. في هدى ميتكيس (محررة). العلاقات الآسيوية- الآسيوية. مصدر سابق. ص104.

[←485]

کیم ایل سونج. مصدر سابق. ص11.

[←486]

وقد عرف أيضا بمبدأ جوام وأعلن في عام 1969 وأريد له ان يكون أحد المراحل البارزة في تطور دبلوماسية أمريكا الدولية. وهناك عدد من المعاني التي تضمنها لعل أهمها ان الولايات المتحدة هي اساساً قوة بأسفيلية وان مصالحتها في قلب القارة الآسيوية ليست حاسمة تماما من الناحية الاستراتيجية، وان تركيز الدبلوماسية الأمريكية في آسيا سيتحول من الادوات العسكرية الى التأثير بالادوات الاقتصادية، وجعل الدول الآسيوية أكثر اعتماداً على نفسها في حل نزاعاتها بدلا من الاعتماد على الدور المباشر الذي تقوم به أمريكا في مجابهة هذه الصراعات، وتقييد التدخل الأمريكي وحصره فقط في ردع التهديدات التي تمارسها احدى القوى النووية، وحتى التقليدية الضخمة، وكل ذلك يعني ان الولايات المتحدة ستُحجم من استخدام قواتها المحاربة في احباط حركات التمرد الداخلي أو حل نزاعات الحدود وغير ذلك من الصراعات ذات الطابع المحلي المحدود. وللمزيد من التفاصيل أنظر: اسماعيل صبري مقلد. مصدر سابق. ص428.

[←487]

جونج تشون لي. مصدر سابق. ص135.

[←488]

المصدر نفسه، ص 85 - 86.

[←489]

هددت الولايات المتحدة كوريا الشمالية عدة مرات باستخدام السلاح النووي خلال الحرب الكورية، وقامت بنقل أسلحة نووية إلى كوريا الجنوبية في كانون الثاني (يناير) 1958، وقدمت أربعة أنواع مختلفة من الأسلحة النووية إلى الجيش الأمريكي المتواجد في كوريا الجنوبية، وخلال حقبة 1960-1964، أضيفت خمسة أنواع أخرى من أنظمة الأسلحة النووية، وفي عام 1991 أمر الرئيس بوش الأب بإزالة كل الأسلحة النووية وانتهت هذه العملية في عام 1992، وللمزيد انظر:

Brian Rajewski (ed). OP. Cit. أيضًا: North Korea's Nuclear Program, 2003, op, cit, p74 .p714-715

[←490]

زینب عبد العظیم. مصدر سابق. ص74.

[←491]

السيد صدقي عابدين. العلاقات بين الكوريتين. في هدى ميتكيس (محررة). العلاقات الآسيوية - الآسيوية. مصدر سابق. ص104.

[←492]

هادي زعرور. مصدر سابق. ص41.

[←493]

محمد فايز فرحات، الأزمة النووية الكورية، مستقبل سباق التسلح والتعاون الأمني. مصدر سابق. ص7.

[←494]

أكد وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد في نيسان (ابريل) 2003، ان حل القضية النووية لكوريا الشمالية، ليس له من طريقة سوى التماس تعاون الصين لتغيير القيادة في بيونج يانج. وللحصول على تعاون بكين يجب على الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية ان يضمنوا ان التغيير في شبه الجزيرة الكورية سوف لن يعود بالضرر على الصين. ومحاولة تبديد مخاوف الصين من التطورات العكسية التي يمكن ان تعقب الانهيار المفاجئ لكوريا الشمالية، مثل قدوم مئات الاف اللاجئين الكوريين الشماليين الى الصين، أو تحرك القوات الامريكية الموجودة في كوريا الجنوبية حتى نهر يالو حدود الصين مع شبه الجزيرة الكورية، وقد يكون ذلك رسالة من واشنطن وسيئول الى بكين في انهم مستعدين في التغاضي عن ممارسة مؤقتة لنفوذها عندما يتغير النظام الشمالي. وللمزيد من التفاصيل أنظر:
.Moon Chang-Keuk, op, cit, p9

[←495]

السياسة الامريكية تجاه إيران وكوريا الشمالية. دراسات مترجمة. العدد 29. ترجمة زينب ضياء. مركز الدراسات الدولية. جامعة بغداد. 2003. ص 16.

[←496]

.Larry A. Nisch. Op, cit. p12

[←497]

.Larry A. Nisch. Op, cit, p12

[←498]

هادي زعرور. مصدر سابق. ص 41- 42.

[←499]

.Larry A. Nisch. Op, cit. p12

[←500]

.Larry A. Nisch. Op, cit, p13

[←501]

هادي زعرور. مصدر سابق. ص44.

[←502]

.Mary Beth Nichtin. Op, cit. p9

[←503]

التقرير الاستراتيجي العربي 2003 - 2004. مصدر سابق. ص 137 - 140.

[←504]

هادي زعرور. مصدر سابق. ص186.

[←505]

التقرير الاستراتيجي العربي 2005-2006. مصدر سابق. ص188.

[←506]

زلمي خليل زاد (محررا). مصدر سابق. ص40.

[←507]

التقرير الاستراتيجي العربي 2003-2004. مصدر سابق. ص 137-140.

[←508]

التقرير الاستراتيجي العربي 2005 - 2006. مصدر سابق. ص186.

[←509]

هادي زعرور. مصدر سابق. ص 42-43.

[←510]

محمد فايز فرحات، مستقبل الانتشار النووي في شمال شرق آسيا. مصدر سابق. ص118.

[←511]

.Emma Chanlett-Avery and Others, op, cit, p6

[←512]

مي عبد الرحمن غيث. كوريا الشمالية: التحدي الذي يواجه إدارة اوباما في شمال شرق آسيا. مصدر سابق.
ص106.

[←513]

محمد فايز فرحات، التداعيات الإستراتيجية للتجربة النووية الكورية مصدر سابق، ص134.

[←514]

المصدر نفسه. ص134.

[←515]

زلمي خليل زاد (محررا). مصدر سابق. ص 203.

[←516]

احمد قندیل. مصدر سابق. ص84.

[←517]

الواقع ان المسؤولين الامريكيين في مجال الدفاع قللوا من قدرة كوريا الشمالية على توجيه ضربات نووية، ويرون ان (تحليل الحكومة الامريكية لم يتغير، لم نر كوريا الشمالية تجرب أو تثبت قدرتها على تصغير رأس نووي وتركيبه على صاروخ باليستي)، مؤكدين ان الولايات المتحدة واثقة من نظامها للدفاع المضاد للصواريخ الباليستية وقدرته على التصدي لهجمات محتملة من كوريا الشمالية. وللمزيد انظر: كوريا الشمالية تؤكد نجاح أول اختبار لقنبلة هيدروجينية...
وأمركا تشكك. جريدة الشرق الاوسط. العدد13554. مصدر سابق. أيضا: كوريا الشمالية ترفض العقوبات وتتوعد بتعزيز ترسانتها النووية. جريدة الشرق الاوسط. العدد13611. بتاريخ 4/3/2016.

[←518]

بعد إجراء تجربتها النووية الرابعة... هل يستطيع العالم ترويض كوريا الشمالية؟. جريدة الشرق الاوسط.
العدد13556. بتاريخ 9/1/2016.

[←519]

مبادرة اميركا للرد على تهديد كوريا الشمالية تحدث انقسامًا دوليًا. جريدة الشرق الاوسط. العدد13590.
بتاريخ 12/2/2016.

[←520]

لقد اصدرت الادارة الامريكية في عهد الرئيس اوباما عددًا من قرارات العقوبات ضد كوريا الشمالية ففي اب (اغسطس) 2010 اصدر الرئيس أمرًا تنفيذيا بالرقم 13551 واستهدف الكيانات الداخلة في تصدير أو مشتريات عدد من الانشطة الكورية الشمالية غير القانونية ومنها اقراض الاموال، وبيع الاسلحة، والتزوير، والمخدرات، والبضائع الكمالية. وفي نيسان (ابريل) 2011 صدر الامر التنفيذي رقم 13570 ليفرض عقوبات على اكثر من 15 شركة كورية شمالية وغيرها من التي تتعامل معها. وبعد الهجمات الالكترونية في تشرين الثاني (نوفمبر) 2014، اصدر الرئيس اوباما الامر التنفيذي رقم 13687 الذي مكن الولايات المتحدة من حجز ممتلكات المسؤولين الكورين الشماليين الذين خططوا وأولئك الذين عملوا نيابة عن كوريا الشمالية. وللمزيد من التفاصيل انظر: أوباما يوقع أمرًا بتنفيذ مزيد من العقوبات على كوريا الشمالية. جريدة الشرق الاوسط. العدد13624. بتاريخ 17/3/2016. أيضا:
.Emma Chanlett-Avery and Others, op, cit, p

[←521]

.Emma Chanlett-Avery and Others, op, cit, pp6- 7

[←522]

ممدوح عبد المنعم. مصدر سابق. ص 176-177.

[←523]

جونج تشون لي. مصدر سابق. ص134.

[←524]

کیم ایل سونج. مصدر سابق. ص 163-164.

[←525]

جونج تشون لي. مصدر سابق. ص134.

[←526]

المصدر نفسه. ص186 - 187.

[←527]

عبد الرزاق ربيع احمد. مصدر سابق. ص123.

[←528]

محمد فايز فرحات. مستقبل الانتشار النووي في شمال شرق آسيا. مجلة السياسة الدولية. العدد 167. يناير 2007. ص 116-117.

[←529]

شانون ن كايل حظر الأسلحة النووية والحد من انتشارها. التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي. الكتاب السنوي 2007. مصدر سابق. ص712.

[←530]

محمد فايز فرحات. الأزمة النووية الكورية، مستقبل سباق التسلح والتعاون الأمني. مصدر سابق. ص22-
23.

[←531]

محمد فايز فرحات. الأزمة النووية الكورية، مستقبل سباق التسلح والتعاون الأمني. مصدر سابق. ص22-
23.

[←532]

محمد فايز فرحات، مستقبل الانتشار النووي في شمال شرق آسيا. مصدر سابق. ص 117.

[←533]

محمد فايز فرحات، التداعيات الإستراتيجية للتجربة النووية الكورية مصدر سابق، ص134.

[←534]

.Strategic Survey 2010, op, cit, p341

[←535]

..The EU and the Democratic People's Republic of Korea, op, cit, p2-3

[←536]

كوريا الشمالية تؤكد نجاح أول اختبار لقنبلة هيدروجينية... وأميركا تشكك. جريدة الشرق الاوسط.
العدد 13554. مصدر سابق.

[←537]

السيد صدقي عابدين. تعقيدات التصعيد في شبه الجزيرة الكورية. مصدر سابق. ص172.

[←538]

كوريا الشمالية تطلق الصواريخ بعد عقوبات مجلس الامن، المصدر
<https://arabic.rt.com/news/813362>

[←539]

كوريا الشمالية ترفض العقوبات وتتوعد بتعزيز ترسانتها النووية. جريدة الشرق الاوسط. العدد 13611.
بتاريخ 4/3/2016.

[←540]

بعد إجراء تجربتها النووية الرابعة... هل يستطيع العالم ترويض كوريا الشمالية؟. جريدة الشرق الاوسط.
العدد13556. بتاريخ 9/1/2016.

[←541]

.The Death Penalty in North Korea, op, cit, p9

[←542]

کیم بیونخ- کو. مصدر سابق. ص 139-140.

[←543]

فتح باب التوقيع على معاهدة حظر الانتشار النووي في الأول من تموز (يوليو) 1968، وهي الأداة الوحيدة وحجر الزاوية في النظام الدولي المتنامي والمعقد لمنع الانتشار النووي. ويتكون هذا النظام من مجموعة من المعاهدات المتعددة الأطراف والمبادئ التوجيهية، والأنظمة المختلفة التي تشرف عليها المنظمات الدولية والإقليمية وشبه الإقليمية داخل وخارج منظومة الأمم المتحدة. وللمزيد من التفاصيل انظر: احمد سيد احمد. البرنامج النووي الكوري ونظام منع الانتشار. مجلة السياسة الدولية. العدد180. ابريل2010. ص154-156. أيضا: Larry A. Nicksch. Op, cit. p16. أيضا: محمد شاكر إبراهيم. معاهدة منع الانتشار النووي..

تحديات المراجعة. مجلة السياسة الدولية. العدد180. مصدر سابق. ص8-9.

[←544]

مي عبد الرحمن محمد غيث. سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه القدرات النووية لكوريا الشمالية (1991-2007). مصدر سابق. ص 1، أشرف عبد العزيز عبد القادر. مصدر سابق. ص 84.

[←545]

David Shim and Dirk Nabers, North Korea and the Politics of Visual Representation,
.GIGA, German Institute of Global and Area Studies, No164, April 2011, p6

[←546]

احمد سيد احمد. مصدر سابق. ص 154-156.

[←547]

عبد الرزاق ربيع احمد. مصدر سابق. ص144.

[←548]

شانون ن. كايل. البرنامج النووي الكوري الشمالي. التسليح ونزع السلاح والامن الدولي. الكتاب السنوي
2012. مصدر سابق. ص502-503.

[←549]

كوريا الشمالية تؤكد نجاح أول اختبار لقنبلة هيدروجينية.. وأميركا تشكك. جريدة الشرق الاوسط.
العدد13554. مصدر سابق.

[←550]

السيد صدقي عابدين. تعقيدات التصعيد في شبه الجزيرة الكورية. مصدر سابق. 173.

[←551]

محمد شاکر إبراهيم. مصدر سابق. ص 8-9.

[←552]

Emma Chanlett-Avery and Others, op, cit
.p7 ,